

لينين مختارات جديدة

تطوّر الرأسماليّة في رُوسْيَا



ترجمة : فوّاز طرابلسي



دار الطليعة - بيروت

تطور الرأسمالية في روسيا

(في عملية تكوين سوق داخلية للصناعة الكبيرة)

ص.ب ١١١٨١٣
بيروت ـ لبنان
تلفون ٣٠٩٤٧٠
٢٥٧١٧٨

الطبعة الاولى
تموز (يوليو) ١٩٧٩

لينين

مختارات جديدة

تطور الرأسمالية في روسيا

(في عملية تكون سوق داخلية للصناعة الكبيرة)

ترجمة

فواز طرابلسي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

تُرجم هذا الكتاب عن النسخة الانكليزية
من **مؤلفات لينين الكاملة** ، الجـــزء الثالث ،
الطبعة الثانية ، دار التقدم بموسكو ، ١٩٦٤ .

تقديم

بين سجنه في سان بطرسبرغ ومنفاه السيبيري ، كرّس لينين ثلاث سنوات (١٨٩٦ ــ ١٨٩٨) لوضع «تطور الرأسمالية في روسيا» . اما جهد الدراسة والتنقيب فأقل ما يقال فيه انه خارق . خلاله اطلع لينين ، اطلاع الباحث الناقد ، على اكثر من ٥٠٠ كتاب ومجموعة احصائية ومجلة ومقالة ــ باختصار ، كل ما كتب عن الاقتصاد الروسي . وكعادته ، لم يترك هذه المناسبة «الاكاديمية» بدون استغلال في عمله النضالي السري . فمراسلاته العديدة من السجن لاسرته ورفاقه طلبا للكتب والمراجع ، كانت ايضا واجهة لمراسلات بالحبر السري تتعلق بأوضاع الحلقات الماركسية المبتدئة تحت راية «عصبة النضال من اجل تحرر الطبقة العاملة» التي كان لينين من مؤسسيها ، وقد اعتقل بتهمة الانتماء اليها . وحين صدر الكتاب ، في مطلع العام ١٨٩٩ ، عرف رواجا ملفتا في اوساط المعارضة الروسية .

والحقيقة ان «تطور الرأسمالية في روسيا» يشكل **علامة**

فارقة في الفكر الماركسي عموما ، وفي فكر لينين ومسار الثورة الروسية خصوصا . ولسنا نبالغ اذا قلنا انه **اهم اثر ماركسي بعد «رأس المال» لماركس** . ويعلن صدوره اختتام مرحلة بأكملها من تطور الماركسية في روسيا، يمكن تسميتها **المرحلة التأسيسية**، كان وجهها الابرز هو **استكمال القطيعة مع العقيدة الشعبوية (النارودنية)** . على امتداد الثمانينات من القرن الماضي ، كان الرعيل الاول من الماركسيين ، وفي مقدمتهم غريغوري بليخانوف، يؤكدون تمايزهم المستجد عن الشعبوية بالسجال ضد مفاهيمها الرئيسية : بعث المشاعة القروية الروسية **(المير)** ونظام التعاونيات المهنية التقليدية **(الآرتيل)** والانتقال بروسيا ، على قاعدتهما ، مباشرة للاشتراكية دون المرور ب «شرور» الراسمالية ، والانطلاق من ان الفلاحين ، السواد الاعظم للشعب الروسي ، هم محرك الثورة ضد القيصرية ومن اجل الاشتراكية والقوة القائدة لها . في المقابل ، كان بليخانوف وزملاؤه في «عصبة تحرر العمل» ، يشيرون الى الوتائر السريعة لنمو الراسمالية والصناعة الكبيرة في روسيا ، والى تفكك المشاعة القروية ونمو التمايز الطبقي بين قلة من الفلاحين الاغنياء وكثرة من الفلاحين المفقرين والأجراء الزراعيين . وكان الماركسيون يؤكدون على ان الطبقة العاملة ، السريعة النمو والمتمركزة والبادئة بالتململ والحركة ، هي القوة المرشحة للاطاحة بالقيصرية وقيادة عملية بناء الحياة الجديدة .

ولئن اكتفى رجالات الرعيل الماركسي الاول **بمناوشة** الشعبويين بواسطة المفاهيم الماركسية العامة ، فان الرعيل الثاني ، وفي مقدمه لينين ، صمم على **تسديد الضربة القاضية للاوهام الرومنطيقية للشعبويين** . فيأخذ لينين على بليخانوف انه يبحث **«عن اجوبة على الاسئلة المحددة في التجلي المنطقي المبسط للحقيقة العامة»** ، في حين ان المطلوب هو صوغ الاجوبة المحددة على السؤالين المحددين ، بل التحديين المحدّدين ، اللذين تقذف بهما الشعبوية : **هل تنطبق الماركسية على الاوضاع الروسية ؟**

وطالما ان تكوّن سوق داخلية هو مقياس حاسم لسيادة الرأسمالية، **فهل تكونت مثل هذه السوق في روسيا ؟**

على امتداد العقد الاخير من القرن الماضي ، كرّس لينين جهده الدراسي والكتابي للاجابة على هذين السؤالين ـ التحديين في عدد من الدراسات ومراجعات الكتب والابحاث الاقتصادية والمقالات ، ومن أبرزها «**ما هم اصدقاء الشعب**» (١٨٩٤) و«**في تشخيص الرومانسية الاقتصادية**» (١٨٩٧) . وكان «تطور الرأسمالية في روسيا» (وعنوانه الفرعي : «**في عملية تكوّن سوق داخلية للصناعة الكبيرة**») بمثابة تتويج لهذا الجهد. والواقع ان هذا الاثر النظري **يحتوي ، بشكل جنيني ، على المنهج والمفاهيم الاساسية التي سوف تتميز بها اللينينية** ، بما هي **هذا التطوير الخلاق** لنظرية ماركس وانغلز من اجل مواجهة تحديات المجتمعات غير الاوروبية . وهو يقول ، في ذلك الوقت تقريبا :

«لسنا نعتبر ان نظرية ماركس كاملة وغير قابلة للمس . بل اننا ، بالعكس تماما ، مقتنعون بأنها اكتفت بارساء حجر الزاوية لعلم ينبغي على الاشتراكيين **تطويره** بكافة الاتجاهات اذا هم ارادوا ان يماشوا الحياة . ونعتقد ان **الباورة المستقلة** لنظرية ماركس امر جوهري بالنسبة للاشتراكيين الروس بنوع خاص ، **لان هذه** النظرية تقدّم **المباديء العامة المرشدة فقط** ، التي تختلف **في التطبيق العملي المخصوص** في بريطانيا عنها في فرنسا ، وفي فرنسا عنها في المانيا ، كما تختلف في المانيا عنها في روسيا» (**المؤلفات الكاملة** ، المجلد ٤ ، ص ٢١١ ـ ٢١٢) .

وان تطوير هذا «العلم» يعني الانتقال من المفاهيم (الحقائق) **العامة** الى **البلورة المستقلة** للمفاهيم **المحددة** ، **المفاهيم** التي تقوم عليها **نظرية تطور المجتمع الروسي** ، **نظرية الثورة الروسية**. ولذا، فان الوجه الآخر لسجال لينين ضد الاوهام الشعبوية ، هو سجاله ضد التيارات **الماركسية** التي تعرقل عملية **البلورة المستقلة** هذه . ذلك ان «الماركسية الشرعية» لستروفه وجماعته هي الاب

الشرعي للنزعة **الاقتصادوية** ، التي تنطلق من اثبات التطــــور الرأسمالي الى تبرير الرأسمالية والتنظير لتبعية البروليتاريا لها . ان «تطور الرأسمالية في روسيا» يرسي هنا ايضا حجر الاساس لاحد أبرز المفاهيم اللينينية : **الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الوطنية الديمقراطية والتواصل بين هذه الثورة والثورة الاشتراكية .**

هذا النموذج الفذ «للتحليل المحدد للواقع المحدد» عند لينين، يحتفظ بكل حيويته الان ، رغم مضي اكثر من ثلاثة أرباع القرن عليه . فما اكثر الشعبويين المعاصرين ، الذين ينطلقون من رفض مآسي «التحديث الرأسمالي» للامبريالية ، لينتهوا الى **تمجيد التخلف** ! وما اكثر **المتنورين التحديثيين** ، ورثــة الاقتصادويين الروس الذين ينتهون الى تبرير الرأسمالية من شدة التوكيد ، غير الجدلي ، على «تقدميتها» ، او الذين ينبهرون امام **ديمقراطية وعقلانية** الغرب فيتغافلون عن ان الرأسمالية انما ولدت «وسط الوحل والدم اللذين يرشحان من مسام بدنها ، من رأسها حتى اخمص قدميها» (ماركس) ، وانها مستمرة بفعل استغلال الارقاء الجدد ، الذين هم بروليتاريا الاقطار الصناعية ، وشعوب القارات الخاضعة للامبريالية .

ان لينين يساهم **مباشرة** في هذا السجال المعاصر !

ويبقى ان نقول ان ترجمة «تطور الرأسمالية في روسيـــا» اقتضت بعض التعديل . لعـــل تردد العديدين فـــي نقل «تطور الرأسمالية ...» الى العربية يكمن في هذا التهيّب امام الجفاف العلمي الذي يهيمن عليه ، بين تحليل نظـــري لاصعب المقولات الاقتصادية (كنظرية **التحقق** مثلا) وتمحيص تفصيلي في جداول احصائية لامتناهية . لذا ، فقد **اقتضى الامر اجراء عملية تحرير للنص تضعه في متناول اكبر عدد من القراء** ، تتلخص في حذف عدد من الاقسام والمقاطـــع التي تشكل الاستطـــرادات السجالية والاستشهادات وثبت المراجع التي فقدت معناها الان ،

او هي تعالج احصائيات جزئية (مناطق معينة ، زراعات ومحاصيل معينة ، حرف وصناعات معينة) ، مغلبين الاحصائيات **الشاملة لروسيا ككل** . وفي كل الاحوال ، سعيت الى «تخفيف» النص ، دون افقاده القدرة على التعبير عن سعة البحث ودقة التشخيص والتحليل .

ايار ١٩٧٩

ف. ط.

مقدمة الطبعة الأولى

في هذا الكتاب ، عيّن المؤلف لنفسه هدف البحث في مسألة كيفية تكوّن سوق محلية للرأسمالية الروسية . وكما هو معلوم ، فالمسألة مثارة منذ زمن طويل من قبل الدعاة الرئيسيين للافكار الشعبوية (وأبرزهم السيدان فورونتسوف ودانيالسون) ★

★ دانيالسون وفورونتسوف مفكران اقتصاديان يمثلان الشعبوية الليبرالية. وكان دانيالسون اول من ترجم **رأس المال** لماركس الى الروسية وأجرى مراسلة مع انغلز الذي لم يكن يخفي اعجابه بنضال الشعبويين الروس ضد القيصرية . وقد سعى ، دون طائل ، الى التوفيق بين الشعبويين والماركسيين عام ١٨٩٢ في لقاء يعقد بحضوره في لندن . اما بصدد السجال النظري بين التيارين الفكريين فقد استعاد انغلز موقف ماركس الذي لم ينكر بالمطلق امكانية انتقال الريف الروسي مباشرة من المشاعة القروية الى الشيوعية ، لكنه رهن هذه الامكانية بقيام الثورة الاشتراكية في اوروبا الرأسمالية . اما بصدد مسألة السوق الداخلية للرأسمالية ، فان انغلز قد أكد ـ في رسالة الى دانيالسون عام =

وستكون مهمتنا هنا تعريض هذه الآراء للنقد . ونرى انه لا يمكن الاكتفاء من هذا النقد بدراسة الاخطاء والافكار المغلوطة في آراء خصومنا . ففي الاجوبة على السؤال المطروح ، يبدو لي انه لا يكفي اثبات الوقائع التي تشهد على نشوء وتطور سوق داخلية ، ذلك ان اعتراضا قد يثار بأن الوقائع مختارة اعتباطيا وبأنه جرى اغفال الوقائع المعاكسة . لذا بدت لنا ضرورة ان ندرس كامل عملية تطور الرأسمالية في روسيا ، في محاولة لتصويرها بشمولها . وغني عن القول ان مثل هذه المهمة الضخمة تفوق قدرات شخص بمفرده ، لولا ادخال عدد من التقييدات ، اولها ، وكما يشير العنوان نفسه ، اننا نعالج مسألة تطور الرأسمالية في روسيا من منظار السوق الداخلية وحدها ، تاركين جانبا قضية السوق الخارجية والمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

ثانيا ، اننا سنقتصر في بحثنا على فترة «ما بعد الاصلاح»* .

=١٨٩٣ ـ ان الرأسمالية تتطور بخطى ثابتة في روسيا ، مؤكدا ان البلد يملك ما يكفي من السكان لنشوء سوق داخلية للصناعة الكبيرة ، ومتوقعا تفكك المشاعة القروية ونمو التمايز بين الفلاحين (انظر بهذا الصدد ماركس انغلز ، **حول روسيا** ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ ، ص٢٠٥ ـ ٢١١) . ان لينين لم يعرف بهذه الرسالة في حينها ، والارجح انه لم يعرف بها اطلاقا . على انه ، في عام ١٨٩٣ نفسه ، كان يصوغ دراسته حول «مسألة السوق» ويؤكد فيها توقعات انغلز بواسطة الارقام ـم ـ .

* **الاصلاح الفلاحي** للعام ١٨٦١ هو التشريع الذي الغى القنانة في روسيا . لكن السلطات القيصرية طبقته لمصلحة ملاك الاراضي الاقطاعيين . صدر «الاصلاح» بعد تنامي حركة فلاحية ضد الاستغلال الاقطاعي تميزت بعنف كبير . ومع انه كان اقطاعيا في بدايته ، الا ان زخم التطور الرأسمالي في روسيا ما لبث ان اضفى عليه طابعا رأسماليا . وقد شكل هذا الاصلاح خطوة نحو تحويل روسيا الى مملكة برجوازية ـم ـ .

ثالثا ، اننا سنعالج اساسا ، بل حصرا الى حد كبير ، المعطيات المتعلقة بالمقاطعات الداخلية ، اي المقاطعات الروسية المحض .

رابعا ، سوف نقتصر على الوجه الاقتصادي للعملية حصرا .

ولكن الموضوع المتبقي يظل شاسعا جدا ، رغم كل هـــذه التقييدات . والمؤلف لا يغض الطرف اطلاقا عن صعوبة ، بـــل خطورة ، معالجة مثل هذا الموضوع الشاسع . ولكن يخيل له ان توضيح مسألة السوق الداخلية للرأسمالية الروسية يستوجب استظهار التشابك بين مختلف أوجه العملية الجارية في كافـــة ميادين الاقتصاد الاجتماعي . لهذا سنقتصر على دراسة المميزات الرئيسية للعملية ، تاركين الدراسة الاكثر تدقيقا لابحاث لاحقة.

ان تصميم كتابنا هو على الشكل التالي : سندرس فـــي الفصل الاول ، بأكبر قدر ممكن من الايجاز ، الاطروحات النظرية الاساسية للاقتصاد السياسي المجرد حـــول مسألة الســـوق الداخلية للرأسمالية . وستخدم هذه الدراسة كمقدمة لباقـــي أجزاء الكتاب ، للقسم الوقائعي منه ، كما انها سوف تعفينا من الحاجة الى الاشارات المتكررة للنظرية في عرضنـــا اللاحق . وسنسعى ، في الفصول الثلاثة اللاحقة ، الى وصف التطـــور الرأسمالي للزراعة في روسيا «بعد الاصلاح» . ففي الفصـــل الثاني ، تحديدا ، نعالج المعطيات الاحصائية للزيمستوفات عـــن تمايز الفلاحين . وفي الفصل الثالث ، المعطيات الاحصائية عن الطابع الانتقالي لاقتصاد ملاّك الاراضي وعن استبدال اقتصـــاد السخرة بالاقتصاد الرأسمالي . ونعالـــج ، في الفصل الرابع ، الاشكال التي يكتسبها تكوّن الزراعة التجاريـــة والرأسمالية . ونخصص الفصول الثلاثة اللاحقة لاشكـــال ومراحل تطـــور الرأسمالية في الصناعة الروسية . فالفصل الخامس يعالـــج الاطوار الاولى للرأسمالية في الصناعة ، وتحديدا في **الصناعـــة الفلاحية الصغيرة** (المعروفة باسم «الصناعة اليدوية») . ويحتوي

الفصل السادس معطيات احصائية عن المانيفاتورة الرأسمالية والصناعة الرأسمالية المنزلية ، والفصل السابع على معطيات عن تطور الصناعة الآلية الكبيرة . اما الفصل الاخير (الثامن) فانه ينطوي على محاولة لتبيان الرابط بين مختلف أوجه العملية الموصوفة وتقديم صورة اجمالية عنها .

★ ★ ★

ملحوظة : يؤسفنا جدا اننا لم نستطع ان نستفيد في هذا الكتاب من التحليل الرائع لـ «تطور الزراعة في المجتمع الرأسمالي» الذي قام به كارل كاوتسكي في كتابه المسألة الزراعية Die Agrarfrage (الجزء الاول ، «تطور الزراعة في المجتمع الرأسمالي» ، شتوتغارت ، دييتز ١٨٩٩) ✶ .

ان هذا الكتاب (الذي تسلمته والقسم الاكبر من كتابي الحالي قيد الطبع) يشكل ، بعد الجزء الثالث من **رأس المال** ، اجدر مساهمة في ادبنا الاقتصادي المعاصر . يدرس كاوتسكي «الاتجاهات الاساسية» للتطور الرأسمالي في الزراعة ، وهدفه تفحص الظواهر المختلفة في الزراعة الحديثة بما هي «تجليات مخصوصة لظاهرة شاملة واحدة» (المقدمة ، ص ٦) . والجدير بالملاحظة هو مدى التطابق في السمات الاساسية لهذه العملية الشاملة بين اوروبا الغربية وروسيا ، على الرغم من الخصوصيات الكبيرة لهذه الاخيرة في المجالين الاقتصادي وغير الاقتصادي . فمثلا ،

✶ في شباط (فبراير) او في مطلع آذار (مارس) ١٨٩٩ تسلّم لينين ، في المنفى ، نسخة عن **المسألة الزراعية** لكارل كاوتسكي . ولما كان القسم الاكبر من كتابه **تطور الرأسمالية** قد بات قيد الطبع ، قرر اضافة هذه الملحوظة ، فوقعت في يد الرقابة القيصرية ، فعدّلتها –م– .

تتميز الزراعة الرأسمالية الحديثة عموما بالقسمة المتدرجة للعمل وباستخدام الآلة ، وهي ظاهرة نلاحظها في روسيا بعد الاصلاح (راجع الفصل الثالث ، القسمان ٧ و٨ ، والفصل الرابع ، وخاصة القسم ٩) . ان عملية «بلترة الفلاحين» ✶ (عنوان الفصل الثامن في كتاب كاوتسكي) تتجلى أينما كان في توسع العمل المأجور بكافة أشكاله بين الفلاحين الصغار (**كاوتسكي** ، الفصل الثامن) . ونلقى في روسيا ظاهرة مشابهة تتجلى في تكوّن طبقة كبيرة من العمال المأجورين المحاصصين (انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب) . ان وجود الفلاحين الصغار في كل مجتمع رأسمالي لا يعود الى التفوق التقني للانتاج الصغير في الزراعة ، وانما الى كون صغار الفلاحين يخفضون من مستوى متطلباتهم لما هو دون مستوى متطلبات العمال المأجورين ، ويرهقون انفسهم بالعمل اكثر منهم (**كاوتسكي** ، الفصل السادس ، «العامل الزراعي المأجور صاحب مستوى معاشي افضل من الفلاح الصغير» ـ يقول كاوتسكي تكرارا في الصفحات ١١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٠) . واننا نشاهد الظاهرة اياها فيروسيا (انظر الفصل الثاني ، القسم ١١) . فطبيعي والحالة هذه ، ان يتفق الماركسيون الروس والاوروبيون في تقديرهم لمثل هذه الظواهر بما هي «استخدامات زراعية خارجية» ، على حد التعبير الروسي ، او بما هي «العمل الزراعي المأجور للفلاحين المهاجرين» ، على حد تعبير الالمان (**كاوتسكي** ، ص ١٩٢ ، انظر في هذا الكتاب الفصل الثالث ، القسم ١٠) وأن يقوم التوافق حول ظاهرة كظاهرة هجرة العمال والفلاحين من

✶ اي تحولهم الى بروليتاريين ، باعتمادهم المتزايد على العمل المأجور كمورد رزق رئيسي .

الهوامش المذيلة بتوقيع ـم ـ هي من المترجم ، اما التي تحمل ـن ـ فهي من الناشر السوفييتي ـم ـ .

القرى الى المدن والمعامل (**كاوتسكي** ، الفصل التاسع ...) وحول انتقال الصناعة الرأسمالية الكبيرة الى الارياف (**كاوتسكي** ، ص ١٨٧ ، وفي هذا الكتاب ، الفصل الرابع ، القسم ٩) . ناهيك عن الاعتراف المشترك بالدلالة التاريخية للرأسمالية الزراعية (**كاوتسكي** ، المصدر ذاته ، خاصة ص ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ . انظر في هذا الكتاب الفصل الرابع ، القسم ٩) . وعن الاعتراف المشترك بالطبيعة **التقدمية** للعلاقات الرأسمالية في الزراعة بالمقارنة مع العلاقات قبل الرأسمالية (**كاوتسكي** ، ص ٣٨٢ : «ان طرد des Gesrndes العمال الزراعيين والخدم التابعين شخصيا و der Lastleute «الواقعين بين العامل الزراعي وبين المزارع المستأجر» ، اي الفلاحين الذين يستأجرون الارض ويدفعون بواسطة العمل ـ الخدمة ، من قبل العمال المياومين الذين هم رجال احرار خارج ساعات العمل، يشكل تقدما اجتماعيا عظيما . » وانظر ايضا الفصل الرابع من هذا الكتاب ، القسم ٩) . ويجزم كاوتسكي بأن تبني المشاعة القروية ✶ للزراعة الحديثة

✶ **المشاعة القروية ـ المير ـ في روسيا** ، هي الشكل الجماعي لاستثمار الفلاحين للارض الذي يتميز بالمناوبة الالزامية بين المحاصيل (حفاظا على خصوبة التربة) وعدم تقسيم الغابات والمراعي . ومن ابرز سماتها المسؤولية الجماعية للفلاحين عن دفع استحقاقاتهم كاملة وفي الوقت المناسب ، وتقديم جملة من الخدمات للدولة وللملاك العقاريين ، واعادة توزيع الارض دوريا دون حق رفض الحصة الممنوحة ومنع التصرف بها (بيعا او شراء او تأجيرا) .

عرفت المشاعة القروية الروسية منذ الازمنة القديمة ، لكنها مع الوقت تحولت الى ركن اساسي للاقطاعية . وقد استخدمها الاسياد الاقطاعيون والقياصرة لتكثيف الاستغلال الاقطاعي ولاستجرار اموال الاعتاق والضرائب من الشعب . ولقد اشار لينين الى ان المشاعة القروية «ليست تعفي الفلاح من التحول الى بروليتاري، والواقعانها تشكل حاجزا قرنأوسطيا =

الكبيرة حيث جماعية الانتاج «امرا ليس واردا على الاطـــــلاق» (ص ٣٣٨) وبأن الاقتصاديين الزراعيين في اوروبا الغربية الذين يطالبون بتدعيم وتطوير المشاعة القروية ليسوا اشتراكيين علـى الاطلاق ، بل هم ممثلو مصالح كبار الملاك العقاريين الذين يريدون تقييد العمال بتحصيص الاراضي لهم ، وهم يسعون الى تكريس

= يقسم الفلاحين ، المقيدين بروابط و«مراتب» فقدت كل مبررات وجودهــــا» (**المسألة الزراعية في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر** ، الاعمال الكاملة ، الطبعة الانكليزية ، المجلد ١٥) .

ولقد اثارت مسألة المشاعة القروية محاججات حامية وكانت موضـــــوع كتابات اقتصادية كثيرة . وقد ابدى الشعبويون اهتماما استثنائيا بالمشاعـــــة القروية ، فرأوا فيها ضمانة تقدم روسيا نحو الاشتراكية عبر طريق مميزة . وبواسطة الانحياز في جمع المعلومات وتزويرها ، وباستخدام ما يسمى «المعدلات الوسطية» ، سعى الشعبويون للاثبات بأن الفلاحين المشاعيين في روسيا يملكون نوعا من «الصمود» ، وبأن المشاعة القروية تحمي الفلاحين من تغلغل العلاقات الرأسمالية الى داخل القرية ، و«تنقذ» الفلاح من الخراب ومن التمايز الطبقي. منذ ثمانينات القرن الماضي ، اوضح بليخانوف مبلغ التهافت في الاوهـــــام الشعبوية عن «الاشتراكية المشاعية» . وفي العقد الاخير من القرن ، اسدى لينين الضربة القاسية للنظريات الشعبوية . وقد استشهد لينين بكمية هائلة من المواد الوقائعية والاحصائية ليبين كيف تنمو العلاقات الرأسمالية في القرية الروسية ، وكيف يؤدي رأس المال ، المتغلغل لداخل المشاعة القروية البطريركية، الى انشطار الفلاحين الى طبقتين ــ الكولاكيون والفلاحون الفقراء .

في العام١٩٠٦ ، اصدر الوزير القيصري ستوليبين قانونا لصالح الكولاكيين يجيز للفلاحين مفادرة المشاعة وبيع حصص الارض خاصتهم. وقد ارسى هذا التشريع الاساس للالغاء الرسمي لنظام المشاعة القروية كما ادى الى تفاقم ظاهرة التمايز بين الفلاحين. وفي غضون السنوات التسع التي اعقبت تنفيذ هذا القانون ، أقدم مليونان من الاسر الفلاحية على الانسحاب من المشاعات ــ ن ــ .

هذه الاجراءات في نصوص قانونية (ص ١٦٢) ، كما يجزم بأن كافة المحاولات لمساعدة الفلاح الصغير بادخال الصناعة اليدوية ـ ذلك الشكل الابشع للاستغلال الرأسمالي ـ «تنبغي محاربتها بكل قوة» (ص ١٨١) . واذا كنا مضطرين للتأكيد على الاجماع في الآراء بين الماركسيين الاوروبيين الغربيين والروس ، فلأن آخر محاولات الناطقين باسم الشعبويين تسعى للتمييز الحاد بين مواقف الطرفين (انظر مداخلة السيد ف. فورونتسوف في ١٧ شباط ١٨٩٩ امام «جمعية تشجيع الصناعة والتجارة الروسيتين» **نوفويي فريميا** [الازمنة الحديثة] ، العدد ٨٢٥٥ ، ١٩ شباط ١٨٩٩) ✶ .

✶ دار الحوار حول مداخلة بعنوان «هل يمكن التوفيق بين الشعبوية والماركسية ؟» . ومما قاله السيد فورونتسوف ان الذين يمثلون «التيار الحديث في الماركسية الغربية» هم اقرب الى الشعبويين الروس منهم الى الماركسيين الروس ـمـ .

مقدمة الطبعة الثانية(*)

وضع هذا الكتاب في الفترة السابقة على الثورة الروسية ، خلال الهدنة القصيرة التي اعقبت اندلاع الاضرابات الكبيرة عامي

---

* صدرت الطبعة الثانية من **تطور الراسمالية في روسيا** في العام١٩٠٨ . وقد اجرى عليها لينين عدة تصحيحات واضافات اعتمادا على آخر المعطيات الاحصائية . وكانت تجربة الثورة الروسية الاولى ١٩٠٥ - ١٩٠٧ قد اكدت كليا تشخيص لينين القائل ان «الماركسيين الشرعيين» هم برجوازيون ليبراليون يتسترون وراء قناع الماركسية ويحاولون استخدام حركة الطبقة العاملة لصالح البرجوازية . ولم يكف لينين عن اجراء التعديلات على كتابه بعد ظهور الطبعة الثانية عام ١٩٠٨ . اما عن مراجعة الكتاب كليا ، كما هو وارد في هذه المقدمة، واضافة جزء كامل عن نتائج ثورة ١٩٠٥ ، فقد حققها لينين جزئيا في العديد من الكتابات اللاحقة ومنها «البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية الاولى ١٩٠٥ - ١٩٠٧» -م- .

١٨٩٥ ــ ١٨٩٦ . في ذلك الحين ، كانت حركة الطبقة العاملة كأنها تقوقعت على نفسها ، واخذت تنتشر أفقيا وعموديا وتمهد الطريق لانطلاقة حركة التظاهرات للعام ١٩٠١ .

ان تحليل النظام الاقتصادي ــ الاجتماعي ، وبالتالي تحليل البنية الطبقية لروسيا ، الوارد في هذا الكتاب والمعتمد على ابحاث اقتصادية وعلى تحليل نقدي للاحصائيات ، قد تأكد الان بفضل النشاط السياسي المباشر لكافة الطبقات خلال مسار الثورة . فقد تجلى الدور القيادي للبروليتاريا تجليا كاملا . كذلك اتضح ان قوة البروليتاريا في تحديد مسار التاريخ اضخم بما لا يُقاس من نسبتها الى مجموع السكان . والكتاب الحالي يبين الاساس الاقتصادي لهذه الظاهرة وتلك .

وبالاضافة لذلك ، فان الثورة تكشف باطراد الموقع المزدوج والدور المزدوج للفلاحين . ان الترسبات الراسخة الجذور لاقتصاد السخرة وكافة مخلفات القنانة وما يرافقها من افقار لم يسبق له مثيل وخراب لفقراء الفلاحين ، كل هذه تفسر المصادر العميقة لثورية الحركة الفلاحية ، والجذور العميقة للطابع الثوري للفلاحين كمجموع . هذا من جهة . ومن جهة اخرى ، ففي سياق الثورة ، نجد ان طبيعة الاحزاب السياسية المختلفة ، وتعدد الاتجاهات الايديولوجية ــ السياسية ، يكشفان البنية الطبقية المتناقضة لجماهير الفلاحين ، وطابعها البرجوازي الصغير ، كما يكشفان التناقض بين تيار الملاك وتيار البروليتاريين داخلها . ان تذبذب الحرفي الصغير المفقر بين البرجوازية المعادية للثورة والبروليتاريا الثورية امر حتمي بقدر ما هي حتمية تلك الظاهرة التي يعرفها كل مجتمع رأسمالي حيث أقلية صغيرة من المنتجين الصغار تصيب الثروة ، «وتحتل مكانها تحت الشمس» ، اي تتحول الى برجوازية ، بينما الغالبية الساحقة تنهار اقتصاديا انهيارا كاملا وتتحول الى جمع من الأجراء والمعوزين ، او تعيش

أبد الدهر على شفير الحياة البروليتارية . ان الدراسة الحالية تكشف الاساس الاقتصادي لكل من هذين التيارين وسط الفلاحين .

ان هذا الاساس الاقتصادي للثورة في روسيا يجعل منها ، بالطبع ، ثورة برجوازية حكماً . هذه المقولة الماركسية غير قابلة للدحض اطلاقا ، وذلك امر لا يجوز تناسيه ابدا ، بل ينبغي تطبيقه على كل القضايا الاقتصادية والسياسية للثورة الروسية .

غير انه ينبغي على المرء ان يجيد التطبيق . ذلك ان التحليل المحدد لموقع الطبقات المختلفة ومصالحها يجب ان يخدم كوسيلة لتعيين المعنى الدقيق لهذه الحقيقة عند تطبيقها على هذه القضية او تلك . ان نمط التفكير المعاكس الذي نلقاه غالبا بين الاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيين برئاسة بليخانوف ، اي السعي للبحث عن اجوبة على الاسئلة المحددة في التجلي المنطقي المبسط للحقيقة العامة حول الطابع الاساسي للثورة ، ان هذا النمط من التفكير انما هو ابتذال للماركسية واستهزاء صريح بالمادية الجدلية . عن مثل هؤلاء ، الذين يستخلصون من الحقيقة العامة عن طبيعة هذه الثورة ، الدور القيادي «للبرجوازية» في الثورة ، مثلا ، او ضرورة ان يمحض الاشتراكيون تأييدهم لليبراليين ، كان سيحلو لماركس ، اغلب الظن ، أن يكرر الكلمات نفسها التي استعارها ذات مرة من هايني : «لقد زرعت اسنان التنيّن وما حصدت غير البراغيث» ✱ .

ازاء هذا الاساس الاقتصادي الراهن للثورة الروسية ، يبرز اتجاهان للتطور ممكنان موضوعيا :

✱ من قصيدة للشاعر الالماني الكبير هنريتش هايني ، وكان صديقا لماركس ـ م ـ .

إما أن يستمر اقتصاد الملاّك العقاريين القديم ، المرتبط بالقنانة بألف قيد وقيد ، ويتحول ببطء الى اقتصاد رأسمالي صاف ، الى اقتصاد «يونكري» ✶ وتكون قاعدة الانتقال النهائي من العمل ــ الخدمة الى الرأسمالية هي التحول الداخلي لاقتصاد الملاّك العقاريين الاقطاعي . وهكذا فان مجمل النظام الزراعي للدولة يصبح رأسماليا ، لكنه يحتفظ بخصائص اقطاعية لفترة طويلة من الزمن . وإما ان ينهار اقتصاد ملاّك الارض القديم بفعل الثورة ، التي تدمر كافة مخلفات القنانة ، وفي مقدمتها ملكية الارض الكبيرة . هنا تكون قاعدة الانتقال النهائي من العمل ــ

✶ نسبة الى **اليونكرز** Junkers . وهم طبقة ملاك الاراضي البروسيين (الالمان) . ويقصد لينين الاشارة الى نمط من الانتقال المتدرج للرأسمالية على غرار ما حصل في العديد من الدول الاوروبية باستثناء فرنسا (وعلى الاخص المانيا وانكلترا) . فاذا كان تطور الرأسمالية في المانيا عزز الملكية الاقطاعية للارض ــ القاعدة الاقتصادية لسلطة اليونكرز ــ الا انهم استمروا بصفتهم فئة حاكمة لصالح البرجوازية تعتاش على حساب الدولة بشكل خاص . ويقدم انغلز تحليلا ثاقبا لهذه الظاهرة في كتابه «دور العنف في التاريخ» حيث يقول ان التطور الرأسمالي ، اذا كان سلب اليونكرز امتيازاتهم الاقطاعية كأفراد الا انهم ــ مثلهم كمثل الارستقراطية البريطانية ــ احتفظوا بالسلطة كفئة من خلال سيطرتهم على القضاء والشرطة والادارة الريفية . «وهكذا ، فقد احتفظوا ، تحت تسميات عصرية ، بكافة مواقع القوة الرئيسية التي لم يعد بامكانهم السيطرة عليها على الاساس الاقطاعي القديم» (انغلز ، **دور العنف في التاريخ** ، الترجمة الانكليزية ، لندن ١٩٦٨ ، ص ١٠٥) . وأبرز ممثلي اليونكرز بسمارك ، الامير اليونكر البروسي ، الذي يدفعه حسه التجاري احيانا الى كبت نوازعه اليونكرية ، (**انغلز** ص ٥٦) والذي حقق رغبات البرجوازية الالمانية ولكن «رغما عنها» ، اذ تصدى لمطالبها وتطلعاتها البرلمانية ، لكنه اندفع في المقابل الى تحقيق مطامحها في التوحيد القومي (**انغلز** ، ص ٦١ ــ ٦٣) ــم ــ .

الخدمة الى الرأسمالية هي التطور الحر للانتاج الفلاحي الصغير وقد تلقى دفعا كبيرا نتيجة مصادرة مزارع الملاك العقاريين لمصلحة الفلاحين . وهكذا تغلب الرأسمالية على كامل النظام الزراعي ، ذلك انه بقدر ما يتم تصفية مخلفات القنانة تصفية نهائية بقدر ما تتسارع وتيرة عملية تمايز الفلاحين . وبعبارة اخرى ، إما المحافظة ، اساسا ، على الملكية العقارية وعلى المرتكزات الرئيسية «للبناء الفوقي» القديم ، وبالتالي ، الدور الغالب للبرجوازيين والملاك العقاريين ذوي الاتجاه الملكي ـ الليبرالي ، والانحياز السريع للفلاحين الى جانبهم ، وتدهور اوضاع الجماهير الفلاحية ، المنزوعة الملكية على نطاق واسع ، الرازحة ، اضافة لذلك ، تحت نير هذا النوع او ذاك من مقترحات الكاديت * بصدد

---

* **الكاديت** ، اعضاء الحزب الدستوري الديمقراطي ، الحزب الرئيسي للبرجوازية الامبريالية الروسية . تأسس في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ وضم ممثلين عن البرجوازية الليبرالية ـ الملكية ، وموظفي الزيمستوفات والمثقفين البرجوازيين الذين يستخدمون العبارات المخادعة عن «الديمقراطية» لاخفاء آرائهم الحقيقية ولخطب ود الفلاحين . ويتحدث برنامج الكاديت الزراعي عن امكانية توزيع قسم من المزارع الكبيرة على الفلاحين على اساس مدفوعات الاسترداد ولو بأثمان باهظة . وكان الكاديت يتمسكون بالنظام الملكي. وحاولوا اقناع القيصر والاسياد الاقطاعيين بمشاركتهم الحكم ، على ان مهمتهم الاساسية كانت النضال ضد الحركة الثورية . ابان الحرب العالمية الاولى دافع الكاديت بحماس عن السياسة الخارجية للحكومة القيصرية القائمة على الغزو ، وحاولوا انقاذ النظام الملكي خلال الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧ . وانتهج الاعضاء الكاديت في الحكومة البرجوازية المؤقتة سياسة معادية للثورة ، معادية لمصالح الشعب لكنها مؤدية للامبرياليين الاميركيين والبريطانيين والفرنسيين. وبعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى تحول الكاديت الى =

استردادات الاراضي ، المسحوقة والمتبلدة بفعل طغيان الرجعية، حيث ينفذ هذه الثورة البرجوازيـــــة سياسيون من طـــــراز الأكتوبريين ✱ . وإما تدمير نظام ملاك الاراضي وكل الركائـــــز الرئيسية لـ «البناء الفوقي» القديم المقابل له ، وطغيـــان دور البروليتاريا والجماهير الفلاحية ،مع تحييد للبرجوازية المترددة والمعادية للثورة ، ومع اسرع تطور للقوى الانتاجيـــة على اسس رأسمالية وأكثر انفلاتا من القيود ، في ظل افضل الظـــــروف للجماهير العمالية والفلاحية التي يمكن تصورها في مرحلة الانتاج البضاعي ــ وبالتالي ، توفير الظروف الأكثر مواءمة لكي تنجـــز الطبقة العاملة لاحقا مهمتها الأصلية الاساسية ، مهمة اعادة بناء المجتمع على أسس اشتراكية . وبالطبع ، يمكن ان تقوم خلائط متنوعة الى ما لانهاية تضم عناصر من هذا او ذاك النمط مـــن التطور الرأسمالي ، ووحدهم المتحذلقون الذين لا يُرجى منهم اي خير هم الذين يعملون على حل القضايا المخصوصة والمعقدة الناشئة بمجرد الاستشهاد بهذا الراي لماركس او ذاك بصدد حقبة تاريخية اخرى .

= ألد اعداء السلطة السوفييتية وقد شاركوا في كل الاعمال المسلحة المعادية للثورة وفي حروب التدخل . وبعد هزيمة قوات التدخل والحرس الابيض ، هرب الكاديت خارج البلاد حيث واصلوا نشاطهم المعادي للثورة وللسوفييت ــن ــ .

✱ **حزب الاكتوبريين** (او **اتحاد السابع عشر من اكتوبر**) يمثل مصالح كبار الرأسماليين الصناعيين وكبار الملاك العقاريين الذين يزرعون اراضيهم على أسس راسمالية . ادعى الاكتوبريون تأييد بيان القيصر في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ عندما دفعه خوفه من الثورة الى ان يعد الشعب بالحقوق المدنية. لكن الاكتوبريين ، في الواقع ، لم يكونوا ينوون تحديد صلاحيات النظـــام القيصري ، وقد محضوا كل تأييدهم للسياسة الداخلية والخارجية للحكومة القيصرية ــن ــ .

الدراسة الحالية الموضوعة بين أيدي القراء مكرسة لتحليل اقتصاد روسيا قبل الثورة . خلال الحقبة الثورية ، تسير الحياة في البلد المعني بسرعة وفجائية يستحيل معهما تعيين النتائج الاساسية للتطور الاقتصادي في لهيب الصراع السياسي . أما أمثال ستوليبين * ، من جهة ، والسادة الليبراليين من جهة ثانية (ليس اعضاء الكاديت من أتباع ستروفه ** ، وانما الكاديت

---

* **بيوتر اركاديفيتش ستوليبين** – احد غلاة الرجعيين الروس ، ترأس مجلس الوزراء خلال فترة ١٩٠٦ – ١٩١١ ، يرتبط باسمه قمع ثورة ١٩٠٥ – ١٩٠٧ وفترة الردة الرجعية السياسية العنيفة التي أعقبتها .

وفي مسعى منه لايجاد ركيزة راسخة للاوتقراطية القيصرية في الريف عبر الكولاك ، عمل ستوليبين على سن قانون زراعي جديد . وبمقتضى مرسوم صادر في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٦ بات يحق لكل فلاح ان ينسحب من المشاعة القروية وبتحويل حصته الى ملكية فردية مع ما يتبع ذلك من حق في بيعها ورهنها ، الخ . وقد كانت هذه أمور محرمة حتى ذلك الحين . وبات من واجبات المشاعة ان تمد الفلاح الذي يغادرها بقطعة ارض موحدة . وقد استغل الكولاك هذا التشريع لكي يشتروا اراضي الفلاحين المستضعفين اقتصاديا بأسعار زهيدة . اما قوانين ١٤ حزيران (يونيو) ١٩١٠ و٢٩ ايار (مايو) ١٩١١ ، فقد قضت بتوزيع الزامي للارض لصالح الكولاك –ن– .

** **بيوتر بيرنغاروفيتش ستروفه** (١٨٧٠ – ١٩٤٤) ممثل بارز لـ «الماركسية الشرعية» .

شهد العقد الاخير من القرن التاسع عشر تسامحا كبيرا من الرقابة القيصرية تجاه الادبيات الماركسية ، شرط ان لا تتعاطى الكتابة السياسية المباشرة ضد الحكم الاوتقراطي . وقد أعيد نشر **رأس المال و البيان الشيوعي** علنا، كما صدرت عدة مجلات وصحف ذات نزعة ماركسية واضحة . ولكن اذا كان بعض الماركسيين ، وبينهم بليخانوف ولينين نفسه ، قد استغل هذا الانفراج للوصول الى اوسع عدد ممكن من القراء، فقد نما، في المقابل ، تيار بين =

عموما) فانهم يعملون بانتظام وبدأب وثبات لانجاز الثورة وفــق الصيغة الاولى . ان انقلاب ٣ حزيران ١٩٠٧ ، الذي شهدنــاه مؤخرا ، يشكل انتصارا للردة المضادة للثورة الساعية لضمــان الغلبة الكاسحة للملاك العقاريين فيما يسمى الهيئة التمثيليــة للشعب الروسي. وأما الى اي مدى سيطول امد هذا «الانتصار» فتلك مسألة اخرى . ذلك ان النضال مستمر من اجل مخرج اخر للثورة . انه المخرج الذي تسعى اليه البروليتاريا ، وأيضا اوسع جماهير الفلاحين ، بهذا القدر او ذاك من التصميم والثبــات والوعي . ومهما حاولت الردة المضادة للثورة خنق النضــال الجماهيري المباشر بواسطة العنف الارعن ، مهما سعى الكاديت لخنقه بواسطة افكارهم الحقيرة والمنافقة والمعادية للثورة ، فان هذا النضال يندلع ، مرة هنا ومرة هناك ، بالرغم من كل شيء ، ويترك بصماته على سياسة الاحزاب الشعبوية «العمالية» ، رغم

= الماركسيين انطلق من نقد الشعبويين ليصل الى تمجيد الرأسمالية وتبريرها. وهكذا ، فمن التحايل على الرقابة القيصرية ، انتقل البعض لسلب الماركسية جوهرها الثوري ، فحولوها الى مجرد طلاء لنزعة برجوازية مبتذلة ، لا غير . ومن ابرز هؤلاء «الماركسيين الشرعيين» ستروفه الذي ساجل لينين ضده في اكثر من مقال ودراسة وكراس . وقد صدقت توقعات لينين بصدد ستروفه عندمــا انتقل هذا الاخير الى رفض الماركسية كلها ، وانضم الى حزب الكاديت ليصبح احد قادته ــم ــ .

* **٣ حزيران ١٩٠٧** هو تاريخ حل مجلس دوما الدولة الثاني واصــدار قانون انتخابات مجلس الدوما الثالث الذي اتى بأكثرية من المــلاك العقاريين والرأسماليين . وهكذا خرق القيصر ، غدرا ، بيان ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ فأطاح الحقوق الدستورية وأمر باعتقال الكتلة الاشتراكية الديمقراطية في الدوما الثاني الذين صدرت بحقهم أحكام بالاشغال الشاقة . فكان مــا سمي «انقلاب ٣ حزيران» بمثابة انتصار مؤقت للردة المضادة للثورة ــن ــ .

ان الاوساط العليا من السياسيين البرجوازيين الصغار ملوثة ، دون شك ، (وخاصة «الاشتراكيون الشعبيون» و«العماليون» ــ الترودوفيك ٭) بروح الغدر الكاديتية ،

٭ **الحزب الاشتراكي الشعبي** هو انشقاق عن يمين الحزب الاشتراكي الثوري عام ١٩٠٦ . كان يعبر عن مصالح الكولاك ويطالب بالتأميم الجزئي للمزارع الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين وفق ما يسمى «مقياس العمل» . دعا الاشتراكيون الشعبيون الى التحالف مع الكاديت . وكان لينين يسميهم «الاشتراكيين ــ الكاديت» ويعتبر انهم بالكاد يختلفون عنهم بعد ان تخلوا عن الجمهوريةوعن المطالبة بكل الاراضي. أبرز شخصياتالحزب أ. ف. بيشيكوتوف، ن. ف. أنيسكي ، ف. أ. مياكوتين . بعد ثورة شباط (١٩١٧) البرجوازية الديمقراطية ، شارك الحزب الاشتراكي الثوري في الحكومة البرجوازية المؤقتة. وبعد قيام ثورة اكتوبر ، انتقل الاشتراكيون الثوريون الى مناهضة الثورة وشاركوا في اعمال مسلحة ضدها ــن ــ .

العماليون (الترودوفيك) ــ كتلة من الديمقراطيين البرجوازيين الصغار في مجالس دوما الدولة الروسية تتكون من الفلاحين ومن المثقفين المتأثرين بالافكار الشعبوية . وقد تشكلت الكتلة العمالية في نيسان ١٩٠٦ من النواب الفلاحين لدوما الدولة الاول .

تتضمن مطالب الترودوفيك الغاء كل التقييدات المرتكزة الى المراتب الاجتماعية او القومية ، والاصلاح الديمقراطي للزيمستوفات وهيئات الحكم المحلية المدينية ، وبالاقتراع العام لانتخابات دوما الدولة . اما برنامجهم الزراعي فكان ينطلق من المبدأ الشعبوي عن الاستخدام المتساوي للارض : انشاء صندوق قومي يتكون من اراضي الدولة والعائلة المالكة والقيصر نفسه والاديرة والمزارع الخاصة التي تفوق مقياس العمل المعتمد ، مع الاقرار بضرورة التعويض في حالة مصادرة المزارع الخاصة . في مجلس الدوما، كان الترودوفيك يتذبذبون بين الكاديت والبلاشفة، بسبب الطبيعة الطبقية ذاتها للفلاحين الذينهم ملاك =

والمولشالينيـــــة ✱ ، والغرور الذي يميز أشبـــــاه المثقفين او البرقراطيين المعتدلين والمتشبثين بالشكليات .

كيف سينتهي هذا النضال ؟ ما هو مآل هذا الاستهلال للثورة الروسية ؟ الاجابة مستحيلة حاليا . ولهذا ، فان الوقت لم يحن بعد للقيام بمراجعة دقيقة لهذه الدراسة (اضافة لكون المهـــــام الحزبية المباشرة لمساهم في حركة الطبقة العاملة لا تترك الوقت لذلك) (١) . ولم يكن بمستطاع الطبعة الثانية ان تتجاوز حدود تشخيص الاقتصاد الروسي **قبل** الثورة . لذا فقد اكتفى المؤلف بمراجعة النص وتنقيحه فضلا عن ادخال الاضافات **الاكثر إلحاحا** بناء على آخر المعطيات الاحصائية : كالمعطيات الاخيرة لتعـــــداد الاحصنة ، واحصائيات المواسم الزراعية ، وعائدات التعـــداد السكاني للعام ١٨٩٧ ، **والمعطيات الجديدة** عن الاحصائيـــــات المعملية ، الخ .

تموز ١٩٠٧ **المؤلف**

= صغار . وقد حاول البلاشفة الوصول الى اتفاقات معهم حول قضايا محددة بغرض خوض معركة مشتركة ضد الكاديت والنظام القيصري .

عام ١٩١٧ انضمت كتلة الترودوفيك الى الحزب الاشتراكي الشعبي ـن ـ .

✱ **مولشالينية** ـ مرادفة للتملق الدليل والتزلف . على اسم مولشالين، شخصية في احدى مسرحيات غريبويدوف ـن ـ .

١ ـ ان مثل هذه المراجعة قد تتطلب ملحقا بالكتاب الحالي . وفي ذلك الحال ، لا بد من ان يقتصر الجزء الاول على تحليل الاقتصاد الروسي قبـــل الثورة ، بينما يخصص الجزء الثاني لدراسة انجازات ونتائج الثورة ـ (ملاحظة لينين) .

الفصل الأول

الاخطاء النظرية عند الاقتصاديين الشعبويين

السوق مقولة من مقولات الاقتصاد البضاعي الذي يتحول الى اقتصاد رأسمالي خلال تطوره . ولا يحقق الاقتصاد البضاعي سيطرته الكاملة الشاملة الا في ظل الاقتصاد الرأسمالي . لذا ، فان دراسة الموضوعات النظريةالاساسية المتعلقة بالسوق الداخلية تتطلب البدء بالاقتصاد البضاعي البسيط ، ومتابعة تحوله التدريجي الى اقتصاد رأسمالي .

١ ـ قسمة العمل الاجتماعية

ان قسمة العمل الاجتماعية تكمن في اساس كل اقتصاد

بضاعي .

تنفصل الصناعة الانتاجية عن صناعة استخراج المواد الاولية، ثم تنقسم كل منهما الى صناعات فرعية متنوعة ومتعددة ، تنتج منتجات معينة بوصفها سلعا معدة للبيع ، ويجري تبادل هذه المنتجات لقاء منتجات باقي الصناعات .

وهكذا يؤدي تطور الاقتصاد البضاعي الى تزايد عدد الفروع الصناعية المنفصلة والمستقلة . ويتجه هذا التطور نحو انفراد فرع خاص من الصناعة بانتاج منتوج واحد ، او حتى جزء من هذا المنتوج ، لا بل يصل الى درجة التخصص في عملية واحدة من مجمل عمليات اعداد منتوج واحد للاستهلاك .

في ظل الاقتصاد الطبيعي ، كان المجتمع يتألف من مجموعة من الوحدات الاقتصادية المتجانسة (اسر فلاحية ذات تركيب عشائري ـ بطريركي ، تجمعات قروية بدائية ، مزارع اقطاعية) . وكانت كل واحدة من هذه الوحدات تتعاطى كافة أشكال النشاط الاقتصادي ، من استخراج المواد الاولية المختلفة الى وضع اللمسات الاخيرة على المنتوج قبيل استهلاكه . اما في ظل الاقتصاد البضاعي ، فتظهر وحدات اقتصادية متغايرة ، ويتكاثر عدد الفروع الاقتصادية المستقلة ، بينما يتقلص عدد الوحدات الاقتصادية التي تتعاطى وظيفة اقتصادية واحدة وثابتة . ويشكل هذا النمو المطرد لقسمة العمل الاجتماعية العامل الرئيسي في مسار تكوين الراسمالية لسوقها الداخلية .

يقول ماركس :

«حيث يكون الاقتصاد البضاعي هو الاساس ، وحيث يبلغ هذا الاقتصاد شكله المطلق ـ في ظل الانتاج الرأسمالي ـ تصبح المنتجات سلعا او قيما انتفاعية تملك قيمة تبادلية يجب تحقيقها ، اي يجب تحويلها الى عملة ، بالقدر الذي تكون فيه المنتجات الاخرى مساوية لها ، اي بالقدر الذي تواجهها منتجات اخرى بما

هي سلع وقيم . ولا تتحول هذه المنتجات بدورها الى سلع وقيم الا اذا هي تحولت من مورد عيش مباشر للمنتجين انفسهم الى سلع ، اي الى منتجات اصبحت قيما اجتماعية لانها تحولت الى قيم تبادلية (الى عملة) ، اي اذا هي تشيأت . وتنمو سوق هذه السلع من خلال قسمة العمل الاجتماعية ، ذلك ان قسمة النشاطات الاجتماعية تؤدي الى تحويل منتجاتها الى سلع ، الى اشياء متكافئة فيما بينها ، فيصبح كل نشاط انتاجي سوقا لسائر النشاطات الانتاجية» (كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد الثالث ، الطبعة الالمانية ، الجزء الثاني ، ص ١٧٧ — ١٧٨) ★ .

وغني عن القول ان انفصال الصناعة الانتاجية عن صناعة استخراج المواد الاولية ، وانفصال الصناعة عموما عن الزراعة ، يحولان الزراعة نفسها الى صناعة ، اي الى فرع اقتصادي ينتج **السلع** . والواقع ان عملية التخصص هذه ، التي تحقق استقلال مختلف منوعات الانتاج بعضها عن بعض ، تظهر ايضا في الزراعة . فتولد المناطق الزراعية المتخصصة (ومعها الانظمة الزراعية المتخصصة هي ايضا) ، ولا تؤدي الى نشوء التبادل بين المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية وحسب ، بل تؤدي الى التبادل بين المنتجات الزراعية نفسها ايضا . ثم ان عملية التخصص هذه في الزراعة **التجارية** (والرأسمالية) تتجلى في جميع الاقطار الرأسمالية ، وعلى صعيد قسمة العمل الدولية . وينطبق ذلك ايضا على روسيا في حقبة «ما بعد الاصلاح» ، كما سوف نبين بالتفصيل لاحقا .

وهكذا ، فان قسمة العمل الاجتماعية هي الاساس في كل

★ يعتمد لينين على الاصل الالماني في استشهاداته من كتاب **رأس المال** . ومن جهتنا ، فقد تولينا الترجمة مباشرة عن الانكليزية —م— .

عملية تحول الاقتصاد البضاعي الى اقتصاد رأسمالي .

ولذا ، فمن الطبيعي ان يكون المنظّرون الشعبويون ــ الذين يعتبرون هذه العملية من نتاج اجراءات اصطناعية ، او من نتاج «الانحراف عن الصراط المستقيم» وما شابه ــ قد حاولوا التعتيم على واقع قسمة العمل الاجتماعية في روسيا ، او هم ، على الاقل ، حاولوا التقليل من اهميتها .

ففي مقالة بعنوان «قسمة العمل الزراعية والصناعية في روسيا» **(فيستنيك ييفروبي** [الرسول الاوروبي] ، ١٨٨٤ ، العدد ٧) ينكر السيد فورونتسوف سيادة مبدأ قسمة العمل الاجتماعية في روسيا» (ص ٣٤٧) ويعلن ان قسمة العمل الاجتماعية في بلدنا «لم تولد من أعماق حياة الشعب ، وانما حاولت ان تفرض نفسها عليها من الخارج» (ص ٣٣٨) .

اما السيد دانيالسون فانه يحاجج ، في كتابه **«مقالات»** حول زيادة كمية الحبوب المعروضة للبيع ، ويقول : «قد تعني هذه الظاهرة توزيع محصول الحبوب بعدالة اكبر بين انحاء البلد المختلفة، بحيث يصبح بمقدور الصياد في آركنجيل ان يستملك حبوب سامارا في الوقت الذي يضيف فيه المزارع في سامارا سمك «اركنجل» الى وجبة طعامه . **والحقيقة ان لا هذا ولا ذاك يحصل فعلا .**» (**«مقالات عن اقتصادنا الاجتماعي بعد الاصلاح»** ، سان بطرسبرغ ، ١٨٩٣ ، ص ٣٧) .

وهكذا ، يجري الجزم بفظاظة بأنه لا توجد قسمة عمل اجتماعية في روسيا ، دون الاتكال الى اية معطيات، وعلى العكس مما تؤكده كافة الوقائع المتوافرة . والواقع ان النظرية الشعبوية حول «اصطناعية» الرأسمالية في روسيا ما كان بامكانها ان تقوم الا برفض حجر الزاوية في كل اقتصاد بضاعي ــ اي قسمة العمل الاجتماعية ــ اي باعتبار هذه العملية عملية «اصطناعية» .

٢ ـ نمو عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة

نظرا لان الحقبة السابقة على ظهور الاقتصاد البضاعي تشهد اندماج الصناعة الانتاجية مع صناعة استخراج المواد الاولية ، مثلما تشهد غلبة الزراعة على الصناعة ، فان تطور الاقتصاد البضاعي يعني انفصال فروع صناعية متتالية عن الزراعة . والواقع ان بلدا لم يحرز فيه الاقتصاد البضاعي تقدما ملحوظا (او ينعدم فيه الاقتصاد البضاعي اصلا) هو بلد يعيش جميع سكانه تقريبا على الزراعة . ولكن ذلك لا يعني ان السكان يتعاطون الزراعة وحدها ، ولا شيء سواها . بل يعني فقط ان السكان العاملين في الزراعة يتولون ايضا تصنيع المنتجات الزراعية ، وان التبادل وقسمة العمل الاجتماعية معدومان تقريبا .

وبالتالي ، فان تطور الاقتصاد البضاعي يعني بالضرورة انفصال عدد متزايد من السكان عن الزراعة ، اي زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة :

«من طبيعة الرأسمالية انها تؤدي دوما الى انخفاض عدد السكان العاملين في الزراعة بالقياس الى عدد السكان العاملين في القطاعات الاخرى . والسبب في ذلك ان ازدياد رأس المال الثابت في الصناعة (بالمعنى الاضيق للكلمة) على حساب رأس المال المتغير ، يسير جنبا الى جنب مع الازدياد المطلق في رأس المال المتغير ، رغم انخفاضه النسبي . اما في الزراعة ، من جهة ثانية، فان رأس المال المتغير المطلوب لاستثمار قطعة ارض معينة ينخفض انخفاضا مطلقا ، ولا يرتفع الا بزراعة قطعة ارض جديدة . لكن ذلك بدوره يفترض نموا متزايدا في عدد السكان العاملين في الزراعة» (رأس المال ، المجلد الثالث ، الجزء الثاني ، ص ١٧٧) .

وهكذا ، فلا يسعنا ان نتصور وجود الرأسمالية بدون نمو في عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة على حساب العاملين في الزراعة . وكلنا يعلم ان هذه الظاهرة تبرز بأوضح معالمها في كل البلدان الرأسمالية دون استثناء . ومن البديهي القول ان هذه الظاهرة بالغة الاهمية بالنسبة لمسألة السوق الداخلية ، لانها مرتبطة اوثق الارتباط بتطور الصناعة والزراعة في آن معا . والواقع ان نشوء وتكاثر المراكز الصناعية وانجذاب السكان اليها هما من التطورات العميقة التأثير في حياة الريف بكافة جوانبها، والتي تؤدي بالضرورة الى نشوء الزراعة التجارية والرأسمالية .

والملفت للنظر حقا ان دعاة الاقتصاد الشعبوي يتجاهلون هذا القانون تجاهلا كاملا في نقاشاتهم النظرية البحتة ، كما في نقاشاتهم حول الرأسمالية في روسيا (وسوف ننظر مطولا في التعبيرات العينية عن هذا القانون في الفصل الثامن من هذا الكتاب) . ان نظريات السيدين فورونتسوف ودانيالسون حول السوق الداخلية للرأسمالية تتجاهل تفصيلا «صغيرا» ، ألا وهو تحول السكان من الزراعة الى الصناعة ، وأثر هذا التحول على الزراعة نفسها .

٣ ــ خراب المنتجين الصغار

لقد اقتصرت معالجتنا حتى الان على الانتاج البضاعي البسيط . ولا بد من الانتقال الان الى الانتاج الرأسمالي ، اي لا بد من الافتراض اننا لم نعد امام منتجي السلع البسطاء ، وانما بتنا امام مالك وسائل الانتاج من جهة ، والعمال المأجورين الذين يبيعونه قوة عملهم ، من جهة ثانية .

ان تحول المنتج الصغير الى عامل مأجور يعني انه بات

محروما من ملكية وسائل الانتاج ــ الارض ، الادوات ، المحترَف، الخ ــ اي انه «مفقر» ، «منكوب» . وهناك وجهة نظر تقول ان هذا الانهيار «يخفض القدرة الشرائية لدى السكان» ، ويــؤدي بالتالي الى «التقليص من رقعة السوق الداخلية» للرأسماليـــة (السيد دانيالسون ويشاركه السيد فورونتسوف الرأي في معظم كتاباته) . لسنا بصدد معالجة المعطيات الواقعية المتعلقة بهـــذه العملية في روسيا . فهذا ما سوف نضطلع به في فصول لاحقة . فالمسألة مطروحة هنا على صعيد نظري بحت . اي انها تتعلـــق بالانتاج البضاعي عامة ، ابان تحوله الى انتاج رأسمالي . ويطرح الكاتبان المسألة على صعيدها النظري ايضا ، اي انهما يستدلان على تقلص السوق الداخلية من خراب المنتجين الصغار . وهذا رأي مغلوط جملة وتفصيلا . وهو لا يجد تفسير استمراره العنيد في كتابات اقتصاديينا الا في استمرار الترسبات الرومانطيقية لدى الشعبويين . ويتناسى اصحاب هذا الرأي ان «تحرير» قسم من المنتجين من ملكية وسائل الانتاج يعني بالضرورة انتقال وسائل الانتاج هذه الى أيد اخرى ، وتحولها الى رأسمال . وهذا يعني بالتالي ان المالكين الجدد لوسائل الانتاج باتوا ينتجون السلع فيما كان المنتجون المباشرون سابقا ينتجون المنتجات المعدة لاستهلاكهم المباشر ، اي ان المالكين الجدد يساهمون في توسيع رقعة السوق الداخلية ، وليس العكس . وأخيرا ، فان «تحرير» قسم مـــن المنتجين من ملكية وسائل الانتاج يعني ان المالكين الجدد ، فـي زيادتهم للانتاج ، انما يزيدون الطلب في السوق علـى الادوات الجديدة والمواد الاولية ووسائط النقل وسواها ، كما يزيـدون الطلب على السلع الاستهلاكية (لان نمو ثروة هؤلاء المالكين يفترض بالضرورة زيادة استهلاكهم) . ويتناســى اصحاب الرأي المثبت أعلاه ايضا ان السوق لا تأبه لخير المنتج ، وانما الذي يعنيها ، اولا بأول ، هو مدى ما يملكه هذا المنتج من مال . والواقع ان تدهور

مستوى معيشة الفلاح البطريركي (العشائري) * – وهو الذي كان يعيش سابقا على الاقتصاد الطبيعي – لا يتعارض اطلاقا مع تزايد كمية المال المتوافرة لديه . فبقدر ما تزداد احواله ترديا ، تزداد حاجته الى بيع قوة عمله ، وبذاك القدر ايضا تتعاظم تلك الحصة من موارد عيشه (الشحيحة اصلا) التي يتوجب عليه شراؤها من السوق .

«مع تحرير قسم من السكان العاملين في الزراعة (من ملكيتهم للارض) ، تتحرر ايضا مواردهم الغذائية ، ويتحولون الى عناصر مادية مكوّنة لرأس المال المتغير (اي لذلك القسم من رأس المال المخصص لشراء قوة العمل)» (رأس المال، المجلد الاول، ص ٧٧٦).

– «ان مصادرة أملاك قسم من سكان الريف ، وإجلاءهم عن ارضهم ، لا يؤديان الى تفريغ الكادحين للعمل في خدمة رأس المال الصناعي وحسب ، وانما ايضا الى نشوء السوق الداخلية» (كارل ماركس ، المصدر ذاته ، ص ٧٧٨) .

وهكذا ، فعلى الصعيد النظري المحض ، نرى ان خراب المنتجين الصغار في مجتمع ينمو فيه الاقتصاد البضاعي والرأسمالي ، يؤدي الى نمو السوق الداخلية ، لا الى تقلصها ، كما يريد السيدان فورونتسوف ودانيالسون . واذا كان السيد دانيالسون نفسه – الذي يعلن ، انطلاقا من افكاره المسبقة ، لا غير ، ان خراب المنتجين الروس الصغار يؤدي الى تقلص السوق

---

* اي الفلاح الذي يمارس الزراعة في ظل الاقتصاد الطبيعي . اقتصاد الاكتفاء الذاتي والوحدات الانتاجية المعزولة بعضها عن بعض ، حيث التبادل الضعيف اصلا يتخذ شكل المقايضة في اغلب الاحيان . ونمط الانتاج البطريركي هو الذي كان يسود المشاعات القروية ، حيث ينضوي الفلاح في اسرة موسعة (العشيرة) تحت السلطة المطلقة للاب (البطريرك) على ابنائه وأحفاده . وكان المجلس الذي يضم مجموع هؤلاء «البطاركة» يدير شؤون القرية المشاعية –م– .

الداخلية ــ لا يتوانى عنالاستشهاد بنصوص ماركس الآنفة الذكر، فانما ذلك يثبت قطعا قدرة هذا المؤلف الفائقة على ان يضحك على نفسه بواسطة استشهادات من كتاب **رأس المال** !

٤ ــ نظرية الشعبويين عن استحالة تحقق فضل القيمة

المسألة التالية في نظرية السوق الداخلية يمكن صياغتها كما يلي : نعلم ان قيمة المنتوج في الانتاج الرأسمالي تنقسم الى ثلاثة اجزاء : (١) الجزء الاول يحل محل رأس المال الثابت ، اي تلك القيمة التي كانت موجودة اصلا (على شكل مواد أولية ومواد ثانوية مساعدة وآلات وأدوات انتاج وما شابه) والتي أعيد انتاجها في قسم من أقسام المنتوج الجاهز ؛ (٢) الجزء الثاني يحل محل رأس المال المتغير ، اي يغطي أكلاف اعالة العمال ؛ (٣) الجزء الثالث ، اخيرا ، هو فضل القيمة الذي يستحوذ عليه رب العمل الرأسمالي . واذ طرحنا المسألة من منظار السيدين دانيالسون وفورونتسوف ، فان **تحقق** اول جزئين (اي ايجاد مقابل لهما في السوق ، بيعهما في السوق)لا يثير اية مشكلة . لان الجزء الاول ينخرط في الانتاج بينما ينخرط الثاني في استهلاك الطبقة العاملة .

ولكن ، كيف يتحقق الجزء الثالث ؟ كيف يتحقق فضل القيمة ؟ اذ لا يعقل ان يستهلكه الرأسماليون كله ! هنا يخلص اقتصاديونا الى ان «المخرج من هذا المأزق» ــ مأزق تحقق فضل القيمة ــ هو «السيطرة على الاسواق الخارجية» . ويفسر المؤلفان الآنفا الذكر حاجة الرأسمالية الى اسواق خارجية بالقول ان الرأسماليين لا يستطيعون تحقيق منتجاتهم بوسائل اخرى ، ويدّعيان ان السوق الداخلية في روسيا آخذة بالتقلص بسبب

خراب الفلاحين واستحالة تحقيق فضل القيمة بدون اللجوء الى اسواق خارجية . ولما كانت هذه الاسواق مقفلة في وجه بلد فتي سلك متأخرا طريق التطور الرأسمالي ، يعلن السيدان دانيالسون وفورونتسوف ان الرأسمالية طفلة وليدة في روسيا ، لا يرتكز نموها وتطورها الى اي اساس فعلي . وهذا زعم يقوم على الافتراضات المسبقة ، المغلوطة نظريا اصلا !

عندما يطرح السيد دانيالسون آراءه حول نظرية التحقق ، فانه يفكر طبعا بنظرية ماركس حول الموضوع نفسه (علما بأنه لا يشير ، ولو بكلمة واحدة ، الى ماركس في هذا الجزء من مؤلفاته) . غير انه يسجل الفشل الذريع في فهم هذه النظرية ، ويتعمد تشويهها كليا ، كما سنثبت بعد قليل. وهذا ما يفسر لماذا تأتي افكاره مطابقة كليا لافكار السيد فورونتسوف الذي يستحيل اتهامه بعدم استيعاب نظرية ماركس ، لان مجرد اتهامه بالالمام بالقضايا النظرية هو ذروة الغبن تجاهه ! ويعرض كل من الكاتبين نظرياته وكأنه اول من عالج هذه المسألة وتوصل الى حلول معينة لها «من تلقاء نفسه» . لذا ، فهو يتجاهل ، بكل بساطة ، محاججات الاقتصاديين الكلاسيكيين حول المسألة نفسها ، ويكرر الاخطاء القديمة التي دحضها ماركس في الكتاب الثاني من **«رأس المال»** . ويحوّل كل منهما مسألة تحقق المنتوج الى مجرد مسألة تحقق فضل القيمة ، فيتصور ، بالطبع ، ان تحقق رأس المال الثابت لا يثير اي إشكال . وينطوي هذا الرأي الساذج على خطأ فادح هو مصدر جميع الاخطاء اللاحقة في نظرية التحقق عند الشعبويين . والحقيقة ان الصعوبة في تفسير التحقق هي بالضبط الصعوبة في تفسير تحقق رأس المال الثابت. فلكي يتحقق رأس المال الثابت ، لا بد من اعادته لدورة الانتاج ، وهذا امر قابل للتطبيق عمليا فقط في حالة ذلك القسم من رأس المال المخصص لانتاج وسائل الانتاج . اما اذا كان المنتوج الذي يحل محل رأس المال الثابت مكونا من سلع استهلاكية ،

فانه يتعذر اعادته مباشرة الى وحدة الانتاج ، ويصبح المطلوب قيام **تبادل** بين مجال الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الانتاج وبين مجال الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الاستهلاك . هنا تكمن كل صعوبة المسألة ، وهي صعوبة **يغفلها** السادة الاقتصاديون .
فالسيد فورونتسوف يعرض المسألة ، عموما ، وكأن الهدف من الانتاج ليس التراكم وانما هو الاستهلاك . ويقدم «حجة عميقة» تقول «انه يتدفق الى أيدي القلة كمية من الاشياء المادية التي تفيض عن القوة الاستهلاكية للمجتمع المعني بالامر (كذا !)» «في مرحلة معينة من تطوره» (ص ١٤٩) ، ويضيف قائلا «ليس اعتدال الصناعيين ولا تقتيرهم هو السبب في فيض المنتجات ، وانما السبب كامن في حدود المجتمع البشري والنقص في مرونته (!!) التي تعجز عن زيادة قوته الاستهلاكية بنسبة نمو فضل القيمة» (ص ١٦١) .

ويحاول السيد دانيالسون طرح القضية وكأنه يرفض الاعتراف بأن الاستهلاك هو هدف الانتاج الراسمالي ، وكأنه يراعي دور ودلالة وسائل الانتاج فيما يتعلق بقضية التحقق . والحقيقة انه لا يملك فكرة واضحة اطلاقا عن عملية تداول راس المال الاجمالي واعادة انتاجه ، مما يؤدي به للسقوط في شبكة من التناقضات المستعصية .

لن نتوقف هنا لمعالجة هذه التناقضات بالتفصيل ... فتلك مهمة نكراء (اضطلع بها جزئيا السيد **بولغاكوف** في كتابه **الاسواق في ظل الانتاج الرأسمالي** ، موسكو ، ١٨٩٧ ، ص٢٣٧ — ٢٤٥) ، انما يكفي ان ننظر في الخلاصة الاخيرة القائلة بأن السيطرة على الاسواق الخارجية هي المخرج من مأزق تحقق فضل القيمة ، لاثبات عدالة تقييمنا لحجج السيد دانيالسون . فهذه الخلاصة (والتي هي مجرد تكرار لخلاصة السيد فورونتسوف) تثبت ، بما لا يفسح مجالا للشك ، انه لا يفقه شيئا

من تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي (اي نظرية الســـوق الداخلية) كما انه لا يفقه شيئا من دور هذه السوق الخارجية .

وهل توجد ذرة من الحس السليم في هذا الاقحام للسـوق الخارجية في مسألة «التحقق» ؟ ان مسألة التحقق هي مسألـة البحث لكل جزء من المنتوج الرأسمالي عن ذلك الجزء الـــذي يقابله من المنتوج الذي يحل محله في السوق ، أكان ذلك على صعيد القيمة (رأس مال ثابت ، رأس مال متغير ، فضل القيمة) ام على صعيد الشكل المادي (وسائل انتاج ، مواد استهلاكية ، وعلى الاخص الضروريات والكماليات) . ومن الواضح انه يجب استبعاد التجارة الخارجية عند بحث هذه المسألة ، لان اقحامها في البحث لا يساعدنا على التقدم قيد شعرة على طريق حـــل المسألة ، لا بل انه يعود بنا أشواطا الى الوراء ، اذ يوسع نطاق المسألة ليشمل عدة بلدان ، بعد ان كان محصورا في بلد واحد .

والواقع ان السيد دانيالسون نفسه الذي اكتشف ان التجارة الخارجية هي «المخرج من مأزق» تحقق فضل القيمة ، يجـادل حول الاجور ، مثلا ، على النحو التالي : اذا اخذنا ذلك الجزء من الناتج السنوي الذي يحصل عليه المنتجـــون المباشرون ـ اي العمال ـ على شكل أجور ، «فان الجزء من المعاش الذي يجري اقتطاعه من التداول يساوي ، من حيث القيمة ، اجمالي الاجور المدفوعة» (ص ٢٠٣) .

هنا يثور السؤال : كيف يدري هذا العالِم الاقتصادي ان رأسماليي بلد معين سوف ينتجون المعاشات* بنفس الكمية ونفس القيمة المطلوبتين لتحقيقها ـ اي المعاشات ـ بواسطة الاجور ؟ وما الذي يؤكد له انه بالامكان الاستغناء عن السوق الخارجية في هذا

---

* نستخدم مصطلح معاش كترجمـــة لـ means of Subsistence اي «موارد رزق» ـم ـ .

الصدد ؟ لا يمكنه ان يعلم سلفا ايا من هذا كله ، بالطبع . وكل ما قام به هو مجرد اهمال قضية السوق الخارجية . لان المهم ، في معرض مناقشة تحقق راس المال المتغير ، هو استبدال جزء من المنتوج بجزء آخر ، وليس على الاطلاق مناقشة ما اذا كانت عملية الاستبدال هذه تتم في بلد واحد او اكثر .

لكن صاحبنا ينحرف عن هذه الفرضية الاساسية عند بحثه فضل القيمة ، وبدلا من ان يساهم في حل المسألة ، يهرب منها بالحديث عن السوق الخارجية . ان بيع المنتوج المعين في السوق الخارجية نفسها امر يحتاج الى تفسير ، اي الى البحث عن مقابل لذلك الجزء من المنتوج الذي تم بيعه ، والبحث عن جزء آخر من المنتوج الراسمالي الذي سيحل محل الاول . لهذا السبب بالذات ، يقول ماركس انه يمكن «اغفال» السوق الخارجية والتجارة الخارجية «اغفالا كليا» عند البحث في مسألة التحقق ، لان «اقحام التجارة الخارجية في تحليل قيمة المنتجات التي يعاد انتاجها سنويا لا يساهم ... الا في المزيد من البلبلة ، دون ان يقدم اي عنصر جديد للمسألة ، او اية مساهمة نحو حلها» (**رأس المال** ، المجلد الثاني ، ص ٤٦٩) .

اما السيدان فورونتسوف ودانيالسون فكل منهما يتصور انه يقدم تقديرا عميقا لتناقضات الراسمالية عندما يشير الى صعوبات تحقق فضل القيمة . والحقيقة انه يقدم تقديرا بالغ السطحية لهذه التناقضات ، لان الذي يتحدث عن «صعوبات» التحقق ، وعن الازمات الناتجة عن هذه الصعوبات ، يجب عليه ان يعترف بأن هذه «الصعوبات» ليست ممكنة وحسب ، لكنها ضرورية ايضا لكافة اجزاء المنتوج الراسمالي وليس لفضل القيمة وحده . وتظهر مثل هذه الصعوبات دائما بسبب التفاوت في توزيع فروع الانتاج المختلفة ، ليس في مجال تحقق فضل القيمة وحسب ، بل وأيضا في مجال تحقق رأس المال المتغير

ورأس المال الثابت ، وهي تظهر دائما في عملية تحقق المنتـــوج الموجود على شكل مواد استهلاكية او في عملية تحقق المنتـــوج الموجود على شكل وسائل انتاج . فبدون «مصاعب» من هـــذا النوع ، وما تجره هذ «المصاعب» من ازمات ، لا يمكن ان يوجد انتاج راسمالي ، اي انتاج يقوم به منتجون معزولون ، يقدمـون بضائعهم لسوق عالمية يجهلونها .

٥ ـ آراء آدم سميث في انتاج وتداول الناتج الاجتماعي الاجمالي في المجتمع الرأسمالي ونقد ماركس لهذه الآراء

لكي نفهم **نظرية التحقق** فهما صحيحا ، يجب ان نبدأ بـآدم سميث . فهو الذي ارسى أسس النظرية المغلوطة حول هـــذا الموضوع ، والتي ظلت مسيطرة على الاقتصاد السياسي الى زمن ماركس .

يقسم آدم سميث السلعة الى عنصرين : رأس المال المتغير (اي «الاجور» ، حسب تعبيره هو) وفضل القيمة (ولما كان لا يدمج «الربح» ب «الريع» ، يكون قد انتهى الى ثلاثة عناصر بدلا مـن اثنين) . كذلك ، فهو يقسّم اجمالي السلع ، اي اجمالي الناتـج الاجتماعي السنوي ، الى العنصرين اياهما ويحدد لهما موقعهمـا مباشرة في «مدخول» طبقتي المجتمع ـ العمال والرأسماليون (او المتعهدون وملاك الارض ، حسب تعبيره) .

ما هي الحجة التي يبرر بها آدم سميث اغفاله للعنصر الثالث من عناصر القيمة ، اي رأس المال الثابت ؟ لم يكن بمقدور سميث ان لا يلاحظ هذا العنصر ، لكنه افترض انه يتكون هو ايضا من أجور ومن فضل قيمة . وهو يدافع عن هذا الرأي على النحـو التالي :

«يتكون سعر الذَرة ، مثلا ، من جزء يُدفع كريع لمالك الارض ، وجزء آخر يدفع على شكل أجور لاعالة الشغيلة والمواشي المستخدمة في الانتاج ، اما الجزء الثالث فهو يُدفع كربح للمزارع . ويبدو ان سعر الذرة يتكون ، عاجلا ام آجلا ، من هذه العناصر الثلاثة . وقد يعتقد البعض انه لا بد من عنصر رابع للتعويض عن تجهيزات المزارع ، وعن اهتلاك ماشيته او سواها من ادوات الزراعة . لكن الحقيقة ان سعر اي اداة من ادوات الانتاج ، كحصان الفلاحة مثلا ، يتكون من العناصر الثلاثة، اياها» (اي الريع والربح والاجور) «ومع ان سعرِ الذرة قد يغطي سعر الحصان مثلا مثلما يغطي سعر اعالته ، فان اجمالي السعر لا بد ان ينحلّ عاجلا ام آجلا ، الى العناصر الثلاثة اياها ـ اي الريع والعمل والربح» .

يقول ماركس عن نظرية سميث هذه انها «مذهلة» . «ان الاثبات عنده يتلخص في تكرار المقولة اياها» (**راس المال** ، المجلد الثاني ، ص ٣٦٦) . ان سميث «يفسر الماء ، بعد الجهد ، بالماء» (**راس المال** ، المجلد الاول ، ص ٦١٢) . وهو ، في قوله ان ثمن ادوات الفلاحة **نفسه** ينحلّ الى العناصر الثلاثة اياها ، يتناسى ان يضيف : كما ينحل الى ثمن وسائل الانتاج المستخدمة لانتاج هذه الادوات . ان الخطأ الذي ارتكبه آدم سميث (ومن لحق به من اقتصاديين) في عزل رأس المال المتغير عن ثمن المنتوج ، يعود الى فهم خاطيء للتراكم في النظام الرأسمالي ، اي لتوسع الانتاج ، لتحوّل فضل القيمة الى راس مال . وهنا ايضا ، يتغافل آدم سميث عن رأس المال الثابت، مفترضا ان العنصر الجاري مراكمته من فضل القيمة ، اي الجزء الذي يجري تحويله الى رأس مال ، قد استهلكه المنتجون المباشرون استهلاكا كاملا ، اي انه قد تحوّل الى أجور . والحال ان ذلك الجزء المتراكم من فضل القيمة يجري تحويله الى رأس مال ثابت (ادوات انتاج ، مواد أولية ومواد مساعدة) اضافة الى تحويله الى اجور . وينتقد ماركس وجهة نظر

سميث هذه (وكذلك وجهات نظر ريكاردو و ميل وآخرين) في **رأس المال** ، المجلد الاول (الجزء السابع ، «تراكم رأس المال» ، الفصل ٢٢ بعنوان «المفهوم المغلوط للاقتصاد السياسي حول اعادة الانتاج على نطاق متوسع باستمرار») . ويقول (في المجلد الاول ، ص ٦١٢) انه في المجلد الثاني من **رأس المال** «سوف نكشف كيف ان العقيدة الجامدة لآدم سميث ، والتي توارثها كل الذين خافوه ، منعت الاقتصاد السياسي من استيعاب ابسط آليات عملية اعادة الانتاج الاجتماعية» . وقد ارتكب آدم سميث هذه الغلطة لانه خلط بين قيمة المنتوج وبين القيمة الجديدة . فهذه القيمة الاخيرة تنحل بالتأكيد الى رأس مال متغير وفضل قيمة ، بينما القيمة الاولى تتضمن ، بالاضافة لهذا وذاك ، رأس المال الثابت . وقد فضح ماركس هذه الغلطة في تحليله للقيمة ، عندما ميَّز بين العمل المجرد ، الذي ينتج قيمة جديدة ، والعمل المفيد المحدد ، الذي يعيد انتاج القيمة المتوافرة اصلا في شكل جديد ، اي في شكل منتوج مفيد .

ان تفسير عملية اعادة الانتاج وعملية تداول اجمالي رأس المال الاجتماعي مهمة ضرورية بنوع خاص لحسم قضية الدخل الاهلي في المجتمع الرأسمالي . وانه لامر مثير للغاية ان نلاحظ ان آدم سميث ، في تعرضه لهذه القضية الاخيرة ، لم يعد بامكانه التشبث بنظريته المغلوطة التي تستثني رأس المال الثابت من الناتج الاجمالي للبلد .

«ان الدخل الاجمالي لمجموع سكان بلد كبير يتضمن كامل الانتاج السنوي لارضهم وعملهم ، والدخل الصافي ، وما ينبقى لهم بعد حسم أكلاف صيانة رأس مالهم الثابت اولا ثم رأس مالهم المتداول ثانيا ــ وبعبارة اخرى ، يتضمن ما يمكنهم تخزينه ، دون اي تعرض لرأس مالهم ، لاغراض الاستهلاك المباشر او لاغراض الانفاق على كفافهم ، ووسائل راحتهم ولهوهم» (أ. سميث ،

«ثروة الامم» ، الكتاب الثاني ، «في طبيعة المخزون وتراكمه واستخدامه» ، الفصل الثاني ، المجلد الثاني ، ص ١٨) .
وهكذا ، يستثني آدم سميث رأس المال من الناتج الاجمالي للبلد ، مؤكدا انه ينحل الى أجور وأرباح وريع ، اي الى مدخول (صاف) . لكنه ، من جهة ثانية ، لا يلبث ان يضم رأس المال الى الدخل الاجمالي للمجتمع ، بعد فصله عن المواد الاستهلاكية (= الدخل الصافي) . وهذا هو التناقض الذي يقبض ماركس على سميث متلبسا به : كيف يمكن ان يكون ثمة **رأس مال** في **المدخول** ، اذا كان لا يوجد **رأس مال** في **المنتوج**؟ (انظر **رأس المال**، المجلد الثاني ، ص ٣٥٥) . والواقع ان آدم سميث يعترف لاشعوريا بثلاثة عناصر تتكون منها قيمة الناتج الاجمالي : ليس رأس المال المتغير وفضل القيمة وحدهما ، وانما ايضا رأس المال الثابت . وفيما بعد ، يصطدم آدم سميث بمفارقة بالغة الاهمية ، ذات مغزى عميق في نظرية التحقق اذ يقول : «يجب ان نستثني ، طبعا ، كل كلفة صيانة رأس المال الثابت من الدخل الصافي للمجتمع . فلا التجهيزات اللازمة لتعزيز الآلات المفيدة وأدوات العمل والابنية المدرّة للربح ، وما شابه ، **ولا منتوج العمل الضروري لانتاج مثل هذه التجهيزات ، يمكن اعتبارها جزءا من هذا الدخل الصافي** . بالتأكيد ، يمكن اعتبار ثمن العمل جزءا من هذا الدخل ، ذلك ان العامل قد يودع كل قيمة أجوره في المخزون [الاجتماعي] المعد للاستهلاك المباشر» . انما في انواع اخرى من العمل ، فان كلا من «ثمن» (العمل) و«منتوج» (العمل) «يودع في هذا المخزون : الثمن يودع في خانة العمال والمنتوج في خانة الآخرين» (آدم سميث ، **المصدر السابق**) . هنا نجد ومضة من الاعتراف بضرورة التمييز بين نوعين من العمل : عمل ينتج المواد الاستهلاكية التي تدخل في «المدخول الصافي» ، وعمل ينتج «آلات مفيدة وأدوات عمل و... ابنية ، الخ .» ـ اي ينتج موادا لا يمكن استخدامها للاستهلاك الشخصي . لسنا نحتاج

الا الى خطوة واحدة لكي نعترف بأن تفسير التحقق يتطلب ، حكما ، التمييز بين نوعين من الاستهلاك ـ الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الانتاجي (اي الذي يعاد توظيفه في الانتاج) .

والحقيقة ان تصحيح ماركس لهذين الخطأين اللذين ارتكبهما سميث (استثناء رأس المال الثابت من قيمة المنتوج ، والخلط بين الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الانتاجي) هو الذي مكنه ـ اي ماركس ـ من بلورة نظريته اللامعة حول تحقق الناتج الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي .

اما بالنسبة لسائر الاقتصاديين ، بعد سميث وقبل ماركس، فانهم قد كرروا خطأ آدم سميث * ، ولهذا السبب بالذات لم يتقدموا خطوة واحدة عليه . سوف نتحدث لاحقا عن البلبلة السائدة في نظريات الدخل . اما في السجال حول امكانية التوصل الى حالة من الانتاج الاجمالي الزائد للسلع ، الذي خاضه ريكاردو وساي وميل وغيرهم ضد مالثوس وسيسموندي وتشالمرز وكيرشمان وغيرهم ، فقد التزم خلاله الطرفان بنظرية آدم سميث المغلوطة . وبالتالي ، وكما يلاحظ السيد س. بولفاكوف عن حق، «فنظرا الى المنطلقات المغلوطة والطريقة الخاطئة في صياغة القضية نفسها ، فان هذه المساجلات لن تؤدي الا الى اللغو الاكاديمي الفارغ .» (**المصدر الآنف الذكر** ، ص ٢١) .

* يؤكد ريكاردو ، مثلا ، «ان كامل منتوج الارض والعمل لكل بلد ينقسم الى ثلاثة اجزاء : جزء يخصص للاجور ، وآخر للارباح ، وثالث للريع» (ريكاردو، **المؤلفات** ، سان بطرسبرغ ، ١٨٢٢ ، ص ٢٢١) (ملاحظة لينين) .

٦ ـ نظرية التحقق عند ماركس

ان ما ورد أعلاه يقودنا مباشرة الى القول ان المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها نظرية ماركس تتلخص في الاطروحتين التاليتين :

الاولى هي ان الناتج الاجمالي لبلد رأسمالي معين ، مثله كمثل الناتج الفردي ، يتكون من ثلاثة عناصر : ١) رأس المال الثابت ، ٢) رأس المال المتغير ، ٣) فضل القيمة . ان هذا القول يفسر نفسه بنفسه للذين يعرفون تحليل عملية انتاج رأس المال الواردة في المجلد الاول من كتاب ماركس «**رأس المال**» .

اما الاطروحة الثانية ، فهي ضرورة التمييز بين فرعين في الانتاج الرأسمالي : **الفرع ١** هو انتاج وسائل الانتاج ، اي المواد المستخدَمة للاستهلاك الانتاجي التي يعاد توظيفها في عملية الانتاج ، او بعبارة اخرى ، المواد التي يجري استهلاكها بواسطة رأس المال وليس بواسطة البشر . وأما **الفرع ٢** فهو انتاج المواد الاستهلاكية ، اي المواد المستخدمة للاستهلاك الشخصي .

«ان هذا التمييز وحده ينطوي على قيمة نظرية تتعدى قيمة كل السجالات حول نظرية الاسواق» (بولغاكوف، **المصدر السابق**، ص ٢٧) .

هنا ينطرح السؤال : ما الذي يستوجب الان هذا التمييز بين المنتجات وفق شكلها الطبيعي من اجل تحليل اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي ، بعدما أغنانا تحليل انتاج واعادة انتاج رأس المال الفردي عن مثل هذا التمييز ، ووضع مسألة الشكل الطبيعي للمنتوج جانبا ؟ وعلى اي اساس يحق لنا ان نقيم مسألة الشكل الطبيعي للمنتوج في دراسة نظرية عن الاقتصاد الرأسمالي، هذا الاقتصاد الذي يرتكز كليا الى القيمة التبادلية للمنتوج ؟ فالواقع انه عند تحليل انتاج رأس المال الفردي ، يجري اغفال

المسألة المتعلقة بمصدر وكيفية بيع المنتوج وبمصدر وكيفية شراء العمال للمواد الاستهلاكية وشراء الرأسماليين لوسائل الانتاج ، لان هذه المسألة لا تساهم في التحليل ولا ترتبط به اصلا . فكل المطلوب دراسته ، والحال هذه ، هو قضية قيمة العناصر المعزولة للانتاج ونتائجه .

هنا يثور السؤال التالي : من اين سيحصل العمال والرأسماليون على موادهم الاستهلاكية ، ومن اين سيحصل الرأسماليون على وسائل انتاجهم ؟ وكيف سيلبي المنتوج الحاضر كل هذه الحاجات ويمكّن الانتاج من التوسع ؟ لسنا هنا فقط امام «عملية استبدال في القيمة ، وانما ايضا امام عملية استبدال في المواد» (**رأس المال** ، المجلد الثاني ، ص ٣٨٩) . وبالتالي فان التمييز بين منتجات تلعب أدوارا مختلفة في الاقتصاد الاجتماعي يصبح امرا جوهريا .

وما ان نأخذ بالاعتبار هذه المنطلقات الاساسية ، حتى نجد ان قضية تحقق المنتوج الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي لم تعد تحمل اية صعوبات تُذكر .

لنفترض اننا امام عملية اعادة الانتاج البسيطة ، اي امام تكرار لعملية الانتاج على نطاقها السابق في ظل غياب التراكم . بديهي هنا انه يجري تحقق رأس المال المتغير وفضل القيمة في **الفرع ٢** (الموجود على شكل مواد استهلاكية) عن طريق الاستهلاك الشخصي للعمال والرأسماليين في هذا الفرع (لان اعادة الانتاج البسيطة تفترض سلفا استهلاك كامل فضل القيمة ، وعدم تحول اي جزء منه الى رأس مال) . بل اكثر من ذلك . فان رأس المال المتغير وفضل القيمة ، الموجودين على شكل وسائل انتاج (**الفرع ١**) ، لا بد ــ لكي يتحققا ــ من تبادلهما لقاء مواد استهلاكية للرأسماليين والعمال المنخرطين في عملية انتاج وسائل الانتاج . ومن جهة اخرى ، فان رأس المال الثابت الموجود

على شكل مواد استهلاكية (**الفرع ٢**) لا يمكن ان يتحقق الا بتبادل هذه المواد الاستهلاكية مقابل وسائل انتاج ، لكي يعاد توظيف رأس المال هذا في الانتاج في العام التالي .

وهكذا نجد عملية تبادل رأس المال المتغير وفضل القيمة في وسائل الانتاج مقابل رأس مال ثابت في المواد الاستهلاكية . وبهذه الطريقة فالعمال والرأسماليون (في فرع وسائل الانتاج) يحصلون على معاشهم ، فيما يتخلص الرأسماليون (في فرع المواد الاستهلاكية) من منتوجهم ويحصلون على رأس مال ثابت يعاد توظيفه في الانتاج اللاحق . في ظل اعادة الانتاج البسيطة ، يجب على الاجزاء الجاري تبادلها ان تكون متكافئة ، كما يجب على مجموع رأس المال المتغير وفضل القيمة في وسائل الانتاج ان يعادلا رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية .

ومن جهة اخرى ، اذا افترضنا اعادة الانتاج على نطاق متوسع بإطراد – اي اذا افترضنا التراكم – فان الكمية الاولى يجب ان تكون اكبر من الثانية ، لانه لا بد من توافر فائض في وسائل الانتاج يستخدم للمباشرة في الانتاج **اللاحق** . ولكن ، فلنعد الى اعادة الانتاج البسيطة . فالمتروك هنا بدون **تحقيق** هو جزء اضافي من المنتوج الاجتماعي ، وتحديدا رأس المال الثابت في وسائل الانتاج . **ويتحقق** هذا جزئيا بواسطة التبادل فيما بين رأسماليي هذا الفرع ذاته (كأن يجري مبادلة الفحم بالحديد مثلا ، لان كل من هذين المنتوجين يشكل مادة ضرورية او اداة في عملية انتاج الآخر) ، وجزئيا باعادة توظيفه مباشرة في الانتاج (مثلا ، الفحم المستخرج في سبيل استخدامه من قبل المنشأة ذاتها لاستخراج المزيد من الفحم ، او الحبوب المستخدمة في الزراعة ، الخ) .

اما فيما يخص **التراكم** ، فان نقطة انطلاقه ، كما أسلفنا ، هي توافر **فائض** في وسائل الانتاج (مستمد من فضل القيمة الذي

يستحوذ عليه الرأسماليون في هذا القطاع) ، وهو فائض يستدعي تحويل جزء من فضل القيمة في المواد الاستهلاكية الى راس مال. نعتقد انه من نوافل الامور ان نتفحص بالتفصيل كيف يجري اندماج هذا الانتاج الاضافي باعادة الانتاج البسيطة . فالواقع انه ليس من مهمتنا ان نتفحص **نظرية التحقق** بنوع خاص . وما ورد أعلاه كاف لبيان الخطأ الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون ، ولتمكيننا من استخراج عدد من الخلاصات النظرية المتعلقة بالسوق الداخلية .

عن المسألة التي تهمنا ــ مسألة السوق الداخلية ــ تقدم نظرية ماركس عن **التحقق** الخلاصة التالية: ان الانتاج الرأسمالي، والسوق الداخلية بالتالي ، لا ينموان بفضل المواد الاستهلاكية بقدر ما ينموان بفضل وسائل الانتاج . وبعبارة اخرى ، فان الزيادة في وسائل الانتاج تفوق الزيادة في المواد الاستهلاكية . لقد شاهدنا ، بالتأكيد ، ان عملية تبادل رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية (الفرع ٢) تجري في مقابل راس المال المتغير (+ فضل القيمة) في وسائل الانتاج (الفرع ١) . غير ان القانون العام للانتاج الرأسمالي يقضي بأن ينمو رأس المال الثابت بسرعة اكبر من نمو رأس المال المتغير. من هنا ، فلا بد لرأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية من ان يتزايد بسرعة اكبر من تزايد رأس المال المتغير وفضل القيمة في المواد الاستهلاكية ، فيما لا بد لرأس المال الثابت في وسائل الانتاج من ان ينمو اسرع من الجميع ، متفوقا على تزايد رأس المال المتغير (+ فضل القيمة) في وسائل الانتاج وعلى تزايد رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية . ويجب بالتالي على فرع الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الانتاج ان ينمو بوتيرة اسرع من نمو ذلك الفرع الذي ينتج المواد الاستهلاكية . ولذا نجد ان نمو السوق الداخلية ، في ظل الرأسمالية ، «مستقل» الى حد ما عن نمو الاستهلاك

الشخصي ، وهو يتم بالدرجة الاولى بفضل الاستهلاك الانتاجي . لكنه من الخطأ فهم هذا «الاستقلال» على انه يعني الطلاق الكامل بين الانتاج الاستهلاكي والاستهلاك الشخصي ، اذ يمكن ويجب للاول ان ينمو بوتيرة أسرع من نمو الثاني (وهذه هي حدود «استقلاليته»)) . غير انه من البديهي القول بأن الانتاج الاستهلاكي، في نهاية المطاف ، مرتبط دائما بالاستهلاك الشخصي . ويقول ماركس في هذا الصدد :

«رأينا سابقا (في المجلد الثاني ، الجزء الثالث) انه توجد حركة تبادل مستمرة بين رأس المال الثابت ورأس المال الثابت» (يفكر ماركس هنا برأس المال الثابت في وسائل الانتاج الذي يتحقق عن طريق التبادل بين الرأسماليين في الفرع ذاته) «انه انطلاقا مستقل عن الاستهلاك الفردي لانه لا يدخل هذا المجال اطلاقا . لكن هذا الاستهلاك يرسم حدود رأس المال الثابت ، لان هذا الاخير لا يجري انتاجه لذاته وانما فقط للحاجة الى المزيد منه في مجالات الانتاج التي تنتج سلعا للاستهلاك الفردي» (رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٨٩) .

ان هذا الاستهلاك الموسع لرأس المال الثابت ما هو الا مستوى ارقى في تطور قوى الانتاج ، مستوى يجري التعبير عنه بمصطلحات القيمة التبادلية لان «وسائل الانتاج» المتطورة بسرعة تتكون ، في الاساس ، من تجهيزات وآلات وأدوات وأبنية ومختلف التوابع اللازمة للانتاج الكبير ، وعلى الاخص الانتاج الآلي . فمن الطبيعي ، والحالة هذه ، ان يتميز الانتاج الرأسمالي، الذي ينمي قوى الانتاج الاجتماعية وينشيء الانتاج الكبير والصناعة الآلية ، بميزة اضافية هي التوسع المخصوص في ذلك الفرع من الثروة الاجتماعية الذي يتكون من وسائل الانتاج..

«في هذه الحالة (اي حالة انتاج وسائل الانتاج) لا يتميز المجتمع الرأسمالي عن المجتمع البدائي ، حسب اعتقاد Senior «سينيور» ، بأفضلية وميزة الانسان البدائي في بذل عمله احيانا

بطريقة لا توفر له اية منتجات قابلة للتحويل الى دخل ، اي الى مواد استهلاكية . كلا ، انما عوامل التمييز تتكون مما يلي :

أ ـ ان المجتمع الرأسمالي يستخدم المزيد من عمله السنوي المتوافر في انتاج وسائل الانتاج (اي في انتاج رأس المال الثابت) غير القابلة للتحويل الى دخل على شكل أجور او فضل قيمة ، وانما تتلخص وظيفتها في كونها رأس مال .

ب ـ عندما الانسان البدائي يصنع القوس والسهام والمطارق الحديدية والفؤوس والسلال ، الى آخره ، فانه يعلم جيدا انه لم يبذل وقته هذا لانتاج المواد الاستهلاكية ، وانما لتخزين وسائل الانتاج التي يحتاجها ليس الا .» (رأس المال ، المجلد ٢ ، ص ٤٣٦) .

ان هذه «المعرفة التامة» لصلة الانسان بالانتاج قد اختفت في المجتمع الرأسمالي بسبب الصنمية الكامنة فيه ، والتي تصوّر العلاقات الاجتماعية بين البشر على انها علاقات بين منتجات ـ نظرا الى تحويل كل منتوج الى سلعة يجري انتاجها لمستهلك مجهول ، مثلما يجري **تحقيقها** في سوق هي ايضا مجهولة . ان رب العمل الفرد لا يكترث اطلاقا **لنوع** المادة التي ينتجها ـ فكل منتوج يدرّ «دخلا» معينا ـ فهذه هي وجهة النظر السطحية الانانية نفسها التي تبناها الاقتصاديون النظريون في رؤيتهم للمجتمع ككل ، الامر الذي حال دون معرفة وفهم عملية اعادة انتاج اجمالي المنتوج الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي .

ان تطور الانتاج (وبالتالي نمو السوق الداخلية) بفضل وسائل الانتاج بالدرجة الاولى ، يبدو كمفارقة ، وهو بالتأكيد ينطوي على تناقض . لكنه تناقض ليس كامنا في النظرية ، وانما في الحياة الحقيقية . انه نمط من التناقضات يتطابق مع طبيعة الرأسمالية نفسها ومع سائر تناقضات هذا النظام من الاقتصاد الاجتماعي . والواقع ان هذا التوسع في الانتاج الذي لا يقابله

توسع مماثل في الاستهلاك يتطابق مع الرسالة التاريخية الرأسمالية ومع بنيتها الاجتماعية المخصوصة . الاولى [الرسالة التاريخية] تتلخص في تطوير قوى الانتاج الاجتماعية . اما الثانية [البنية الاجتماعية] فانها تلغي امكانية استخدام هذه المنجزات التقنية من قبل اكثرية السكان . ومما لا شك فيه انه يوجد تناقض بين النزوع نحو التوسع اللامحدود للانتاج الكامن في صلب الرأسمالية، وبين القدرة الاستهلاكية المحدودة لجماهير الشعب (المحدودة بسبب الحالة البروليتارية التي تعيشها هذه الجماهير) . وهذا هو التناقض الذي يسجله ماركس في الاطروحات التي يستشهد الشعبويون بها بطلاقة نادرة ، والتي يُفترض ان تعزز آراءهم حول تقلص السوق الداخلية ، وحول الطابع غير التقدمي للرأسمالية ، الى ما هنالك . وفيما يلي نعيد تثبيت هذه الاطروحات نفسها : [1]

ـ «التناقض في نمط الانتاج الرأسمالي : العمال كمشترين للسلع عنصر هام بالنسبة للسوق . ولكن المجتمع الرأسمالي ينزع الى الابقاء على اكثر الاسعار انخفاضاً عندما يكون العمال باعة لسلعتهم هم ـ اي لقوة عملهم .» (رأس المال ، المجلد ٢ ، ص ٣٠٣) .

ـ «... ان ظروف التحقق محدودة بالعلاقة التناسبية بين مختلف فروع الانتاج وبين طاقة المجتمع الاستهلاكية ... ولكن بقدر ما تنمو الانتاجية ، بقدر ما تجد نفسها متعارضة مع القاعدة الضيقة التي ترتكز اليها ظروف الاستهلاك .» (المصدر ذاته ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

ـ «ان المحافظة على قيمة رأس المال وتحقيق توسعه الذاتي، التي تقوم على مصادرة املاك وإفقار الكثرة الساحقة من المنتجين، لا يمكنها الا ان تتحرك ضمن حدود معينة .. وتصطدم هذه الحدود دائما بوسائل الانتاج التي يستخدمها رأس المال لاغراضه الخاصة ، والتي تدفع نحو التوسع اللامحدود للانتاج ، نحو

الانتاج كفاية بذاتها ، نحو النمو غير المشروط لانتاجية العمل الاجتماعية .... ولهذا السبب فان نمط الانتاج الرأسمالي هو وسيلة تاريخية لتنمية قوى الانتاج المادية وتكوين السوق العالمية الملائمة لها ، مثلما هو ، في الوقت ذاته ، حالة من الصراع الدائم بين رسالته التاريخية وبين ما يقابلها من علاقات في الانتاج الاجتماعي» (المصدر ذاته ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٣٢) .

ـ «ان السبب الحاسم لكل الازمات الحقيقية سيبقى الفقر والاستهلاك المحدود للجماهير بالمقارنة مع نزوع الانتاج الرأسمالي نحو تنمية قوى الانتاج كما لو كانت طاقة المجتمع المطلقة على الاستهلاك هي التي تشكل وحدها حدود هذه التنمية» (المصدر ذاته ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ٢١) .

ان كافة هذه الاطروحات تتحدث عن التناقض السالف الذكر، اي التناقض بين النزوع غير المقيَّد لتوسيع الانتاج وبين الاستهلاك المحدود ــ وهي لا تتحدث عن اي شيء سواه . وليس أشد سخفا من ان يستخلص المرء من هذه المقاطع من كتاب **«رأس المال»** ان ماركس لا يعترف بامكانية تحقق فضل القيمة في المجتمع الرأسمالي ، او انه يعزو السبب في الازمات الى ضعف الطاقة الاستهلاكية ، وما شابه . يظهر من تحليل ماركس **التحقق** ان التداول بين راس المال الثابت ورأس المال الثابت محدود قطعا بالاستهلاك الشخصي . غير ان هذا التحليل نفسه يكشف الطابع الفعلي لهذه «المحدودية» ، اذ هو يبين ان المواد الاستهلاكية تلعب دورا ثانويا في تكوين السوق الداخلية ، اذا ما قورن بدور وسائل الانتاج . وبالاضافة لذلك ، فليس أشد سخفا من ان يستخلص المرء من تناقضات الرأسمالية ان الرأسمالية ذاتها مستحيلة او ان ينفي صفتها التقدمية ، وما الى ذلك . وهذا لا يعني سوى التحليق الى المرتفعات المتسامية للاحلام الرومنطيقية هربا من الوقائع المزعجة ، لكنها المحققة . والحال ان التناقض بين النزوع نحو التوسع اللامحدود للانتاج وبين

الاستهلاك المحدود ليس التناقض الوحيد **في الرأسمالية ، التي** لا توجد وتتطور ، اصلا ، بدون تناقضات . وتشهد تناقضات الرأسمالية على طابعها التاريخي الانتقالي ، كما تلقي هذه التناقضات الضوء الكاشف على ظروف وأسباب انهيارها وتجاوزها نحو طور تاريخي ارقى . غير ان هذه التناقضات لا تلغي امكانية نشوء الرأسمالية ، ولا هي تلغي طابعها التقدمي بالمقارنة مع انظمة الاقتصاد الاجتماعي السابقة .

٧ ـ نظرية الدخل الاهلي

بعد ان عرضنا للأطروحات الاساسية في نظرية التحقق عند ماركس ، يبقى علينا ان نشير الى اهميتها البالغة في نظرية «الاستهلاك» الاهلي و«التوزيع» و«الدخل» . لقد شكلت هذه القضايا ، وعلى الاخص القضية الاخيرة ، عقبة كأداء بالنسبة للاقتصاديين ، ولا تزال . فكلما أمعنوا في الحديث والكتابة عنها، كلما تعاظمت البلبلة التيأحدثها الخطأ الاساسي عند **آدم سميث**. وسوف نثبت فيما يلي بعض النماذج عن هذه البلبلة .

انه لمن المثير ان نلاحظ ، مثلا ، ان **برودون** * قد كرر الخطأ نفسه ، جوهريا ، الا انه صاغ النظرية القديمة بطريقة مختلفة نوعا ما . وهو يقول :

«**وسس (أ) (الذي يرمز الى مجموع المالكين وأرباب العمل والرأسماليين) مشروعا بعشرة آلاف فرنك ، ومن هذا المبلغ يقدم**

* **بيار جوزيف برودون** (١٨٠٩ ـ ١٨٦٥) : داعية واقتصادي وعالم اجتماع فرنسي اشتراكي . مثّل عمليا وفكريا «الاشتراكية» البرجوازية الصغيرة ، وكان من مؤسسي الفوضوية . ساجل ماركس ضد نظرياته الاقتصادية في كتابه «بؤس الفلسفة» ، ردا على اشهر كتب برودون «فلسفة البؤس» ـم ـ .

سلفات للعمال مقابل ان ينتج هؤلاء السلع . وبعد ان يحوّل (أ) ماله الى سلع يتوجب عليه في نهاية عملية الانتاج ، اي في نهاية عام مثلا ، ان يحول هذه السلع مجددا الى مال . الى من يبيع (أ) سلعه ؟ الى العمال ، طبعا ، لانه لا توجد الا طبقتان في المجتمع ـ ارباب العمل من جهة والعمال من جهة ثانية . هؤلاء العمال الذين تلقوا أجورا قيمتها ١٠ آلاف فرنك لقاء منتوج عملهم ، بما يغطي ضرورات الحياة عندهم ، مضطرون الان لان يدفعوا اكثر من ١٠ آلاف فرنك [لقاء السلع] لانه يتوجب عليهم ان يدفعوا الزيادة التي يتلقاها (أ) على شكل فائدة وأرباح اخرى ينتظرها منذ مطلع العام . ولا يستطيع العامل ان يغطي هذه الزيادة الا بالاستدانة ، فيغرق في مزيد من الدَين والفقر . وهنا ، لا بد ان يحصل واحد من امرين . فإما ان يستهلك العامل ٩ آلاف ، مع انه انتج ١٠ آلاف ، وإما ان يدفع لرب العمل مجموع أجوره فقط [اي ١٠ آلاف] ، وفي هذه الحالة فرب العمل هو الذي يتعرض للافلاس والنكبات لانه لن يتلقى فائدة على رأس ماله مع انه مضطر لدفع هذه الفائدة لسواه» (رييل ، برودون ، المجلد ٢ ، ص ٢٠٠ تحت عنوان «صناعة» . مقالات من «قاموس العلوم السياسية» ، موسكو ، ١٨٩٦ ، ص ١٠١) .

وكما يلاحظ القارىء فاننا امام نفس المعضلة ـ معضلة تحقق فضل القيمة ـ التي يثير السيدان فورونتسوف ودانيالسون كل الجلبة حولها ، مع فارق وحيد هو ان برودون يطرح القضية بطريقة مميزة . على ان هذه الطريقة المميزة في صياغته تزيد الشعبويين تعلقا به . فانهم ، مثل برودون ، يعتبرون ان «الصعوبة» انما هي كامنة في تحقق فضل القيمة (فائدة كان ام ربحا ، حسب مصطلحات برودون) ويعجزون عن استيعاب ان البلبلة التي ورثوها عن الاقتصاديين الكلاسيكيين تمنعهم من فهم **تحقق** ليس فضل القيمة وحسب وانما تحقق **رأس المال الثابت** ايضا . بمعنى آخر ، فان «صعوبتهم» تكمن في انهم لا يفقهون

كامل عملية تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي .

بصدد «نظرية» برودون هذه يسجل ماركس الملاحظة الساخرة التالية :

«يفضح برودون عجزه عن استيعاب «النظرية» [نظرية تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي] في صيغته الجاهلة : العامل يستحيل عليه ان يعيد شراء المنتوج الذي أنتجه ، لان الفائدة المضافة على سعر الكلفة متضمنة في المنتوج» (رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ٣٧٩) .

ويستشهد ماركس بالملاحظة الموجهة ضد برودون من قبل احد الاقتصاديين المبتذلين ، المدعو فوركاد ، الذي «يعمم ، بطريقة صحيحة كل الصحة ، الصعوبة التي يعرضها برودون في أضيق نطاق» . يقول فوركاد ان سعر السلع لا يتضمن شيئا يتجاوز الاجور - اي الربح- وحسب ، لكنه يتضمن ايضا ذلك الجزء الذي يحل محل رأس المال الثابت . لذا ، يستنتج فوركاد، على النقيض من برودون ، انه يستحيل على الرأسمالي هو ايضا ان يعيد شراء سلعه بواسطة الربح الذي يجنيه (والحال ، ان فوركاد لم يعجز عن حل المسألة وحسب ، بل هو عجز عن فهمها ايضا !) .

اما **رودبرتوس** ✱ ، فانه لم يقدم اية مساهمة تذكر لحل المسألة اياها . فاذا به ، في توكيده على المقولة التي تعتبر ان «الريع العقاري والربح على رأس المال والاجور كلها اجزاء من الدخل» ، يثبت عجزه الكامل عن التوصل الى استيعاب واضح لمفهوم «الدخل» . بعد عرض رأيه فيما يجب ان تكونه مهام الاقتصاد السياسي لو انه استخدم «النهج الصحيح» (**المصدر السابق** ، ص ٢٦) يتحدث ايضا عن توزيع الناتج الاهلي ، اذ

✱ **رودبرتوس ، يوهان كارل** (١٨٠٥ - ١٨٧٥) سياسي واقتصادي الماني ، كان يبشر بصيغة رجعية تدعو لـ «اشتراكية الدولة» البروسية -م- .

يقول : «كان يجب عليه [اي على «العلم الصحيح للاقتصاد **الاهلي**] ان يبين كيف يخصص دائما جزء من الناتج الاهلي العام **فيحل محل** رأس المال المستهلك في الانتاج ، بينما يخصص القسم الباقي ــ بما هو **دخل اهلي** ــ لسد الحاجات الضرورية المباشرة للمجتمع وأفراده» (**المصدر ذاته** ، ص ٢٧) . ولكن ، على الرغم من انه كان يتوجب على العلم الحقيقي ان يبين هذا ، فان «علم» رودبرتوس نفسه لا يفعل شيئا من هذا القبيل . وسوف يلاحظ القاريء ان جل ما قام به لا يتعدى تكرار آدم سميث حرفيا ، طبعا دون ان يلمح ان هذه هي مجرد بداية للمشكلة . اي عمال «يتولون استبدال» رأس المال الاهلي ؟ كيف يتحقق منتوجهم ؟ ان رودبرتوس لا يتفوه بكلمة جوابا . عند تلخيصه لنظريته («هذه النظرية الجديدة التي أجبه بها اولئك الذين كتبوا حتى الان» ص ٣٢) على شكل موضوعات منفصلة ، يتحدث رودبرتوس اولا عن توزيع الدخل الاهلي فيقول : «ان الريع [والمعروف ان رودبرتوس يعني به ما نسميه نحن فضل القيمة] والاجور هي ، بالتالي ، الاجزاء التي ينحلّ اليها المنتوج نفسه ، بما هو مدخول» (ص ٣٢) . ولكن هذا التحفظ البالغ الاهمية كان يجب ان يوحي اليه بسؤال حيوي جدا : لقد قال لتوّه انه يعني بالدخل تلك المواد المستخدمة «لاشباع الحاجات المباشرة» ، وبالتالي فانه توجد منتجات لا تستخدم للاستهلاك الشخصي . كيف **تتحقق** هذه المنتجات ؟ غير ان رودبرتوس لا يلمح اي غموض هنا وسرعان ما ينسى هذا التحفظ ، ويأخذ بالحديث المباشر عن «**تجزئة المنتوج الى ثلاثة اقسام**» (الاجور والارباح والريع) (ص ٤٩ ــ ٥٠ وسواهما) . وبذلك يكرر رودبرتوس عمليا نظرية آدم سميث مع الخطأ الرئيسي الذي تقوم عليه ، دون ان يفسر شيئا ما بصدد مسألة الدخل . اضف الى ذلك ان وعده بنظرية جديدة اكثر شمولا وأفضل عن **توزيع الناتج الاهلي** كلام فارغ ليس الا . فالواقع ان رودبرتوس لم يدفع الجهد النظري عن هذه المسألة

خطوة واحدة الى امام . اما مبلغ البلبلة في مفاهيم «الدخـل» عنده ، فيظهر من خلال تأملاته المطولة في «رسالته الاجتماعية الرابعة» الى فون كيرشمان (**رأس المال** ، برلين ، ١٨٨٤) حول ما اذا كان يجب ادخال **العملة** في الدخل الاهلي ، ومـا اذا كانت الاجور مستمدة من راس المال او من الدخل ـ وهي تأملات قال عنها انغلز انها «تنتمي الى الميدان الاكاديمي» (مقدمة المجلد ٢ من **رأس المال** ، ص ٢١) .

البلبلة القصوى حول مسألة الدخل الاهلي هي سيدة الموقف بين الاقتصاديين الى يومنا هذا . فمثلا في مقال له عن «الازمات» في **قاموس العلوم السياسية (المصدر السالف الذكر** ، ص ٨١) ، يتحدث **هاركنر** عن تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي (الفصل الخامس عن «التوزيع») ويعتبر ان تأملات **ك. هـ. راو** «سليمة» ، رغم ان هذا الاخير يكرر خطأ آدم سميث عندما يقسم كامل منتوج المجتمع الى مداخيل . اما **ر. ماير** ، في مقاله عن «الدخـل» (**المصدر ذاته** ، ص ٢٨٣ وما يليها) فانه يستشهد بالتعريفـات المرتبكة لـ أ. فاغنر (الذي يردد بدوره خطأ آدم سميث) ويعترف صراحة انه «يصعب تمييز الدخل عن رأس المال» ، وان «أصعب ما في الامر هو التمييز بين العائدات والدخل» .

وهكذا نرى ان الاقتصاديين الذين تحدثوا مطولا عن قلـة الاهتمام الذي ابداه الاقتصاديون الكلاسيكيون (وماركس) تجـاه «التوزيع» و«الاستهلاك» لم يتمكنوا من تقديم ابسط تفسير لابرز قضايا «التوزيع» و«الاستهلاك» . وهذا امر مفهوم ، لانه لا يمكن البحث بـ «الاستهلاك» الا اذا فهم المرء عملية اعادة انتاج اجمالي رأس المال الاجتماعي وعملية استبدال مختلف العناصر المكوّنـة للناتج الاجتماعي . ويثبت هذا المثال مجددا مدى العبث فـي تفريد «التوزيع» و«الاستهلاك» كما لو انهما فرعان مستقلان عن فروع العلم يقابلان عمليتين او ظاهرتين مستقلتين في الحيـاة الاقتصادية . ان الاقتصاد السياسي لا يعالج «الانتاج» وانمـا

العلاقات الاجتماعية بين البشر في الانتاج ، اي انه يعالج نظام الانتاج الاجتماعي . وما ان يجري التعرف الى هذه العلاقات ، وتحليلها تحليلا وافيا ، نكون قد حددنا **بذلك** موقع كل طبقة من الانتاج وبالتالي حصتها في الاستهلاك الاهلي العام . والواقع ان حل المسألة التي أدت الى توقف الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، دون ان يفلح الاخصائيون على اختلاف فئاتهم في «التوزيع» و«الاستهلاك» في جعله يتقدم قيد شعرة ـ ان هذا الحل توفره النظرية التي تلت مباشرة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين واستكملت تحليل انتاج رأس المال ، الفردي والاجتماعي .

ان مسألة «الدخل الاهلي» و«الاستهلاك الاهلي» ، التي يستحيل حلها اذا ما جرت دراستها بطريقة مستقلة والتي لم تولّد الا التأملات الفقهية والتعريفات والتصنيفات ، قابلة للحل بمجملها عند تحليل عملية انتاج رأس المال الاجتماعي الاجمالي . وفضلا عن ذلك ، فان هذه المسألة تفقد مبرر وجودها كمسألة مستقلة عند التعرف على علاقة الاستهلاك الاهلي بالناتج الاهلي وبتحقق كل جزء من الاجزاء المنفصلة لهذا الناتج . فلا يبقى غير تسمية هذه الاجزاء المنفصلة :

«لكي نتفادى المصاعب غير الضرورية ، يجب ان نميز المردود الاجمالي والمردود الصافي عن الدخل الاجمالي والدخل الصافي.

«ان المردود الاجمالي او الناتج الاجمالي هو الناتج في عملية اعادة انتاجه الشاملة ...

«الدخل الاجمالي هو تلك الحصة من القيمة وتلك النسبة من الناتج الاجمالي» التي تقاس بها، المتبقية بعد حسم تلك الحصة من القيمة، وتلك الحصة من الانتاج العام الذي يقاس بها، اللتين تحلان محل رأس المال الثابت المستخدم والمستهلك في الانتاج . ان اجمالي الدخل يعادل ، بالتالي ، الاجور (او تلك الحصة من المنتوج المعدة لكي تتحول الى دخل للعامل) + الربح + الريع . ومن جهة ثانية ، فان الدخل الصافي هو فضل القيمة ، وبالتالي

فائض الانتاج ، المتبقي بعد حسم الاجور ، والذي يمثل ، في الواقع ، فضل القيمة الذي حققه رأس المال وإقتسمه مع المالك العقاري ، وفائض الانتاج الذي يقاس به .

«اذا نظرنا الى دخل المجتمع ككل ، نجد ان الدخل الاهلي يتكون من الاجور + الربح + الريع ، اي يتكون من الدخل الاجمالي . ولكن حتى هذا التعريف يبقى تجريديا بالقدر الذي ينطلق فيه كل المجتمع ، القائم على الانتاج الرأسمالي ، من وجهة النظر الرأسمالية فلا يعتبر دخلا صافيا الا الدخل القابل للتحويل الى ربح وريع .» (رأس المال ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦) .

وهكذا فان تفسير عملية التحقق يوضح ايضا مسألة الدخل ويزيل العقبة الرئيسية التي حالت دون الوضوح في شأن هذه المسألة ، اي : كيف يمكن «لدخل فرد معين ان يصبح رأسمالا بالنسبة لفرد آخر» ؟ وكيف يمكن للمنتوج الذي يتكون من مواد للاستهلاك الشخصي ، والذي ينحل كليا الى أجور وربح وريع ، ان يتضمن ايضا الجزء الثابت من رأس المال ، ذلك الجزء الذي لا يمكنه ان يتحول الى دخل ؟ يقدم تحليل عملية التحقق في **«رأس المال»** (المجلد ٢ ، الجزء ٣) جوابا وافيا على هذين السؤالين . ولم يبق لماركس ، في القسم الختامي من المجلد الثالث من **«رأس المال»** الذي يعالج «المداخيل» ، الا ان يعطي اسماء للاجزاء المنفصلة من الناتج الاجتماعي محيلا القارىء الى التحليل المقدم في المجلد ٢ .

٨ ـ لماذا تحتاج الامة الرأسمالية الى سوق خارجية ؟

ان النظرية المعروضة أعلاه حول تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي قد تثير السؤال التالي : الا تتناقض هذه النظرية مع المقولة التي تؤكد ان الامة الرأسمالية لا تستطيع الاستغناء عن

الاسواق الخارجية ؟

ينبغي ان نتذكر هنا ان تحليل عملية تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي قد انطلق من الافتراض بعدم وجود تجارة خارجية . ولقد سبق لنا ان عرضنا هذا الافتراض ، وبيّنا انه افتــــراض **اساسي** لمثل ذلك التحليل . ومما لا شك فيـــه ان الواردات والصادرات تزيد في الارتباك بدل المساعدة على جلاء المسألة .

والخطأ الذي يرتكبه السيدان فورونتسوف ودانيالسون هو انهما يستنجدان بالسوق الخارجية من اجل **تفسير** تحقق فضل القيمة . غير ان هذه الالتفاتة الى السوق الخارجية ، قد تساعد على تغطية اخطائهما النظرية ، لكنها لا تساعد على تفسير شيء اطلاقا . هذه نقطة . والنقطة الثانية هي ان السيدين يعتمـــدان على مثل هذه «النظريات» الخاطئة للتفلت من مهمة **تفسير** ظاهرة تكوّن سوق رأسمالية داخلية في روسيا .

وما « السوق الخارجية » سوى العذر الذي يمكنهما مـــن اضفاء المزيد من الغموض على قضية تطور الرأسمالية (وبالتالي، تطور السوق) داخل البلد نفسه ــ وهو عذر ملائم جدا طالما انه يعفي هذين السيدين من الحاجة لدراسة الوقائع التي تثبت ان الرأسمالية الروسية آخذة فعلا في اكتساب الاسواق الخارجية.

والواقع ان حاجة بلد رأسمالي معين للسوق الخارجية لا تقررها قوانين تحقق المنتوج الاجتماعي (او قوانين تحقق فضـــل القيمة ، تخصيصا) وانما الذي يقررهـــا ، اولا بأول ، هو ان الرأسمالية لا تظهر الا نتيجة ازدياد في نمو **التداول** بين السلع ، وتحديدا عندما يتجاوز هذا النمو حدود الدولة المعنية . يستحيل علينا بالتالي ان نتصور امة رأسمالية بدون تجارة خارجية . ان امة كهذه ليست موجودة في عالم الواقع .

وكما يلاحظ القارىء ، فاننا نسوق هنا حجة تاريخية . ولا ينفع الشعبويين ان يهربوا امام الموضوع باطلاق بعض العبارات الهشة عن «استحالة استهلاك الرأسماليين لفضل القيمة» . ولو

انهم يريدون طرح موضوع السوق الخارجية جديا ، لتوجب عليهم دراسة تاريخ تطور التجارة الخارجية ، وتاريخ تطور تداول السلع . ولو فعلوا ذلك ، لما كانوا ، بالطبع ، اكتشفوا الرأسمالية بصفتها انحرافا طارئا في مسيرة التطور .

ثانيا ، ان التطابق بين مقومات الانتاج الاجتماعي (في قيمتها وشكلها الطبيعي) الذي تفترضه بالضرورة نظرية اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي ، والذي يجري التشديد عليه فقط بوصفه المعدّل الوسطي لعدد من التموجات المستمرة ــ ان هذا التطابق يتعرض للاضطراب في المجتمع الرأسمالي بفضل الوجود المستقل لمختلف المنتجين الذين يعملون من اجل سوق مجهولة . والواقع ان مختلف فروع الصناعة ، التي تشكل «اسواقا» بعضها بالنسبة للبعض ، لا تنمو نموا متكافئا ، وانما تتقدم الواحدة منها على الاخرى ، وتسعى الصناعات الاكثر تقدما الى السيطرة والاستحواذ على الاسواق الخارجية . لكن هذا لا يعني على الاطلاق «انه يستحيل على الامة الرأسمالية ان تحقق فضل القيمة» ــ وهي الخلاصة الألمعية التي يسارع اليها الشعبويون ــ وانما يعني فقط ان عملية تطور الصناعات ليست عملية متكافئة. ولو ان رأس المال الوطني كان موزعا بطريقة **مختلفة** ، لامكن تحقيق الكمية ذاتها من المنتجات داخل البلد نفسه . اما الذي يدفع رأس المال الى هجرة مجال صناعي معين والانتقال الى مجال صناعي آخر ، فهو اصابة ذلك المجال بأزمة معينة . وأية قوة تستطيع منع الرأسماليين المهددين بمثل هذه الازمة من السعي وراء سوق خارجية ، والسعي وراء التعويضات وأشكال الدعم المالي المختلفة لتشجيع الصناعات ، الى آخره ؟

ثالثا ، ان القانون الذي يحكم أنماط الانتاج قبل الرأسمالية هو تكرارها لعملية الانتاج على القياس السابق، وعلى القاعدة التقنية السابقة ، وذلك هو حال اقتصاد السخرة الذي يفرضه الملاك العقاريون ، والاقتصاد الطبيعي للفلاحين ، والانتاج الحرفي

للصناعيين .

وعلى العكس من ذلك ، فان القانون الذي يحكم الانتاج الرأسمالي هو التحول المستمر في أنماط الانتاج ، والنمو غير المقيَّد لقياس الانتاج .

في ظل انماط الانتاج القديمة ، يمكن للوحدات الاقتصادية ان تستمر طيلة قرون من الزمن دون ان يطرأ عليها اي تغيير ، ان من حيث طابعها او من حيث حجمها ، ودون ان تتخطى مزرعة مالك الارض ، او قرية الفلاح ، او السوق الصغيرة المجاورة لحرفيي الريف وصغار الصناعيين . اما الوحدة الرأسمالية ، فاننا نجدها على عكس ذلك ، تتجاوز بالضرورة حدود المجتمع الريفي ، والسوق المحلية ، والمنطقة ، ومن ثم حدود الدولة نفسها . ومنذ الزمن الذي ادى فيه تداول السلع الى تحطيم عزلة الدول وانغلاقها ، فان الاتجاه الطبيعي لدى كل صناعة رأسمالية هو ضرورة «البحث عن سوق خارجية» .

وهكذا ، فان البحث عن سوق خارجية لا يثبت على الاطلاق ان الرأسمالية غير راسخة ، كما يحلو للاقتصاديين الشعبويين ان يصوروا الامر . بل العكس هو الصحيح . فان هذه الضرورة — ضرورة البحث عن اسواق خارجية — انما تبرهن على الانجاز التاريخي التقدمي للرأسمالية ، التي حطمت العزلة والانغلاق القديمين للانظمة الاقتصادية (وبالتالي حطمت ضيق أفق الحياة الفكرية والسياسية نفسها) وربطت جميع بلدان العالم في وحدة اقتصادية واحدة .

ونستنتج من ذلك ان السببين الآنفي الذكر للحاجة الى سوق خارجية هما ايضا من الاسباب ذات الطابع التاريخي. ولكي نستطيع فهم هذين السببين ، لا بد لنا من دراسة كل صناعة على حدة ، في تطورها داخل البلد المعني ، وتحولها الى صناعة رأسمالية — باختصار ، علينا ان ننظر الى **الوقائع** المتعلقة بالتطور الرأسمالي في ذاك البلد . ولا عجب اذا كان الشعبويون

يستحينون الفرصة للهرب من امام هذه الوقائع ، تحت ستار عبارات عديمة الجدوى (والمعنى) عن «استحالة» قيام السوق الداخلية والسوق الخارجية على حد سواء .

٩ ـ خلاصات من الفصل الاول

فلنلخّص الان المقترحات النظرية التي تناولناها أعلاه ، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بمسألة السوق الداخلية .

١ ـ ان قسمة العمل الاجتماعية هي العملية الاساسية في تكوين السوق الداخلية (اي في تطور الانتاج البضاعي وفي تطور الرأسمالية ذاتها) . وتقوم هذه العملية على أشكال مختلفة من معالجة المواد الخام (اضافة للعمليات المتعددة في هذه المعالجة) فتؤدي الى فصل الفروع الصناعية الواحدة تلو الاخرى عن الزراعة واكتسابها لاستقلالها ، وشروع الصناعة في مبادلة منتجاتها (التي تصبح **سلعا**) مقابل المنتجات الزراعية . وهكذا ، تتحول الزراعة نفسها الى صناعة (اي انها تبدأ بانتاج السلع) وتجري داخلها عملية تخصص كالتي جرت في الصناعة .

٢ ـ نستخلص مما سبق القانون الذي يحكم كل اقتصاد بضاعي نامٍ ، وعلى الاخص الاقتصاد الرأسمالي . وهذا القانون يعلن ان السكان العاملين في الصناعة (اي السكان غير العاملين في الزراعة ، ينمو عددهم بسرعة اكبر من نمو عدد السكان العاملين في الزراعة ، ويتحول جزء متوسع باستمرار من السكان من النشاط الزراعي الى النشاط الصناعي .

٣ ـ ان عملية انفصال المنتج المباشر عن وسائل الانتاج ـ اي مصادرة وسائل الانتاج التي يملكها ـ بوصفها مؤشر الانتقال من الانتاج البضاعي الصغير الى الانتاج الرأسمالي (والشرط الضروري لهذا الانتقال) ـ ان هذه العملية هي التي **تؤسس** السوق

الداخلية . وتسير عملية **تأسيس** السوق الداخلية هذه باتجاهين اثنين :

اولا ، ان **وسائل الانتاج** التي «يتحرر» منها المنتج الصغير تتحول الى رأس مال في يد مالكها الجديد ، وتستخدم لانتاج السلع ، بل وتتحول هي نفسها بالتالي الى سلع . وهكذا ، فحتى اعادة الانتاج البسيطة لوسائل الانتاج هذه باتت تتطلب شراءها (بينما كانَ يعاد انتاج القسم الاوفر من وسائل الانتاج هذه بالشكل الطبيعي ، او يجري تصنيعها في المنازل) – اي ان ذلك يخلق سوقا لوسائل الانتاج ، ومن ثم ، فان المنتوج الذي يجري انتاجه بواسطة وسائل الانتاج هذه يتحول هو ايضا الى سلعة .

ثانيا ، يتكون **معاش** المنتج الصغير من العناصر المادية لرأس المال المتغير – اي من كمية المال التي ينفقها رب العمل (أكان مالك ارض ام متعهدا ام تاجر خشب ام صاحب مصنع ، الخ .) من اجل استئجار العمال . وهكذا ، يتحول هذا المعاش الى كمية من السلع – اي انه يساهم في انشاء سوق داخلية للسلع الاستهلاكية .

٤ – ان **تحقق المنتوج** في المجتمع الرأسمالي (وبالتالي **تحقق** فضل القيمة) لا يمكن تفسيره قبل ايضاح النقاط التالية :

اولا ، ان المنتوج الاجتماعي ، مثله مثل المنتوج الفردي ، ينحل – فيما يتعلق بقيمته – الى ثلاثة أجزاء وليس جزئين (رأس المال الثابت + رأس المال المتغير + فضل القيمة ، وليس فقط الى رأس مال ثابت + رأس مال متغير ، كما قال آدم سميث وكل مدرسة الاقتصاد السياسي التي أعقبته وسبقت ماركس) .

ثانيا ، ان المنتوج الاجتماعي – في شكله الطبيعي – يجب تقسيمه الى مجالين اثنين : وسائل الانتاج (التي يجري استهلاكها عبر عملية الانتاج) والمواد الاستهلاكية (التي يجري استهلاكها فرديا) . وان ماركس ، في توكيده على هذه الاطروحات النظرية الاساسية ، قدم التفسير المستفيض لعملية تحقق المنتوج عامة ،

ولعملية تحقق فضل القيمة بنوع خاص في الانتاج الرأسمالي ، وكشف مدى الخطل في عملية إقحام السوق الخارجية في مسألة التحقق .

٥ ـ ان **نظرية التحقق** عند **ماركس** تلقي ايضا الضوء الكاشف على مسألة الاستهلاك الاهلي والدخل الاهلي .

وينجم عما سبق ان مسألة السوق الداخلية ، بوصفها مسألة منفصلة وقائمة بذاتها وغير معتمدة على درجة تطور الرأسمالية ، هي بكل بساطة مسألة ليست قائمة اصلا . ولذا نجد ان نظرية ماركس لا تثير مطلقا هذه المسألة كمسألة منفصلة وقائمة بذاتها.

تظهر السوق الداخلية مع ظهور الاقتصاد البضاعي ، وتتكون مع نموه . وان درجة نمو قسمة العمل الاجتماعية هي التي تتحكم بمستوى تطور السوق الداخلية . فهي تتسع مع اتساع الانتاج البضاعي ليشمل قوة العمل اضافة لشموله المنتجات . وبالقدر الذي تتحول فيه قوة العمل الى سلعة، تغطي الرأسمالية انتاج البلد كله، فتنمو بالدرجة الاولى بفضل نمو وسائل الانتاج التي تلعب دورا متزايد الاهمية في المجتمع الرأسمالي .

وتتكون «السوق الداخلية» للرأسمالية بفضل تطور الرأسمالية ذاتها ـ هذا التطور الذي يعمق قسمة العمل ويحوّل المنتجين المباشرين الى رأسماليين او الى عمال . وان درجة تطور السوق الداخلية تساوي درجة تطور الرأسمالية نفسها في البلد المعين . ومن الخطأ البالغ اثارة مسألة حدود السوق الداخلية بمعزل عن مسألة درجة تطور الرأسمالية (مثلما يفعل الاقتصاديون الشعبويون) .

لذا ، فان مسألة كيفية تكوّن السوق الداخلية للرأسمالية الروسية تتلخص فيما يلي : كيف ، وبأي اتجاه ، تتطور الاوجه المختلفة لاقتصاد روسيا الاهلي ؟ وما هي عوامل الترابط بين هذه الاوجه المختلفة واعتمادها بعضها على بعض ؟

سوف نخصص الفصول القادمة لدراسة الاحصائيات التي تساعد على الاجابة على هذه الاسئلة .

الفصل الثاني

تمايز الفلاحين

رأينا انه في اساس تكوّن السوق الداخلية ، في ظل الانتاج الرأسمالي ، تكمن عملية تحول المزارعين الصغار الى أرباب عمل زراعيين من جهة والى عمال من جهة اخرى . ان كل المؤلفات عن الوضع الاقتصادي للفلاحين في فترة ما بعد الاصلاح تقريبا تتحدث عما يسمى «تمايز» الفلاحين . لذا يترتب علينا ان ندرس المميزات الرئيسية لهذه الظاهرة وتعيين مدلولاتها . وسوف نعتمد ، في العرض الذي سيلي ، على المعطيات الاحصائية

للمسوح المنزلية التي اجرتها اجهزة الزيمستوفات ✱ .
(...)

✱ يدرس لينين في هذا الفصل عملية «تمايز» الفلاحين في جوانبها المختلفة اعتمادا على المسوح الاحصائية للزيمستوفات (اجهزة الحكم المحلية في الريف) للمزارع الفلاحية . وقد أجريت ، لاغراض ضريبية اساسا ، في الثمانينات من القرن الماضي ، ووفرت ثروة من المعطيات الاحصائية نشرت في جداول احصائية تشمل كافة المقاطعات والاقضية والنواحي . على ان علماء الاحصاء في الزيمستوفات كانوا من الشعبويين . وهنا مصدر الانحياز ، بل التزوير ، في استخلاص النتائج . ولقد درس لينين احصائيات الزيمستوفات دراسة شاملة ودقيقة ونقدية خلال اعماله التحضيرية لـ «تطور الرأسمالية في روسيا» ، مع كل ما يتطلبه ذلك من حسابات خاصة ، واعادة تجميع علمية للمعلومات ، وتصحيحات من اجل دحض النظريات الشعبوية التي ترتكز ، بالدرجة الاولى ، الى احتساب «المعدلات الوسطية» حول احوال الفلاحين . ويعكف لينين على تبيان كيف ان هذا النهج في التحليل الاحصائي يحجب عملية «التمايز» الواسعة في اوساط الفلاحين ، الآخذة في توزيعهم الى ثلاثة فئات طبقية : البروليتاريا ، الفلاحون المتوسطون (البرجوازية الصغيرة) والبرجوازية الريفية ، على رغم اصرار الاحصائيين الشعبويين على خلطهم جميعا في مقولة واحدة هي «الفلاحون» .

يحلل لينين ، في الاقسام الثمانية الاولى من هذا الفصل ، احصائيات الزيمستوفات حول عدد من المقاطعات الروسية المنفردة . لكنه ، ابتداء ، من القسم التاسع ، يبدأ بتحليل اجمالي . ففي القسم التاسع ، نجده قد رسم جدولا احصائيا مركبا بناء على احصائيات ٢١ قضاء في ٧ مقاطعات ، تضم ٥٥٨ر٥٧٠ مزرعة فلاحية و٣ر٥٢٣ر٤١٨ نسمة . وهو الجدول الذي يستخلص منه الخلاصات حول تمايز فئات الفلاحين من حيث ملكية الاراضي وحيازتها واستئجارها وتأجيرها . اما القسمان ١٠ و١١ ، فيعالجان توزع الفلاحين الى خمس فئات اساسية بناء على ملكيتهم لحيوانات الجر (الاحصنة) في هذه =

٩ ـ خلاصة احصائيات الزيمستوفات عن تمايز الفلاحين (...)

والآن فلنلخص المعطيات عن تمايز الفلاحين الواردة أعلاه (الاقسام ١ ـ ٨) من خلال دراسة الجدول عمودا بعمود .

ان العمود الاول الى اليمين عن النسب المئوية للاسر يبين نسب **السكان** المنتمين الى الفئات العليا والفئات الدنيا . ونجد ان حجم أسر الفلاحين الميسورين هو دوما اعلى من المعدل وان حجم الاسر الفلاحية الفقيرة هو دائما ادنى منه . لقد سبق لنا الحديث عن دلالة هذه الواقعة . ولا بد من ان نضيف انه من الخطأ ان نعتمد الفرد كوحدة قياس (كما يحلو للشعبويين) بدلا من اعتماد الاسرة . وفي حين ينمو إنفاق الاسرة الميسورة بسبب كبر حجمها ، فان الانفاق **الاجمالي** للاسرة ينخفض بدوره (بما هو إنفاق على الانشاءات والتجهيزات المنزلية ولسد الحاجات البيتية، الخ . الخ ...) . لذلك فان اعتماد الفرد كوحدة قياس ، واغفال

= الحالة). ثم يعالج لينين في القسم ١٢ موازنات الاسر الفلاحية ويستخلص منها المؤشرات حول تمايز الفلاحين بناء على مقاييس استثمار رؤوس الاموال في الزراعة ، وملكية المنشآت التجارية والصناعية ، ونمو الاستخدامات غير الزراعية في اوساط الفلاحين ، والارتفاع المتزايد للحصة النقدية من مدخول ومصروف الاسر الفلاحية مما يؤكد التكون المتسارع لسوق داخلية للرأسمالية في الريف الروسي . واذا كانت الخلاصات موزعة على هذه الاقسام ، فان القسم ١٣ يتولى اعادة تجميعها وتقييمها .

قد لا توفر الاقسام ٩ ـ ١٢ قراءة سهلة . لكنها ضرورية لاعطاء فكرة عن ضخامة ودقة الجهد التحليلي والدراسي الذي بذله لينين في سجاله ضد تعميمات وتهويمات الشعبويين ـم ـ .

هذا الانخفاض هو بمثابة مطابقة مغلوطة ومضطنعة بين وضـــع «الفرد» في الاسرة الكبيرة ووضعـــه في الاسرة الصغـــيرة . وبالمناسبة ، فان الجدول يبيّن بوضوح ان الفئة الميسورة مـــن الفلاحين تستحوذ على حصة من الانتاج الزراعي هي اكبر بكثير من الحصة العائدة لها بمقتضى حساب معدل الدخل الفردي .

اما العمود الثاني فيتعلق **بأراضي المحاصصة** * . ونرى في

---

* **اراضي المحاصصة** allotment land . الحصة هي قطعة الارض التي يزرعها الفلاح داخل المشاعة القروية (وتسمى في المشاعات المشرقية «**السهم**» ايضا) والتي يعاد توزيعها دوريا ، مع حرمان الفلاح حق رفض الحصة المخصصة له او التصرف بها (بيعا او شراء او تأجيرا ، الخ) . وبموجب اصلاح ١٨٦١ ، أعطي الفلاحون الحق **النظري** بملكية الارض ، لكن بشرط دفع اموال الاعتـــاق للسلطة القيصرية (ومنها للملاك العقاريين) . وفي ظل هذا الاصلاح تمكن هؤلاء الاخيرون من السيطرة على افضل اراضي المحاصصة . ورغم ان اصلاح ١٨٦١ اعلن تحرير الاقنان ، الا ان الفلاحين ظلوا **تابعين فعليا** الى حين الانتهاء مـــن تسديد أقساط الاعتاق (الممتدة على ٤٩ سنة وبفائدة قدرها ٦ بالمئة) . وهكذا ، فلم يخسر الفلاحون افضل اراضيهم وحسب ، بل انهم اضطروا الى دفع مئات ملايين الروبلات لشراء اراض هي لهم اصلا ، وباعتراف القانون نفسه . وقد ادى ذلك الى خراب وإفقار اكثرية الجماهير الفلاحية ، فاتحا بذلك الطريـــق امام عملية تطور الراسمالية في الريف الروسي .

وقد دُفعت هذه العملية أشواطا الى امام مع **تشريعات ستوليبين** العام ١٩٠٦ (ثم العام ١٩١١) التي منحت الفلاح الحق في الانسحاب من المشاعة القروية وتحويل حصته الى ملكية فردية مع كل ما يتبع ذلك من حق التصرف بها . وقد استغل الفلاحون الميسورون هذا التشريع لشراء (او استئجار) اراضـــي الفلاحين المستضعفين اقتصاديا بأسعار زهيدة . وهكذا انتقلت الرأسمالية ، والتمايز بين الفلاحين ، الى صلب المشاعة القروية المتماسكة والمنسجمة سابقا ، بحيث تحولت الى ركيزة من ركائز الرأسمالية في الريف، على حد تعبير لينين ــ م ــ .

توزيعها درجة اعلى من المساواة مما هو الحال بناء على الوضع القانوني لاراضي المحاصصة . ولكننا نجد هنا ايضا بدايات عملية طرد الفلاحين الفقراء على يد الفلاحين الميسورين . **ففي كافة الحالات** ، تستحوذ الفئات العليا [من الفلاحين] على حصة اكبر من اراضي المحاصصة بالقياس الى نسبة هذه الفئات الى اجمالي عدد السكان ، في حين ان الفئات الدنيا تستحوذ على حصة أدنى . وهكذا فان «المشاعة القروية» تميل نحو خدمة مصالح البرجوازية الزراعية (...) .

ثم نأتي الى العمود المتعلق **بالاراضي المشتراة** . في كافة الحالات ، نجد هذه الاراضي متمركزة بيد الفلاحين الميسورين : ان ١/٥ الاسر الفلاحية يسيطر على ٦/١٠ او ٧/١٠ من مجموع الاراضي التي اشتراها الفلاحون . بينما الفلاحون الفقراء ، الذين يشكلون نصف اجمالي عدد الاسر الفلاحية ، لا يسيطرون على اكثر من ١٥ بالمئة من هذه الاراضي ! ★ .

★ ان التمايزات في ملكية الاراضي تشكل ، بالطبع ، عاملا اساسيا في عملية تمايز الفلاحين . ولكن لم تكن الاحصائيات حولها مكتملة عند صياغة «تطور الرأسمالية في روسيا» . ففي العام ١٩٠٧ اصدرت اللجنة الاحصائية المركزية الروسية **الاحصائيات عن الملكية العقارية للعام ١٩٠٥** التي استخدمها لينين في مؤلفه الصادر في نهاية ١٩٠٧ **البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية الاولى ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧** (**المؤلفات الكاملة** ، الطبعة الانكليزية ، المجلد ١٣) . ويتبين منها ان الاراضي موزعة على النحو التالي : أ) الاراضي المملوكة فرديا = ٨٩٫٥ مليون دسياتين (الدسياتين يعادل الهكتار تقريبا) ، ب) أراضي المحاصصة ١٣٦٫٩ ، ج) اراضي الدولة والمؤسسات المختلفة ١٥٤ مليون . وتتوزع اراضي المحاصصة كما يلي :

ـ **اكثر من نصف** الاسر الفلاحية (٦٫٢٠٠٫٠٠٠ من اصل ١٢٫٣٠٠٫٠٠٠) =

وباستطاعة المرء ان يحكم ، بالتالي ، على معنى الضجة التي يثيرها الشعبويون حول تمكين «الفلاحين» من شراء اكبر كمية ممكنة من الارض بأرخص الاسعار الممكنة .

العمود التالي يعالج **الاراضي المستأجرة** . هنا ايضا تشير كافة الادلة الى تمركز الارض بين أيدي الميسورين (١/٥ عدد الأسر تستأجر ٥/١٠ — ٨/١٠ من اجمالي الاراضي المستأجرة) الذين يستأجرون الارض بأرخص من سواهم ، كما بيّنا أعلاه . ان هذا الاستحواذ على الاراضي القابلة للتأجير من قبل البرجوازية الزراعية يبين بوضوح ان «الاستئجار الفلاحي» **يتخذ طابعا صناعيا** (شراء الارض لفرض بيع المنتوج) . على ان قولنا هذا لا يؤدي بنا البتة الى انكار ان تأجير الارض ناتج عن الحاجة . بل بالعكس تماما ، فان الجدول يبين بوضوح الطابع **المغاير تماما** للتأجير من قبل الفقراء ، المتشبثين بالارض (ان نصف اجمالي

= **تحوز على ٥ ـ ٨ دسياتين** للاسرة (وهي مساحة من الارض لا تكفي لاعالتها). **وتصل هذه الفئة الى ٤/٥ الاسر** الفلاحية اذا اضفنا اليها حائزي ١٥ دسياتين للاسرة . وهذه هي فئة الفلاحين الفقراء على حافة المجاعة .

ـ **فئة الفلاحين المتوسطين والميسورين** يبلغ تعدادها ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ اسرة من اصل ١٢٫٣٠٠٫٠٠٠ وتملك فيما بينها ١٣٦٫٩٠٠٫٠٠٠ دسياتين .

ـ **فئة الفلاحين الاغنياء** تشمل الحائزين على ٣٠ دسياتين فما فوق . ويبلغ تعدادها ٦٠٠ الف اسرة ـ اي ان **١/٢٠** من مجموع الاسر الفلاحية تحوز على ١/٤ اجمالي الاراضي (٣٢٫٧٠٠٫٠٠٠ من اصل ١٣٦٫٩٠٠٫٠٠٠) .

اما تحليل الملكية الفردية للارض (في روسيا الاوروبية) ، فانه يكشف الغلبة الكاسحة للملكيات الكبيرة :

ان عشرة ملايين اسرة فلاحية تملك ٧٣٫٠٠٠٫٠٠٠ دسياتين من الارض ، في حين ان ٢٨٫٠٠٠ اسرة من النبلاء والملاك العقاريين تملك وحدها ٦٢٫٠٠٠٫٠٠٠ دسياتين ـم ـ .

الاسر الفلاحية لا يقدم الا ١٠/١ او ١٠/٢ من اجمالي الاراضـــي المستأجرة) . هناك فلاحون وفلاحون .

والواقع ان الدلالة المتناقضة لايجار الارض في «الزراعـــة الفلاحية» تظهر اوضح ما تظهر عندما نقارن العمود عن استئجار الارض مع العمود عن تأجيرها . هنا تنعكس الآية كليا . فالمؤجرون الرئيسون للارض هم ابناء الفئات الدنيا (نصف عدد الاسر مقابل ١٠/٧ – ١٠/٨ من الاراضي المؤجرة) الذين يسعون للتخلص من حصصهم التي تنتقل (رغم التحريمات والتقييدات القانونية) الى أيدي المزارعين من فئة أرباب العمل . وهكذا فعندما يقال لنا ان «الفلاحين» يستأجرون الارض وان «الفلاحين» يؤجرون اراضيهم بتنا نعلم ان الحالة الاولى تنطبق على البرجوازيين الزراعيين فيما تنطبق الثانية على البروليتاريا الزراعية .

انالعلاقة بينالارض المشتراة والمستأجرة والمؤجرةوبين اراضي المحاصصة تحدد **ايضا الاراضي الفعلية** التي تملكها الفئات المختلفة (العمود الخامس الى اليمين) . ونجد ، في كافة الحالات ، ان التوزيع الفعلي للاراضي الاجمالية للفلاحين لا يمت بصلة قريبة او بعيدة الى «المساواة» بين الحصص. ان ٢٠بالمئة من الاسر تتصرف بـ ٣٥ – ٥٠ بالمئة من اجمالي الارض ، بينما ٥٠ بالمئةمنها تتصرف بـ ٢٠ – ٣٠ بالمئة من هذا الاجمالي فقط . اما فيما يتعلق بتوزيع **المساحة قيد الزرع** (العمود الذي يليه) فان طرد الفئة الدنيا على يد الفئة العليا يبرز بوضوح اكبر ، ربما لان الفلاحين الفقراء غالبا ما يعجزون عن استثمار اراضيهم بطريقة اقتصادية فيهجرونها. ونرى من كلا العمودين (عمود اجمالي الاراضي وعمود المساحات المزروعة) ان شراء واستئجار الاراضي يؤديان الى **تقليص** حصة الفئات الدنيا في النظام الاقتصادي العام ، اي الى طردهم على يد الاقلية الميسورة . وهذه الاخيرة هي الطاغية الان على الاقتصاد الفلاحي ، اذ تحتكر مساحة مزروعة توازي تقريبا المساحـــة

المزروعة التي بتصرف باقي الفلاحين مجموعين .

ويبيِّن العمودان التاليان توزيع حيوانات الجر وسواها بين الفلاحين . وبالكاد تختلف النسب المئوية للحيوانات عنها بالنسبة للمساحات المزروعة . ولا يمكن للامر الا ان يكون كذلك . لان عدد حيوانات الجر (وأيضا عدد سائر الحيوانات) يقرر المساحة المزروعة ويتقرر بها .

اما العمود التالي ، فانه يشير الى حصة مختلف فئات الفلاحين من اجمالي عدد المنشآت التجارية والصناعية . ان ١/٥ الاسر (= الميسورون) تسيطر على حوالي نصف هذه المنشآت ، في حين ان نصف مجموع الاسر (= الفقراء) لا يسيطرون الا على الـ ١/٥ . بمعنى آخر ، فان «الصناعات» التي تعبر عن تحول الفلاحين الى برجوازية تتمركز اساسا بين أيدي المزارعين الاوفر يسرا . وبالتالي ، فان الفلاحين الميسورين يستثمرون رأس المال في الزراعة (في شراء واستئجار الارض ، واستخدام العمال ، وتحسين الادوات والتجهيزات ، الخ) وفي المنشآت الصناعية ، والتجارة والربا . وهكذا يتداخل رأس المال التجاري وراس المال المقاولاتي [الصناعي] entrepreneur وتقرر الظروف المحيطة لمن ستكون الغلبة بين هذين الشكلين لرأس المال .

ومن جهة ثانية ، فان الاسر ذات «الاستخدامات» ... تلقي الضوء على «الصناعات» لكن الدلالة عكسية هنا اذ تعبر عن تحول الفلاح الى بروليتاري . ان **هذه** «الصناعات» تتمركز بين أيدي الفقراء (تضم ٥٠ بالمئة من اجمالي الاسر و٦٠ ــ ٩٠ بالمئة من الاسر ذات الاستخدامات) في حين تلعب فئات الميسورين دورا قليل الشأن فيها (ولا يجوز ان ننسى اننا لم نستطع رسم الحد الفاصل بين المعلمين والعمال في هذه الفئة من «الصناعيين») . ويكفي ان نقارن المعطيات عن «الاستخدامات» بالمعطيات عن «المنشآت التجارية والصناعية» لنتبين مدى تعاكس هذين

النمطين من «الصناعات» ، ولندرك البلبلة العجيبة الناتجة عن الخلط المعتاد بين هذين النمطين .

ان **الاسر التي تستخدم العمال الزراعيين** تتمركز دائما في فئة الفلاحين الميسورين (٢٠ بالمئة من الاسر تملك ٥/١٠ ـ ٧/١٠ من اجمالي عدد المزارع التي تستخدم العمال) الذين لا يستطيعون العيش بدون طبقة من العمال الزراعيين «المساعدين» (على الرغم من انهم من اصحاب الأسر الكبيرة) (...)

اما العمود الاخير ، عن توزيع الادوات الزراعية المتطورة ، فيمكن عنونته «الاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» اقتداء بالسيد فورنتسوف * . ذلك ان التوزيع «الاكثر عدالة» لهذه الادوات هو في قضاء نوفواوزتسك ، مقاطعة سامارا ، حيث الاسر الفلاحية الميسورة لا تتجاوز ١/٥ المجموع ، في حين انها تملك ٧٣ بالمئة من الادوات ، بينما الفقراء ، الذين يشكلون نصف اجمالي عدد الاسر ، لا يملكون غير ٣ بالمئة من هذه الادوات ! (...)

١٠ ـ خلاصة احصائيات الزيمستوفات وتقارير تعداد الاحصنة للجيش **

لقد بيّنا ان علاقة الفئة العليا من الفلاحين بالفئة الدنيا تحمل السمات ذاتها التي تسم العلاقة بين البرجوازية الريفية

---

* يشير لينين هنا، ساخرا ، الى مقاله فورنتسوف المنشور عام١٨٩٢ ـم ـ .

** تعداد **الاحصنة للجيش** احصاء بعدد الاحصنة المؤهلة للخدمة العسكرية في حال التعبئة العامة كان يجري في روسيا القيصرية كل ست سنوات ، ابتداء بالعام ١٨٧٦ ، ويشمل كافة المزارع ـم ـ .

والبروليتاريا الريفية ، وان هاتين العلاقتين تتشابهان بشكل ملفت للنظر في أشد المناطق تنوعا وعلى اختلاف الظروف ، بل ان التعبير الرقمي عنهما (اي النسب المئوية المتعلقة بمساحة الاراضي المزروعة وعدد حيوانات الجر ، الخ) يتذبذب ضمن حدود ضيقة جدا ، بالمقياس النسبي . من هنا يبرز السؤال البديهي : الى اي مدى يمكننا استخدام هذه المعطيات عن **العلاقات المتبادلة** بين الفئتين في المناطق المختلفة لتكوين فكرة عن **الفئتين** اللتين ينقسم اليهما مجموع الفلاحين الروس ؟ وبعبارة اخرى ، اية تقارير احصائية تمكننا من الحكم على تركيب الفئات العليا والدنيا لمجموع الفلاحين الروس وعلى العلاقات المتبادلة بينها ؟

ان مثل هذه التقارير قليلة جدا ، لانه ما من مسح زراعي في روسيا يشمل كل مزارع البلد . والمادة الوحيدة التي تمكننا من الحكم على توزع الفلاحين الى فئات اقتصادية هي احصائيات الزيمستوفات المركبة وعائدات تعداد الاحصنة للجيش عن توزيع حيوانات الجر (او الاحصنة) على الأسر الفلاحية . وعلى رغم شحة هذه المادة ، الا ان المرء يستطيع ان يستخلص منها الاستنتاجات (التي ستكون تأكيدا بالغة العمومية وتقريبية ومتوسطية) لكنها ليست بدون اهميةخاصة وانه قد جرى تحليل نسبة الفلاحين اصحاب الاحصنة العديدة الى اصحاب العدد القليل من الاحصنة وتبين لنا انها متقاربة الى حد مدهش في أشد المناطق اختلافا .

(...)

اذا ما اخذنا ٤٩ مقاطعة في روسيا الاوروبية (عائدات منطقة الدون ليست كاملة) ودمجنا معطيات العام ١٨٨٨ مع معطيات العام ١٨٩١ ، نحصل على الصورة التالية للتوزيع الاجمالي لعدد الاحصنة التي يملكها **الفلاحون في المشاعات القروية** :

فئات المزارع	عدد الفلاحين : المجموع	النسبة من اجمالي الأسر	أحصنة : المجموع	النسبة الى مجموع الاحصنة المملوكة	عدد الاحصنة للاسرة الواحدة
بدون احصنة	٢ر٧٧٧ر٤٨٥	٢٧ر٣ بالمئة	—	—	—
		٥٥ر٩ بالمئة			
حصان واحد	٢ر٩٠٩ر٠٤٢	٢٨ر٦ بالمئة	٢ر٩٠٩ر٠٤٢	١٧ر٢ بالمئة	١
حصانان	٢ر٢٤٧ر٨٢٧	٢٢ر١ بالمئة	٤ر٤٦٥ر٦٥٤	٢٦ر٥ بالمئة	٢
٣ أحصنة	١ر٠٧٢ر٢٩٨	١٠ر٦ بالمئة	٣ر٢١٦ر٨٩٤	١٨ر٩ بالمئة	٣
		٢٢ر٠ بالمئة		٥٦ر٣ بالمئة	
٤ أحصنة واكثر	١ر١٠٥ر٩٠٧	١١ر٤ بالمئة	٦ر٣٣٩ر١٩٨	٣٧ر٤ بالمئة	٥ر٤
المجموع	١٠ر١٦٢ر٥٥٩	١٠٠ بالمئة	١٦ر٩٦٠ر٧٨٨	١٠٠ بالمئة	١ر٦

وهكذا ، فان توزيع احصنة الجر بين الفلاحين على امتداد روسيا قريب جدا من درجة التمايز «المتوسطة» التي اشرنا اليها في الرسم البياني . لا بل ان التفكك اعمق : ان ٢٢ بالمئة من الأسر الفلاحية (٢ر٢ مليون من اصل ٢ر١٠مليون) تملك ٥ر٩مليون حصان من اصل ١٧ مليون ، اي بنسبة ٣ر٥٦ بالمئة من العدد الاجمالي . ان عددا كبيرا من الاسر لا يملك الاحصنة اطلاقا ويبلغ ٢ر٨ مليون اسرة ، في حين ان ٢ر٨ مليون اسرة تملك حصانا واحدا ، اي ٢ر١٧ بالمئة من اجمالي عدد الاحصنة .

واذا انطلقنا من الثوابت المثبتة أعلاه في العلاقة بين الفئات ، نستطيع ان نستخلص الدلالة الفعلية لهذه المعطيات . فاذا كان ١/٥ عدد الاسر يملك نصف اجمالي الاحصنة ، يمكننا ان نجزم ان لا أقل من نصف اجمالي انتاج الفلاحين (وربما اكثر) هو بيد هذا الخمس (١/٥) . ولا يصبح تمركز الانتاج هذا ممكنا الا حيث الفلاحون الميسورون يتمركز بين أيديهم القسم الاكبر من الاراضي المشتراة ومن الاراضي التي يستأجرها الفلاحون ، أكانت ارض محاصصة ام لا . انها هذه الاقلية الميسورة ذاتها التي تقوم بمعظم عمليات بيع الارض وتأجيرها ، على الرغم من انها لا تشكو نقصا على الاطلاق في اراضي المحاصصة . وفي حين نجد الفلاح الروسي «المتوسط» بالكاد يحصّل كفاف يومه في احسن الاحوال (وهذا أمر مشكوك فيه في الغالب) ، فان هذه الاقلية الميسورة، ذات الظروف المعاشية الاعلى من المعدل ، لا تغطي كل نفقاتها من خلال الزراعة المستقلة وحسب ، وانما هي تحصل على فائض كذلك . وهذا يعني انها ــ الاقلية ــ باتت تتكون من المنتجين البضاعيين ، الذين يزرعون من اجل بيع منتجاتهم . بل اكثر من ذلك ــ انهم يتحولون الى برجوازية ريفية تملك المزارع الكبيرة نسبيا الى جانب المنشآت التجارية والصناعية . وقد رأينا أعلاه ان مثل هذه «الصناعات» تحديدا هي التي يتميز

بها الموجيك «المقدام» ✱ . وعلى الرغم من ان حجم عائداتها هو الاكبر وعدد العمال العائليين هو الاكثر (وهاتان سمتان ميّزتا دوما الفلاحين الميسورين ، حيث ١/٥ أجمالي الأسر يضم قسما كبيرا من السكان يقارب الـ ١٠/٣) ، فان الاقلية الميسورة تستخدم العمال اليدويين الدائمين والمياومين على اوسع نطاق . ان اكثرية مزارع الفلاحين الروس التي تلجأ الى استخدام العمال هي مزارع تخص هذه الاقلية الميسورة . ومن حقنا ان نستخلص هذه النتيجة بناء على التحليل السابق وعلى المقارنة بين نسبة هذه الفئة الى اجمالي السكان وبين الحصة التي تملكها من اجمالي عدد حيوانات الجر ، وبالتالي حصتها من المساحة المزروعة ، ومن الزراعة عامة . وأخيرا ، فان هذه الاقلية الميسورة قادرة على لعب دور منتظم في «الاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» . تلك هي العلاقة بين هذه الاقلية وسائر الفلاحين . وغني عن القول ان هذه العلاقة تكتسب أشكالا مختلفة وتتجلى بطرق اخرى حسب الاختلافات في الظروف الزراعية ، وأنظمة الزراعة والاشكال التي تتخذها الزراعة السوقية . ذلك ان الاتجاهات الاساسية لتمايز الفلاحين امر ، والاشكال الذي يكتسبها هذا التمايز ، المختلفة باختلاف الظروف المحلية ، امر آخر تماما .

اما حالة الفلاحين الذين لا يملكون احصنة او تقتصر ملكيتهم على حصان واحد ، فانه على النقيض من ذلك تماما . وقد رأينا أعلاه ان علماء الاحصاء التابعين للزيمستوفات يصنّفون هؤلاء الاخيرين (ناهيك عن الاولين ـ اي الذين لا يملكون احصنة) في مصاف البروليتاريا . لذا ، فنحن بالكاد مبالغون في حساباتنا التقريبية ، التي تصنف في فئة البروليتاريا جميع الفلاحين الذين لا يملكون احصنة وثلاثة أرباع الذين تقتصر ملكيتهم على حصان

✱ الموجيك هو الفلاح الفقير .

واحد (أي حوالي نصف اجمالي الاسر الفلاحية). وهؤلاء الفلاحون، الافقر من حيث حيازتهم لاراضي المحاصصة ، غالبا ما يُؤجرون حصصهم بسبب افتقارهم الى التجهيزات والادوات ، والبذار ، الى آخره . ولا يعود اليهم الا النذر اليسير من اجمالي الاراضي التي يشتريها الفلاحون او يستأجرونها . ثم ان مزارعهم لن تكفي ابدا لتأمين كفافهم ، لذا فان مصدر رزقهم الرئيسي هو «الصناعات» او «الاستخدامات» ، اي بيع قوة عملهم . انهم طبقة الأجراء ذوي الحصص، وعمال المزارع الدائمون، والمياومون، والعمال غير المهرة ، وعمال البناء ، الخ . الخ .

١١ ـ مقارنة لتعدادات الاحصنة للجيش بين ١٨٨٨ ـ ١٨٩١ و ١٨٩٦ ـ ١٩٠٠

(...)

ان مقارنة بين فترة ١٨٨٨ ـ ١٨٩١ و ١٨٩٦ ـ ١٩٠٠ تبين الاتجاه المتزايد **لمصادرة** ملكية الفلاحين . فقد ازداد عدد الاسر الفلاحية بما يقارب المليون اسرة . ولكن عدد الاحصنة انخفض ، ولو انخفاضا خفيفا . على ان عدد الاسر التي لا تملك الاحصنة يتكاثر بسرعة ملفتة ، وترتفع النسبة من ٢٧ر٣ بالمئة الى ٢٩ر٢ بالمئة (من اجمالي عدد الاسر الفلاحية) . وها نحن امام ٦ر٦ مليون فلاح فقير (بدون حصان او بحصان واحد) بدلا من ٦ر٥ مليون كما في السابق . وهكذا ، فان كل الزيادة في عدد الاسر الفلاحية جاءت توسع صفوف الفلاحين الفقراء . ومن جهة ثانية ، فقد انخفض عدد الاسر الغنية بالاحصنة . وقد بتنا امام مليون اسرة تملك عدة احصنة بدلا من مليونين ومئتي الف ، كما في السابق . اما عدد الاسر المتوسطة والميسورة (ذات الحصانين فما فوق) فانه على

قدَر من الثبات (٤٫٦٥٤٫٠٠٠ في ١٨٨٨ – ١٨٩١ مقابل ٤٫٥٠٨٫٠٠٠ في ١٨٩٦ – ١٩٠٠) .

وهكذا فلا بد من ان نستخلص من هذه المعطيات الخلاصات التالية :

ان تزايد إفقار الفلاحين وتزايد مصادرة ملكياتهم امر لا يرقى اليه شك .

اما فيما يخص العلاقة بين الفئة الاعلى والفئة الادنى من الفلاحين ، فبالكاد طرأ عليها تغير يذكر . واذا اعتبرنا ، مثلما هو وارد أعلاه ، ان الفئات الدنيا تشكل ٥٠ بالمئة من الاسر الفلاحية فيما تبلغ نسبة الفئات العليا ٢٠ بالمئة ، نحصل على ما يلي : في الفترة ١٨٨٨ – ١٨٩١ كان الفقراء ، اي الـ ٥٠ بالمئة من الاسر الفلاحية ، يملكون ١٣٫٧ بالمئة من الاحصنة . اما الاغنياء ، اي ٢٠ بالمئة من الاسر الفلاحية ، فقد كانوا يملكون ٥٣٫٢ بالمئة من مجموع الاحصنة . وبالتالي فالعلاقة بين الفئتين لم يطرأ عليها تغير يذكر او بالكاد .

وأخيرا ، فان الفلاحين باتوا أفقر عموما فيما يملكون من احصنة . فقد انخفض عدد الاسر ذات الاحصنة المتعددة كما انخفضت نسبتها . وهذا امر يشير بداهة الى تقهقر الزراعة الفلاحية عموما في روسيا الاوروبية . لكننا لا يجوز ان ننسى ، من جهة ثانية ، أن عدد الاحصنة المستخدمة في الزراعة في روسيا مرتفع بطريقة غير طبيعية اذا ما قيس بمساحة الاراضي المزروعة . ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك في بلد يسوده الانتاج الفلاحي الصغير . وهكذا فان انخفاض عدد الاحصنة يمثل الى حد ما «اعادة الاعتبار للمعادلة الطبيعية بين عدد حيوانات الجر وبين مساحة الارض المروية» **في اوساط البرجوازية الزراعية** (انظر حجج السيد دانيالسون حول هذه النقطة في القسم الاول من هذا الفصل) .

وانه من الملائم ان نتعرض هنا للمحاججات حول هذه المسألة التي تتضمنها الكتابات الاخيرة للسيد فيخلاييف **((صور من الواقع الزراعي الروسي))** ، سان بطرسبرغ ، نشر مجلة **((خوزيين))** **[المزارع]** والسيد تشيرنتكوف **((وصف للزراعة الفلاحية))** ، الجزء الاول ، موسكو ، ١٩٠٥) . كلا المؤلفين يجرفه تنوع الارقام حول توزيع الاحصنة بين الفلاحين بحيث يقلب التحليل الاقتصادي ضربا من الرياضة الاحصائية . وبدلا من دراسة الفئات الفلاحية (مياوم ، فلاح متوسط ، مقاول)، يتصرف كلاهما كالهواة وينكب على دراسة جداول لا تنتهي من الارقام ، كأنهما قررا اثارة دهشة العالم بما يملكان من حماسة حسابية .

وحده هذا التلاعب بالارقام يمكّن السيد تشيرنتكوف ان يدينني بالاعتراض على «انحيازي» في تفسير «التمايز» بما هو ظاهرة جديدة (وليست قديمة) وظاهرة «شاءت الاقدار» ان تكون رأسمالية . وبالطبع ، فالسيد تشيرنتكوف حر في اعتقاده اني أستخلص الخلاصات من الاحصائيات واتناسى الاقتصاد ! ـ واني أحاول ان اثبت أمرا ما انطلاقا من مجرد تعديل طرأ على عدد الاحصنة وعلى توزيعها ! فالواقع ان النظرة الذكية الى تمايز الفلاحين تتطلب اخذ الصورة كاملة : استئجار الارض ، شراء الاراضي ، الآلات ، الاستخدامات الخارجية * ، نمو الزراعة السوقية ، والعمل المأجور . ام تراه السيد تشيرتنكوف يعتبر ان هذه الظواهر لا هي «جديدة» ولا «رأسمالية» ؟!

---

* الاستخدامات الخارجية هي الاعمال غير الزراعية (اي التجارية والصناعية) التي يتعاطاها الفلاحون ، والتي تعبر عن تمايزهم وعن مدى تغلغل الرأسمالية في الريف ـم ـ .

١٢ ـ احصائيات الزيمستوفات عن موازنات الفلاحين

لكي نختتم مسألة تمايز الفلاحين ، يجب ان ندرسها من زاوية اخرى ـ زاوية المعطيات البالغة الدقة عن موازنات الفلاحين. وهكذا سوف نرى بوضوح مدى عمق الفوارق بين فئات الفلاحين قيد البحث .

(...)

وهكذا فان أحجام موازنات مختلف الفئات الفلاحية * تتباين تباينا كبيرا فيما بينها . فحتى لو تركنا الاطراف جانبا ، نجد ان موازنة (ه) هي اكثر من خمسة أضعاف موازنة (ب) ، بينما حجم الاسرة في (ه) هو أقل من ثلاث مرات حجمها في (ب).

ننتقل الان لتفحص توزيع النفقات :

يكفي ان نلقي نظرة ولو خاطفة على إنفاق المزارع بالمقارنة مع الانفاق العام لكل فئة من فئات الفلاحين ، لكي يتبين لنا اننا هنا امام بروليتاريين **ومالكين** : ففي الفئة (أ) لا يزيد إنفاق المزرعة عن ١٤ بالمئة من الانفاق الاجمالي ، أما انفاق الفئة (و) فانه يبلغ ٦١ بالمئة . اما الفروقات في الارقام المطلقة لانفاق المزارع فتحصيل حاصل . والواقع ان هذا الانفاق لا يكاد يُذكر ليس في حالة الفلاحين غير المالكين للاحصنة وانما ايضا بالنسبة لذوي الحصان الواحد . فالفلاح ذو الحصان الواحد هو قريب جدا من

---

* الفئات هي نفسها المحددة أعلاه بناء على ملكية الاحصنة : (أ) بدون احصنة ، (ب) حصان واحد ، (ج) حصانان ، (د) ٣ احصنة ، (ه) ٤ احصنة ، (و) ٥ احصنة وأكثر . ـم ـ .

(أ) المعطيات العامة بصدد حجم المداخيل والمصاريف هي كالتالي :
بالروبــلات للمزرعة الواحدة

	افراد من كلا الجنسين للأسرة الواحدة	مدخول	مصروف	دخل صاف	مدخول	مصروف	رصيد	ديون	متأخرات
أ)	٤ر٠٨	١١٨ر١٠	١٠٩ر٠٨	٩ر٠٢	٦١ر٥٧	٦٢ر٢٩	+٢ر٢٨	٥ر٨٣	١٦ر٥٨
ب)	٤ر٩٤	١٧٨ر١٢	١٧٤ر٢٦	٣ر٨٦	٧٣ر٧٥	٨٠ر٩٩	—٧ر٢٤	١١ر١٦	٨ر٩٧
ج)	٨ر٢٣	٤٢٩ر٧٢	٣٧٩ر١٧	٥٠ر٥٥	١٩٦ر٧٢	١٦٥ر٢٢	+٣١ر٥٠	١٣ر٧٣	٥ر٩٣
د)	١٣ر٠٠	٧٥٣ر١٩	٦٢٣ر٣٦	١٢٠ر٨٣	٣١٨ر٨٥	٢٦٢ر٢٣	+٥٦ر٦٢	١٣ر٦٧	٢ر٢٢
هـ)	١٤ر٢٠	٩٧٨ر٦٦	٩٣٧ر٣٠	٤١ر٣٦	٣٩٨ر٤٨	٤٣٩ر٨٦	—٤١ر٣٨	٤٢ر٠٠	—
و)	١٦ر٠٠	١ر٧٦٦ر٧٩	١ر٥٩٣ر٧٧	١٧٣ر٠٢	١ر٠٤٧ر٢٦	٩٥٩ر٢٠	+٨٨ر٠٦	٢١٠ر٠٠	٦
	٨ر٢٧	٤٩١ر٤٤	٤٤٣ر٠٠	٤٨ر٤٤	٢٣٥ر٥٣	٢١٧ر٧٠	+١٧ر٨٣	٢٨ر٦٠	٧ر٧٤

متوسط النفقات للمزرعة الواحدة

	نفقات الغذاء		باقي نفقات الاستهلاك الشخصي		نفقات المزرعة		ضرائب واستحقاقات		المجموع	
	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة
أ)	٦٠ر٩٨	٥٥ر٨٩	١٧ر٥١	١٦ر٠٥	١٥ر١٢	١٣ر٨٧	١٥ر٤٧	١٤ر١٩	١٠٩ر٠٨	١٠٠
ب)	٨٠ر٩٨	٤٦ر٤٧	١٧ر١٩	٩ر٨٧	٥٨ر٣٢	٣٣ر٤٦	١٧ر٧٧	١٠ر٢٠	١٧٤ر٢٦	١٠٠
ج)	١٨١ر١١	٤٧ر٧٧	٤٤ر٦٢	١١ر٧٧	١٢١ر٤٢	٣٢ر٠٣	٣٢ر٠٢	٨ر٤٤	٣٧٩ر١٧	١٠٠
د)	٢٨٣ر٦٥	٤٤ر٨٦	٧٦ر٧٧	١٢ر١٤	٢٢٢ر٣٩	٣٥ر١٧	٤٩ر٥٥	٧ر٨٣	٦٣٢ر٣٦	١٠٠
هـ)	٣٧٣ر٨١	٣٩ر٨٨	١٤٧ر٨٣	١٥ر٧٧	٣٤٧ر٧٦	٣٧ر١٢	٦٧ر٩٠	٧ر٢٣	٩٣٧ر٣٠	١٠٠
و)	٤٤٧ر٨٣	٢٨ر١٠	٨٢ر٧٦	٥ر١٩	٩٧٦ر٨٤	٦١ر٢٩	٨٦ر٣٤	٥ر٤٢	١ر٥٩٣ر٧٧	١٠٠
	١٨٠ر٧٥	٤٠ر٨٠	٤٧ر٣٠	١٠ر٦٨	١٨٠ر٦٠	٤٠ر٧٧	٣٤ر٣٥	٧ر٧٥	٤٤٣ر٠٠	١٠٠

النمط العادي من العامل الزراعي المحاصص والمياوم (في البلدان الرأسمالية) . وجديرة بالملاحظة ايضا هي الفروقات الضخمة في النسب المئوية للانفاق على الغذاء (فنفقات (أ) توازي ضعفي نفقات (و) تقريبا) . وكما هو معلوم فان النسبة المئوية المرتفعة دليل على انخفاض مستوى المعيشة وهذا هو عنصر التمييز الابرز بين موازنة **المالك** وموازنة **العامل** .

فلننتقل الان الى **المداخيل** :

وهكذا ، فالدخل من «الصناعات» يفوق اجمالي الدخل من الزراعة عند الطرفين : فئة الفلاح البروليتاري الذي يملك احصنة وفئة المقاول الريفي . «فالصناعات الشخصية» للفئات الفلاحية الدنيا تتكون ، بالدرجة الاولى ، من عمل مأجور ، في حين ان **المداخيل الواردة من تأجير الارض** تشكل عنصرا اساسيا في بند «المداخيل المتفرقة» . بل ان فئة «المزارعين المستقلين» تضم اولئك الذين يستمدون دخلا من تأجير الارض هو اقل بقليل ، واحيانا اكثر بقليل ، من اجمالي الدخل من الزراعة . فمثلا نجد في حالة الفلاح ذي الحصان الواحد ان الدخل الاجمالي من الزراعة هو ٦١ر٩ روبلات ، ومن تأجير الارض ٤٠ روبلا . اما في حالة فلاح آخر ، فيبلغ الدخل من الزراعة ٣١ر٩ روبلات ومن تأجير الارض ٤٠ روبلا . ثم انه لا يجوز ان نتناسى ان الدخل من تأجير الارض ومن الشغل بالمزرعة يذهب كليا لتغطية الحاجات الشخصية لـ «الفلاح» ، في حين انه يتعين علينا ان نحسم من الدخل الزراعي الاجمالي نفقات ادارة المزرعة . وبعد ذلك الحسم ، سوف نجد ان الدخل الصافي للفلاح الذي لا يملك احصنة من الزراعة يبلغ ٤١ر٩٩ روبلا ، ومن «الصناعات» ٥٩ر٠٤ روبلات . اما بالنسبة للفلاح ذي الحصان الواحد فالارقام هي ٦٩ر٣٧ و٤٩ر٢٢ روبلا على التوالي . وان مجرد المواجهة بين هذه الارقام تبين اننا امام نماذج من العمال الزراعيين المحاصصين

متوسط الدخل للمزرعة الواحدة

	من الزراعة	من الصناعات	رصيد سنوات سابقة	مجموع
أ)	٥٧ر١١	٥٩ر٠٤	١ر٩٥	١١٨ر١٠
ب)	١٢٧ر٦٩	٤٩ر٢٢	١ر٢١	١٧٨ر١٢
ج)	٢٨٧ر٤٠	١٠٨ر٢١	٣٤ر١١	٤٢٩ر٧٢
د)	٤٩٨ر٥٢	١٤٦ر٦٧	١١٠	٧٥٣ر١٩
هـ)	٦٩٨ر٠٦	٢٤٧ر٦٠	٣٣	٩٧٨ر٦٦
و)	٦٩٨ر٣٨	٩٧٥ر٢٠	٩٣ر٢٠	١ر٧٦٦ر٧٩
	٢٩٢ر٧٤	١٦٤ر٦٧	٣٤ر٠٣	٤٩١ر٤٤

عناصر الدخل من «الصناعات»

	من « الصناعات الشخصية »	« من النقل »	من المنشآت والمشاريع الصناعية	مداخيل متفرقة
أ)	٣٦ر٧٥	—	—	٢٢ر٢٩
ب)	٣٥ر٠٨	٦	٢ر٠٨	٦ر٠٦
ج)	٦٤ر٥٩	١٧ر٦٥	١٤ر٤١	١١ر٥٦
د)	٤٨ر٧٧	٢٢ر٢٢	٤٨ر٨٨	٢٦ر٨٠
هـ)	١١٢	١٠٠	٣٥	٠ر٦٠
و)	١٤٦	٣٤	٧٥٤ر٤٠	٤٠ر٨٠
	٥٩ر٠٩	١٩ر٣٦	٧٠ر٧٥	١٥ر٤٧

يغطون جزءا من نفقات إعالتهم (ولهذا السبب فانهم قادرون على تخفيض أجورهم) . اما الخلط بين هذه النماذج من الفلاحين وبين الملاّك (من زراعيين وصناعيين) ، فانه ينطوي على تجاهل سافر لكل مقتضيات البحث العلمي .

اما في الطرف الآخر من الريف ، فنجد **الملاّك** الذين يدمجون زراعة الغلال المستقلة مع العمليات التجارية والصناعية التي تدر دخلا لا يستهان به (في ظل مستوى المعيشة الحالي) يبلغ عدة مئات من الروبلات . اما الهلامية الكاملة لبند «الصناعات الشخصية» فانه يخفي الفروقات بين الفئات الدنيا والعليا في هذا الصدد ، غير ان حجم المداخيل المتأتية من هذه «الصناعات الشخصية» يكفي لكشف مدى ضخامة هذه الفروقات . (ولنذكّر القاريء هنا انه في احصائيات فورونيج قد يضم بند «الصناعات الشخصية» أعمالا من نوع التسول ، والعمل الزراعي المأجور ، والخدمة المنزلية ، وادارة الاعمال ، الخ . الخ .)

وأما بالنسبة لحجم الدخل الصناعي ، فان فئة الفلاح غير المالك للاحصنة وفئة الفلاح ذي الحصان الواحد تبرزان هنا بأوضح ما يمكن من حيث «الرصيد» البائس (روبل واحد او روبلان) ومن حيث العجز المالي الذي تعانيه . فموارد هؤلاء الفلاحين ليست اكبر من موارد العمال المأجورين ، هذا اذا لم نقل انها ادنى . فابتداء من فئة الفلاح ذي الحصانين فقط نجد مداخيل صافية وأرصدة من بضعة العشرات من الروبلات (والتي لا يمكن الحديث عن زراعة فعلية بدونها) . ويبلغ الدخل الصافي لدى الفلاحين الميسورين مبالغ (١٢٠ ــ ١٧٠ روبل) ترفعهم بعيدا فوق المستوى العام للطبقة العاملة الروسية .

وبالطبع ، فان دمج العمال بأرباب العمل في فئة واحدة واحتساب موازنة «متوسطة» يقدمان صورة عن «متوسط

الكفاية» وعن دخل صاف «معتدل» : مدخول من ٤٩١ روبل ، نفقات من ٤٤٣ روبل ، رصيد من ٤٨ روبل ، بما فيه ١٨ روبل نقدا . على ان مثل هذه المعدلات مجرد معدلات وهمية . وهي لا تؤدي الا الى حجب البؤس المدقع لجماهير الفلاحين في الفئات الدنيا (الفئة (أ) والفئة (ب) ، اي ٣٠ من اصل ٦٦ موازنة) الذين تؤدي مداخيلهم الشحيحة (١٢٠ – ١٨٠ روبلا للاسرة الواحدة كدخل **اجمالي**) الى ترجيح المداخيل على المصاريف ، فيعيشون اساسا على العمل الزراعي الدائم او على المياومة .

ان الاحتساب الدقيق للمداخيل والمصاريف النقدية والعينية يمكننا من تعيين الصلة بين تمايز الفلاحين وبين **السوق** ، حيث المداخيل والمصاريف النقدية هي وحدها المهمة . اما حصة القسم النقدي من الموازنة الى مجموع الموازنة لدى مختلف الفئات فهو على النحو التالي :

حصة القسم النقدي من الموازنة

	نسبة الانفاق للانفاق الاجمالي (بالمئة)	نسبة الدخل للدخل الاجمالي (بالمئة)
أ)	٥٧ر١٠	٥٤ر٦
ب)	٤٦ر٤٧	٤١ر٤
ج)	٤٣ر٥٧	٤٥ر٧
د)	٤١ر٤٧	٤٢ر٣
هـ)	٤٦ر٩٣	٤٠ر٨
و)	٦٠ر١٨	٥٩ر٢
المعدل	٤٩ر١٤	٤٧ر٩

ونرى بالتالي ان نسبة المدخول والمصروف النقديّين ترتفع من **الفئات المتوسطة نحو الاطراف** (ارتفاع المصاريف يتم بانتظام مثير للاهتمام) . وتكتسب الزراعة طابعها التجاري الاشد سفورا في حالة الفلاح بدون احصنة والفلاح ذي الاحصنة العديدة . وهذا يعني ان كليهما يعيش اساسا على بيع السلع ، علما ان السلعة في الحالة الاولى هي قوة العمل ، بينما هي ، في الثانية، سلع جرى انتاجها لغرض البيع بواسطة استخدام مكثف للعمل المأجور (كما سنرى لاحقا) ، اي انها منتوج يكتسب شكل رأس المال . وبعبارة اخرى ، فان هذه الموازنات تبين ايضا ان **تمايز الفلاحين ينشيء سوقا داخلية للرأسمالية** بتحويل الفلاح الى عامل زراعي من جهة ، والى منتج بضاعي صغير ، الى برجوازي صغير ، من جهة ثانية .

وهناك خلاصة اخرى ، ليست أقل اهمية ، يمكن استخلاصها من هذه المعطيات . وهي ان **جميع الفئات الفلاحية قد اصبحت تجارية الى حد بعيد جدا** ، اي انها اصبحت متكلة على السوق . **فما من حالة** تنخفض فيها نسبة الحصة النقدية من المدخول او المصروف عن ٤٠ بالمئة . ويجب اعتبار هذه النسبة المئوية مرتفعة لاننا بصدد المداخيل الاجمالية لمزارعين صغار ... وبديهي القول انه حتى الفلاحين في حزام الاراضي السوداء الاوسط (حيث الاقتصاد النقدي اضعف تطورا ، على العموم ، منه في الحزام الصناعي او في منطقة السهوب في الاطراف) لا يمكنهم العيش بدون البيع والشراء وقد باتوا معتمدين اعتمادا كليا على السوق وعلى **جبروت المال** . وغني عن القول ان هذه الواقعة ذات اهمية استثنائية ، وان السادة الشعبويين يقعون في خطل كبير عندما يحاولون طمسها مدفوعين بعواطفهم تجاه الاقتصاد الطبيعي الذي انقضى الى غير رجعة . يستحيل على المرء ان يعيش في المجتمع الحديث بدون بيع ، وكل ما يعيق تطور الاقتصاد البضاعي لا يؤدي سوى الى مفاقمة اوضاع المنتجين انفسهم . ويقول

ماركس ، متحدثا عن الفلاحين ، «ان مساويء نمط الانتاج الرأسمالي ... تتطابق بالتالي هنا مع المساويء الناجمة عن التطور المتفاوت لنمط الانتاج الرأسمالي نفسه . ذلك ان الفلاح يتحول الى تاجر وصناعي دون ان تتوافر الظروف التي تمكنه من ان ينتج منتجاته بما هي بضائع» (**رأس المال** ، المجلد ٣ ، الجزء ا ، ص ٣٤٦) .

ولا بد من ان نلاحظ هنا ان المعطيات عن موازنات الاسر الفلاحية تدحض كليا الراي الذي لا يزال شائعا حول الدور الهام الذي تلعبه الضرائب في تطور الانتاج البضاعي . مما لا شك فيه ان الرسوم البدَلية ✶ والضرائب كانت ذات مرة عاملا هاما في تطور التبادل. اما الان ، وبعد رسوخ الاقتصاد البضاعي، فالاهمية **المحققة** للضرائب امست ثانوية . والمقارنة بين ما ينفقه الفلاح على الضرائب والرسوم وبين اجمالي نفقاته النقدية يعطينا نسبة قدرها ١٥ر٨ بالمئة (اما بالنسبة للفئات المختلفة ، فهي كما يلي : الفئة (أ) ٢٤ر٨ بالمئة ، (ب) ٢١ر٩ بالمئة ، (ج) ١٩ر٣ بالمئة ، (د) ١٨ر٨ بالمئة ، (ه) ١٥ر٤ بالمئة ، (و) ٩ر٠ بالمئة) . ومن هنا فان الحد الاقصى من الانفاق على الضرائب لا يزيد عن ثلث (١/٣) الانفاق النقدي الباقي الذي يقع على الفلاح حكما بسبب الظروف الحالية للاقتصاد الاجتماعي . غير اننا اذا نظرنا الى دور الضرائب ، ليس بالقياس لتطور التبادل ، وانما في علاقتها بالمدخول ، فسوف نجدها مرتفعة . وليس أدل على مدى رزوح تقاليد فترة ما قبل الاصلاح على فلاحنا المعاصر من وجود الضرائب التي تستوعب ١/٧ من **اجمالي** انفاق المزارع الصغير ، او حتى عامل المزرعة المحاصص . وبالاضافة الى ذلك

✶ **الرسوم البدَلية** quit rents وهي الرسوم التي كان يدفعها الفلاحون لقاء الاعفاء من خدمات او واجبات معينة ـم ـ .

فان توزيع الضرائب داخل المشاعة متفاوت الى حد مثير للاستغراب : فكلما ارتفع مستوى معيشةالفلاح ، تقلصت الحصة من مصروفه العام التي يدفعها على شكل ضرائب . فالفلاح بدون احصنة يدفع ، بالقياس الى دخله ، ما يعادل ثلاثة أضعاف تقريبا مما يدفعه الفلاح ذو الاحصنة العديدة ... واذا كنا نتحدث عن توزيع للضرائب داخل المشاعة ، فلأننا اذا احتسبنا الضرائب والرسوم للدسياتين * الواحد من اراضي المحاصصة ، فسوف نجدها متساوية تقريبا . وبعد كل ما ورد حتى الان ، فان هذا التفاوت لا يجوز ان يثير دهشتنا . انه امر حتمي في المشاعة ، ما دامت محتفظة بطابعها الاقطاعي القسري . وكما هو معلوم ، فالفلاحون يشاركون في دفع كافة الضرائب حسب الاراضي قيد التصرف : فالمشاركة في الارض والمشاركة في دفع الضرائب تذوبان فيذهن الفلاح فيمفهوم واحد: «النفَس» او الشخص**. وكما سبق ان رأينا ، فتمايز الفلاحين يؤدي الى تقلص دور اراضي المحاصصة في طرفَي الريف المعاصر . وفي ظروف كهذه، يصبح من الطبيعي ان يؤدي توزيع الضرائب حسب اراضي المحاصصة قيد التصرف (وهذا امر لا ينفصم عن الطابع القسري للمشاعة الريفية) الى نقل كل ثقل الضرائب من الفلاحين الميسورين الى كاهل الفلاحين الفقراء . وهكذا ، فان المشاعية (اي نظام المسؤولية الجماعية *** المقرون بتحريم رفض الارض)

---

* للتذكير : يساوي الدسياتين هكتارا واحدا تقريبا .

** او مفهوم «الاعناق» ، وفق المصطلح العثماني -م- .

*** بمقتضى هذا النظام كان فلاحو المشاعة يتحملون جماعيا مسؤولية دفع كل الاستحقاقات وتقديم كل الخدمات للدولة والمالكين العقاريين (كدفع الضرائب وأقساط استرداد الارض ، وتقديم المتطوعين للجيش ، الخ.) . وقد استمر هذا الشكل الاسترقاقي بعد الغاء القنانة في روسيا . ولم يحرم نهائيا الا بعد تشريعات ستوليبين العام ١٩٠٦ -م- .

يزداد **ضررها** بالنسبة للفلاحين الفقراء * .

(ب) ننتقل الان الى **وصف الزراعة الفلاحية** (...) **

انها لمعطيات بليغة حقا . اذ هي تبين بشكل فاقع مدى البؤس المدقع لـ «مزرعة» الفلاح بدون حصان والفلاح ذي الحصان الواحد ايضا ، كما تبيّن مدى خطل النهج المألوف في دمج هاتين الفئتين من الفلاحين مع القلة من الفلاحين الاقوياء الذين ينفقون مئات الروبلات على مزارعهم ، اضافة لكونهم قادرين على تحسين تجهيزاتهم وتطوير ادواتهم ، واستخدام «الشغيلة» و«شراء» الاراضي على نطاق واسع ، واستئجار الاراضي بـ ٥٠ و١٠٠ بل و٢٠٠ روبل سنويا .

وجدير بالملاحظة ، في هذا الصدد ، ان الارتفاع النسبي في نفقات الفلاح بدون احصنة على «الشغيلة والاعمال بالقطعة» يجد تفسيره على الارجح في ان الاحصائيين يخلطون بين امرين لا يجوز الخلط بينهما : العامل الذي يشتغل بأدوات رب العمل ، اي استخدام عامل زراعي او مياوم ، وبين استخدام فلاح مجاور يستعمل الادوات التي يملكها هو لفلاحة ارض مستخدمه . ينبغي

---

* وبديهي القول ان الضرر الاكبر بحق الفلاحين الفقراء هو الذي ينجم عن مشروع ستوليبين (تشرين الثاني ١٩٠٦) لتدمير المشاعة الريفية . تلك هي الصيغة الروسية لشعار «راكِموا الثروات ! : يا ايها المئات السوداء ـ يا ايها الفلاحون الاغنياء ! انهبوا ما طالت ايديكم ، طالما انكم تدعمون ركائز الحكم الاستبدادي المتهاوي !» (ملاحظة لينين للطبعة الثانية) .

** يستعرض لينين هنا عددا من الجداول التي تبين ان التمايز بين الفلاحين فيما يتعلق باستئجار وتأجير الارض وملكية الادوات والتجهيزات الزراعية يتم وفق نسب التفاوت ذاتها بين البروليتاريا الزراعية والبرجوازية الزراعية ـم ـ .

التمييز القاطع بين هذين النمطين من «الاستخدام» المتعاكسين من حيث الدلالة ... ✱

ننتقل الان لدراسة المعطيات حول **المداخيل المتأتية من الزراعة** (...)

اول ما يثير الانتباه في هذا الجدول هو الاستثناء الفاقع التالي : الانخفاض الهائل في نسبة الدخل النقدي من الزراعة بالنسبة للفئة العليا ، رغم انها تستثمر اكبر مساحة من الاراضي. وهكذا يبدو ان الزراعة الواسعة النطاق هي ، في معظمها ، قائمة على الاقتصاد الطبيعي . ومن المثير فعلا ان نعتمد المزيد من التدقيق في هذا الاستثناء الظاهر الذي يلقي الضوء الكاشف على مسألة بالغة الاهمية هي مسألة الصلة بين الزراعة وبين «الصناعات» ذات الطابع المقاولاتي . وقد اتضح لنا ان مثل هذه الصناعات تحتل موقعا اساسيا في موازنات الفلاحين المالكين لعدة احصنة . فانطلاقا من المعطيات قيد التحليل، يمكن القول ان أبرز مميزات البرجوازية الريفية في تلك المناطق هو ميلها لدمج المنشآت الزراعية مع المنشآت التجارية والصناعية. وليس من العسير ان نتبين ، اقلا ، انه من الخطأ ان نقارن هذا النمط من المزارعين مع الزرّاع العاديين ، وثانيا ، ان الزراعة ، في مثل هذه الحالات ، ليست اقتصادا طبيعيا الا من **حيث المظهر** . فعندما تندمج الزراعة بالمعالجة التقنية للمنتوج الزراعي (طحن القمح ، عصر الزيتون ، استخراج النشأ من البطاطا ، التقطير ، الخ.) ، فان الدخل

✱ ذلك ان «رب العمل» في الحالة الاولى (حالة استخدام عامل يستعمل ادوات سواه) هو الفلاح الميسور (البرجوازي) ، بينما «رب العمل» في الحالة الثانية هو الفلاح الفقير الذي يستعين بجاره الفلاح (الذي يملك الادوات الزراعية الخاصة به) ـم ـ .

المدخول مــن الزراعة (بالروبلات)

الفئات	المجموع: المدخول للمزرعة الواحدة	المجموع: المدخول للفرد الواحد للجنسين	المدخول النقدي: للمزرعة الواحدة	المدخول النقدي: ٪ من اجمالي الدخل الزراعي	المدخول النقدي: الدخل من الصناعات للمزرعة الواحدة
أ) أسرة بدون احصنة	٥٧ر١١	٩٨ر١٣	٥٣ر٥	٦٨ر٩	٠٤ر٥٩
ب) حصان واحد	٦٩ر١٢٧	٨٢ر٢٥	٦٩ر٢٣	٥٥ر١٨	٢٢ر٤٩
ج) حصانان	٤٠ر٢٨٧	٨٨ر٣٤	٤٠ر٥٤	٩٣ر١٨	٢١ر١٠٨
د) ثلاثة احصنة	٥٢ر٤٩٦	١٩ر٣٨	٦٣ر٩١	٤٥ر١٨	٦٧ر١٤٦
هـ) اربعة احصنة	٠٦ر٦٩٨	١٦ر٤٩	٨٨ر١٣٣	١٧ر١٩	٦٠ر٢٤٧
و) اكثر من اربعة احصنة	٣٩ر٦٩٨	٦٥ر٤٣	٠٦ر٤٢	٠٢ر٦	٢٠ر٩٧٥
	٧٤ر٢٩٢	٣٨ر٣٥	٣١ر٤٧	١٦ر١٦	٦٧ر١٦٤

النقدي المتأتي من مثل هذه النشاطات يمكن تصنيفه كدخل من منشآت صناعية اكثر منه دخلا من الزراعة . والواقع ان مثل هذه الزراعة لن تكون زراعة طبيعية ، بل زراعة تجارية . والقول ذاته ينطبق على حالة المزرعة حيث يجري استهلاك الحصة الاكبر من المنتوج الزراعي عينيا مناجل اعالة العمال الزراعيين او كعلَف للاحصنة المستخدمة في اعمال صناعية (كنقل البريد مثلا) . ان مزرعة من هذا النوع تنتمي الى الفئة الفلاحية العليا (... اسرة من ١٨ نسمة ، ٤ أفراد عاملين ، ٥ عمال زراعيين ، ٢٠ حصان — الدخل من الزراعة : ١٢٩٤ روبلا ، معظمه عيني ، والدخل من المنشآت الصناعية ٢٦٧٥ روبلا . فتصوروا ان مثل هذه «المزرعة الفلاحية القائمة على الاقتصاد الزراعي» يجري دمجها مع مزارع الفلاحين بدون احصنة او ذوي الحصان الواحد من اجل استخراج «معدل وسطي») . ان هذا المثال يؤكد لنا ، مرة ثانية، مدى اهمية الدمج بين التصنيف وفق درجة ونوع النشاط الزراعي وبين التصنيف وفق درجة ونوع النشاط «الصناعي» .

(ج) لننتقل الان الى دراسة المعطيات عن **مستويات معيشة الفلاحين** ...

يتبين من هذا الجدول * كم كنا على حق عندما صنّفنا الفلاحين بدون احصنة والفلاحين ذوي الحصان الواحد في صنف واحد ، في مقابل فئات الفلاحين الآخرين . ذلك ان الصفة المميزة لهذه الفئة من الفلاحين هي عدم كفاية الغذاء ورداءة نوعيته (البطاطس) . ويبدو ان غذاء الفلاح ذي الحصان الواحد هو ، من بعض النواحي ، ادنى مستوى من غذاء الفلاح بدون

---

* جدول انفاق الفئات الفلاحية المختلفة على المنتوجات الزراعية (الحبوب) واللحوم —م— .

احصنة . وهكذا فـ«المعدل الوسطي» العام حتى حول هذه المسألة وهمي كليا ، لان الحالة الغذائية الجيدة للفلاحين الميسورين تحجب سوء التغذية لدى اكثرية الفلاحين ، في الوقت الذي يستهلك فيه الاولون ضعفا ونصف المنتجات الزراعية وثلاثة أضعاف اللحوم التي يستهلكها الفلاحون الفقراء .

من اجل مقارنة باقي المعطيات الاحصائية حول غذاء الفلاحين ، لا بد من احتساب المنتجات وفق قيمتها بالروبلات...

وهكذا فالمعطيات العامة عن غذاء الفلاحين تثبت ما أكدناه حتى الان . انها تبرز ثلاث فئات فلاحية بوضوح : فئة دنيا (أسر بلا احصنة وبحصان واحد) ، الفئة المتوسطة (أسر بحصانين وبثلاثة) والفئة الثالثة التي يبلغ مستوى غذائها ضعفي مستوى الفئة الدنيا . غير ان صيغة «المعدل الوسطي» تمحو الفئتين الدنيا والعليا . ثم ان الانفاق **النقدي** على الغذاء هو الاعلى ، بالمطلق ونسبيا ، في الطرفين ــ اي لدى البروليتاريين الريفيين والبرجوازية الريفية . فالاولون **يشترون اكثر** لكنهم **يستهلكون أقل من الفلاحين المتوسطين** ، الذين يشترون المنتجات الزراعية الاساسية فقط ، تلك التي يشكون نقصا منها . اما الآخرون (البرجوازيون) فانهم يشترون اكثر لانهم يستهلكون اكثر ، اضافة لكونهم يزيدون من استهلاكهم من المنتجات غير الزراعية . اما المقارنة بين هاتين الفئتين في اعلى وأسفل الهرم ، فانها التي ترينا بوضوح كيف تتكون سوق داخلية لمواد الاستهلاك الشخصية في بلد رأسمالي .

ويتبين من هذه المعطيات انقسام الفلاحين (على اساس مستويات المعيشة) الى ثلاث فئات مختلفة . وها نحن ايضا امام هذه الخاصية المثيرة للاهتمام : ان الحصة النقدية من الانفاق على كل الاستهلاك الشخصي هي اعلى في الفئات **الدنيا** (ان نصف النفقات في الفئة (أ) هي نفقات نقدية) ، في حين ان الانفاق النقدي ، في الفئات العليا ، لا يعرف زيادة ملموسة ، ويبقى في

حدود الثلث فقط . فكيف يمكننا التوفيق بين هذا وبين ما اثبتناه أعلاه من ان النسبة المئوية للانفاق النقدي ترتفع عموما في فئات الطرفين الادنى والاقصى ؟ من البديهي القول ان الانفاق **النقدي** في الفئة العليا يتم على **الاستهلاك الانتاجي** (نفقات الزراعة) بينما انفاق الفئات الدنيا يتم على **الاستهلاك الشخصي** (...)

وهكذا فان تحول الفلاحين الى بروليتاريا ريفية يؤسس سوقا للسلع الاستهلاكية اساسا ، في حين ان تحولهم الى برجوازية ريفية يؤسس سوقا للسلع الانتاجية اساسا . وبعبارة اخرى ، فاننا نرى بين الفئات الدنيا من الفلاحين ان قوة العمل تتحول الى سلعة ، في حين نشهد ، في الفئات العليا ، تحول وسائل الانتاج الى رأس مال . وينتج عن هذين التحولين عملية تكون سوق داخلية ، هذه العملية التي رصدتها النظرية بالنسبة لكافة البلدان الرأسمالية عموما . ولهذا السبب ، فان فريدريك انغلز ، حين كتب عن مجاعة العام ١٨٩١ ✶ ، قال انها تعني **تكوين سوق داخلية للرأسمالية** ــ وهي مقولة عجز الشعبويون عن فهمها ، وهم الذين يرون في خراب الفلاحين مجرد تقهقر لـ «الانتاج الشعبي» ، وليس تحولا للاقتصاد البطريركي الى اقتصاد رأسمالي .

✶ انها المجاعة التي اصابت المقاطعات الشرقية والجنوبية ــ الشرقية من روسيا الاوروبية بنوع خاص ، وتجاوزت أضرارها كل ما سبقها من كوارث حلت بالبلد ، فأدت الى خراب مصادر رزق جماهير غفيرة من الفلاحين ، وسارعت بالتالي من عملية تكوين سوق داخلية ومن تطور الرأسمالية في روسيا . وقد عالج انغلز هذا الموضوع في مقالة له بعنوان «الاشتراكية في المانيا» في العام نفسه وفي عدد من رسائله ــمــ .

ولقد وضع السيد دانيالسون كتابا كاملا عن السوق الداخلية دون ان يلاحظ عملية تكوّن سوق داخلية بفضل تمايز الفلاحين. وهو يعالج هذه المسألة في مقالته «كيف نفسر زيادة واردات الدولة عندنا ؟» (**نوفوي سلوفا** ــ الكلمة الجديدة ــ ، العدد ٥ ، شباط ١٨٩٦أ) وفق المحاججة التالية : ان الجداول الاحصائية عن مدخول العامل الاميركي ترينا انه بقدر ما ينخفض المدخول ، بقدر ما يرتفع الانفاق النسبي على الغذاء . وبالتالي فان انخفاض استهلاك الطعام يؤدي الى انخفاض في استهلاك المواد الاخرى . ان روسيا تشهد انخفاضا في استهلاك الخبز والفودكا ، ينجم عن ذلك انخفاض في استهلاك المواد الاخرى ، وبالتالي فان زيادة استهلاك «الشريحة» الميسورة من الفلاحين (ص ٧٠) يعوض عنها الانخفاض في استهلاك الجماهير .

تنطوي هذه المحاججة على ثلاثة اخطاء . اولها ، ان السيد دانيالسون يقفز عن المسألة الفعلية برمتها في استبداله العامل بالفلاح ، لان موضوع البحث هو عملية **تكوّن** العمال **وأرباب العمل** . ثانيا ، باستبداله العامل بالفلاح ، يختزل السيد دانيالسون كل الاستهلاك بالاستهلاك الشخصي ويتغافل عن الاستهلاك الانتاجي ، مثلما يتغافل عن سوق وسائل الانتاج . ثالثا ، يتناسى السيد دانيالسون ان عملية تمايز الفلاحين هي في الوقت ذاته عملية استبدال الاقتصاد الطبيعي بالاقتصاد البضاعي ، وان السوق لا تتكون بالتالي بفعل زيادة الاستهلاك ، وانما بتحويل الاستهلاك العيني (وإن يكن أوفر) الى استهلاك نقدي مدفوع (وإن يكن أقل وفرة من الاول) . وقد شاهدنا للتو كيف ان الفلاحين بدون احصنة يستهلكون اقل ، لكنهم يشترون من مواد الاستهلاك الشخصي اكثر مما يشتريه الفلاحون المتوسطون . انهم يزدادون فقرا ، لكنهم ، في الوقت ذاته ، يستحصلون على مال أوفر وينفقون مالا اوفر ــ وكلا العمليتين ضروري للرأسمالية.

(...)

بناء على كل ما ورد ، فان الخلاصة العامة المستمدة من تحليل المعطيات الاحصائية عن الفئة الدنيا من الفلاحين هي كالتالي : ان هذه الفئة ، من حيث علاقاتها بالفئات الاخرى ، التي تتولى طردها من مصاف الفلاحين ، ومن حيث مستوى الزراعة الذي تمارسه ، الذي يغطي جزءا فقط من نفقات اعالة الاسرة ، وأيضا من حيث مصدر رزقها ـ معاشها ـ (القائم على بيع قوة عملها) ، وأخيرا من حيث مستوى معيشتها ، ينبغي تصنيفها ضمن **فئة العمال الزراعيين المحاصصيين او العمال المياومين** .

(...)

١٣ ـ خلاصات الفصل الثاني

١ ـ ان الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي يعيشه الفلاحون الروس المعاصرون هو الاقتصاد البضاعي . حتى في الحزام الزراعي الاوسط (الذي هو اكثر تخلفا في هذا المجال بالمقارنة مع المناطق الحدودية الشرقية او المقاطعات الصناعية) ، نجد ان الفلاح يخضع كليا للسوق التي يعتمد عليها بالنسبة لاستهلاكه الشخصي ولتصريف منتجاته ، ناهيك عن اعتماده عليها في دفع ضرائبه .

٢ ـ ان نظام العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائد بين الفلاحين (نظام المشاعة الزراعية القروية) يؤكد وجود كافة التناقضات الكامنة في كل اقتصاد بضاعي وكل نظام رأسمالي : المنافسة ، النضال من اجل الاستقلال الاقتصادي ، الاستيلاء

على الاراضي (القابلة للشراء او التأجير) ، تمركز الانتاج بيد القلة ، تقهقر اغلبية الفلاحين الى مصاف البروليتاريا ، واستغلال هذه القلة لهم عن طريق رأس المال التجاري واستخدام العمال الزراعيين .

ليست توجد ظاهرة اقتصادية واحدة في اوساط الفلاحين الا وتحمل هذا الشكل المتناقض الذي يميز النظام الرأسمالي ــ عنينا الصراع والتضاد بين المصالح ، والفائدة للبعض التي تتحول الى مصدر ضرر للبعض الآخر . ذلك هو الحال بالنسبة لاستئجار الارض وشرائها ، وبالنسبة لـ «الصناعات» على اختلاف وتناقض انواعها ، كما هو الحال بالنسبة للتقدم التقني في الزراعة .

اننا نعلق اهمية قصوى على هذه الخلاصة ليس فقط بالنسبة للرأسمالية في روسيا ، وانما ايضا بالنسبة للعقيدة الشعبوية عموما . فان هذه التناقضات هي التي تكشف لنا ــ كشفا واضحا وقاطعا لا يسمح النقض ــ ان نظام العلاقات الاقتصادية في القرية المشاعية ليس شكلا اقتصاديا مميزا («الانتاج الشعبي» او ما شابهه) وانما هو نظام من العلاقات الاقتصادية من النمط البرجوازي الصغير لا اكثر ولا أقل . وعلى الرغم من النظريات التي سادت عندنا على امتداد نصف القرن الاخير ، فان فلاحي المشاعات الروسية ليسوا مناهضين للرأسمالية ، وانما هم بالعكس أعمق وأرسخ ركيزة من ركائز هذه الرأسمالية . نقول انهم **الركيزة الاعمق** للرأسمالية لاننا نجد في القرية المشاعية نفسها ، بعيدا عن كل التأثيرات «المصطنعة» وعلى الرغم من المؤسسات التي تعرقل نمو الرأسمالية ، نجد التكوّن المتواصل لعناصر الرأسمالية داخل المشاعة نفسها . ثم نقول ان فلاحي المشاعات الروسية هم **الركيزة الارسخ** للرأسمالية ، لان الزراعة عموما ، والفلاحين خصوصا ، هي الاكثر انصياعا لتقاليد الماضي الغابر ، تقاليد نمط الحياة البطريركية (العشائرية) ، وبالتالي

فان الآثار التحويلية للرأسمالية (اي نمو قوى الانتاج وتحـــوّل العلاقات الاجتماعية وغيرهما) لا تظهر هنا الا ببطء شديد وتدرج مديد (١) .

٣ ـ انمجموع التناقضات الاقتصادية بين الفلاحين هو مـــا نسميه بعملية تمايز الفلاحين . والواقع ان الفلاحين انفسهـــم يصيبون كبد الحقيقة عندما يصفون هذه العملية بعبارة «فقدان الهوية الفلاحية» . وتؤدي هذه العملية الى الاضمحلال الكامـــل للنمط القديم من الفلاحين البطريركيين ونشوء **أنماط جديدة** من السكان الريفيين .

قبل ان نصل الى وصف هذه الانماط ، لنلاحظ ما يلي : ان الاشارة الى هذه العملية متوافرة في ادبياتنا منذ فترة طويلة وقد تكررت في مناسبات عديدة (...) لكن تلـــك الاشارات كانت جزئية ، ولم تقم محاولة لدراسة الظاهرة دراســـة منهجية . ولذلك ، فلا زلنا حتى يومنا نشكو نقصا فادحا في المعلومات عن هذه الظاهرة ، على الرغم من الثروة المتضمنة في احصائيـــات الزيمستوفات من بيت الى بيت . ويرتبط بذلك كون اكثريـــة الكتاب الذين عالجوا هذه القضية ينظرون الى تقهقر الفلاحين على انه يوازي فقط التفاوت في الملكية بينهم ، اي على انه مجـــرد «تمايز» ، **اذا** شئنا استخدام المصطلـــح المحبّب «للشعبويين» عموما وللسيد كاريشيف خصوصا . (انظر كتابه عن **الايجـارات** ومقالاته في **«روسكويي بوغاتسوفا»**) . مما لا شك فيه ان نمـــو التفاوت في الملكية هو منطلق العملية كلها . لكن العملية بحـــد ذاتها غير قابلة للاختزال الى مجرد «التمايـــز» في الملكية . فالحقيقة ان النمط القديم من الفلاحين لا يتعرضون فقط الـــى

---

١ ـ انظر **راس المال** ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٥٢٧ (ملاحظـة لينين) .

مجرد «عملية تمايز» ، وانما هم ينقرضون ايضا ، وتحل محلهم أنماط جديدة من سكان الريف تشكل ركيزة لمجتمع يسوده الاقتصاد البضاعي والانتاج الرأسمالي . وهذه الانماط الجديدة هي البرجوازية الريفية (المكونة اساسا من البرجوازية الصغيرة) والبروليتاريا الريفية ـ اي طبقة منتجي السلع في الزراعة وطبقة الأجراء الزراعيين .

وانه لذو دلالة عميقة ان التحليل النظري البحت لعملية تكوّن الرأسمالية الزراعية يبين ان تمايز المنتجين الصغار يشكل عاملا هاما من عوامل تلك العملية . واننا نستذكر هنا واحدا من اكثر الفصول اثارة في الجزء الثالث من **رأس المال** ، تحديدا الفصل ٤٧ بعنوان «ولادة الريع العقاري الرأسمالي» ، حيث يعتبر ماركس ان نقطة الانطلاق في عملية التكوّن هذه هي **العمل ـ الريع ـ «حيث يستخدم المنتج المباشر ادوات العمل (المحراث، حيوانات الجر، الخ.) التي يملكها فعلا او قانونيا، وحيث يفلح هذا الارض التي يملكها هو ايضا فعلا خلال قسم من الاسبوع ، ثم يعمل في الايام الباقية في مزرعة السيد الاقطاعي دون ان يتلقى منه اي مقابل ...» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٣) .**

واما الشكل الآخر للريع فهُو **الريع العيني** حيث المنتج ينتج كامل منتوجه على الارض التي يستثمرها هو نفسه ، ويقدم للمالك كل فائض الانتاج عينيا . هنا نجد ان المنتج يتمتع باستقلال اوفر ، ويحصل بواسطة عمله على فائض معين يزيد من كمية الانتاج التي تستخدم لسد حاجاته الضرورية . «وبالطريقة ذاتها ، فان هذا الشكل» من أشكال الريع «يؤدي الى تمايزات اكبر في الموقع الاقتصادي للمنتجين المباشرين الافراد . ويمكن القول ، أولا ، ان امكانية ظهور مثل هذا التمايز باتت متوافرة ، كما هي متوافرة امكانية امتلاك المنتج المباشر للوسائل اللازمة

لاستقلال سائر الشغيلةبطريقة مباشرة» (**المصدر ذاته**، ص ٣٢٩).
ومن هنا ، فرغم استمرار سيادة الاقتصاد الطبيعي ، تظهر بذور تمايز الفلاحين مع اول بوادر تحرر واستقلالية يحرزها الفلاحون التابعون . لكن هذه البذور لا تنمو الا في ظل الشكل الثاني من أشكال الريع ، أعني **الريع النقدي** الذي هو مجرد تحول في شكل الريع العيني . هنا ، لا يقدم المنتج المباشر لمالك الارض حصة من المحصول ، وانما يدفع له ثمن هذا المحصول (١) . الا ان اساس هذا النمط من الريع يبقى هو نفسه : المنتج المباشر لا يزال هو الحائز التقليدي للارض ، لكن «اساس هذا النمط من الريع ... يسير نحو الاضمحلال» (ص ٣٣٠) . فالريع النقدي يفترض سلفا نموا ملحوظا للتجارة والصناعة المدينية والانتاج البضاعي عموما ، اي انه يفترض بالتالي وجود التداول النقدي» (ص ٣٣١) . هنا تتحول العلاقة القانونية التقليدية بين الفلاح التابع ومالك الارض الى علاقة تعاقدية ونقدية صرفة . وهذا ما يؤدي الى مصادرة ملكيات الفلاحين التقليديين من جهة ، مثلما يؤدي ، من جهة اخرى ، الى شراء الفلاح لارضه وحريته بالمال : «ان تحول الريع العيني الى ريع نقدي تصاحبه ، بل تسبقه ، ولادة طبقة من العمال المياومين المحرومين من الملكية العقارية ، الذين يؤجرون انفسهم لقاء المال . وخلال عملية تكونهم ، اي عندما يكون ظهور هذه الطبقة الجديدة لا يزال متقطعا ، تنمو بالضرورة بين الفلاحين الميسورين ، المحكومين بدفع الريع ، عادة استغلال العمال

---

١ - يجب التمييز بصرامة بين الريع النقدي والريع العقاري الرأسمالي . فهذا الاخير يفترض وجود الراسماليين والعمال المأجورين في الزراعة . اما الاول ، فانه يفترض وجود فلاحين تابعين . والريع العقاري هو ذلك الجزء من راس المال المتبقي بعد جسم ربح المستخدِم ، في حين ان الريع النقدي هو ثمن فائض الانتاج كله الذي يدفعه الفلاح لمالك الارض ... (ملاحظة لينين)

الزراعيين المأجورين لحسابهم الخاص ... وبذلك يمتلك هؤلاء تدريجيا القدرة على مراكمة ثروة معينة فيتحولون هم انفسهم الى رأسماليين . اي ان حائزي الارض الذين كانوا سابقا يعملون بأنفسهم باتوا يشكلون مشتلا للمستأجرين الرأسماليين ، الذين يتقرر نموهم وفق منطق التطور العام للانتاج الرأسمالي الذي يتجاوز حدود الريف» (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ٢٣٢) .

٤) ان تمايز الفلاحين ، الذي ينمي قطبي الفلاحين على حساب «الفلاحين» المتوسطين ، يولّد نمطين جديدين من السكان الريفيين . والسمة المشتركة لكلا النمطين هي الطابع البضاعي والنقدي للاقتصاد الذي يضمهما. اول نمط جديد هو **البرجوازية الريفية** ، اي فئة الفلاحين الميسورين . وهي تشمل المزارعين المستقلين الذين يتعاطون الزراعة التجارية بأشكالها المختلفة (وسوف نعالج ابرز هذه الاشكال في الفصل الرابع) ، مثلما تشمل مالكي المؤسسات التجارية والصناعية ، وأصحاب المشاريع التجارية ، الخ. ان اندماج الزراعة التجارية بالمؤسسات التجارية والصناعية هو نمط «اندماج الزراعة بالصناعات» الذي تتميز به هذه الفئة من الفلاحين . وتنشأ طبقة المزارعين الرأسماليين من صفوف هؤلاء الفلاحين الميسورين ، لان استئجار الارض لغرض بيع الحبوب (في الحزام الزراعي) يلعب دورا اساسيا في مزارعهم ، وغالبا ما يكون اهم من الدور الذي يلعبه التحصيص. ان حجم المزرعة ، في معظم الحالات ، يتطلب قوة عمل اكبر من التي توفرها العائلة . لذلك فان تكوّن فئة من العمال الزراعيين، ومن المياومين تحديدا ، هو شرط ضروري لوجود الفلاحين الميسورين . والنقد الاضافي الذي يحصل عليه هؤلاء الفلاحون، على شكل مدخول صاف ، إما ان يتوجه نحو العمليات التجارية والربوية ، البالغة التطور في مقاطعاتنا الريفية ، واما ان تتوافر له ظروف مؤاتية ، فيجري استثماره في شراء الارض وادخال

التحسينات على المزرعة ، الخ . بكلمة ، اننا هنا امام فئة من الزراعيين الصغار . فمن الناحية العددية ، تشكل البرجوازية الفلاحية اقلية صغيرة بين الفلاحين ، ولعلها لا تتجاوز خمس اجمالي عدد الأسر الفلاحية (اي ما يعادل تقريبا ثلاثة أعشار اجمالي عدد السكان) على الرغم من ان النسبة تتفاوت بالطبع بين مقاطعة وأخرى . على ان البرجوازية الفلاحية هي الفئة الطاغية بدون ادنى شك ، من حيث وزنها في اجمالي الزراعة الفلاحية ، وفي اجمالي وسائل الانتاج التي يملكها الفلاحون ، او في اجمالي المحصول الذي ينتجه هؤلاء . ان البرجوازية الفلاحية هي فئة الاسياد في الريف المعاصر .

٥) النمط الآخر هو **البروليتاريا الريفية** ، طبقة **العمال الأجورين المحاصصين** . وهذا يشمل الفلاحين الفقراء ، بمن فيهم المحرومون كليا من الارض . على ان الممثل النموذجي للبروليتاريا الريفية الروسية هو العامل الزراعي المحاصص والمياوم والعامل غير الماهر وعامل البناء وسواهم من العمال المحاصصين . الفلاحة القليلة الاهمية ، المزرعة الخربة كليا (وهذا يدل عليه بنوع خاص تأجير الارض) ، العجز عن البقاء على قيد الحياة بدون بيع قوة العمل («صناعات» الفلاحين الفقراء) ، المستوى المعيشي الشديد الانخفاض (وربما كان اكثر انخفاضا من مستوى العامل المحروم من حصة ارض) ــ تلك هي السمات المميزة لهذه الفئة من الناس . ولا بد من القول ان ما لا يقل عن نصف مجموع الأسر الفلاحية (اي حوالي ٤/١٠ من السكان) ينتمون الى البروليتاريا الريفية ، اي جميع الذين لا يملكون احصنة والقسم الاكبر من الذين يملكون حصانا واحدا . (هذا بالطبع حكم تقديري اجمالي وتقريبي ، وهو بالتالي عرضة لتعديلات مهمة الى هذا القدر او ذاك حسب المناطق المختلفة والظروف المحلية) . اما الاعتبارات التي تدفعنا للاعتقاد بأن مثل هذه النسبة الهامة من الفلاحين باتت تنتمي الى البروليتاريا

الريفية ، فقد سبق عرضها أعلاه . غير انه تجدر الاضافة ان أدبياتنا غالبا ما تنطوي على فهم جامد جدا للمقولة النظرية التي تقول ان الراسمالية تتطلب وجود العامل «الحر» ، المحروم من الارض . ان هذه المقولة صحيحة كليا بصفتها تعيّن اتجاهها رئيسيا ، غير ان الراسمالية تتغلغل في الزراعة ببطء شديد وبأشكال بالغة التنوع . ان تحصيص الارض للعامل الزراعي غالبا ما يكون لمصلحة أرباب العمل الريفيين انفسهم ، ولهذا السبب نجد ان العامل الزراعي المحاصص نمط موجود في كل البلدان الرأسمالية . ويتخذ هذا النمط أشكالا مختلفة باختلاف البلدان: فساكن الكوخ الانكليزي ليس هو الفلاح المالك الصغير في مقاطعات فرنسا او «الراين» . فكل من هؤلاء يحمل آثار نظام زراعي مخصوص ، وتاريخا مميزا من العلاقات الزراعية ـ على ان هذا لا يمنع الاقتصادي من تصنيفهم جميعا تحت صنف واحد هو البروليتاري الزراعي . والواقع ان الاساس القانوني لحق هذا البروليتاريا في قطعة الارض لا يملك ادنى تأثير على مثل هذا التصنيف . فالارض اذا كانت ملكية كاملة له (بصفته مالكا صغيرا) او اذا كان يتمتع بحق استخدام هذه الارض الذي يمنحه اياه مالك الارض او سيد القصر [الالماني] او ، اخيرا ، اذا كان يتمتع بحق حيازة الارض بصفته عضوا في قرية مشاعية في روسيا الكبرى ـ لا يغير في الامر شيئا . واننا ، في تصنيفنا الفلاحين الفقراء في فئة البروليتاريا لا نضيف جديدا . فلقد سبق للعديد من الكتّاب أن استخدموا هذا المصطلح تكرارا . وحدهم الاقتصاديون الشعبويون يصرون على الحديث عن الفلاحين بشكل عام ، بصفتهم فئة مناهضة للراسمالية ، ويغمضون أعينهم امام حقيقة كون هذه الجموع من «الفلاحين» باتت تحتل موقعا محددا في النظام العام للانتاج الراسمالي . وهذا الموقع هو موقع العمال المأجورين في الزراعة والصناعة (...) .

٦) ان حلقة الوصل بين مختلف هذه الانماط «الفلاحيـــة» لفترة «ما بعد الاصلاح» هي **الفلاحون المتوسطـــون** ، ويتميزون بالمستوى **الاكثر انخفاضا** لتطور الانتاج البضاعي عندهم . فالعمل الزراعي المستقل لهذه الفئة من الفلاحين يكفي لاعالتهم في افضل السنوات فقط وفي ظل ظروف ملائمة للغاية . ولهذا نجد ان حالة الفلاح المتوسط جد متقلقلة . والفلاح المتوسط لا يســـد جوعه ، في معظم الحالات ، الا باللجوء الى الاستدانة ، مسددا ديونه بواسطة العمل ــ الخدمة ، الخ. ، او بالسعي وراء عمـــل «اضافي» على الهامش ، يقوم جزئيا ايضا على بيع قوة عمله ، الى آخره . ان كل موسم فاشل يقذف بجماهير جديدة مـــن الفلاحين المتوسطين الى مصاف البروليتاريا . اما في علاقاتهـا الاجتماعية ، فان هذه الفئة تتراوح بين الفئة العليا ، التي تنجذب اليها مع انه لا تدخلها الا قلة ضئيلة من المحظوظين ، وبين الفئة الدنيا التي يدفعهم نحوها كل مسار التطور الاجتماعي . ولقـد راينا سابقا ان البرجوازية الزراعية **تطرد** لا الفئة الدنيا وحدها ، وانما الفئة الوسطى ايضا من الفلاحين . وهكذا تتم عملية هي من مميزات الاقتصاد الراسمالي حيث يجري تكنيس الفئات الوسيطة، بينما تتعزز الاطراف ــ وهذه هي بالضبط عملية «نزع الهويـــة الفلاحية» .

٧) **ان تمايز الفلاحين ينشيء سوقا داخلية للرأسمالية .** وتتكون هذه السوق ، لدى الفئة الدنيا ، بفضل المواد الاستهلاكية (انها سوق الاستهلاك الشخصـــي) . فالبروليتاري الزراعــــي **يستهلك أقل** من الفلاح المتوسط ثم انه يستهلك طعاما من نوعية اردأ (البطاطا بدلا عن الخبز ، الخ.) **لكنه يشتري اكثر** من هــذا الفلاح المتوسط . ان نشوء البرجوازية الزراعية وتطورها يكوّن سوقا بمعنيَين : اولا وأساسا بفضل وسائل الانتاج (ســـوق الانتاج الاستهلاكي) طالما ان الفلاح الميسور يسعى ان يحوّل الى رأس مال وسائل الانتاج التي «يجمعها» من كل من ملاّك الارض

الذين «يمـــرون بظروف صعبة» ومـــن الفلاحين المنكوبين . ثانيا ، تتكون السوق هنا ايضا بفضل الاستهلاك الشخصي نظرا لزيادة حاجات الفئات الاوفر يسرا من الفلاحين [١] .

٨) بصدد السؤال ما اذا كان تمايز الفلاحين ظاهرة متطورة ، واذا كان الامر كذلك فبأية وتيرة ــ لسنا نملك الاحصائيـــات الدقيقة قياسا الى المعلومات التي توفرها الجداول المندمجة . ولا عجب في ذلك ، لانه ، كما سبق القول ، لم تبذل اية محاولة حتى الان لدراسة المعطيات الاحصائية عن تمايز الفلاحين دراسة منهجية ، واستبيان الاشكال التي تتخذها هذه العملية . غير ان كافة الاحصائيات العامة عن اقتصاديات مناطقنا الريفية تشير الى وجود تمايز متواصل وسريع : يجهـــز الفلاحون اراضيهـــم ويؤجرونها ، ويتزايد عدد الفلاحين الذين لا يملكون احصنة ، فيما يهرب «الفلاحون» الى المدن ، الخ . هذا من جهة ، ومـــن جهة اخرى ، «فالاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» تواصل مسارها ، «فالفلاحون» يشتـــرون الاراضي ، ويحسنـــون مزارعهم ، ويدخلون المحاريث الحديدية ، ويطورون المراعي وتربية ماشية اللبن ، الخ . وقد بتنا نعلم الان اي نوع من «الفلاحين» يساهم في كل من الوجهين المتعاكسين لهذه الظاهرة .

وبالاضافة لذلك ، فان تطور حركة الهجرة يشكل حافـــزا

---

(١) ان هذا الواقع وحده ــ اي كون تمايز الفلاحين ينشيء سوقا داخلية ــ هو الذي يفسّر ، مثلا ، النمو الهائل في السوق الداخلية للمنتجات القطنية ، الذي نما انتاجها بوتيرة متسارعة جدا في فترة «ما بعد الاصلاح» جنبا الى جنب مع خراب الفلاحين بأعداد كبيرة. اما السيد دانيالسون، الذي يستشهد لنظرياته عـن السوق الداخلية بهذا المثال نفسه عن صناعة النسيج عندنا ، فانه يعجز كليا عن تقديم تفسير لوجود مثل هذه الظاهرة المتناقضة (ملاحظة لينين) .

جبارا لتمايز الفلاحين(١)»، وخاصة تمايز الفلاحين المتعاطين مباشرة بالزراعة . فمن المعروف ان هجرة الفلاحين تتم اساسا من المقاطعات الزراعية (الهجرة من المقاطعات الصناعية بالكاد تستحق الذكر) وتحديدا من المقاطعات الوسطى الكثيفة السكان حيث يبلغ العمل ـ الخدمة ذروة تطوره (هذا العمل ـ الخدمة الذي يؤخر عملية التمايز) . هذه هي النقطة الاولى . وأما النقطة الثانية فهي ان الفلاحين **المتوسطي الحال** هم الذين يغادرون مناطق الهجرة ، فيما الفئات الموجودة في قمة الهرم وقاعدته هي التي تتشبث بالبقاء . وهكذا ، فان الهجرة تسرّع من وتيرة تمايز الفلاحين في مناطق الهجرة وتحمل بذور التمايز الى مناطق جديدة (العمل الزراعي المأجور للمستوطنين في سيبيريا في الفترة الاولى من حياتهم الجديدة ...) (...)

٩) كما هو معلوم ، يلعب رأس المال التجاري والربوي دورا بالغ الاهمية في أريافنا . ولسنا نجد اية حاجة للادلاء بالوقائع العديدة او الاشارة الى المصادر المتعلقة بهذه الظاهرة . فالوقائع معروفة وهي لا تمس موضوعنا مسا مباشرا . على ان السؤال الوحيد الذي يهمنا هو : ما علاقة رأس المال التجاري والربوي بتمايز الفلاحين ؟ وهل من رابط يربط العلاقات القائمة بين مختلف الفئات الفلاحية المذكورة أعلاه بالعلاقات القائمة بين الفلاحين الدائنين والفلاحين المدينين ؟ وهل ان الربا يحفز التمايز ام يعرقله ؟

فلنؤكد اول الامر كيف تطرح هذه المسألة على صعيد النظرية . كما هو معلوم ، فان صاحب **رأس المال** ، في تحليله للانتاج الرأسمالي ، اولى اهمية بالغة لرأس المال التجاري والربوي . وأما النقاط الرئيسية التي يثبتها ماركس فهي التالية :

---

١ ـ ادى تقييد الهجرة الى تأخير كبير لعملية تمايز الفلاحين (ملاحظة لينين).

١ ـ ان رأس المال التجاري والربوي من جهة ، ورأس المال الصناعي (اي رأس المال الموظف في الانتاج ، أكان الانتاج زراعيا ام صناعيا) ، من جهة ثانية ، يمثلان نمطا واحدا من الظواهر الاقتصادية ويندرجان تحت الصيغة العامة التالية : شراء السلع في سبيل بيعها لقاء ربح . (**رأس المال** ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ، الفصل الرابع ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ خاصة من الطبعة الالمانية الثانية) .

٢ ـ ان رأس المال التجاري والربوي سابقان تاريخيا دوما على نشوء رأس المال الصناعي . وهما ، من الناحية المنطقية ، الشرط **الضروري** لنشوء رأس المال الصناعي هذا . (**رأس المال** ، **المجلد** ٣ ، الجزء ١ ، ص ٣١٢ ـ ٣١٦) . غير ان رأس المال التجاري او الربوي لا يمثل الشرط **الكافي** لنشوء رأس المال الصناعي (اي لنشوء **الانتاج** الرأسمالي) . لان أيا منهما لا ينجح دوما في تحطيم نمط الانتاج السابق واستبداله بنمط الانتاج الرأسمالي ؛ ذلك ان تكوّن هذا الاخير «يتوقف كليا على مستوى التطور التاريخي وعلى الظروف المحيطة» (المصدر ذاته ، الجزء ٢ ، ص ١٣٣) :

«ان مدى نجاحهما [اي رأس المال التجاري والربوي] في القضاء على نمط الانتاج القديم يتوقف على صلابتهما وعلى البنية الداخلية لكل منهما . اما مصير هذه العملية ـ او بعبارة اخرى ، الجواب على السؤال حول اي نمط انتاج جديد سيحل محل النمط القديم ـ فانه لا يتوقف على التجارة ، وانما على طبيعة نمط الانتاج السابق نفسه» (المصدر ذاته ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٣١٦) .

٣ ـ ان التطور المستقل لرأس المال التجاري يتناسب عكسيا مع درجة تطور الانتاج الرأسمالي (المصدر ذاته ، ص ٣١٢) ؛ اي بقدر ما يتعاظم نمو رأس المال التجاري والربوي ، بقدر ما

تنخفض درجة نمو رأس المال الصناعي (وبالتالي ، الانتاج الصناعي) والعكس بالعكس .

من هنا ، فحيث يتعلق الامر بروسيا ، يصبح السؤال المطلوب الاجابة عليه : هل ان رأس المال التجاري والربوي آخذ بالارتباط برأس المال الصناعي ؟ هل ان التجارة والربا ، في قضائهما على نمط الانتاج القديم ، يؤديان الى استبداله بنمط الانتاج الرأسمالي ام بنظام آخر ؟ تلك هي اسئلة تتعلق بالواقع ، اسئلة تنبغي الاجابة عليها فيما يتعلق بكافة أوجه الاقتصاد القومي لروسيا . اما بالنسبة الى الزراعة الفلاحية فان المعطيات التي راجعنا أعلاه تتضمن الجواب وهو جواب ايجابي على هذا السؤال . ان النظرة الشعبوية العادية التي تعتبر ان «الكولاك» * و«الموجيك المقدام» ليسا شكلين من ظاهرة اقتصادية واحدة ، وانما هما ظاهرتان منفصلتان متعارضتان ، هي نظرة لا ترتكز الى اي اساس . بل ان هذه النظرة هي واحدة من تلك الافكار الشعبوية المسبقة التي لم يحاول احد ان يثبتها بتحليل للمعطيات الاقتصادية الدقيقة . ذلك ان هذه المعطيات تشير الى العكس . فالفلاح عندما يستأجر العمال لتوسيع انتاجه او عندما يتاجر بالارض (ولنتذكر الاحصائيات المثبتة أعلاه حول تأجير الارض الواسع النطاق بين الاغنياء) او يبيع في الحوانيت ، وعندما يتاجر بالخيش والتبن والماشية ، الخ. ، او بالمال (اي عندما يكون مرابيا) — ان الفلاح في كل هذه الحالات يمثل نمطا اقتصاديا واحدا، وعملياته تتلخص، في نهاية المطاف ، بعلاقة اقتصادية واحدة . وبالاضافة الى ذلك، لا يقتصر دور رأس المال في القرية المشاعية الروسية على الاسترقاق والربا . ان رأس المال يجري توظيفه في الانتاج ،

---

* المزارع الغني —م— .

وهذا ما يظهر في كون الفلاح الميسور يستثمر الاموال في تحسين مزرعته ، وفي شراء او استئجار الارض ، وفي الحصول على تجهيزات متطورة، وفي استئجار العمال، الخ . ، ولا يستثمرها في المنشآت والمشاريع التجارية فقط . ولو ان رأس المال في أريافنا كان عاجزا عن خلق اي شيء غير الاسترقاق والربا ، لما كنا استطعنا الاعتماد على المعطيات حول الانتاج لإثبات تمايز الفلاحين ، وتكوين برجوازية ريفية وبروليتاريا زراعية ، ولكان مجموع الفلاحين يمثلون نمطا متساويا من المزارعين المنكوبين بالفقر ، لا يبرز بينهم الا المرابون ، وذلك بقدر حيازتهم للمال وليس بقدر اتساع ومدى تنظيم الانتاج الزراعي . اخيرا ، نستخلص من المعطيات المدروسة أعلاه هذه الاطروحة الهامة التي تقول ان التطور المستقل لراس المال التجاري والربوي في أريافنا **يؤخر** تمايز الفلاحين . وبقدر ما يتقدم تطور التجارة ، رابطا الارياف بالمدن ، قاضيا على الاسواق القروية البدائية وناسفا لاحتكار الحانوتي القروي ، بقدر ما يتسارع نمو أشكال من التسليف متطابقة مع المقاييس الاوروبية ، وذلك على حساب مرابي القرية ، بقدر ما يتسارع ويتعمق تقدم التمايز بين الفلاحين . واذا برأس مال الفلاحين الميسورين يغادر التجارة الصغيرة والربا ويتدفق بغزارة الى الانتاج ، الى حيث قد بدأ يتدفق اصلا .

١) هناك ظاهرة هامة في اقتصادنا الريفي تساهم بدورها في تأخير تمايز الفلاحين ، وهي ترسبات اقتصاد السخرة ، اي العمل ـ الخدمة . يرتكز العمل ـ الخدمة على دفع العمل عينيا ، اي انه يرتكز الى نمو ضعيف للاقتصاد البضاعي . كما يفترض العمل ـ الخدمة ويتطلب وجود الفلاح المتوسط ، المحدود الدخل (وإلا فانه يرفض استرقاق العمل ـ الخدمة) لكنه لم يصبح بروليتاريا (لان الاضطلاع بالعمل ـ الخدمة يفترض ان

يملك الفلاح ادواته الزراعية ، اي انه يفترض به ان يكون فلاحا «صحيحا») .

عندما قلنا أعلاه ان البرجوازية الزراعية هم أسياد الريف المعاصر ، فقد استثنينا العوامل التي تؤخر التمايز : الاسترقاق، الربا ، العمل ـ الخدمة ، الخ . والواقع ان الاسياد الحقيقيين للريف المعاصر ليسوا غالبا ممثلي البرجوازية الزراعية وانما هم مرابو القرية وملاك الاراضي المجاورون . على انه يحق لنا كل الحق ان نستثني هؤلاء ، وإلا تعذرت دراسة البنية الداخلية للعلاقات الاقتصادية بين الفلاحين . والملفت ان الشعبوي يستخدم هذا المنهج ايضا ، الا انه يتوقف في منتصف الطريق ولا ينتهي بتحليله الى نهايته المنطقية . ففي معرض حديثه عن عبء الضرائب وسواها ، في كتاب «مصير الرأسمالية» ، يلاحظ السيد فورونتسوف انه نظرا لهذه الاسباب «تنعدم شروط الحياة الطبيعية (كذا !)» (ص ٢٨٧) بالنسبة الى القرية المشاعية، «المير» . ممتاز ! لكن المسألة كلها تدور حول السؤال التالي : ما هي هذه «الظروف الطبيعية» التي لم تتوفر بعد في أريافنا ؟ للاجابة على هذا السؤال ، يجب دراسة نظام العلاقات الاقتصادية داخل القرية المشاعية ، بعد ان «ننفض عنها» ـ اذا جاز التعبير ـ ترسبات فترة ما قبل الاصلاح التي تفرض التعتيم على «الظروف الطبيعية للحياة» في أريافنا . ولو ان السيد فورونتسوف اضطلع بهذه المهمة لاكتشف ان هذا النظام من العلاقات القروية يثبت التمايز المطلق بين الفلاحين ، مثلما يثبت انه بقدر ما يجري تكنيس الاسترقاق والربا والعمل ـ الخدمة تكنيسا كليا ، بقدر ما تتعمق مسيرة تمايز الفلاحين . ولقد شاهدنا أعلاه ، في ضوء احصائيات «الزيمستوفات» ان هذا التمايز بات حقيقة قائمة ، وان الفلاحين قد انقسموا نهائيا الى فئات متناقضة .

الفصل الثالث

انتقال ملاك الاراضي
من اقتصاد السخرة الى الاقتصاد الرأسمالي

يجب ان ننتقل الان من الاقتصاد الفلاحي الى اقتصاد الملاك العقاريين . ومهمتنا هنا ان ندرس السمات المميزة الرئيسية للنظام الاقتصادي ــ الاجتماعي الراهن لاقتصاد ملاك الارض ، وان نصف طبيعة تطوره في حقبة «ما بعد الاصلاح» .

١ ــ السمات المميزة الرئيسية لاقتصاد السخرة

ننطلق في دراستنا للنظام الراهن لاقتصاد الملاك العقاريين

من النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في مرحلة القنانة . ويتلخص جوهر النظام الاقتصادي لتلك الفترة في ان كل مساحة الارض في وحدة معينة من وحدات الاقتصاد الزراعي - اي المزرعة الاقطاعية - كانت منقسمة بين اراض للمالك وأراض للفلاحين . وتتوزع هذه الاخيرة على شكل **حصص** * بين الفلاحين الذين كانوا يتسلمون ايضا وسائل انتاج اخرى كالخشب وأحيانا الماشية ، الخ . وكان الفلاحون يزرعون هذه الحصص بعملهم وأدواتهم ويعتاشون منها . ان منتوج عمل الفلاحين هذا يشكل **المنتوج الضروري** - حسب المصطلح النظري للاقتصاد السياسي - وهو ضروري لانه يوفر المعاش للفلاحين ، مثلما يوفر الايدي العاملة للمالك العقاري . والمعنى هنا هو نفس المعنى الذي نشير اليه عندما نقول ان المنتوج الذي يحل محل القسم المتغير من قيمة رأس المال هو منتوج ضروري في المجتمع الرأسمالي . اما

---

* **الحصة والمحاصصة** مأخوذة هنا بمعنى اكثر تحديدا من المعنى المستخدم في الفصل السابق بصدد مصير حصص الارض في القرية المشاعية بين الفلاح والمالك العقاري .

المحاصصة هنا تشير مباشرة الى العلاقة بين الفلاح والمالك العقاري . والحصص هي الاراضي التي يقتطعها المالك العقاري للفلاح ، او يؤجرها له ، ليعتاش من منتوجها . وفي مقابل ذلك ، يدفع الفلاح الايجار على شكل عمل مجاني لايام محددة في الاسبوع على الاراضي الخاصة بالمالك العقاري . ومن الاشكال الاخرى للمحاصصة ، تأجير المالك العقاري لقطعة ارض للفلاح لقاء حصته من المحصول . من التسميات التي تطلق على هذا الشكل من المزارعة في سوريا ولبنان : المشاركة (وهي التسمية الاعم للعلاقة بين المالك العقاري والفلاح) والمحاصصة ، والمقاسمة ، والمرابعة (عندما يأخذ الفلاح ربع المحصول) ، الخ . -م-

العمل الاضافي للفلاحين ، فهو العمل الذي يبذله هؤلاء في فلاحة ارض المالك بواسطة ادوات الانتاج **ذاتها** ؛ ويعود منتوج هذا العمل الى المالك . وهكذا كان العمل الاضافي مفصولا جغرافياً عن العمل الضروري . فالفلاحون يفلحون اراضي المالك لصالح هذا المالك ، فيما يفلحون حصصهم لصالحهم هم . واذا كان الفلاحون يعملون لصالح المالك العقاري خلال بضعة ايام في الاسبوع ، فانهم يعملون لصالحهم هم في الايام الباقية . والحقيقة ان حصص الفلاحين في ذلك النظام الاقتصادي كانت بمثابة **أجور عينية** تدفع للفلاحين (اذا شئنا استخدام المصطلحات الحديثة) او بمثابة وسائل لمد المالك العقاري بالايدي العاملة . ان زراعة الفلاحين للحصص العائدة لهم كانت شرطا من شروط وجود اقتصاد الملاك العقاريين ، وكان هدفها مد المالك العقاري بالايدي العاملة ، لا توفير المعاش للفلاحين [1] .

هذا هو النظام الاقتصادي الذي نسميه **اقتصاد السخرة** . وان سيادة هذا النظام تفترض توافر الظروف الضرورية التالية :

اولا ، **سيادة الاقتصاد الطبيعي** . اذ يجب ان تكون المزرعة الاقطاعية مكتفية ذاتيا وقائمة بذاتها لا تملك الا صلات واهية جدا بالعالم الخارجي . والواقع ان انتاج الملاك العقاريين للحبوب في سبيل بيعها ، الذي ظهر في الطور الاخير من مرحلة القنانة ، كان يبشر بانهيار النظام القديم .

ثانيا ، ان مثل هذا النظام الاقتصادي (اقتصاد السخرة) كان

---

١ ـ يقدم أ. انغلهاردت في كتابه **رسائل من الريف** (سان بطرسبرغ، ١٨٨٥ ، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧) وصفا حيا لهذا النظام الاقتصادي . ويشير الكاتب ، عن حق، الى ان النظام الاقتصادي كان نظاما محددا ومنظما ومتكاملا ، يديره المالك العقاري الذي يوزع الارض حصصا بين الفلاحين ويعين لهم الاعمال المختلفة التي يجب ان يضطلعوا بها (ملاحظة لينين) .

يتطلب ان يتوفر للمنتج المباشر وسيلة الانتاج بشكل عام ، والارض بشكل خاص . بل اكثر من ذلك : كان لا بد للمنتج المباشر من ان يكون مقيدا بالارض ، وإلا حُرم المالك العقاري من الايدي العاملة . من هنا ، فان وسائل استخراج المنتوج الاضافي في ظل اقتصاد السخرة مناقضة تماما لوسائل استخراجه في ظل الاقتصاد الرأسمالي . يقوم الاول على منح الارض للمنتج ، في حين يفترض الثاني تجريده منها (١) .

ثالثا ، ان شرطا اضافيا لوجود اقتصاد السخرة هو **التبعية الشخصية** التي تشد الفلاح الى المالك العقاري . فلو لم يكن المالك العقاري يملك سلطة مباشرة على شخص الفلاح ، لعجز عن ارغام هذا الفلاح ، الحائز على قطعة ارض والذي يدير مزرعته بنفسه ، على ان يعمل من اجله . فالمطلوب هنا «ما يتعدى الارغام الاقتصادي» ، على حد تعبير ماركس في وصفه لهذا النظام الاقتصادي (الذي يصنفه تحت مقولة **العمل ـ الريع** ، انظر **رأس المال** ، المجلد ٣ ، ص ٣٢٤) . وقد تتفاوت أشكال هذا الارغام وتتباين درجاته ، وتتراوح بين وضعية الفلاح **كقن** وبين

---

١ ـ ردا على نظرة هنري جورج الذي قال ان مصادرة ملكية اكثرية السكان هي العلة الاساسية الشاملة للفقر والاضطهاد ، كتب انغلز عام ١٨٨٧ : «هذه نظرة خاطئة تاريخيا ... ففي القرون الوسطى ، لم يكن حرمان الشعب من ملكية الارض هو مصدر الاضطهاد الاقطاعي ، بل كان مصدره هو حيازة الشعب للارض . ظل الفلاح محتفظا بأرضه ، لكنه كان مقيدا بها بصفته قنا ، ومجبرا على دفع الجزية للسيد الاقطاعي بواسطة العمل او بالدفع العيني» (**احوال الطبقة العاملة في انكلترا عام ١٨٤٤** ، نيويورك ، ١٨٨٧ ، المقدمة ، ص ٣) ـ (ملاحظة لينين) .

حرمانه من الحقوق ضمن نظام **المراتب الاجتماعية** ✶ .

رابعا وأخيرا ، من شروط هذا النظام الاقتصادي الآنف الذكر (ونتائجـــه) **انخفاض مستوى التقنية او مراوحته في مكانه** . والسبب في ذلك هو ان الفلاحة هي بين أيدي فلاحين صغار ، يسحقهم الفقر ، يرمي بهم الجهل والتبعية الشخصية في مهاوي الانحطاط .

٢ ـ الاندماج بين اقتصاد السخرة والاقتصاد الرأسمالي

أدى الغاء القنانة الى نسف بنيان اقتصاد السخرة . وهكذا تقوضت كافة الاسس التي كان يرتكز اليها هذا النظام : الاقتصاد الطبيعي ، الطابع المغلق والمكتفي ذاتيا للمزرعة الاقطاعية والعلاقة الحميمة بين العناصر المكونة لها ، وسلطة ملاك الارض علـــى الفلاحين . انفصلت مزرعة الفلاح عن مزرعة المالك العقاري . واذا

✶ **نظام المراتب الاجتماعية** : اذا كانت الطبقات مجموعات من البشر تتحدد وفق **دورها المشترك** في عملية الانتاج ، فان المراتب الاجتماعية هي مجموعة من البشر تتحدد وفق **موقعها المشترك** من **النظام القانوني** للمجتمع . ان كبار الملاك العقاريين ، مثلا ، يشكلون **طبقة** ، لانهم يرتبطون بمؤشر محدد **في الانتـــاج** والاقتصاد ، في حين ان **النبلاء** يشكلون **مرتبة** اجتماعية . ذلك ان النبيل يملك حقوقا وامتيازات معينة ، تحددها الدولة وتكرسها **القوانين** . اما من الناحية **الاقتصادية** ، **فقد** يكون النبيل مفقرا ، بالكاد يسد جوعه ، اي انه ، من حيث المؤشر الاقتصادي ، من حيث **موقعه الطبقي** ، قد يكون **بروليتاريا** ، مع انه ، من حيث **مرتبته** الاجتماعية ، يبقى **نبيلا** .

والمراتب الاجتماعية هي طبعا من مؤسسات المجتمع الاقطاعي ، ومراتبـــه ثلاث : النبالة ، الاكليروس والعامة ـم ـ .

بالفلاح يشتري ارضه ويصبح مالكا كاملا لها . اما مالك الارض ، فقد تبنى نظام الزراعة الرأسمالي وهو يرتكز الى قاعدة مناقضة تماما للقاعدة التي يرتكز اليها اقتصاد السخرة ، كما بيّنا أعلاه .
على ان هذا الانتقال الى نظام اقتصادي مختلف كل الاختلاف ، لم يكن ليحصل ، طبعا ، دفعة واحدة ، وذلك لسببين مختلفين . السبب الاول هو عدم توافر الظروف المطلوبة لقيام الانتاج الرأسمالي . كان يقتضي الامر ان تنشأ طبقة من الناس معتادة على العمل المأجور ، وأن يجري استبدال ادوات الفلاحين بأدوات المالك العقاري ؛ وأن يجري تنظيم الزراعة على نمط تنظيم المنشآت التجارية والصناعية ، وليس وفق مشيئة المالك العقاري . وكان حتميا ان تنضج هذه الظروف تدريجيا . اما المحاولات التي بذلها الملاك العقاريون ، مباشرة بعد «الاصلاح» ، لاستيراد الآلات وحتى العمال من الخارج ، فكان محتما عليها ايضا ان تبوء بالفشل الذريع .

وأما السبب الآخر لاستحالة الانتقال الفوري الى النظام الرأسمالي ، فهو ان اقتصاد السخرة القديم قد تقوضت أسسه، لكنه لم يتعرض لعملية تدمير كاملة . فمزارع الفلاحين لم تنفصل نهائيا عن اراضي الملاك ، وذلك ان هؤلاء الاخيرين ظلوا حائزين على «الاراضي المقتطعة» * ، اي الغابات والمروج والآبار والمراعي وسواها . فبدون حيازة الفلاحين لهذه الاراضي (او تمتعهم بحق استخدامها) يعجزون عجزا كاملا عن ممارسة الزراعة المستقلة ، بحيث ظل بمستطاع المالك العقاري الاستمرار بالنظام الاقتصادي القديم على شكل اقتصاد **العمل ــ الخدمة** . كذلك ، احتفظ الملاك العقاريون بحق استخدام «الإرغام غير الاقتصادي» عبر حالة

---

* هي الاراضي التي حُرم الفلاحون من تملكها بعد الغاء القنانة في روسيا ــم.ــ .

«التبعية المؤقتة» ✱ التي ظلت تقيد الفلاحين والمسؤولية الجماعية والعقوبات الجسدية ، والعمل الالزامي في المشاريع العامة ، الخ .

وهكذا ، فانه لم يكن بمقدور الاقتصاد الرأسمالي ان ينشأ فجأة ، ولا كان بمقدور اقتصاد السخرة ان يختفي بين ليلة وضحاها . من هنا ، فالنظام الاقتصادي الوحيد الذي كان ممكنا هو نظام يجمع مميزات كل من اقتصاد السخرة والاقتصاد الرأسمالي . وبالفعل فان النظام الزراعي الذي مارسه الملاك العقاريون بعد «الاصلاح» يحمل هذه المميزات تحديدا . وعلى الرغم من ان التنظيم الاقتصادي لمزارعة الملاك العقاريين المعاصرين يحمل المنوعات اللامتناهية التي تتميز بها الحقبات الانتقالية ، الا ان هذا التنظيم الاقتصادي يتلخص في نظامين اثنين ، بخلائطهما المختلفة : نظام **العمل ــ الخدمة** (١) والنظام الرأسمالي .

ويتلخص النظام الاول في ان مزارعة الملاك العقاريين تتم فيه بواسطة ادوات الفلاحين المجاورين ، دون أن يؤدي شكل الدفع

✱ **الفلاحون التابعون مؤقتا** ــ أقنان ظلوا ، بعد الغاء القنانة عام ١٨٦١ ، ملزمين بتقديم بعض الخدمات للملاك العقاريين كبعض اعمال السخرة مثلا . على ان «حالة التبعية المؤقتة» تظل مستمرة الى ان يمتلك الفلاحون حصصهم ــ بموافقة المالك ــ ويدفعون اموال الاعتاق . ولم يجر الزام الملاك بقبول دفعات الاعتاق هذه الا بعد صدور قانون العام ١٨٨١ (اي بعد ٢٠ سنة على «الاصلاح») الذي قضى بالغاء «العلاقة الارغامية» بين الفلاحين والملاك العقاريين ابتداء من الفاتح من كانون الثاني ١٨٨٣ ــم ــ .

١ ــ نستبدل الان عبارة «سخرة» بعبارة «العمل ــ الخدمة»، لانهذه الاخيرة اكثر ملاءمة للعلاقات السائدة في فترة «ما بعد الاصلاح» ، وقد باتت هذه العبارة مقبولة في ادبياتنا (ملاحظة لينين) .

الى تبديل في جوهر النظام (سواء كان الدفع نقدا ـ في استئجار الايدي العاملة ـ اوعينيا ـ في المُقاسمـــة او المحاصصة ـ او كان الدفع لقاء اراض ومراع ، كما هو الحال في العمل ـ الخدمة بالمعنى الحرَفي للعبارة) . وهذا استمرار مباشر لاقتصـــاد السخرة (١) . وينطبق التصنيف الاقتصادي لهذا الاخير ، كمـا عرضناه اعلاه ، انطباقا كاملا تقريبا على نظام العمل ـ الخدمة (أما الاستثناء الوحيد فهو زوال شروط اقتصاد السخرة في واحد في أشكال نظام العمل ـ الخدمة . وهذا هو الحال بالنسبة لاستئجار الايدي العاملة ، حيث يدفع المالك المال ، بدل الدفع العيني ، لقاء العمل المبذول) .

اما المزارعة الرأسمالية ، فانها تقوم على أستئجار العمـــال (على اساس سنوي ، موسمي ، يومي او خلافه) لفلاحة الارض بواسطة ادوات يملكها المالك العقاري نفسه . والحقيقة ان هذين النظامين يندمجان بأكثر الاشكال تنوعا وإثارة . فعلى مجموعة من

---

١ ـ هذا مثال صارخ على ما نقول : «في جنوب قضاء ييلتس (مقاطعـــة اوريل) ـ يكتب احد مراسلي وزارة الزراعة ـ «في مزارع كبار الملاك العقاريين ، وجنبا الى جنب مع الزراعة بواسطة العمال السنويين ، يتولى الفلاحون زراعة قسم كبير من الارض لقاء حصص الارض المؤجرة لهم . وهكذا فالاقنان السابقون يستمرون في استئجار الارض من أسيادهم الاقطاعيين السابقين ، وذلك فـــي مقابل فلاحتهم لارض هؤلاء . ولا تزال مثل هذه القرى تسمى «سخرة المالـــك العقاري الفلاني» ...» (س. أ. كورولنكو ، **العمل المأجور** ، الخ ، ص ١١٨) . وهذا مثال آخر . يكتب احد الملاك العقاريين قائلا : «على مزرعتي ، يتولـــى فلاحيّ السابقون كافة الاعمال الزراعية (٨ قرى تضم حوالي ٦٠٠ نسمة) ؛ وفي مقابل ذلك ، أسمح لهم باستخدام المراعي لماشيتهم (من ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ دسياتين)؛ ولا نستثني من ذلك الا كون العمال الموسميين يقومون بالحراثة الاولى ويبذرون البذار» (**المصدر ذاته** ، ص ٣٢٥ ...) ـ (ملاحظة لينين) .

المزارع نجد مزيجا من هذين النظامين مطبقا على عمليات مزارعة مختلفة . وانه لمن الطبيعي ان يؤدي اندماج مثل هذين النظامين المختلفين ، بل والمتعارضَين ، الى بروز العديد من النزاعات والتناقضات العملية ، كما انه من الطبيعي ان يؤدي ضغط هذه التناقضات الى افلاس مزارعين عديدين . فهذه كلها ظواهر تتميز بها كافة المراحل الانتقالية .

(...) وهكذا ، فعلى الرغم من ان نظام العمل ـ الخدمة يطغى في المقاطعات الروسية المحضة ، فان النظام الراسمالي لزراعة الملاك العقاريين هو الذي يطغى حاليا في روسيا الاوروبية عامة ...

وأخيرا ، لا بد من الملاحظة ان نظام العمل ـ الخدمة ينتقل احيانا الى النظام الراسمالي ويختلط به الى درجة انه يتعذر معه تمييز الواحد عن الثاني . يستأجر احد الفلاحين قطعة ارض ، مثلاً ، ويتعهد بأن يبذل ، في المقابل ، عددا معينا من ايام العمل (وهي ممارسة واسعة الانتشار ، كما هو معلوم ـ انظر الامثلة في القسم التالي من هذا الفصل) . اين نرسم الحد الفاصل بين مثل هذا «الفلاح» وبين «العامل الزراعي» من النمط الاوروبي الذي يتلقى قطعة ارض لقاء تعهد ببذل عدد معين من ايام العمل ؟ ان الحياة تخلق أشكالا توحد داخلها ، بتدرج مدهش ، عدة انظمة اقتصادية هي انظمة متناقضة من حيث خصائصها الرئيسية . بذلك يتعذر تحديد اين ينتهي نظام «العمل ـ الخدمة» وأين تبدأ «الراسمالية» .

(...) بعد ان أكدنا الحقيقة الاساسية القائلة بأن تنوع أشكال اقتصاد الملاك العقاريين المعاصر يمكن تلخيصه بنظامين اثنين ، نظام العمل ـ الخدمة والنظام الراسمالي بمختلف منوعاتهما ، ننتقل الان الى اجراء عملية وصف اقتصادي لهذين النظامين ، لكيَ نصل الى تعيين اي منهما سيقضي على الآخر

تحت وطأة المسار العام للتطور الاقتصادي .

٣ ـ وصف نظام العمل ـ الخدمة

يتخذ نظام العمل ـ الخدمة أشكالا شديدة الاختلاف ، كما لاحظنا أعلاه . فأحيانا ، يتعهد الفلاحون ، لقاء دفعة مالية ، بزراعة اراضي المالك بواسطة ادواتهم الخاصة . وهذا ما نسميه «استثمار العمل» او «استخدامات الدسياتين» او «الزراعة الدورية» * (اي زراعة دسياتين واحد من محاصيل الربيع ودسياتين من محاصيل الشتاء) ، الخ . وأحيانا يستلف الفلاح الحبوب او مبلغا من المال ، متعهدا بأن يعمل لقاء ذلك بما يفي كل الدَين او بما يفي الفائدة المترتبة عليه . وفي ظل هذا النمط ، تبرز احدى مميزات نظام العمل ـ الخدمة بوضوح كبير ـ أعني الطابع التبعي والمرابي لهذا النمط من استئجار اليد العاملة . وفي حالات اخرى ، يعمل الفلاحون على اراضي المالك تعويضا عن «التعدي» (اي يعملون ايفاءً للديون المترتبة عليهم قانونيا بسبب «تعدّي» ماشيتهم على اراضي الملاك) ، او انهم يعملون «من قبيل المجاملة» ، اي مجانا ، او مجرد لقاء كأس من الخمر ولكي لا

---

* الزراعة الدورية ، شكل استرقاقي من أشكال العمل ـ الخدمة يقدمه الفلاح لمالك الارض كبدل ايجار للارض التي حصل عليها منه في فترة ما بعد الاصلاح . فمالك الارض يؤجر الفلاح قطعة ارض او يقدم له عرضا نقديا او عينيا ، ويتعهد الفلاح مقابل ذلك ان يفلح «دورة» ، مستخدما ادواته الخاصة وحيوانات الجر . وهذا يعني زراعة دسياتين واحد من محاصيل الربيع ودسياتين واحد من محاصيل الشتاء ، بالاضافة احيانا الى تعهد الفلاح بأن يحصد دسياتين واحد من المحاصيل ـ م ـ .

يخسروا «الاستخدامات» الاخرى التي يوفرها لهم المالك العقاري. وأخيرا ، فان بذل العمل ـ الخدمة ، لقاء الارض ، نمط شائع جدا سواء كان على شكل المقاسمة (في هذه الحال ، المناصفة) او تم مباشرة بواسطة بذل العمل [على اراضي الملاك] لقاء استئجار قطعة ارض ، او لقاء حق استعمال المراعي والغابات ، الخ .

وغالبا ما يتم الدفع لقاء الاراضي المستأجرة بأكثر الاشكال تنوعا . وقد تندمج هذه الاشكال احيانا ، بحيث نجد الريع المالي جنبا الى جنب مع الريع العيني و«العمل ـ الخدمة» . وفيما يلي بعض الامثلة :

ـ مقابل كل دسياتين [من الارض المستأجرة] ، يقدم الفلاح : فلاحة دسياتين ونصف [من ارض المالك] + ١٠ بيضات + دجاجة + عمل نسائي ليوم واحد .

ـ مقابل ٤٣ دسياتين من الارض للزراعة الربيعية ، يقدم الفلاح ١٢ روبلا عن كل دسياتين نقدا .

ـ مقابل ٥١ دسياتين من الارض للزراعة الشتوية ، يقدم الفلاح : ١٦ روبلا نقدا عن كل دسياتين + دراسة ١٦ كومة شوفان ، ٧ كومات من الحنطة السوداء * و٢٠ كومة من الجاودار ** + تسميد لا أقل من ٥ دسياتين من الارض المستأجرة بزبل الحيوانات **خاصة** الفلاح بمعدل ٣٠٠ حِمل عربة لكل دسياتين واحد . (كاريشيف ، **ايجارات** ، ص ٣٤٨) . في مثل هذه الحالة ، حتى سماد الفلاح يصبح جزءا مكونا من مزرعة المالك الخاصة ! ان اتساع العمل ـ الخدمة وتنوع أشكاله ،

---

* نوع من الحنطة يستخدم كعلف للحيوانات ـم ـ .

** نوع من الحبوب يستخدم كعلف للحيوانات ويستخرج منه مشروب الويسكي ـم ـ .

يظهران ايضا في تعدد المصطلحات المستخدمة للتدليل عليه : «اوترابوتكي» ، «اوتبوشي» ، «اوبوكتي» ، «بارشينا» ، «باسارينكا» ، «بوسوبكا» ، «باشينا» ، «بوستوبوك» ، «فييمكا» ، الخ . (ص ٣٤٢) . ويتعهد الفلاح احيانا بأن يبذل «اي عمل يأمره به المالك» (ص ٣٤٦) او هو يتعهد بشكل عام ان «يمتثل لارادته» ، وأن «يستجيب» لطلباته ، وأن «ينجده» . والواقعان العمل ـ الخدمة يشتمل على «دورة كاملة من الاعمال في الحياة الريفية . فبواسطة العمل ـ الخدمة تتم كافة العمليات المتعلقة بزراعة الحقول وحصاد الحبوب والتبن وجمع الحطب وتحميل العربات» (ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧) وكذلك تصليح السقوف والمداخن (ص ٣٥٤ ، ٣٤٨) ونقل الدجاج والبيض (الصفحات نفسها) . ويلاحظ احد المحققين في قضاء غدوف في مقاطعة سانبطرسبرغ ، عن حق ، ان انماط العمل ـ الخدمة التي صادفها تحمل «طابع العمل بالسخرة الذي كان سائدا في فترة ما قبل الاصلاح» (ص ٣٤٩) (١) .

ولعل الاكثر اثارة هو ذلك الشكل من العمل ـ الخدمة في الارض الذي يسمى «الريع بواسطة العمل ـ الخدمة» او «دفع

---

١ ـ جدير بالملاحظة ان المنوعات العديدة جدا لاشكال العمل ـ الخدمة في روسيا ، وللاشكال التي يتخذها ريع الارض بكافة انواع التقديمات الاضافية ، الخ. ، ان هذه كلها **مشمولة** كليا في الاشكال الرئيسية للعلاقات قبل الرأسمالية في الزراعة كما يشير اليها ماركس في الفصل ٤٧ من المجلد ٣ لكتابه **«رأس المال»** . وقد اشرنا في الفصل السابق الى وجود ثلاثة اشكال : أ) الريع ـ العمل ، ب) الريع العيني ، ج) الريع النقدي . فمن الطبيعي ، اذن، ان يبحث ماركس عن احصائيات روسية محددة يستشهد بها في المقاطع المتعلقة بالريع العقاري (ملاحظة لينين) .

الريع عينيا» (١) . في الفصل السابق ، رأينا كيف تظهر العلاقات الرأسمالية في استئجار الفلاحين للارض . وها نحن هنا امام «الريع» بصفته مجرد استمرار لاقتصاد السخرة ، والذي يتسلل احيانا الى داخل التنظيم الرأسمالي القائم على استجلاب العمال الزراعيين الى المزارع عن طريق تأجيرهم قطع ارض يزرعونها . ان احصائيات الزيمستوفات تؤكد بدون التباس الارتباط القائم بين هذا الشكل من «الريع» وبين زراعة المؤجرين لاراضيهم بأنفسهم . «مع تولي ملاك الاراضي زراعة اراضيهم الخاصة ، **بات عليهم ان يوفروا امدادات من الايدي العاملة في الوقت المناسب** . من هنا ، نما بينهم ، وفي اكثر من مكان ، الميل الى توزيع الاراضي على الفلاحين على اساس العمل ــ الخدمة ، او لقاء حصة من المحصول بالاضافة الى العمل ــ الخدمة ...» . وان هذا النمط من المزارعة «... واسع الانتشار . وبقدر ما يزداد ميل المؤجرين الى زراعة اراضيهم بأنفسهم ، تتضاءل مساحة الاراضي المتوافرة للتأجير ويرتفع الطلب عليها ، وبالتالي يتطور هذا الشكل من تأجير الارض وتتسع رقعته» (**المصدر السابق** ، ص ٢٦٦ . راجع ايضا ص ٣٦٧) . اننا هنا امام نمط مميز من التأجير ، حيث لا يغادر المالك اراضيه ، لكنه يعبر عن **تطور زراعة المالك الفردي لارضه** . لقد اثبتنا في الفصل السابق الطابع المتناقض لايجار اراضي الفلاحين . فهو يعني للبعض توسيعا مفيدا لرقعة الاراضي المفلوحة ، فيما يعني للبعض الآخر

---

١ ــ وفق «نتائج الدراسات الاحصائية للزيمستوفات» (المجلد ٢) نجد انه من مجموع الاراضي التي يستأجرها الفلاحون ، ٧٦ بالمئة يجري الدفع فيها نقدا، و٣ ــ ٧ بالمئة بواسطة العمل ــ الخدمة ، و١٣ ــ ١٧ بالمئة بواسطة حصة من المحصول وأخيرا ، ٢ ــ ٣ بالمئة بواسطة عدة اشكال دفع مندمجة (ملاحظة لينين) .

مجرد صفقة يعقدها تحت وطأة الحاجة القصوى لا غير . وها نحن نرى الان ان ايجار اراضي الملاك هو ايضا ذو طابع متناقض . فهو يعني ، في بعض الاحيان ، انتقال الارض الى شخص آخر لقاء دفع الريع ، لكنه ، في احيان اخرى ، وسيلة يلجأ اليها المالك لادارة مزرعته ، اي وسيلة لمد هذه المزرعة بالايدي العاملة .

لننتقل الان الى مسألة **الاجر** في ظل نظام العمل ـ الخدمة . تجمع الاحصائيات التي تردنا من كافة المصادر على التوكيد ان أجر العمل المستخدم على اساس نظام العمل ـ الخدمة اوعلى اساس تبعي، هو دائما **ادنى مستوى** من العمل فيظل الاستئجار «الحر» من النمط الرأسمالي . وهذا ما يؤكده ، **اولا** ، كون الريع العيني ـ اي ذلك الريع القائم على العمل ـ الخدمة او المحاصصة (التي هي مجرد شكل من أشكال العمل ـ الخدمة التبعي ، كما بيّنا أعلاه) ، هو دائما وكقاعدة عامة ، **اغلى كلفة** من الريع النقدي، بل اغلى كلفة بكثير (**المصدر السابق** ، ص ٣٥٠) وقد يصل هذا الريع العيني الى ضعفي الريع النقدي . (**المصدر ذاته** ، ص ٣٥٦ ...) .

وثانيا ، يرقى الريع العيني الى اعلى مستوياته في اوساط أفقر الفئات الفلاحية (ص ٢٦١ وما يليها) . وهو نوع من الريع يعقد في ظل الضرورة القصوى ، ويلجأ اليه الفلاح بعد اخفاق محاولاته المتكررة للحيلولة دون السقوط الى مصاف العامل الزراعي . والحال ان الفلاحين الميسورين يبذلون كل ما في وسعهم من اجل استئجار الارض لقاء المال : «يستنح المستأجر كل مناسبة لكي يدفع ريعه نقدا ، ويخفض بالتالي كلفة استخدامه لاراضي الغير» (ص ٢٦٥) ونضيف نحن : ليس فقط لتخفيض كلفة استئجار الارض ، بل وأيضا للافلات من الايجار التبعي . ففي قضاء روستوف ـ على ـ الدون ، لاحظ المراقبون هذه الواقعة المدهشة ، فقد تخلى الفلاحون عن الريع النقدي لصالح

«السكوبشينا» * ، مع ارتفاع الايجارات ، **وعلى الرغم من انخفاض حصة الفلاحين من المحاصيل . (المصدر السابق ،** ص ٢٦٦) . وان هذه الواقعة لتدل دلالة دامغة على معنى الريع العيني الذي يؤدي نهائيا الى خراب الفلاح ويحوله الى عامل زراعي .

ثالثا ، ان المقارنة المباشرة بين ثمن العمل في حالة العمل ـ الخدمة وثمنه في حالة الاستئجار الرأسمالي «الحر» ، تثبت ان الثاني اكبر من الاول (...) ونلاحظ هنا ان الحقيقة القائلة ان ما يُدفع لقاء العمل في ظل الاستئجار الرأسمالي هو اعلى مما يدفع في ظل كافة أشكال التبعية وكافة العلاقات قبل الرأسمالية ـ ان هذه الحقيقة مؤكدة ليس في الزراعة وحسب بل وفي الصناعة ايضا ، وليس في روسيا وحدها وانما في سائر البلدان كذلك (...)

وهكذا ، ففي ظل العمل ـ الخدمة (كما في ظل الاستئجار التبعي المندمج بالربا) نجد أن الاسعار المدفوعة لقاء العمل هي أقل من نصف الاسعار المدفوعة في ظل الاستئجار الرأسمالي . وطالما أن العمل ـ الخدمة لا يمكن ان يضطلع به الا الفلاح المحلي الذي يجب ان تتوافر له قطعة ارض ، فان الانخفاض الكبير في السعر [سعر قوة العمل] يشير بوضوح الى اهمية المحاصصة بصفتها أجورا عينية . وفي مثل هذه الحالات ، لا تزال **المحاصصة** الى يومنا هذا وسيلة «لتزويد» ملاك الاراضي بالايدي العاملة الرخيصة . على ان الفارق بين العمل الحر والعمل «شبه الحر» لا يقتصر على الفارق في الدفع . فمن الاهمية بمكان ان نلاحظ

---

* الاسم الذي يطلق في روسيا الجنوبية على دفع ريع الارض عينيا ، على اساس استرقاقي ، حيث الفلاح يدفع للمالك حصة من المحصول (النصف ، وأحيانا اكثر) اضافة لبذله انواع مختلفة من العمل ـ الخدمة . ـم ـ

ان هذا الشكل الاخير من العمل [اي العمل «شبه الحر»] يفترض التبعية الشخصية للمستخدَم حيال رب العمل ، مثلما هو يفترض دوما استمرار أشكال مختلفة من «الارغام غير الاقتصادي» . ويلاحظ «انفلهاردت» ★ ، عن حق ، ان شيوع ظاهرة تسليف الاموال التي يجري تسديدها على شكل عمل ـ خدمة ، تفسره كثرة الضمانات المتوافرة لايفاء مثل هذه الديون : اذا كان الزام الفلاح بالدفع بواسطة «أمر الحجز» [على أمواله وممتلكاته] امرا عسيرا ، فان بمقدور السلطات ان **ترغم** الفلاح على مواصلة العمل الذي بدأه [على ارض المالك العقاري] حتى لو لم يكن قد استكمل بعد حصاد محصول الحبوب الخاص به » (**المصدر السابق** ، ص ٢٠٦) . «ان سنوات طويلة من العبودية ، ومن القنانة للسيد الاقطاعي ، هي وحدها القادرة على توكيد الاستخفاف» (الظاهري) الذي يبديه الفلاح حيال ترك محصوله من الحبوب تحت المطر ، لكي يتولى تحميل ونقل حزمات الغير . (**المصدر ذاته** ، ص ٤٢٩) . فبدون هذا الشكل او ذاك من تقيد السكان بمنازلهم ، وتقييدهم ب «الجماعة» ، وبدون حرمانهم من الحد الادنى من الحقوق المدنية ، يستحيل قيام نظام العمل ـ الخدمة اصلا . فمن البديهي ، والحالة هذه ، ان يكون الانخفاض

★ **أ. ن. انغلهاردت** ـ اقتصادي شعبوي . عُرف بنشاطاته الاجتماعية والزراعية ، وعلى الاخص تجاربه في الزراعة العقلانية الحديثة التي كان يجريها في مزرعته الخاصة في ماتيشفا ، بمقاطعة سمولنسك . من ابرز مؤلفاته «رسائل من الريف» الذي يستعين به لينين ، في القسم ٦ من هذا الفصل ، مثبتا ان قصة مزرعة انفلهاردت تدحض نظريات الشعبويين ، وتؤكد الانتقال المطرد نحو الزراعة الرأسمالية في الريف ـم ـ .

في انتاجية العمل هو النتيجة الحتمية لصفات نظام العمل ـ الخدمة المذكورة أعلاه . اذ لا يمكن للوسائل الزراعية المستخدمة في العمل ـ الخدمة الا ان تكون سجينة القوالب الجامدة . مثلما لا يمكن لعمل الفلاح التابع الا ان يقارب ، في نوعيته ، عمل القن .

ان اندماج نظام العمل ـ الخدمة بالنظام الرأسمالي يجعل من النظام الحالي لمزارعة ملاك الاراضي شبيها جدا ، من حيث تنظيمه الاقتصادي ، بالنظام الذي كان سائدا في صناعة النسيج عندنا قبل نشوء الصناعة الآلية الكبيرة . هناك ، كان التاجر يتولى قسما من العمليات الانتاجية ، مستعينا بأدواته هو ، وبالعمال المأجورين (الغزل ، الصباغة ، الخ.) فيما يتولى تنفيذ القسم الآخر من العمليات الانتاجية بواسطة ادوات صناع يدويين فلاحين يعملون عنده ، لكنهم يستخدمون المواد التي يقدمها هو لهم . اما هنا ، فيتولى العمال المأجورون تنفيذ قسم من العمليات ، مستخدمين ادوات رب العمل ، فيما يتولى تنفيذ القسم الآخر من العمليات فلاحون يبذلون عملهم ويستخدمون ادواتهم هم على اراضي الغير . هناك [أي في حالة النظام الصناعي قبل نشوء الصناعة الآلية الكبيرة] ، كنا نلقى رأس المال التجاري مندمجا برأس المال الصناعي ، مثلما نلقى الصانع اليدوي يرزح تحت نير راس المال وينوء ايضا تحت التبعية ، وعمليات المقاول الثانوي ، ونظام الدفع العيني ، الخ . اما هنا [أي في حالة الزراعة] نجد ايضا رأس المال التجاري والربوي مندمجا برأس المال الصناعي ، بكل ما يصاحب ذلك من أشكال تخفيض الاجور وتكثيف التبعية الشخصية للمنتج . هناك ، استمر النظام الانتقالي عدة قرون لاعتماده على تقنية العمل اليدوي البدائية ، الا انه انهار في أقل من ثلاثة عقود من الزمن تحت ضربات الصناعة الآلية الكبيرة . اما هنا ، فقد استمر العمل ـ الخدمة منذ نشأة «الروس» تقريبا (فقد أرغم ملاك الاراضي «الفلاحين الاحرار» على

العودة الى علاقات الاسترقاق منذ ايام **روسكايا برافـــدا** ✱ ، واستمرت معه التقنية التقليدية ، ولم يبدأ بالتراجع سريعـــا امام الرأسمالية الا في فترة «ما بعد الاصلاح» . وفي كلا الحالين، لا يعني النظام القديم سوى الركود في أشكال الانتاج (وبالتالي ، في كافة العلاقات الاجتماعية) مثلما هو يعني سيطرة نسق الحياة الآسيوي . وكذلك ، فان الانماط الاقتصادية الرأسمالية الجديدة تشكل تقدما كبيرا ، على الرغم من كل التناقضات الكامنة فيها .

٤ ـ انهيار نظام العمل ـ الخدمة

اما السؤال الذي يثور الان ، فهو : ما علاقة نظام العمل ـ الخدمة بالاقتصاد الروسي في فترة ما بعد الاصلاح ؟

يجب القول ، اولا ، ان نمو الاقتصاد البضاعي يتعارض مع نظام العمل ـ الخدمة ، لان هذا الاخير يرتكز الى الاقتصـــاد الطبيعي ، الى التقنية التي لا تتغير ، الى علاقة التبعية بين الفلاح

✱ **الفلاحون شبه الاحرار** هم الفلاحون التابعون في **روس** (روسيا القديمة خلال القرون ٩ ـ ١٢) الذين كانوا يقدمون السخرات للامراء ولسواهم مـــن الاسياد العلمانيين والاكليركيين ، ويدفعون الريع العيني . ولكن ما لبث ملاك الارض ان استولوا على اراضي هؤلاء الفلاحين وأرغموهم على العمل في المزارع الاقطاعية .

روسكايا برافدا (القانون الروسي) هو اول مجموعة مكتوبة للتشريعـــات والقوانين ومراسيم الامراء في روسيا (القرن الحادي عشر والثاني عشر) وهي تقضي بحماية حياة وملكية السيد الاقطاعـــي ، وتعكس النضال المرير بين الفلاحين المقيدين ومستغليهم ـم ـ .

وملاك الاراضي . ولهذا السبب ، فان هذا النظام مستحيل التطبيق في أشكاله المتكاملة ، وكل تقدم يحرزه تطور الاقتصاد البضاعي والزراعة التجارية ينسف المزيد من شروط قابليته التطبيق .

ثم انه يجب ان نأخذ بالاعتبار الظرف التالي : ينجم عما سبق ان العمل ـ الخدمة ، كما هو قيد الممارسة في مزارعة ملاك الاراضي الراهنة، يجب ان ينقسم الى قسمين : ١) العمل ـ الخدمة الذي لا يستطيع الاضطلاع به الا ذلك المزارع الفلاح الذي يملك حيوانات الجر والادوات (مثلا ، في زراعة «الدسياتين الدورية» ، والحراثة ، الخ.) و٢) العمل ـ الخدمة الذي يمارسه العامل الزراعي المحروم من الادوات الزراعية (مثلا، في الحصاد ، والدراسة ، الخ) . ومن البديهي انهبالنسبة لمزارعة الفلاح ومالك الارض ، يحمل النمط الاول والثاني من العمل ـ الخدمة معنى متناقضا ، كما انه من البديهي القول ان النمط الثاني [الذي يمارسه العامل الزراعي] يشكل انتقالا مباشرا الى الرأسمالية ، يندمج به عدد من العمليات الانتقالية المستترة . في العادة ، تجري الاشارة الى العمل ـ الخدمة ، في ادبياتنا ، دون هذا التمييز . والحال ، فخلال تصفية الرأسمالية لنظام العمل ـ الخدمة ، يكتسب انتقال مركز الثقل من النمط الاول من العمل ـ الخدمة الى الثاني ، اهمية استثنائية (...)

وأخيرا ، فلا بد من التأكيد على ان عملية تمايز الفلاحين هي واحدة من اهم الاسباب المؤدية الى انهيار نظام العمل ـ الخدمة .

(...) تتسارع تصفية الرأسمالية للعمل ـ الخدمة بقدر ما تتسارع عملية انهيار الاقتصاد الطبيعي وخراب الفلاحين المتوسطين . وبالطبع ، لا يستطيع الفلاحون الميسورون ان يشكلوا القاعدة البشرية لنظام العمل ـ الخدمة . ذلك ان الادقاع الكامل هو وحده الذي يرغم الفلاح على القيام بالاعمال الاقل إدرارا للدخل اضافة لكونها تحمل الخراب الى مزرعته . على ان

البروليتاريا الزراعية ، من جهتها ، لا يناسبها نظام العمل ـ الخدمة ، ولكن لسبب مختلف . فالعامل الزراعي ، لكونه لا يملك مزرعة خاصة به او هو يملك قطعة ارض بائسة ، فانه ليس مرتبطا بالارض مثل ارتباط الفلاح المتوسط بها ، فيسهل عليه بالتالي ان ينتقل الى مكان آخر ويؤجر نفسه على أسس «حرة»، اي لقاء أجور اعلى وبمعزل عن اي شكل من التبعية . ومن هنا حالة الامتعاض الشاملة السائدة في اوساط الخبراء الزراعيين بصدد هجرة الفلاحين نحو المدن او بحثا عن «الاستخدامات الخارجية» بشكل عام . ومن هنا ايضا تذمراتهم بأن الفلاحين «قليلو التعلق بالارض»... انتطور العمل المأجور القائم على قاعدة رأسمالية بحتة يقتلع نظام العمل ـ الخدمة من الجذور .

وانه لذو اهمية قصوى ان نشير هنا الى ان هذا الرابط العضوي بين تمايز الفلاحين وتصفية الرأسمالية لنظام العمل ـ الخدمة ، هذا الرابط الواضح جدا على صعيد النظرية ، قد اشار اليه ، منذ زمن ، الخبراء الزراعيون الذين راقبوا مختلف أنماط الفلاحة على مزارع الملاك العقاريين (...)

ليس في نيتنا ، بالطبع ، ان نستخدم هذه المراجع المجزأة للبرهنة على ان الرأسمالية آخذة في تصفية نظام العمل ـ الخدمة . فالواقع انه لا توجد احصائيات كاملة حول هذا الموضوع . اننا نستخدم هذه المراجع فقط للبرهنة على صحة القول بأنه يوجد **رابط** بين تمايز الفلاحين وبين تصفية الرأسمالية للعمل ـ الخدمة . وان المعطيات العامة والشاملة التي تثبت، دون ادنى ريب ، ان عملية التصفية هذه قائمة ، هي معطيات تتعلق باستخدام الآلة في الزراعة كما تتعلق باستخدام العمل المأجور «الحر» . ولكن ، قبل الانتقال الى هذه المعطيات ، يجب ان نتناول اولا آراء الاقتصاديين الشعبويين بصدد الزراعة الحديثة لملاك الاراضي الفرديين في روسيا .

٥ ـ موقف الشعبويين

حتى الشعبويون لا ينكرون ان نظام العمل ـ الخدمة ما هو الا ترسب من ترسبات اقتصاد السخرة . بل انهم ، بالعكس ، يقرون بذلك ـ وإن يكن بصيغة عامة غير وافية ـ على لسان السيد دانيالسون (**مقالات** ، الفصل ٩) والسيد فورونتسوف (وعلى الاخص في مقاله «الزراعة الفلاحية والعلم الزراعي» في **اوتيشسفينيي زابيسكي** ، ١٨٨٢ ، العددان ٨ و٩) . لكن الادعى الى الدهشة ان الشعبويين يبذلون كل ما في وسعهم لتفادي الاعتراف بالواقعة الواضحة البسيطة التي تقول ان النظام الحالي لزراعة ملاك الاراضي الفرديين هو مزيج من نظام العمل ـ الخدمة والنظام الرأسمالي ، وان كل تطور للنظام الاول يتم على حساب الثاني ، والعكس بالعكس . ان الشعبويين يتفادون تحليل علاقة كل من هذه الانظمة بانتاجية العمل ، وبالدفع لقاء عمل العمال ، وبالميزات الاساسية للاقتصاد الروسي بعد «الاصلاح» . ذلك ان طرح المسألة على هذا الاساس ـ اي على اساس الاعتراف ب «**التغيير» الحاصل فعليا** ـ يعني الاقرار بحتمية التصفية المطردة للعمل ـ الخدمة من قبل الرأسمالية . ولكي يتفادى الشعبويون الانجرار الى هذه الخلاصة ، يذهبون الى حد **تمجيد نظام العمل ـ الخدمة** . ان هذا التمجيد المقيت هو الصفة المميزة لآراء الشعبويين حول تطور اقتصاد ملاك الاراضي . اما السيد فورونتسوف فانه يذهب الى حد القول «ان الشعب ... هو المنتصر في النضال من اجل شكل التقنية الزراعية ، رغم ان انتصاره قد أدى الى جر المزيد من الويلات عليه» (**مصير الرأسمالية** ، ص ٢٨٨) . ان الاعتراف **بمثل** هذا «الانتصار» اكثر بلاغة من الاعتراف بالهزيمة ! وأمّا السيد دانيالسون فانه يكتشف وراء تحصيص الارض بين الفلاحين في ظل اقتصاد

السخرة ونظام العمل ـ الخدمة «مبدأ» «ربط المنتج بوسائل الانتاج» . الا انه يتغافل واقعة «تافهة» هي ان عملية التحصيص هذه هي وسيلة لتزويد ملاك الاراضي بالايدي العاملة ! وكما اشرنا سابقا ، فان ماركس ، في وصفه للانظمة الزراعية قبل الرأسمالية ، حلّل **كافة** أشكال العلاقات الاقتصادية الموجودة في روسيا ، وشدد بوضوح على ضرورة وجود الانتاج الصغير وتقييد الفلاح بالارض لقيام كل من العمل ـ الريع والريع العيني والريع النقدي . لكنه هل كان ليخطر في بال ماركس ان يرفع عملية تحصيص الارض بين الفلاحين التابعين الى مصاف «مبدأ» يقضي بقيام رابط خالد بين المنتج ووسائل الانتاج ؟ هل تناسى ولو للحظة ان هذا **الرابط** بين المنتج ووسائل الانتاج هو مصدر الاستغلال القرن اوسطي وشرطه ، وقاعدة الركود التقني والاجتماعي ؟ هل تناسى ماركس ان هذا الرابط يتطلب ممارسة كافة أشكال «الارغام غير الاقتصادي» ؟

(...)

ذلك هو الحد الذي يبلغه الشعبويون في تمجيدهم لنظام اقتصادي ما هو الا ترسّب مباشر من ترسبات اقتصاد السخرة.

والواقع ان وسائط التفكير الشعبوية بسيطة جدا : يكفي ان نتناسى ان تحصيص الارض بين الفلاحين هو احد شروط اقتصاد السخرة او العمل ـ الخدمة ، ويكفي ان نغفل كون هذا المزارع الذي يُزعم انه «مستقل» مضطر لدفع الريع ـ العمل والريع العيني والريع النقدي ـ فنحصل اذذاك على الفكرة «الصافية» عن «الارتباط بين المنتج ووسائل الانتاج» . غير ان العلاقة الفعلية بين الرأسمالية وبين أشكال الاستغلال قبل الرأسمالية لا يطرأ عليها ادنى تغيير بمجرد تغافل هذه الوقائع .

فلننتقل الان لمعالجة حجة اخرى ، شديدة الغرابة ، من حجج

السيد كابلوكوف . رأينا انه يمجد العمل ـ الخدمة . لكـــن المدهش انه عندما يتعاطى كعالم احصاء ، ويشرع في وصـــف النماذج **الحقيقية** لمزارع **رأسمالية بحتة** في مقاطعة موسكو ، فان وصفه هذا يعكس ـ رغما عنه وبطريقة مشوهة ـ الوقائع ذاتها التي تثبت الطابع التقدمي للرأسمالية في الزراعة الروسية .. نطالب القاريء بالانتباه ونستميحه عذرا سلفا على استشهاداتنـا المطولة بعض الشيء .

بالاضافة الى المزارع من النمط القديم التي تستخدم العمل المأجور ، يوجد في مقاطعة موسكو

«نموذج ناشيء وجديد عن مزرعة حققت قطيعة كاملة مع كل التقاليد وأخذت تنظر الى الامور ببساطة ، أي بالطريقة التي ينظر فيها الناس الى كل صناعة تشكل مصدرا للدخل . ولا ينظر هنا الى الزراعة بصفتها ... هواية يمارسها السيد الاقطاعـــي ، او مهنة يستطيع اي كان أن يمتهنها ... كـــلا ، هنا يجـــري الاعتراف ... بضرورة المعرفة المتخصصة ... ان اســـاس المحاسبة [في تنظيم الانتاج] هو نفسه كما في اي شكل آخر من أشكال الانتاج» (العائدات الاحصائية لمقاطعة موسكو ، المجلد ٥ ، الجزء ١ ، ص ١٨٥ ـ ١٨٦) .

لا يلاحظ السيد كابلوكوف ان وصفه لهذا الطراز الجديد من المزارع «الحديث النشأة» في السبعينيات ، يبرهن بدقة عـــن الطابع التقدمي للرأسمالية في الزراعة . انها الرأسمالية التـــي بادرت الى تحويل الزراعة من «هواية يمارسها السيد الاقطاعي» الى صناعة عادية . وانها الرأسمالية ايضا التي بادرت الـــى الزام الناس ب «النظر الى الامور ببساطة» وب «تحقيق القطيعة مع التقاليد» وتسليح انفسهم ب «المعرفة المتخصصة» . فقبـــل الرأسمالية ، لم تكن كل هذه الامور ضرورية لا بل كانت مستحيلة التحقيق ، لان المزارع التابعة للاقطاعات والقرى المشاعية والاسر

الفلاحية كانت «مكتفية ذاتيا»، لا تتكل بشيء على المزارع الاخرى، وبالتالي لم تكن توجد قوة على الارض قادرة على انتشال هذه المزارع من حالة الركود المزمنة التي تعيشها . ولقد كانت الرأسمالية القوة التي اوجدت المحاسبة الاجتماعية لمردود المنتجين الافراد (عن طريق السوق) وأجبرت هؤلاء على اخذ متطلبات التطور الاجتماعي في الاعتبار . وهذا ما يمنح الرأسمالية دورها التقدمي في الزراعة في جميع البلدان الاوروبية .

لنستمع الان الى السيد كابلوكوف يصف مزارعنا الرأسمالية البحتة :

«لا بد من الاخذ بالاعتبار قوة العمل كعنصر ضروري للفعل في الطبيعة . فبدون هذا العنصر يصبح اي تنظيم لمزرعة المالك العقاري عديم النفع . ومع كل التقدير لاهمية هذا العنصر فانه ليس معتبرا كمصدر مستقل للدخل ، كما كان الحال ايام القنانة، او كما هو الحال الان حيث مقياس إرباحية المزرعة ليس منتوج العمل ، ولا السعي لتوجيه هذا العمل في سبيل انتاج اغلى المنتجات وبالتالي الاستمتاع بنتائج هذا العمل ، وانما المقياس هو السعي لتخفيض الحصة التي يقتطعها العامل من المحصول ، والرغبة في خفض كلفة العمل على رب العمل ، بحيث تداني الصفر» (ص ١٨٦) .

ويشير كابلوكوف الى المزارعة المعتمدة على العمل لقاء الحق في استخدام «الاراضي المقتطعة» ، فيقول :

«في مثل هذه الحالات ، لا يحتاج صاحب المزرعة ، لكي تدر مزرعته الارباح ، ان يمتلك المعرفة او الصفات الخاصة. فكل ما ينتجه مثل هذا العمل يمثل مدخولا صافيا للمالك ، او هو ، على كل حال ، مدخول يجري تحصيله دون اي توظيف لرأس المال المتداول . على ان مثل هذه المزارعة لا تحصل ، طبعا ، بل يتعذر تسميتها مزارعة بالمعنى الحرفي للكلمة بقدر ما يتعذر اعتبار تأجير

المراعي وسواها من الاراضي المقتطعة شكلا من أشكال المزارعة ؛ فالتنظيم الاقتصادي غائب هنا» (ص ١٨٦) .

ويخلص الكاتب مستشهدا بأمثلة عن تأجير الاراضي المقتطعة في مقابل بذل العمل ـ الخدمة ، فيقول :

«ان الثقل الاساسي في اقتصاديات المزرعة ، ووسيلة استخراج المدخول من الارض ، يكمن في عملية التأثير على العامل بدلا من التأثير على المادة وقواها» (ص ١٨٩) .

تشكل هذه المحاججة نموذجا بالغ الاثارة عن مدى التشويه الذي يلحق بصورة الوقائع الفعلية عندما ينظر اليها من زاوية نظرية مغلوطة . فالواقع ان السيد كابلوكوف يخلط بين الانتاج ونظام الانتاج الاجتماعي . في ظل كافة الانظمة الاجتماعية ، يتلخص الانتاج بـ «ممارسة التأثير» على المادة وقواها . وكائنا ما كان النظام الاجتماعي ، يكون فائض الانتاج هو وحده مصدر «دخل» المالك العقاري . وفي كلا الحالين ، نجد ان اقتصاد العمل ـ الخدمة متطابق تماما مع النظام الرأسمالي ، مهما يكن الرأي الذي يبديه السيد كابلوكوف . والفارق الحقيقي بينهما هو أن العمل ـ الخدمة يفترض ، بالضرورة ، وجود ادنى مستويات لانتاجية العمل . من هنا ، فالامكانية ليست متوافرة لزيادة الدخل عن طريق زيادة فائض الانتاج . فذلك لا يتحقق الا بوسيلة وحيدة ـ باستخدام كافة انواع ايجار العمل التبعي . اما في ظل النظام الرأسمالي البحت، فالعكس تماما هو الذي يحصل: لا بد من التخلص من أشكال العمل التبعية لان البروليتاري لا فائدة ترجى منه كعنصر تابع ، لعدم ارتباطه بالارض . هنا ، تصبح زيادة انتاجية العمل ممكنة ، لا بل ضرورية بوصفها الوسيلة الوحيدة لزيادة الدخل والصمود في وجه المنافسة . وهكذا فان وصف مزارعنا الرأسمالية البحتة ، عند السيد كابلوكوف نفسه الذي حاول تمجيد العمل ـ الخدمة بمثل

الحماس الذي ابداه ، انما يؤكد كليا القول ان الرأسمالية الروسية **آخذة في توفير** الشروط التي **تستوجب** عقلنة الزراعة والغاء التبعية ؛ في حين نجد ان العمل ـ الخدمة ، على العكس تماما ، **يلغي سلفا** امكانية عقلنة الزراعة ، ويعمق حالة الركود التقني مثلما يعمق حالة التبعية التي يعيشها المنتج . اما الانشراح الشعبوي الدائم حيال ضعف التغلغل الرأسمالي في الريف ، فليس ما يجاريه من حيث المزاجية . اذا كان الامر كذلك ، فهو للاسوأ وليس للافضل . لان ذلك يشير فقط الى تماسك أشكال الاستغلال قبل الرأسمالية ، وهذه الاشكال هي الاكثر ارهاقا بالنسبة للمنتجين .

٧ ـ استخدام الآلة في الزراعة

تنقسم فترة «ما بعد الاصلاح» الى اربع مراحل من حيث تطور انتاج الآلات الزراعية واستخدام الآلة في الزراعة . تغطي المرحلة الاولى السنوات التي تسبق وتعقب «الاصلاح» الفلاحي مباشرة . في البدء ، اندفع ملاك الاراضي لشراء الآلات الاجنبية لكي يتخلصوا من عمل الاقنان «غير المدفوع» ولتفادي المصاعب المرتبطة باستئجار العمال الاحرار . وقد انتهت هذه المحاولة بالفشل طبعا . وسرعان ما انخفضت حرارة الاندفاع ، وأخذ الطلب على الآلات الاجنبية يتراجع ابتداء من موسم ١٨٦٣ ــ ١٨٦٤ .

وقد شهدت نهاية السبعينيات بداية المرحلة الثانية ، التي استمرت حتى عام ١٨٨٥ . وقد تميزت هذه المرحلة بنمو منتظم جدا وسريع جدا لاستيراد الآلات من الخارج . كذلك نما الانتاج المحلي بانتظام ، ولكن بوتيرة ابطأ من وتيرة نمو المستوردات . وشهدت الفترة ما بين ١٨٨١ و١٨٨٤ نموا مذهلا في مستوردات

الآلات الزراعية يعود جزئيا الى الغاء اعفاء مستوردات الحديد الخام والحديد المصنّع من الرسوم الجمركية ، عام ١٨٨١ ، شريطة استخدامها في المصانع المنتجة للآلات الزراعية .

تمتد المرحلة الثالثة من ١٨٨٥ الى مطلع التسعينيات . واذا بالآلات الزراعية ـ التي كانت معفية من الرسم الجمركي على الاستيراد ، يفرض عليها رسم جمركي من ٥٠ «كوبيك» ذهبا لكل «بود» * . وقد أدى هذا الرسم المرتفع الى انخفاض هائل في استيراد الآلات ، فيما كان الانتاج المحلي ينمو ببطء ، نظرا للأزمة الزراعية التي عصفت بالبلاد آنذاك .

وأخيرا ، فقد شهد مطلع التسعينيات بداية مرحلة رابعة تميزت بارتفاع جديد (في استيراد الآلات الزراعية وبزيادة بالغة السرعة في الانتاج المحلي .

(...)

٨ ـ مغزى استخدام الآلة في الزراعة

بعد ان أثبتنا الحقيقة القائلة بالنمو البالغ السرعة في انتاج الآلات الزراعية وفي استخدام هذه الآلات في الزراعة الروسية في فترة «ما بعد الاصلاح» ، يجب ان نتفحص الان المغزى الاقتصادي والاجتماعي الذي تنم عنه هذه الظاهرة . ويمكننا ان

---

* **البود** Pood هي وحدة الوزن الروسية . البود الواحد يساوي ٣٦ رطلا انكليزيا ، وحوالي ٨٠ كيلوغراما . **والكوبيك** هو جزء من مئة من الروبل ـم ـ .

نستخلص التالي مما قيل أعلاه عن اقتصاديات المزارعة الفلاحية ومزارعة ملاك الاراضي : ان الرأسمالية هي العامل الذي أدى الى استخدام الآلات في الزراعة والى توسيع هذا الاستخدام . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فان استخدام الآلة في الزراعة عملية ذات طبيعة رأسمالية ، اي انها تؤدي الى نشوء وتطور العلاقات الرأسمالية .

فلنتوقف قليلا عند اول هاتين الخلاصتين . رأينا كيف ان اقتصاد العمل ـ الخدمة ، والاقتصاد الفلاحي البطريركي الوثيق الارتباط به ، هما نظامان اقتصاديان يرتكزان ، بحكم طبيعتهما ، الى التقنية التقليدية ، الى المحافظة على وسائل الانتاج القديمة . فليس يوجد في البنية الداخلية لذاك النظام الاقتصادي ما يحفز على تطور التقنية . بل ، على العكس من ذلك ، فان الطابع المعزول والمغلق لذلك النظام الاقتصادي ، وحالة الفقر والانسحاق التي يعيشها الفلاح التابع ـ كلها عوامل تلغي امكانية إحداث التحسينات . وتجدر الاشارة بنوع خاص الى ان الدفع مقابل العمل المبذول في ظل نظام العمل ـ الخدمة هو ادنى بكثير من الحالات التي يجري فيها استخدام العمل المأجور (كما بيّنا أعلاه) . ومن المعروف ان الاجور المنخفضة تشكل احد اهم العراقيل أمام ادخال الآلات . وان الوقائع تبين دونما التباس ان الحركة الواسعة الرامية الى تغيير التقنية الزراعية لم تبدأ الا ابان تطور الاقتصاد البضاعي والرأسمالية في فترة «ما بعد الاصلاح» . والواقع ان المنافسة الناجمة عن الرأسمالية ، وتبعية المزارع للسوق العالمية ، جعلتا من تغيير التقنية مسألة ضرورية . في حين ان انخفاض سعر الحبوب اضفى طابع الالحاح الشديد على هذه الضرورة .

لتفسير الخلاصة الثانية ، يتوجب علينا ان ندرس مزارعة ملاك الاراضي والفلاحين ، كل على حدة . عندما يعمد مالك الارض الى ادخال آلة او اداة متطورة ، فانه بذلك يستبدل

ادوات الفلاح (العامل عنده) بأدواته . اي انه ينتقل بذلك من نظام العمل ــ الخدمة الى النظام الرأسمالي . ذلك ان انتشار الآلات الزراعية يعني تصفية الرأسمالية لنظام العمل ــ الخدمة . طبعا ، يمكن ان يوضع شرط يقضي ، مثلا ، بأن يقوم الفلاح ، لقاء استئجاره للارض ، ببذل عمل ــ خدمة على شكل يوم عمل على آلة حاصدة او درّاسة ، الخ . لكن هذا عمل ــ خدمة من النمط الثاني ، اي من النمط الذي يحوّل الفلاح الى عامل مياوم . وبالتالي ، فمثل هذه «الاستثناءات» انما تؤكد القاعدة العامة التي تقول ان ادخال الادوات المتطورة الى مزارع ملاك الاراضي الفرديين يعني تحويل الفلاح «التابع» (او الفلاح «المستقل» على حد تعبير الشعبويين) الى عامل مأجور ــ بنفس الطريقة التي تحول فيها «الصانع اليدوي» التابع الى عامل مأجور عندما يستولي السمسار ، الذي يوزع العمل للتنفيذ في المنزل، على ادوات الانتاج الخاصة به . ان حيازة مزرعة مالك الارض للادوات الزراعية الخاصة بها تؤدي حكما الى خراب الفلاحين المتوسطين ، الذين يحصلون معاشهم عن طريق بذل العمل ــ الخدمة . وقد رأينا أعلاه ان العمل ــ الخدمة هو «الصناعة» المميزة للفلاح المتوسط ، الذي تشكل ادواته الزراعية ، بالتالي ، ليس جزءا عضويا من المزارعة الفلاحية وحسب وانما من مزارعة الملاك العقاريين ايضا . من هنا فان انتشار استخدام الآلات الزراعية والادوات المتطورة يرتبط ارتباطا لا فكاك فيه بتجريد الفلاحين من ملكيتهم وأدواتهم . اما القول ان انتشار الادوات المتطورة بين الفلاحين يملك الدلالة نفسها ، فانه لا يحتاج الى شرح مستفيض بعد ما سبق قوله في الفصل السابق . ان الاستخدام المنتظم للآلة في الزراعة يؤدي الى طرد الفلاح «المتوسط» البطريركي بالوحشية نفسها التي ادى بها ادخال النول البخاري الى طرد الحرفي العامل على نوله اليدوي .

ان نتائج استخدام الآلة في الزراعة لتؤكد ما قلناه ، وتكشف كل السمات المميزة للتقدم الرأسمالي بجميع تناقضاته الداخلية . فالآلات تؤدي الى زيادة ضخمة في انتاجية العمل الزراعي ، هذه الانتاجية التي بالكاد مسّها التطور الاجتماعي قبل الحقبة الحالية . ولهذا السبب بالذات ، فان مجرد تزايد استخدام الآلات في الزراعة الروسية يكفي لتمكيننا من رؤية مدى الخطل في مقولة السيد دانيالسون عن وجود «ركود مطلق» (**مقالات** ، ص ٣٢) في انتاج الحبوب بروسيا ، لا بل عن وجود «تقهقر في انتاجية» العمل الزراعي نفسه . لنا عودة الى هذه المقولة ، التي تناهض الوقائع الاكيدة ، والتي يستخدمها السيد دانيالسون لرفع النظام قبل الراسمالي الى مصاف النظام الامثل .

ثم ان الآلات تؤدي الى تمركز الانتاج والى ممارسة التعاون الرأسمالي في الزراعة . ذلك ان ادخال الآلات يستدعي ، من جهة ، توظيفات كبيرة لرأس المال وهذا امر لا يستطيعه الا كبار المزارعين . اما من جهة ثانية ، فان الآلات تعطي مردودا فقط عندما تستخدم لمعالجة كميات هائلة من المنتجات ؛ لذا فان ادخال الآلات يستوجب زيادة الانتاج . ومن هنا فان الاستخدام الواسع النطاق للحاصدات والدارسات البخارية ، الخ. ، مؤشر لتمركز الانتاج الزراعي — وسوف يتبين لنا فيما بعد بكل تأكيد ان المنطقة الزراعية الروسية التي تشهد اوسع استخدام للآلات(نوفوروسيا) تتميز في الوقت نفسه بالمساحة الكبيرة لمزارعها . نكتفي بالاشارة هنا الى خطأ فهم عملية تمركز الزراعة على انها تتلخص في توسيع المساحة المزروعة حبوبا (مثلما يفعل السيد دانيالسون) . فالواقع ان تمركز الانتاج الزراعي يتجلى بأكثر الاشكال تنوعا ، اعتمادا على أشكال الزراعة التجارية (راجع الفصل القادم حول هذه النقطة) . وان تمركز الانتاج مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالتعاون المعمّم بين العمال في المزرعة . عالجنا أعلاه مثالا عن مزرعة كبيرة حيث تحصد الحبوب بتشغيل **المئات** من الحاصدات في

آن معا . «الدارسات التي يجرها ٤ ــ ٨ أحصنة تتطلب ١٤ ــ ٢٣ عاملا او اكثر ، نصفهم من النساء والاطفال ، اي من أشباه العمال ... اما الدارسات البخارية ، من قوة ٨ ــ ١٠ احصنة بخارية ، المستخدمة في كافة المزارع الكبيرة (في مقاطعة خيرسون) فانها تتطلب في آن معا ٥٠ ــ ٧٠ عاملا ، اكثر من نصفهم من أشباه العمال ، فتيانا وفتيات يبلغون ١٢ ــ ١٧ سنة من العمر» (تيزياكوف ، **المصدر ذاته** ، ص ٩٣) . ويلاحظ المؤلف ذاته ، عن حق : «ان المزارع الكبيرة ، التي قد يوجد على كل واحدة منها بين ٥٠٠ و١٠٠٠ عامل في وقت واحد ، يمكن تشبيهها بثقة بالمؤسسات الصناعية» (ص ١٥١) وهكذا ، فبينما كان الشعبويون يحاججون بأنه «سهل كثيرا» على القرية المشاعية ان تتبنى التعاون الزراعي ، كانت الحياة مستمرة ، وكانت الرأسمالية تقسم القرية نفسها الى فئات اقتصادية متضاربة المصالح ، وتنشيء المزارع الكبيرة القائمة على التعاون المعمَّم بين العمال المأجورين .

يتضح مما ورد أعلاه ان الآلات تنشيء سوقا داخلية للرأسمالية : انها ، اولا تؤسس سوقا لوسائل الانتاج (اي لمنتجات صناعة بناء الآلات ، وصناعة المناجم ، الخ.) ، وثانيا ، تؤسس سوقا لليد العاملة . وكما رأينا ، فان ادخال الآلات يؤدي الى استبدال العمل ــ الخدمة بالعمل المأجور مثلما يؤدي الى قيام مزارع فلاحية تستخدم العمال. ان استخدام الآلات الزراعية على نطاق واسع يفترض سلفا وجود كتلة من العمال الزراعيين المأجورين ، في المناطق حيث يبلغ تطور الرأسمالية الزراعية اعلى مستوياته ، تتقاطع عملية **ادخال** العمل المأجور والآلات مع عملية ثانية ، هي عملية حلول الآلة محل العمال المأجورين . فمن جهة ، نجد ان تكوّن برجوازية فلاحية وانتقال ملاك الاراضي من العمل ــ الخدمة الى الرأسمالية **يخلق** طلبا على الايدي العاملة ؛

واذا بالآلات **تطرد** العمال المأجورين في المناطق حيث المزارعة تعتمد منذ فترة طويلة على العمل المأجور .

(...)

ان تزايد استخدام عمل النساء والاطفال هو نتيجة اخرى من نتائج استخدام الآلات في الزراعة . لقد أدى نظام الزراعة الرأسمالية الراهن ، بشكل عام ، الى قيام تراتب بين العمال يذكّرنا ، الى أبعد حد ، بالتراتب القائم بين عمال الصناعة . فمثلا ، نجد الفئات التالية في مزارع روسيا الجنوبية : (١) **العمال الكاملون** ، وهم الذكور البالغون القادرون على القيام بكافة الاعمال ؛ (٢) **أشباه العمال** ، وهم نساء وذكور الى سن العشرين ، وتنقسم هذه الفئة الى شريحتين : (أ) ١٢ و١٣ ــ ١٥ و١٦ سنة ــ وهؤلاء هم أشباه العمال بالمعنى الحرفي للكلمة ، (ب) **أشباه العمال الاشداء** او «ثلاثةأرباع العمال» ــ على حد تعبير اللغة المستخدمة في المزارع ، وتتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٠ سنة ، وهم قادرون على القيام بكافة الاعمال باستثناء الحصاد؛ وأخيرا (٣) **أشباه العمال المساعدون** ، وهم الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٤ سنة ، وهم رعاة الخنازير والعجول والمساعدون في الحراثة وأعمال التعشيب . وغالبا ما يعمل هؤلاء مقابل طعامهم وكسائهم لا غير . ان ادخال الادوات الزراعية «يخفض سعر عمل العامل الكامل» ويسمح باستبداله بعمل النساء والاحداث الرخيص . وتؤكد الاحصائيات عن العمال المهاجرين حلول العمل النسائي محل عمل الرجال : ففي عام ١٨٩٠ شكلت النساء ١٢٫٧ بالمئة من مجموع العمال المسجلين في بلدة كاخوفكا وفي مدينة خيرسون ؛ في العام ١٨٩٤ ، شكلت النساء ١٨٫٢ بالمئة من مجموع العمال في المقاطعة (١٠٫٢٣٩ من اصل ٥٦٫٤٦٤) ؛ وفي العام ١٨٩٥ ، ارتفعت النسبة الى ٢٥٫٦ بالمئة

١٣٫٤٧٤) من اصل ٤٨٫٧٥٣) . اما الاطفال ، فكانوا يشكلون ٧٫٠ بالمئة عام ١٨٩٣ (الفئة ١٠ ــ ١٤ سنة) وفي العام ١٨٩٥ ، ١٫٦٩ بالمئة (الفئة ٧ ــ ١٤ سنة) . اما العمال المحليون في مزارع قضاء اليسافتغراد ، ومقاطعة خيرسون ، فكانت نسبة الاطفال بينهم ١٫٠٦ بالمئة (**المصدر ذاته**) .

ان الآلات تزيد من وتيرة عمل العمال ... ان النمط الرأسمالي لاستخدام الآلة ... يشكل حافزا قويا لاطالة يوم العمل . فيظهر العمل الليلي في الزراعة ، وقد كان معدوما من قبل . «في سنوات المواسم الجيدة ... يتم العمل حتى خلال الليل في بعض المزارع وفي العديد من حقول الفلاحين » (تيزياكوف ، **المصدر السابق** ، ص ١٢٦) ، بواسطة الاضاءة الاصطناعية ، اي على نور المشاعل . وأخيرا ، فان الاستخدام المنتظم للآلات يؤدي الى تفشي الامراض الرضّية ✶ بين العمال الزراعيين . اما استخدام النساء والاطفال على الآلات فينتج عنه، بالطبع ، عدد كبير جدا من الاصابات . «خلال المواسم الزراعية ، تمتلىء مستشفيات الزيمستوفات ومستوصفات مقاطعة «خيرسوف» ، مثلا ، كليا تقريبا بالمصابين بالامراض الرضية ، فكأنها تتحول الى مستشفيات ميدانية لمعالجة الجيش الجرار من العمال الزراعيين الذين يصابون دائما بالعاهات نتيجة الاذى الكبير الذي تحدثه الادوات والآلات الزراعية» (**المصدر ذاته** ، ص ١٢٦). وها ان فرعا جديدا من الادبيات الطبية اخذ بالظهور لدراسة ومعالجة الاصابات التي تسببها الآلات الزراعية . وتنهمر الاقتراحات الداعية الى استصدار تشريعات الزامية بصدد

✶ الامراض الرضية traumatism هي الامراض الناجمة عن الرضوض الجسدية او الصدمات النفسانية القوية ــمــ .

استخدام الآلات الزراعية . ذلك ان الانتاج الكبير للآلات يستدعي بالضرورة الرقابة العامة وسن التشريعات بشأن الانتاج الزراعي، كما هو الحال بصدد الانتاج الصناعي ...

ولنلاحظ ، ختاما ، الموقف البالغ التذبذب للشعبويين بصدد استخدام الآلة في الزراعة . ان الاعتراف بفائدة استخدام الآلة وبطابعه التقدمي ، والدفاع عن الاجراءات الرامية الى تطويره وتسهيله المقترن ، في آن معا ، بتجاهل كون الآلة مستخدمة بطريقة رأسمالية في الزراعة الروسية ، يعني السقوط الى مصاف وجهة نظر البرجوازية الزراعية الصغيرة والكبيرة . والحال ان ما يقوم به الشعبويون هو تحديدا تجاهلهم للطابع الرأسمالي لاستخدام الآلات والادوات المتطورة في الزراعة ، دون ان يكلفوا انفسهم حتى عناء تحليل اية فئات من المزارع الفلاحية او مزارع الملاك العقاريين تستخدم هذه الآلات . فالسيد فورونتسوف يحنق على السيد ف. تشيرنيايف ويتهمه بأنه «يمثل التقنية الرأسمالية» (**تيارات تقدمية** ، ص ١١) . فالمفترض ان السيد ف. تشيرنيايف ، او سواه من موظفي وزارة الزراعة، هو الذي يجب ان يلام لان استخدام الآلة في روسيا يتخذ طابعا رأسماليا! اما السيد دانيالسون فعلى الرغم من تعهداته العرمرمية بأن «لا يبتعد قيد شعرة عن الوقائع» (**مقالات** ، ص ١٤) نجده يفضل ان يتجاهل ان الرأسمالية هي التي طورت استخدام الآلة في اقتصادنا الزراعي ، لا بل انه يصل الى حد ابتكار نظرية لا تخلو من الطرافة تقول ان التبادل يخفض انتاجية العمل في الزراعة (ص ٧٤) ! على ان انتقاد هذه النظرية ، المطروحة دونما تحليل للوقائع ، لا هو ممكن ولا ضروري (...)

٩ ـ العمل المأجور في الزراعة

ننتقل الان الى ابرز مميزات الزراعة الرأسمالية ـ أعني

استخدام العمل المأجور . وقد ظهرت هذه السمة المميزة لاقتصاد فترة «ما بعد الاصلاح» بأوضح اشكالها في الاطراف الجنوبية والشرقية لروسيا الاوروبية ، حيث الانتقال الجماعي العمال الذي سمي «الهجرة الريفية» (...)

(...) والواقع ان حركة العمال كانت من المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة الى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، تلك التي جرى استعمارها ؛ ومن المناطق التي بلغ فيها نظام القنانة ارقى درجات تطوره الى تلك التي كان فيها على أضعف مستويات تطوره (١) ؛ من مناطق التطور الراقي لنظام العمل ــ الخدمة الى حيث كان ضعيف التطور وحيث بلغت الرأسمالية درجة عالية من درجات نموها . من هنا نقول ان العمال يهربون من العمل «شبه الحر» الى العمل الحر . اذ انه من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الهجرة تتلخص في حركة انتقال من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الى المناطق الضعيفة الكثافة السكانية. فقد اظهرت دراسة حركة انتقال العمال (السيد س. كورولنكو، **المرجع السابق الذكر**) هذه الواقعة الفريدة والهامة ــ ان العمال قد هاجروا من مناطق عديدة وخلّفوا وراءهم حالة من النقص في الايدي العاملة ، وهذا ما جرى التعويض عنه بوصول عمال مهاجرين من مناطق اخرى . من هنا ، فان هجرة العمال لا تعبر فقط عن نزوع السكان الى الانتشار بطريقة اكثر تكافؤا في المناطق المعنية ، انما تعبر هذه الهجرة ايضا عن نزوع الى الهجرة لمناطق تسودها ظروف عمل

---

١ ــ اشار شازلافسكي ، في ايامه ، الى ان نسبة الاقنان في المناطق التي وصلها العمال المهاجرون كانت تتراوح بين ٤ و١٥ بالمئة من مجموع السكان . اما المناطق التي هاجر منها هؤلاء العمال ، فكانت النسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ بالمئة (ملاحظة لينين) .

افضل . ويزداد هذا النزوع وضوحا اذا ما استذكرنا ان أجور العمال الزراعيين **بالغة الانخفاض** في مناطق الانطلاق ، اي في المناطق التي يسودها نظام العمل ـ الخدمة . اما المناطق التي تجتذب المهاجرين ، اي المناطق التي يسودها النظام الرأسمالي ، فالاجور فيها اكثر ارتفاعا بكثير .

(...) ان وجود مثل هذا الجمع من «الفلاحين» الذين يهجرون منازلهم وحصصهم (عندما يكون لهم منازل وحصص) * دلالة حية على العملية الجبارة التي يتحول المزارعون الصغار بموجبها الى بروليتاريين زراعيين، وعلى ضخامة طلب الرأسمالية الزراعية النامية للعمل المأجور .

(...) ويظهر ، بالتالي، ان حوالي **خمس الفلاحين** ** (١/٥) هم الان في وضع تتلخص «مهنتهم الرئيسية» بالعمل المأجور عند الفلاحين الاغنياء والملاك العقاريين . ونرى هنا الفئة الاولى من أرباب العمل الذين يطلبون قوة عمل البروليتاريا الريفية . انهم فئة أرباب العمل الزراعيين ، الذين يستخدمون **حوالي نصف الفئة الدنيا من الفلاحين** . وهكذا ، تجب ملاحظة العلاقة المتبادلة بين تكوين طبقة من أرباب العمل الريفيين وبين توسع الفئة الدنيا من «الفلاحين» ، اي زيادة عدد العمال الزراعيين . وتلعب البرجوازية دورا بارزا ضمن طبقة أرباب العمل الزراعيين : ففي تسعة أقضية من مقاطعة فورونيج يستخدم الفلاحون الاغنياء ٤٠و٤٣ بالمئة من مجموع العمال الزراعيين (**رودنيف** ، ص٤٣٤).

---

* ذلك ان التقدير الذي يعتمده لينين لعدد العمال الزراعيين **المهاجرين** في روسيا يزيد عن المليونين ـم ـ .

** تقدير لينين لمجموع العمال الزراعيين في روسيا هو ٢ ملايين ونصف عامل ـم ـ .

واذا ما اعتمدنا هذه النسبة كمتوسط لجميع العمال الزراعيين ولعموم روسيا ، يتضح لنا ان البرجوازية الزراعية تطلب قوة عمل حوالي مليون ونصف المليون من العمال الزراعيين . انها الفئة «الفلاحية» نفسها التي تقذف الى السوق بملايين العمال الباحثين عن أرباب عمل ، وتتطلب هذا العدد الضخم من العمال المأجورين في آن معا .

١٠ ـ دلالة العمل المأجور في الزراعة

فلنحاول الان وصف السمات المميزة الرئيسية للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي تبلورت في الزراعة مع استخدام العمل المأجور ، واستخلاص دلالتها .

ان العمال الزراعيين الذين يهاجرون الى الجنوب بهذه الاعداد الوفيرة ينتمون الى أفقر الفئات الفلاحية . فمن بين العمال الوافدين الى مقاطعة خيرسون ، يجيء سبعة أعشارهم ٧/١٠ مشيا على الأقدام ، لانهم لا يملكون اجرة القطار ، «انهم يسافرون لمئات وآلاف الفرَسات ✱ بموازاة سكة الحديد وعلى ضفاف الانهر الصالحة للملاحة ، يستمتعون بالمناظر الرائعة للقطارات السريعة الحركة والبواخر المنسابة ببطء على سطح الماء» (**تيزياكوف** ، ص ٣٥) . في اكثر الاحوال لا يحمل العامل معه الا روبلين اثنين (١) . وغالبا ما يفتقد المال اللازم لجواز

✱ فرسَت Verst جمعها فرسات ، مقياس روسي للطول يعادل ٣٥٠٠ قدم ، اي حوالي كيلومتر واحد ـم ـ .

١ ـ يحصل على المال اللازم للرحلة ببيع ملكية معينة ، وصولا الى حد بيع الحاجيات المنزلية، ورهن حصة الارض، ورهن مقتنيات والبسة ، الخ، . =

السفر*، فيشتري هوية شهرية بعشرة كوبيكات. وتستغرق الرحلة بين ١٠ و١٢ يوما ، وبعد هذا السفر الطويل (الذي يقوم به العامل حافيا ، احيانا ، في وحل الربيع البارد) ، تنتفخ اقدام المسافر وتتشقق وتتقرّح . ويسافر ١/١٠ من العمال على «الدوبي» (وهي مراكب كبيرة مصنوعة من الواح خشنة تتسع لخمسين الى ثمانين شخص وغالبا ما يتكدس فيها المسافرون فوق طاقتها القصوى) . وتشير التقارير التي وضعتها لجنة رسمية («لجنة زفيجنتسيف») الى الخطورة البالغة التي ينطوي عليها هذا الشكل من السفر : «لا يكاد يمر عام الا ويغرق فيه واحد ، او اثنان او اكثر من هذه «الدوبي» المكتظة فوق طاقتها بالمسافرين ، حاملة معها ركابها الى قعر النهر» (**المصدر ذاته** ، ص ٣٤) . وتملك اكثرية العمال المهاجرين حصص ارض ، لكنها بدون اهمية تذكر من حيث مساحتها . ويلاحظ تيزياكوف ، عن حق ، «ان جميع هؤلاء العمال الزراعيين هم بروليتاريون ريفيون محرومون من الارض ، بات الاستخدام في اعمال خارجية مصدر رزقهم الاوحد ... ان عملية تجريد الفلاحين من الارض تنتشر على نطاق واسع وبسرعة كبيرة ، مما يؤدي الى تضخم صفوف العمال الزراعيين» . والبرهان القاطع على سرعة هذه العملية هو عدد العمال الباحثين عن عمل لاول مرة . ويشكل هؤلاء العمال المبتدئين ٣٠ بالمئة من اجمالي عدد العمال . وبالمناسبة ، فان هذا الرقم يسمح لنا بأن نحكم على مدى تسارع عملية تكوّن

= او باستقراض المال اللازم من «رجال الدين والملاك العقاريين والكولاكيين المحليين» على ان يسدده لهم بواسطة العمل (**شاخونسكوي** ، ص ٥٥) (ملاحظة لينين) .

* المقصود هنا جوازات السفر فيما بين المناطق الروسية نفسها ـ م ـ .

تجمعات من العمال الزراعيين **الدائمين** .

ولقد أدت الهجرة الكبيرة للعمال الى نشوء أشكال خاصة من الاستخدام تتميز بها الرأسمالية المتطورة . ففي الجنوب والجنوب الشرقي ظهرت عدة اسواق عمل حيث يتجمع الآلاف من العمال وأرباب العمل . وتنعقد هذه الاسواق عادة في البلدات ، والمراكز الصناعية ، والقرى التجارية وخلال المعارض . ويشكل الطابع الصناعي لهذه المراكز عنصر اجتذاب هام للعمال ، المستعدين لقبول العمل في المرافق غير الزراعية ايضا (...)

وهكذا فالرأسمالية قد اوجدت في الاطراف شكلا جديدا من «اندماج الزراعة مع الصناعات» ، وتحديدا اندماج العمل الزراعي المأجور مع العمل المأجور غير الزراعي . ولا يتحقق مثل هذا الاندماج على نطاق واسع الا في الطور الاعلى والاخير من الرأسمالية ، طور الصناعة الآلية الكبيرة ، التي تخفف من اهمية المهارة و«العمل اليدوي» ، وتسهّل الانتقال من مهنة لاخرى ، وتساوي بين أشكال الاستخدام المختلفة .

وبالتأكيد ، فان أشكال الاستخدام في تلك المناطق متميزة ونموذجية عن الزراعة الرأسمالية . هنا تختفي كل اشكال الاستخدام شبه البطريركية وشبه الاسترقاقية التي نجدها بكثرة في الحزام الاوسط ذي الارض السوداء . والعلاقات الوحيدة الباقية هي بين المؤجرين والمستأجرين ، او هي مجرد صفقات تجارية لشراء وبيع قوة العمل . وكما هو الحال دائما في ظل العلاقات الرأسمالية المتطورة ، يفضل العمال المياومة او تأجير قوة عملهم على اساس اسبوعي ، لكي يتمكنوا من جعل الاجر يتطابق بدقة اكبر مع الطلب على اليد العاملة . «يجري تحديد الاسعار بالنسبة للمناطق التي يشملها كل سوق (ضمن شعاع من حوالي ٤٠ فرسَت) بدقة حسابية ، وشد ما يصعب على ارباب العمل تخفيض السعر لان الموجيك الذي جاء الى السوق يفضل البطالة والارتحال بدلا من العمل بأجر أقل» (**شاكوسكوي** ،

ص ١٠٤) .

ومن البديهي ان التذبذبات الحادة في الاسعار المدفوعة للعمل تؤدي الى خرق العقود ، ليس من طرف واحد ، كما يزعم أرباب العمل عادة ، وانما من الطرفين . «يلجأ كلا الطرفين الى النشاط المنسّق» : يتفق الشغيلة فيما بينهم على المطالبة بأسعار اعلى ، فيما يتفق أرباب العمل على دفع مبالغ ادنى (**المصدر ذاته**، ص ١٠٧) . اما مدى سيطرة «الدفع النقدي الفظ» على العلاقات بين الطبقات ، فيظهر ، مثلا ، في الواقعة التالية : «يعلم أرباب العمل المجربون جيدا» ان العمال «يرضخون» فقط بعد ان يستنفدوا مؤونتهم من الاغذية . «ويروي احد المزارعين انه عندما كان يجيء للسوق لاستئجار العمال . . . كان يتجول بينهم ، ويلكز جعبهم بعصاه (كذا !) : فاذا كانت الجعب لا تزال تحوي خبزا ، يحجم المزارع عن الحديث الى العمال ويغادر السوق» وينتظر «حتى تفرغ الجُعب في السوق» (من «**سيلسكي فيستنيك**» [**رسول الريف**] ، ١٨٩٠ ، العدد ١٥ ص ١٠٧ ـ ١٠٨) .

وكما هو الامر بالنسبة للرأسمالية المتطورة اينما كان ، كذلك نجد هنا أن العامل يتعرض لاضطهاد مميَّز من طرف رأس المال الصغير . ذلك ان الاعتبارات التجارية البحتة تجبر رب العمل الكبير على الاحجام عن الاضطهاد الوضيع ، الذي لا يدر عليه الا فائدة محدودة فيما هو محفوف بخطر الخسارة الكبيرة اذا ما نشبت النزاعات . لذا نجد أرباب العمل الكبار (مثلا ، اولئك الذين يستخدمون ٣٠٠ ـ ٨٠٠ عامل) يحاولون منع عمالهم من ترك العمل في نهاية الاسبوع ، ويحددون بأنفسهم الاسعار بناء على الطلب على العمل . لا بل ان بعضهم يتبنى نظاما يرفع الاجور معارتفاع اسعار العمل في المنطقة. وتشير كل الدلائل الى ان هذه الزيادات يجري اكثر من التعويض عنها عن طريق العمل الجيد الذي يبذله العمال وبسبب غياب النزاعات (**المصدر ذاته** ،

ص ١٣٠ ــ ١٣٢ ، ١٠٤) . وعلى العكس من ذلك ، فان رب العمل الصغير لا يتورع عن شيء . «يتولى المزارعون والمستوطنون الالمان (انتقاء) عمالهم بعناية فائقة ويدفعون لهم زيادات بنسبة ١٥ او ٢٠ بالمئة او حتى اكثر ، على أجورهم ، لكنهم (يعتصرون) منهم عملا اضافيا يزيد عن ٥٠ بالمئة» (**المصدر ذاته** ، ص ١١٦) . اما «الخدم» الذين يعملون عند أرباب العمل هؤلاء ، فانهم لا يميزون الليل عن النهار» ــ على حد تعبيرهم . اما المستوطنون الذين يستخدمون الحصادين فانهم يرسلون ابناءهم في أعقابهم (اي ، لاستعجال العمال) في **ورديات** ، بحيث يستبدل بعضهم بعضا ثلاث مرات خلال اليوم ، ويأتون بعزيمة متجددة لاستعجال العمال : «لذا يسهل التعرف على الذين عملوا عند المستوطنين الالمان من مظهرهم المتعب . وفي العادة ، يحجم المزارعون والالمان عن استئجار اولئك الذين عملوا سابقا على مزارع الملاك العقاريين، ويقولون لهم : (انكم لن تتحملون وتيرة العمل عندنا) .» (المصدر ذاته) .

ان الصناعة الآلية الكبيرة ، في تجميعها أعدادا كبيرة من العمال ، وفي تحويلها لوسائل الانتاج وتمزيقها لكل البراقع والاسترة البطريركية والتقليدية التي حجبت العلاقات بين الطبقات ، تؤدي دائما الى تحويل الراي العام نحو هذه العلاقات، والى قيام محاولات للرقابة العامة عليها وسن التشريعات بصددها. وهذه الظاهرة، التي وجدت تعبيرها الفاقع في التفتيش الصناعي، بدات تظهر في الزراعة الراسمالية الروسية ، وتحديدا في اكثر مناطقها تطورا .

أثيرت مسألة اوضاع العمال الصحية في مقاطعة خيرسون منذ العام ١٨٧٥ ، في «مؤتمر القاطعة الثاني لاطباء زيمستوفا خيرسون» ، كما عولجت ايضا عام ١٨٨٨ ، وفي العام ١٨٩٩ وضع مخطط لدراسة اوضاع العمال . اما التحقيق في الاوضاع الصحية الذي جرى عام ١٨٨٩ ــ ١٨٩٠ (ولكن على نطاق غير

كاف اطلاقا) فقد رفع النقاب قليلا عن اوضاع العمل في القرى البعيدة . فظهر ، مثلا ، ان العمال محرومون من المساكن في اكثرية الحالات . اما حيث تتوافر «التخشيبات» ، فانها سيئة البنيان من الناحية الصحية . «ولم يكن نادرا ان يشاهد المحققون» **المغاور** التي يسكنها الرعاة مثلا ، وهؤلاء يعانون من الرطوبة والاكتظاظ والبرد والعتمة والجو الخانق . اما الطعام المقدم للعمال فبعيد عن ان يكون مُرضيا . وأما يوم العمل فيستغرق عادة ٢/١ ١٢ ــ ١٥ ساعة ، وهو أطول بكثير من يوم العمل في الصناعة الكبيرة (١١ ــ ١٢ ساعة) . و«الاستثناء» هو منح العمال فترة راحة قصيرة خلال القسم الاشد حرارة من النهار . كذلك وجدت حالات غير قليلة من امراض الرأس . وباختصار ، فان العمل على الآلات يولد قسمة العمل الوظيفية مثلما يسبب الامراض المهنية (...) ويسجل السيد تيزياكوف الخلاصات التالية بصدد الاوضاع الصحية للعمل الزراعي : «يمكن القول ، بشكل عام ، ان رأي الاقدمين بأن عمل الفلاح هو (بين المهن أشدها هناء وأكثرها توفيرا للصحة) لم يعد صحيحا على الاطلاق في الازمنة الراهنة ، بعد سيادة الروح الرأسمالية في الزراعة . فمع ادخال الآلة للزراعة ، لم تتحسن الاوضاع الصحية للعمل الزراعي ، بل هي تدهورت . وقد أدت الآلة في الزراعة الى نشوء تخصص في العمل لم يكن معروفا من قبل الى درجة انه سبَّب في انتشار الامراض المهنية والاصابات الجدية في أوساط السكان الريفيين» (...)

★★★

ختاما ، فلنعد الى الاقتصاديين الشعبويين . رأينا أعلاه انهم يمجدون العمل ــ الخدمة ويتجاهلون الطبيعة التقدمية

للرأسمالية بالمقارنة مع هذا النظام . يجب ان نضيف الان انهم لا يحبذون «هجرة» العمال ، بل يشجعون «الاستخدامات» **المحلية**. وفيما يلي مثال عن كيفية طرح السيد دانيالسون لوجهة النظر الشعبوية المألوفة : «ينطلق العمال ... بحثا عن عمل ... وقد يسأل سائل، هل ان هذا امر ذو جدوى على الصعيد الاقتصادي؟ ليس من منظار الفلاح الفرد ، وانما الى اي مدى هو امر ذو جدوى بالنسبة للفلاحين ككل ، اي من المنظار الوطني والاقتصادي ؟... والذي نريده هنا هو الاشارة الى الضرر الاقتصادي البحت الناجم عن الترحال السنوي والله أعلم الى اين ، على امتداد الصيف ، عندما يبدو ان فرص العمل متوافرة بكثرة ...» (ص ٢٣ ــ ٢٤) .

اننا نؤكد ، بغض النظر عن نظرية الشعبويين ، ان «ترحال» العمال لا يوفر فوائد «اقتصادية بحتة» للعمال انفسهم وحسب ، وانما يجب اعتباره ايضا كظاهرة تقدمية . وانه يجب توجيه أنظار الرأي العام ليس نحو استبدال الاستخدامات الخارجية باستخدامات محلية «في متناول اليد» ، وانما ، على العكس تماما ، يجب توجيه أنظار الرأي العام نحو ازاحة كل العقبات في طريق الهجرة ، نحو تسهيلها بكافة الوسائل ، ونحو تحسين ظروف سفر العمال وخفض أكلافه ، الخ . اما هذا التأكيد ، فانه يرتكز الى الاعتبارات التالية :

١ ــ تنجم فوائد «اقتصادية بحتة» للعمال من «الترحال» ، لانهم يرتحلون الى حيث الاجور اعلى وحيث موقعهم كباحثين عن عمل هو اقوى . هذه الحجة البسيطة غالبا ما يتناساها اولئك الذين يحبون الارتقاء الى صعيد ارقى ، هو الصعيد «الوطني ــ الاقتصادي» المزعوم .

٢ ــ ان «الترحال» يحطم الاشكال الاسترقاقية لاستخدام العمل ، كما يحطم نظام العمل ــ الخدمة .

فلنتذكر ، مثلا ، انه في السابق عندما كانت الهجرة ضعيفة،

كان الملاك العقاريون الجنوبيون (وسواهم من أرباب العمل) يلجأون الى النظام التالي لاستخدام العمال : يرسلون وكلاءهم الى المقاطعات الشمالية ويستأجرون (بواسطة الموظفين الريفيين) المتهربين من الضرائب وفق شروط بالغة الاجحاف بالنسبة لهؤلاء الاخيرين . ذلك ان ارباب العمل كانوا يستفيدون من المنافسة الحرة ، اما طالبو العمل ، فكانوا محرومين من الافادة منها. ولقد ذكرنا حالات ابدى فيها الفلاحون استعدادهم للتخلص من نظام العمل ـ الخدمة والاسترقاق ولو بالعمل في المناجم .

فلا عجب ، اذن ، ان نجد اصحاب المصالح الزراعية يلتقون مع الشعبويين حول مسألة «الترحال» . لنأخذ السيد س. كورولنكو مثلا الذي يثبت في كتابه آراء العديد من الملاك العقاريين يعارضون «هجرة» العمال ، ويحشد العديد من «الحجج» ضد «الاستخدامات الخارجية» : «تبديد الطاقات» ، «انتشار العادات السيئة» ، «السكر والعربدة» ، «اساءة الامانة» ، «السعي لمغادرة الاسرة من اجل التحرر منها ومن الوصاية الابوية» ، «الركض وراء اللهو والحياة البراقة» ، الخ . وهذه هي حجة مثيرة للاهتمام بنوع خاص : «اخيرا ، وكما يقول المثَل ، (الحجر الذي لا يتحرك ، يجمع الطحلب) ، والانسان الذي لا يرتحل سوف يجمعبالتأكيد الاملاك ويعتز بها» (**المصدر السابق**، ص ٨٤) . ان هذا المثل يشير بوضوح كامل الى ما يحصل للمرء عندما يلازم مكانه . واشد ما يزعج السيد س. كورولنكو هو الظاهرة التي اشرنا اليها أعلاه ، اي ان أعدادا «كبيرة» من العمال تغادر بعضالمقاطعات بحيث يتولى عمال وافدون من مقاطعاتاخرى سد النقص في اليد العاملة الناجم عن تلك الهجرة . ففي اشارته الى هذه الواقعة بصدد الحديث عن مقاطعة فورونيج ، مثلا ، يورد السيد س. كورولنكو واحدا من اسبابها ، وتحديدا ان العديد من الفلاحين يملكون حصص ارض .

«وبالطبع ، فان هؤلاء الفلاحين الذين يعيشون في ضائقة

مالية نسبية ولا يأبهون كثيرا لملكيتهم الصغيرة ، غالبا ما يعجزون عن الايفاء بتعهداتهم . وهم ، في العادة ، اكثر استعدادا للهجرة الى مقاطعات اخرى ، حتى ولو كانت فرص العمل وفيرة في قراهم ومناطقهم» . «ان أمثال هؤلاء الفلاحين ، ذوي الارتباط الضعيف بحصص ارضهم التي لا تكفي لاعالتهم ، والذين غالبا ما يفتقدون الى الادوات والتجهيزات الزراعية ، هم الاكثر استعدادا لهجرة بيوتهم والسعي وراء رزقهم بعيدا عن قراهم الاصلية ، دون اكتراث بالاستخدام محليا ، وأحيانا حتى دون الاكتراث بتعهداتهم ، لانهم غالبا ما لا يملكون شيئا يمكن الحجز عليه » (المصدر ذاته) .

«ضعف التعلق بالارض !» ـ تلك هي العبارة الملائمة .

وهي يجب ان تطلق مخيلة اولئك الذين يتحدثون عن أضرار «الترحال» وعن تفضيل الاستخدامات المحلية التي هي «في متناول اليد» .

٣ ـ يولد «الترحال» حركة سكانية اكبر . وهو بالتالي احد اهم العوامل التي تمنع الفلاحين من «تجميع الطحلب» ، فقد علق بهم منه اكثر مما يجب عبر الاجيال . فالسكان لن يتطوروا ، اذا هم لم يتحركوا . وانه لمن السذاجة البالغة التصور ان مدرسة القرية تستطيع ان تعلم الناس ما يستطيعوا هم بأنفسهم أن يتعلموه من علاقاتهم المختلفة وتعرفهم على الاوضاع في الجنوب وفي الشمال ، في الزراعة وفي الصناعة ، في العاصمة وفي المجاهل .

الفصل الرابع

نمو الزراعة السوقية

بعد ان درسنا البنية الاقتصادية الداخلية لاقتصاديات الفلاح ومالك الارض ، يجب ان نعالج الان مسألة التحولات في الانتاج الزراعي ، وأن نطرح على انفسنا السؤال التالي : هل تعبر هذه التحولات عن نمو للرأسمالية وللسوق الداخلية ؟ (...) *

---

* في الاقسام الثمانية الاولى من هذا الفصل ، يعالج لينين بالتفصيل المعطيات عن نمو الزراعة السوقية . فيلاحظ ان الحبوب المنتجة للتسويق تحتل حصة متزايدة من مجموع انتاج الحبوب في البلد . ثم يؤكد ان المزيد من تخصص الزراعات المختلفة هو مؤشر اكيد على نمو الزراعة السوقية. بعدها، =

٩ ـ خلاصات حول دلالة الرأسمالية في الزراعة الروسية

في الفصول ٢ و٣ و٤ ، عالجنا مسألة الرأسمالية في الزراعة

= يستعرض المؤلف عددا من اوجه عملية نمو الزراعة السوقية .

ـ **توسع منطقة زراعة الحبوب** . ويلاحظ لينين هنا انتقال منطقة الحبوب الرئيسية من مقاطعات التربة السوداء الوسطى ، الى مقاطعات السهوب والفولغا السفلى التي شهدت هجمة من الرساميل والبشر المهاجرين وانتاج الحبوب للتسويق المباشر (للداخل وللسوق الاوروبية) وفق زراعة رأسمالية متطورة (مزارع شاسعة . استخدام واسع النطاق للآلات . تعاون انتاجي كبير) ، بما يرافق ذلك بالضرورة من تمايز كبير بين الفلاحين (٣ بالمئة من «الفلاحين» يسيطر على ١/٣ الارض المزروعة) . كذلك يلاحظ لينين هنا ان نمو الزراعة السوقية في هذه المنطقة قد ترافق مع تصنيعها المتسارع .

ـ **التحولات في تربية المواشي** ، من التربية لاغراض السماد الى التربية لاغراض استخراج وبيع الحليب ومشتقاته . وهكذا تنمو صناعةالزبدة والاجبان وتنمو مراكز مدينية تأخذ بربط قرى وتجمعات مزارعين عديدة تربي الماشية للسوق (الحليب + تسمين الماشية للحمها) ، حيث يلعب السماسرة دورهم التقليدي في شراء المنتوج ونقله للمدن . وهكذا تزداد تبعية الفلاح والمزارع للرأسمالي في المدينة الذي يبدأ بفرض شروطه على نوعية الانتاج . كذلك ينمو التمايز بين كبار مربي المواشي وبين صغارهم ، الذين يتحولون الى شبه بروليتاريا من الرعاة . وتشهد فئات الفلاحين الفقراء (بدون بقرة او ببقرة واحدة) انخفاضا ملحوظا في مستوى معيشتها .

ـ **توسع زراعة المحاصيل السوقية المباشرة كالكتان مثلا** . وهو محصول صناعي تضاعف انتاجه ثلاث مرات منذ الاصلاح وارتفعت نسبة =

الروسية من زاويتين . درسنا اولا النظام الراهن للعلاقـــات الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الفلاح ومالك الارض ، هذا النظام الذي تكوّن في فترة «ما بعد الاصلاح» . ورأينا أن الفلاحين آخذين في الانقسام بسرعة هائلة الى برجوازية ريفيـة قليلة العدد لكنها قوية اقتصاديا من جهة، والى بروليتاريا زراعية من جهة ثانية .

وترتبط عملية «انتزاع الهوية الفلاحية» هذه ارتباطا وثيقـا بانتقال ملاك الارض من نظام العمل ــ الخدمة الى نظام المزارعـة

= الصادرات منه ارتفاعا مذهلا. هنا ايضا تسيطر قلةمن السماسرة وكبار مالكي الارض الذين يؤجرونها لزراعة الكتّان علىاكثرية الفلاحين وعلى معظم المحصول والمداخيل . بل وتنمو وكالات كبيرة للكتان تحل تدريجيا محل صغار ومتوسطي السماسرة (ظاهرة تمركز رأس المال) . والنتائج باتت مألوفة ــ خراب الفلاحين ، الذين يؤجرون اراضيهـم وغالبا ما يهاجرون لامتهان العمل الصناعي .

ــ **اتساع المعالجة التقنية للمحاصيل الزراعية** وأبرزها (أ) معامل التقطير (للمشروبات الكحولية ومن البطاطا خصوصا) ، (ب) السكر الشمندري، وهي زراعة رأسمالية كبيرة وآلية يملكها الملاك الاقطاعيون والنبلاء ، مثلها كمثل معامل التقطير ، (ج) استخراج النشاء من البطاطا (الذي زاد انتاجه عشرة أضعاف) ، (د) انتاج الزيت النباتي ، حيث ينمـو التمايز بين الفلاحين اصحاب المعاصر الكبيرةوالصغيرة ، او المحرومين منها ، (هـ) زراعة التبغ ، الواقعة بيد كبار الرأسماليين (نصف المزارع هي من صنف المزرعة الصغيرة ، لكن حصتها من اجمالـي الانتاج لا تتجاوز ١/١٠) . ومعظم هذه الزراعات تستقطب العمال المهاجرين .

ــ **اخيرا ، يتعرض لينين لزراعة الخضار والفواكه بطريقة صناعيـة** في ضواحي المدن ، حيث يصبح الفلاح ــ المزارع خاضعا للراسمالية الى حد ان الشعبويين انفسهم يعترفون بأنه «لم يعد فلاحا» ! ـ م ـ

الرأسمالية . ثم نظرنا في هذه العملية اياها من زاوية اخرى : انطلقنا من طريقة تحوّل الزراعة الى الانتاج السوقي ، وتفحّصنا العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المميِّزة لكل شكل من الاشكال الرئيسية للزراعة السوقية . فتبين لنا ان العمليات اياها تظهر في مزارعة الفلاح ومزارعة المالك العقاري في ظل منوعات عديدة من الظروف الزراعية .

فلننظر الان في الخلاصات الناتجة عن الاحصائيات التي تناولنا اعلاه :

١ ـ ان ابرز سمة للتطور الزراعي بعد «الاصلاح» هي نمو الطابع التجاري ـ الرأسمالي للزراعة. فيما يتعلق بمزارعة المالك العقاري ، فان هذه الواقعة من البداهة بحيث انها لا تحتاج الى شرح تفصيلي . اما فيما يتعلق بمزارعة الفلاح ، فان اثباتها ليس بالقدر ذاته من البداهة . اولا ، لان استخدام العمل المأجور ليس سمة جوهرية مطلقة تلازم البرجوازية الريفية الصغيرة . فكما لاحظنا أعلاه ، تضم هذه الفئة جميع المنتجين السوقيين الصغار الذين يغطون نفقاتهم بواسطة المزارعة المستقلة ، شرط ان لا يكون النظام الاقتصادي العام مرتكزا الى التناقضات الرأسمالية التي عالجناها في الفصل الثاني . وثانيا ، لان البرجوازي الصغير (في روسيا كما في سائر الاقطار الرأسمالية) يرتبط ب «الفلاح» المالك الصغير وبالعامل الزراعي المحاصص بواسطة سلسلة من المراحل الانتقالية . وهذا هو احد الاسباب التي تفسر انتشار النظريات التي لا تميز بين البرجوازية الريفية وبين البروليتاريا الزراعية في اوساط «الفلاحين» .

٢ ـ ان الزراعة ـ بحكم طبيعتها ـ تنتقل الى مرحلة الانتاج السوقي بطريقة مميزة ، تختلف عنها في الصناعة . تنقسم الصناعة اليدوية (المانيفاتورة) الى فروع متميزة ومستقلة ، يتخصص كل واحد منها في انتاج منتوج معين او جزء من هذا

المنتوج . اما الصناعة الزراعية ، فانها لا تنقسم الى فروع متميزة ، بل هي تتخصص في انتاج منتوج سوقي معين في حالة معينة ثم تنتقل الى التخصص في انتاج منتوج آخر في حالة اخرى. هذا وتتكيف كافة اوجه الزراعة مع هذا المنتوج (السوقي) الرئيسي . لذا تكون اشكال الزراعة السوقية شديدة التنوع ، لا يختلف بعضها عن بعض باختلاف المناطق وحسب ، وانما باختلاف المزارع ايضا . فلا يجوز اذن ان نقتصر على الاحصائيات الاجمالية للانتاج الزراعي عامة خلال دراستنا لمسألة نمو وتطور الزراعة السوقية .

٣ ـ ان نمو الزراعة السوقية يؤدي الى تكوّن سوق داخلية للرأسمالية . اولا، يؤدي التخصص في الزراعة الى قيام التبادل بين مختلف المناطق ، ومختلف المشاريع ، ومختلف المنتجات الزراعية . ثانيا ، بقدر ما يجري اجتذاب الزراعة الى نطاق التداول البضاعي ، يتزايد طلب سكان الريف على منتجات الصناعة اليدوية المستخدمة للاستهلاك الشخصي . وثالثا ، بذلك القدر يتسارع نمو الطلب على وسائل الانتاج ، لان رب العمل الزراعي الصغير او الكبير ، عاجز عن خوض غمار الزراعة السوقية بواسطة الادوات «الفلاحية» والمنشآت القديمة ، الخ . رابعا وأخيرا ، ينمو الطلب على قوة العمل ، لان تكوّن برجوازية ريفية صغيرة ، وتحوّل ملاك الاراضي الى المزارعة الرأسمالية يفترضان تكوّن جسم من العمال الزراعيين ، الدائم منهم والمياوم . والواقع ان نمو الزراعة السوقية هو وحده الذي يفسر ذاك الاتساع التي تميزت به السوق الداخلية للرأسمالية في فترة «ما بعد الاصلاح» (اي تطور الزراعة الرأسمالية ، وتطور الصناعة المعملية عموما وصناعة الهندسة الزراعية خصوصا ، وتطور ما يسمى «الصناعات الزراعية» الفلاحية ، اي العمل المأجور ، الخ) .

٤ ـ ان الرأسمالية تعمم بين العاملين في الزراعة كافة

التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي ، لا بل هي تزيد هذه التناقضات حدة وتفاقما . ورغم ذلك ، تبقى الزراعة الرأسمالية في روسيا قوة تقدمية هائلة من حيث دلالتها التاريخية .

اولا : ان هذه الرأسمالية قد حولت المزارع من «سيد اقطاعي» من جهة ، ومن فلاح بطريركي تابع من جهة اخرى ، الى نوع من **الصناعي** ، شأنه شأن سائر المالكين في المجتمع الحالي . فقبل ظهور الرأسمالية ، كانت الزراعة في روسيا من شأن النبلاء ، هواية من هوايات الاسياد لدى البعض ، وواجبا ضروريا لدى الآخرين . وبالتالي ، لم يكن بالامكان ممارسة الزراعة الا وفق الاساليب القديمة الرتيبة ، وهذا يعني بالضرورة عزلة المزارع الكاملة عن كل ما يجري في العالم خارج اطار قريته ، وان نظام العمل ـ الخدمة ـ بما هو الترسب الحي للأزمنة الماضية في الاقتصاد الراهن ـ يؤكد هذه المقولة بشكل كاسح . والرأسمالية هي اول من اعلن القطيعة مع نظام المراتب الاجتماعية في الملكية العقارية اذ حولت الارض الى سلعة . وصار منتوج الفلاح معروضا للبيع ، فاذا به موضع اعتراف اجتماعي ـ في السوق المحلي ثم في السوق الوطني واخيرا في السوق الدولي . وبذلك انهارت نهائيا العزلة السابقة للفلاح الفظ عن سائر العالم . واذا به مضطر ـ تحت طائلة الخراب الاقتصادي ـ لان يراعي مجموع العلاقات الاجتماعية في بلده وفي سائر البلدان ، وقد باتت السوق العالمية تربط بينها . حتى نظام العمل ـ الخدمة ، الذي كان يؤمّن في السابق لأبلوموف * مدخولا مضمونا دون اية مجازفة من طرفه ، دون اي توظيف لرأس المال

---

* **اوبلوموف** Oblomov شخصية في رواية للقاص الروسي غونشاروف تمثل مالك الارض الكسول وضعيف الارادة ـ م ـ .

ودون اية تغيرات في أسلوب الانتاج القديم الذي يعتمده ، بات الان عاجزا عن حمايته من منافسة المزارع الاميركي . لذا نستطيع ان نطبق على روسيا «ما بعد الاصلاح» حرفيا ما قيل منذ نصف قرن عن اوروبا الغربية ـ ان الرأسمالية الزراعية كانت «القوة الدافعة التي ادخلت الانشودة الرعوية في حركة التاريخ» ✶ .

ثانيا : نسفت الرأسمالية الزراعية ، لاول مرة ، الركود القديم لزراعتنا ، وأعطت دفعا قويا للتحول في تقنيته ، ولتطور القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي . والواقع ان عقودا قليلة من «العمل التخريبي» الذي بذلته الرأسمالية قد حقق ، في هذا المجال ، اكثر بكثير مما حققته قرون بأكملها من التاريخ السابق . فحلّ التنوع في أشكال الزراعة السوقية محل رتابة الاقتصاد الطبيعي . وأخذت الادوات الزراعية البدائية تخلي الساحة امام الادوات المتطورة والآلات . واذا بالاساليب الزراعية الحديثة تنسف جمود الانظمة الزراعية التقليدية . ويرتبط مسار كل هذه التغيرات ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص في الزراعة ، المذكورة أعلاه .

على ان الرأسمالية في الزراعة (كما في الصناعة) ، بحكم طبيعتها ، ليست تتطور بطريقة متكافئة . فهي تنمي احد جوانب الزراعة في مكان معين (في بلد أو منطقة او مزرعة) ، فيما تنمي جانبا آخرا في مكان آخر . وتجدها تحوّل تقنية هذه العمليات الزراعية حينا ، فيما تحول تقنية سواها من العمليات احيانا اخرى ، فتفصلها عن الاقتصاد الفلاحي البطريركي او عن العمل ـ

✶ الاستشهاد من ماركس في «بؤس الفلسفة» . والانشودة الرعوية idyll تصف عادة الحياة الريفية او حياة الرعاة في جو من الرضا والهناءة والطمأنينة . ويقصد ماركس ان الراسمالية تقتلع الحياة الريفية من ركودها التقليدي لتقحمها في حركة التاريخ ـم- .

الخدمة البطريركي .

وبما ان كل هذه العملية محكومة بمقتضيات السوق «المزاجية» وغير المعروفة دائما من قبل المنتج ، فان الزراعة الرأسمالية ، في كل حالة معينة (غالبا في كل منطقة على حدة ، واحيانا في كل بلد بمفرده) تزداد أحادية الجانب والتشويه اللاحقان بها عما كاناه في الحالة السابقة . على ان هذه الزراعة الرأسمالية نفسها ـ اذا ما نظرنا اليها نظرة اجمالية ـ تمسي اكثر شمولا وعقلانية من الزراعة البطريركية . ان انبثاق أنماط متمايزة من الزراعة الرأسمالية يؤدي الى حتمية قيام الازمات الرأسمالية في الزراعة وحالات من فائض الانتاج الرأسمالي . غير ان هذه الازمات (مثلها مثل سائر الازمات الرأسمالية) تزيد من وتيرة نمو الانتاج على النطاق العالمي كما تعزز الطابع الجماعي للعمل (١) .

ثالثا : لاول مرة في تاريخ روسيا ، ادت الرأسمالية الى قيام الانتاج الزراعي الكبير المرتكز الى استخدام الآلات والى التعاون الواسع النطاق بين العمال . فقبل ظهورها ، كان انتاج المنتوج الزراعي يتم ، على الدوام ، على نطاق ضيق ، بائس ، لا يتغير ـ عندما كان الفلاح يعمل لحسابه الخاص وعندما كان يعمل لصالح مالك الارض . وقد عجزت كل «الاشكال الجماعية» لملكية الارض عن تحطيم هذا الانتاج الشديد البعثرة. والواقع ان تشتت

---

١ ـ ان الرومنطيقيين الاوروبيين الغربيين والشعبويين الروس يشددون كثيرا ، في وصف هذه العملية ، على أحادية الجانب في الزراعة الرأسمالية ، وعلى القلاقل والازمات الناجمة عن التطور الرأسمالي ـ وبناء عليه ، فانهم ينكرون على التطور الرأسمالي طابعه التقدمي بالقياس الى ركود الحقبات قبل الرأسمالية (ملاحظة لينين) .

الفلاحين انفسهم وثيق الارتباط بهذا الانتاج المبعثر (٢) .

ذلك ان الفلاحين ، المقيدين بحصـــــص الارض خاصتهم ، وبقريتهم المشاعية المقفلة ، كانوا معزولين كليا عن فلاحي القرية المجاورة ، بسبب التباين في الانتماء الاجتماعـــي (بين فلاحين تابعين سابقا لمالك عقاري وفلاحين تابعين سابقا للدولة ، الخ) ، وبسبب الفروقات في أحجام حيازاتهم ــ اي بالاختلاف فـــي

---

٢ ــ بناء عليه ، وعلى الرغم من الفوارق في أشكال حيازة الارض ، فـان باستطاعة المرء ان يطبق على الفلاح الروسي كليا ما قاله ماركس عن الفـــلاح الفرنسي الصغير :

«ان الفلاحين المالكين الصغار يشكلون جمعا كبيرا من الناس ، يعيش أفراده في ظروف مشابهة ولكن دون ان يدخلوا في علاقـات متشابكة فيما بينهم . ذلك ان نمط الانتاج خاصتهم يعزل واحدهم عن الآخر بدلا من ان يفرض عليهم التفاعل . وتتفاقم هذه العزلـة بسبب رداءة وسائل النقل الفرنسية وبؤس الفلاحين . ثم ان حقل الانتاج خاصتهم، الملكية الصغيرة، لا يسمح بقسمة العمل في الفلاحة، ولا بتطبيق العلم ، وبالتالي ، فانه لا يسمح بالتطور المتعدد الوجوه، او تنوع الكفاءات ، او الغنى في العلاقات الاجتماعية . فكل اسرة فلاحية تكاد ان تكون مكتفية ذاتيا بمفردها ، فهي المنتج المباشر لمعظم ما تستهلكه ، وهي تحصل بالتالي معاشها من التبادل مع الطبيعة الاكثر مما تحصله من التفاعل مع المجتمع . قطعة ارض صغيرة ، وفـــلاح وعائلته والى جانبهم قطعة ارض اخرى ، وفلاح آخر وعائلة اخرى. ويتجمع بضعة عشرات من أمثال هؤلاء لتكوين قرية ، وبضعة عشرات من القرى تتكون منهم مقاطعة ، وأكثرية الامة الفرنسية تتكون من الجمع البسيط لكميات مماثلة ، مثلما كمية البطاطا في كيس تشكل كيسا من البطاطا» (١٨ برومير للويس بونابارت ، ١٨٨٥ ، ص ٩٨ ــ ٩٩) (ملاحظة لينين) .

شروط انعتاق كل منهم (وهي شروط غالبا ما كانت تقررهـــا شخصية المالك العقاري ، بل مزاجه) . ان الرأسمالية قد حطمت هذه الحواجز القرن أوسطية الصافية لاول مرة ـ وتلك لعمري مهمة مجيدة ! أما الان ، فان التمايزات بين مختلـف مراتب الفلاحين ، بين مختلف الشرائح بناء على حجم حصة الارض ، هي أقل بكثير من التمايزات الاقتصادية داخل كل مرتبة وكل شريحة وكل قرية مشاعية . ان الرأسمالية تحطم الانكفاء المحلي والعزلة، وتستبدل الانقسامات القرن أوسطية الدقيقـة بين المزارعين بانقسام اساسي ، يشمل الامة ككل ، يوزع هؤلاء المزارعين الى طبقات تحتل مواقع مختلفة فيالتنظيم العام للاقتصاد الرأسمالي. كانت جموع المزارعين مقيدة سابقا بأماكن سكنهـا عبر ظروف الانتاج نفسها ، في حين ان تنوع أشكال ومناطق الزراعـة التجارية والرأسمالية حتم تحرك جماهير غفيرة من السكان في كافة انحاء البلاد . وبدون حراكية السكان هذه (كما سبق لنا القول) يستحيل تنمية وعيهم واطلاق مبادراتهم .

رابعا ، وأخيرا ، فان الرأسمالية الزراعية في روسيا أدت ، ولاول مرة ، الى اقتلاع نظام العمل ـ الخدمة والتبعيةالشخصية للمزارع من الجذور . والمعروف ان نظام العمل ـ الخدمة هـذا يسيطر سيطرة بلا منازع على زراعتنا منذ ايام «روسكايا برافدا»* الى الزراعة الراهنة لحقول المالك الفردي للارض بواسطة ادوات الفلاحين ، وان بؤس وجلافة المزارع ذي الموقع الدونـي بسبب كون العمل الذي يبذله ذي طابع «شبه حر» ـ ان لم نقل انه عمل في ظروف اقطاعية ـ هما من المترتبات الحتمية لهذا النظام .

---

* اي منذ اول تنظيم قانوني للامتيازات الاقطاعية في روسيا (القـرن الحادي عشر) ـم ـ .

ولو لم تطرأ التعديات على الحقوق المدنية للمزارع (عبر انتمائه الى ادنى مرتبة اجتماعية ، مثلا ، والعقوبات الجسدية ، وتسخيره للعمل في المشاريع العامة ، وتقيده بحصة الارض ، الى آخره) لما كان امكن قيام واستمرار نظام العمل ـ الخدمة .

لهذا السبب بالذات ، فان الرأسمالية الزراعية في روسيا قد أدت خدمة تاريخية عظيمة في أستبدالها العمل ـ الخدمة بالعمل المأجور . واذا شئنا تلخيص ما ورد اعلاه عن الدور التاريخي التقدمي للرأسمالية الزراعية الروسية ، يمكن القول انها جعلت الانتاج الزراعي جماعيا ـ وبالتأكيد ، فان تحول الزراعة من امتياز مهني للمرتبة الاعلى ومن واجب مفروض على المرتبة الادنى الى وظيفة تجارية وصناعية عادية ، وتحوّل عمل المزارع الى موضوع حساب اجتماعي في السوق ، وتحول الزراعة الرتيبة المتماثلة الى زراعة تجارية متحولة تقنيا ومتعددة الاشكال، وانهيار العزلة المحلية والطبيعة المفتتة للمزارعين الصغار ، وحلول المبادلات غير المشخصنة في شراء وبيع قوة العمل محل مختلف أشكال العبودية والتبعية الشخصية ـ تلك هي جميعا حلقات في مسار واحد يزيد من جماعية العمل الزراعي ويكشف التناقض بين فوضوية تقلبات السوق ، بين الطابع الفردي للمنشآت الزراعية المستقلة والطابع الجماعي للزراعة الرأسمالية الواسعة النطاق .

وهكذا لا بد لنا من ان نكرر انه في معرض توكيدنا على الدور التاريخي التقدمي للرأسمالية في الزراعة الروسية ، يجب ألا ننسى اطلاقا الطابع التاريخي الانتقالي لهذا النظام الاقتصادي ولا التناقضات الاجتماعية العميقة التي تعتمل داخله . بل بالعكس ، فقد بيّنا أعلاه ان الشعبويين ، الذين لا يجيدون غير الانتحاب على «الدور التخريبي» للرأسمالية ، هم الذين يقدمون تقييما سطحيا لتلك التناقضات ، فيغفلون التمايز بين الفلاحين ، ويتجاهلون الطابع الرأسمالي للاستخدام المتزايد للآلات في زراعتنا ، ويطمسون ظهور طبقة من العمال الزراعيين المأجورين بعبارات

مثل «الصناعات الزراعية» و«الاستخدامات» .

١٠ ـ نظريات الشعبويين عن الرأسمالية في الزراعة : «تحرير الزمن الشتوي»

لا بد من ان نردف الاستنتاجات الايجابية التي استخلصناها أعلاه حول دلالات الرأسمالية بدراسة لبعض «النظريات» الخاصة بهذه المسألة التي يكثر تداولها في ادبياتنا . على العموم ، عجز الشعبويون عندنا عن ان يهضموا كليا آراء ماركس الاساسية حول الرأسمالية الزراعية . فالاكثر صراحة بينهم اعلن جهارا ان نظريات ماركس ليست تنطبق على الزراعة (السيد فورنتسوف في كتابه «**اتجاهاتنا**») ، بينما فضّل الآخرون (أمثال السيد دانيالسون) ان يتفادوا بدبلوماسية مسألةالعلاقة بين «طروحاتهم» وبين نظريات ماركس . ومن الاطروحات الاكثر شيوعا بين الاقتصاديين الشعبويين نظرية «تحرير الزمن الشتوي» ، وجوهرها كالآتي :

في ظل النظام الرأسمالي ، تمسي الزراعة صناعة قائمة بذاتها ، لا علاقة لها بسواها من الصناعات . على انها لا تجري ممارستها على مدار السنة ، وانما خلال خمسة او ستة اشهر فقط . من هنا ، فان رسملة الزراعة تؤدي الى «تحرير الزمن الشتوي» ، الى «تحديد زمن العمل للطبقة الزراعية بقسم فقط من سنة العمل» ، وهذا هو «السبب الاساسي لتدهور الاوضاع الاقتصادية للطبقات الزراعية (دانيالسون، ص ٢٢٩) ولـ «انكماش السوق المحلية» ، وأخيرا لـ «التبديد والهدر في القوى الانتاجية» للمجتمع (السيد فورنتسوف) .

هنا نجد كل النظرية الشهيرة التي تبني الخلاصات التاريخية

والفلسفية الاكثر حسما على الحقيقة الكبيرة التي تقول ان الاعمال الزراعية موزعة بطريقة متفاوتة خلال السنة ! ان الاكتفاء بهذه السمة **الواحدة**، وتسفيهها بواسطة الفرضيات المجردة، واستبعاد سائر السمات المميزة للعملية المعقدة التي تتحول الزراعة البطريركية بموجبها الى زراعة راسمالية ـ تلك هي الوسائل التبسيطية المستخدمة في آخر المحاولات لإحياء النظريات الرومانسية حول «الانتاج الشعبي» قبل الرأسمالي .

لكي نبين مدى ضيق الافق في هذه الفرضية المجردة ، فلنشر باختصار الى تلك الجوانب من المسار الفعلي التي يغفلها الشعبويون كليا او يقللون من اهميتها .

اولا ، بقدر ما يتقدم التخصص في الزراعة ، بذاك القدر يتناقص السكان الريفيون ، ويصبحون جزءا متقلصا باستمرار من مجموع السكان . وهذا ما يتناساه الشعبويون ، على الرغم من انهم ، في تجريداتهم ، يرفعون التخصص في الزراعة الى مرتبة لا تصلها في الواقع العملي . انهم يفترضون ان عمليات بذر الحبوب وحصادها قد تحولت الى صناعة منفصلة . ان فلاحة وتسميد الارض ، ومعالجة المنتوج ونقله ، وتربية المواشي ، والتحريج ، واصلاح الابنية والادوات ، الخ . الخ . ـ كل هذه العمليات قد تحولت الى صناعات راسمالية **منفصلة** . اما تطبيق مثل هذه التجريدات على الوقائع الراهنة فانه لن يساعد كثيرا على تفسيرها .

ثانيا ، ان الانطلاق من ان الزراعة تشهد عملية تخصص كاملة كهذه ، يفترض سلفا تنظيما رأسماليا صرفا للزراعة ، وانقساما كاملا بين مزارعين رأسماليين وعمال مأجورين . اما الحديث عن «الفلاح» في مثل هذه الحالات (كما يفعل السيد دانيالسون ، ص ٢١٥) فانه الذروة في مجافاة المنطق. ان التنظيم الرأسمالي الصرف للزراعة يفترض ، بدوره ، توزيعا اكثر عدالة للاعمال على مدار السنة (بسبب المناوبة في المحاصيل ، والتربية

العقلانية للماشية ، الخ) ، مثلما يفترض ان تترافق الزراعة مع المعالجة التقنية للمنتوج ، وبذل كمية اكبر من الايدي العاملة لاستصلاح التربة ، الخ) .

ثالثا ، ان الرأسمالية تفترض الانفصال التام بين **المنشآت** الزراعية والمنشآت الصناعية . ولكن ، بأي حق يجوز الاستنتاج بأن هذا الانفصال يحول دون المزج بين **العمل المأجور** الزراعي والعمل المأجور الصناعي ؟ ان مثل هذا المزج موجود في أرقى المجتمعات الرأسمالية . تفصل الرأسمالية بين العمال المهرة والشغيلة العاديين ، وهؤلاء الاخيرون يتقلبون بين مهمة وأخرى ، فتارة يجذبهم العمل في منشأة كبيرة وطورا يقذف بهم الى مصاف العاطلين عن العمل * . والواقع انه مع تسارع وتيرة نمو الرأسمالية والصناعة الكبيرة ، تتزايد بشكل عام التقلبات في طلب اليد العاملة ليس في الزراعة وحسب ، بل وفي الصناعة ايضا . لذا فاذا افترضنا اقصى درجات التطور الرأسمالي ،

---

* ان الصناعة الرأسمالية الكبيرة تخلق طبقة عاملة مرتحلة . واذا كانت تتشكل من السكان الريفيين ، الا انها تشتغل اساسا في الوظائف الصناعية : «انهم جنود المشاة في جيش رأس المال ، يقذف بهم ، حسب حاجاته ، الى هذه الجبهة تارة وطورا الى تلك ... وهكذا يجري استخدام اليد العاملة المرتحلة هذه في عمليات مختلفة في البناء ، وفي تصريف المياه ، وصناعة القرميد ، والكلس ، وبناء خطوط سكك الحديد ، الخ.» (كارل ماركس ، **رأس المال** ، الكتاب الاول ، ص ٦٩٢) .

«بشكل عام فان المشاريع الكبيرة كبناء سكك الحديد تسحب كمية معينة من قوة العمل من سوق العمل ، وهذه الكمية تأتي من فروع معينة من الاقتصاد، كالزراعة مثلا ...» (**المصدر ذاته** ، الكتاب الثاني ، ب ٢ ص ٣٠٣) (ملاحظة لينين) .

ينبغي ان نفترض ايضا الحد الاقصى من السهولة في انتقال العمال من الاعمال الزراعية الى الاعمال غير الزراعية ، كما ينبغي ان نفترض نشوء جيش احتياط يستمد منه مختلف أرباب العمل قوة العمل التي يحتاجون .

رابعا ، اذا نظرنا الى أرباب العمل الريفيين الحاليين ، فلا يمكننا ، بالطبع ، ان ننكر انهم يعانون احيانا من الصعوبات في توفير العمال لمزارعهم . ولكن لا يجوز ان ننسى ، في المقابل ، انهم يملكون الوسائل لربط العمال بمزارعهم ، خاصة عبر تخصيص حصص ارض لهم ، وما شابه . ان العامل الزراعي المحاصص او المياوم هو نمط مشترك بين كل البلدان الرأسمالية. وأحد أبرز الاخطاء التي يرتكبها الشعبويون هو انهم يتجاهلون نشوء مثل هذا النمط في روسيا .

خامسا ، يخطيء من يناقش تحرير الزمن الشتوي للمزارع بمعزل عن المسألة الاجمالية التي هي مسألة فائض السكان الرأسمالي . ذلك ان تكوّن جيش البطالة الاحتياطي هو سمة مميزة للرأسمالية بشكل عام ، أما خصائص الزراعة فانها لا تؤدي الا الى نشوء أشكال مخصوصة من هذه الظاهرة . ولهذا السبب ، فان مؤلف «**رأس المال**» ، مثلا ، يعالج توزيع العمالة في الزراعة من خلال صلتها بمسألة «فائض السكان النسبي» ، كما يعالجها في فصل خاص حيث يناقش الفارق بين «فترة العمل» و«زمن الانتاج» (**رأس المال** ، الكتاب الثاني «ب» ، الفصل ١٣) وفترة العمل هي الفترة التي يُبذل فيها العمل على المنتوج ؛ اما زمن الانتاج فهو الزمن الذي يتم خلاله انتاج المنتوج، بما في ذلك فترة بذل العمل على هذا المنتوج . ان فترة العمل ليست متطابقة مع زمن الانتاج في العديد من الصناعات ، ومن ابرزها الزراعة ، مع انها ليست الحالة الوحيدة . واذا قارنّا روسيا بسائر البلدان الاوروبية ، يظهر ان الفارق كبير فيما بين فترة العمل وزمن الانتاج في الزراعة .

«عندما يستكمل الانتاج الرأسمالي الفصل بين الصناعة اليدوية والزراعة ، يصبح العامل الزراعي اكثر اعتمادا على العمل الموسمي والطارىء بما يجره ذلك من تدهور في أوضاعه . بالنسبة لرأس المال ... تتساوى الفروقات في المردود . لكن هذا ليس هو حال العامل» (كارل ماركس ، المصدر السالف الذكر ، ص ٢٢٣ — ٢٢٤) .

من هنا ، فالخلاصة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من المميزات الخاصة بالزراعة في الحالة التي نعالج هي ان اوضاع العامل الزراعي لا بد وأن تكون اسوأ من أوضاع العامل الصناعي. ولا زلنا بعيدين جدا عن «نظرية» السيد دانيالسون التي تقول ان تحرير الزمن الشتوي هو «السبب الاساسي» لتدهور اوضاع «الطبقات الزراعية» (!؟) . فلو ان فترة العمل في الزراعة كانت تساوي عندنا ١٢ شهرا ، فان عملية تطور الرأسمالية كانت ستسير كما تسير الان تماما ، اما الفارق الوحيد فهو ان مستوى معيشة العامل الزراعي سيكون اقرب ، الى هذا الحد او ذاك ، من مستوى معيشة العامل الصناعي * .

وهكذا فان «نظرية» السيدين فورنتسوف ودانيالسون لا تقدم اي اسهام على الاطلاق حتى للمشكلة العامةلتطور الرأسمالية الزراعية . اما فيما يخص المميزات الخاصة بروسيا ، فانها لا تكتفي بعدم تفسيرها ، بل هي تنشر عليها حجبا من الغموض . ان البطالة الشتوية بين الفلاحين عندنا ليست تعود الى الرأسمالية بقدر ما تعود الى القصور في تطور الرأسمالية . ولقد بيّنا (في القسم الرابع من هذا الفصل) ، بناء على احصائيات

---

* نقول «الى هذا الحد او ذاك» : لان تدهور الاوضاع المعيشية للعامل الزراعي لا يمكن ان يعود سببه فقط الى عدم انتظام عمله . (ملاحظة لينين) .

الاجور ، ان البطالة الشتوية هي الاكثر انتشارا في تلك المقاطعات من «روسيا الكبرى» حيث الرأسمالية هي الاقل تطورا وحيث العمل ـ الخدمة لا زال سائدا ، وهذا امر مفهوم جدا . ذلك ان العمل ـ الخدمة يؤخر تطور انتاجية العمل ، ويعيق نمو الصناعة والزراعة ، ويؤخر بالتالي نمو الطلب على قوة العمل ، وهو ، اذ يقيد الفلاح بحصته ، لا يوفر له العمل خلال الشتاء ولا امكانية اعالة نفسه من زراعته البائسة .

١١ ـ (تتمة) ـ القرية المشاعية ـ آراء ماركس في الانتاج الزراعي الصغير . ـ رأي انغلز في الازمة الزراعية المعاصرة

«ان مبدأ المشاعة يمنع رأس المال من السيطرة على الانتاج الزراعي» ـ هكذا يعبر السيد دانيالسون عن نظرية اخرى من النظريات الشعبوية المتداولة ، المصاغة بالتجريد اياه الذي صيغت به النظرية السابقة . ولقد استشهدنا ، في الفصل الثاني ، بسلسلة من الوقائع التي تثبت خطل هذه المقولة الاجمالية . اما الان فلا بد لنا من ان نضيف الامر التالي : انه لمن الخطأ بمكان ان نعتقد ان انبثاق الرأسمالية الزراعية يتطلب شكلا معينا من تملك الارض .

«ان شكل ملكية الارض الذي يجابهه نمط الانتاج الرأسمالي الوليد لا يتلاءم معه . فيعمد اولا الى تكوين الشكل الملائم باخضاع الزراعة لرأس المال . وهكذا ، فانه [اي نمط الانتاج الرأسمالي] يحوّل الملكية الاقطاعية ، والملكية العشائرية ، والملكية الفلاحية الصغيرة ضمن المشاعة ـ بغض النظر عن التباين في أشكالها القانونية ـ الى الشكل الاقتصادي المستجيب لمتطلباته» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، الجزء الثاني ، ص ١٥٦) .

وهكذا ، ففي طبيعة الامر ان ما من خاصة من خصائص نظام حيازة الارض تستطيع ان تشكل عقبة يتعذر تجاوزها امام الرأسمالية ، هذه الرأسمالية التي تكتسي أشكالا مختلفة باختلاف ظروف الزراعة ، والعلاقات القانونية ، وأنماط الحياة . ويتضح بالتالي مدى الخطل في مجرد **طرح** الشعبويين للمسألة ، بعد ان أنتجوا تراثا ادبيا متكاملا حول موضوع «القرية المشاعية **ام** الرأسمالية ؟» . فاذا ما قرر ارستقراطي مهووس بنمط الحياة البريطاني ان يقدم جائزة لافضل كتاب عن استخدام الزراعة الرأسمالية في روسيا ، او تقدمت جمعية علمية بمشروع لتوطين الفلاحين في المزارع ، او لفّق موظف كسول اقتراحا باعتماد ملكيات زراعية من ٦٠ «دسياتين» ، يسارع الشعبويون الى رمي القفاز والى قرع طبول الحرب ضد هذه «المشاريع البرجوازية» الرامية الى «ادخال الرأسمالية» والى تدمير أسس «الصناعة الشعبية» المتمثلة بالقرية المشاعية . ولن يخطر ببال السادة الشعبويين ابدا ان الرأسمالية تشق طريقها بغض النظر عن صياغة مختلف انواع المشاريع او رفضها ، وان القرية المشاعية آخذة في التحول ، بل هي قد تحولت فعلا ، الى قرية من صغار المزارعين .

بهذا ، نجدنا قليلي المبالاة بمسألة شكل حيازة الفلاحين للارض . فمهما يكن هذا الشكل ، لا يطرأ اي تغير اساسي على العلاقة بين البرجوازية الريفية والبروليتاريا الزراعية . اما المسألة الهامة حقا ، فلا علاقة لها البتة بشكل حيازة الارض ، بل ببقايا الماضي القرن أوسطي ، التي لا تزال ترزح بثقلها على الفلاحين ـ عزلة المجتمعات الفلاحية في ظل المراتب الاجتماعية ، نظام المسؤولية الجماعية ، الضرائب الباهظة وغير المتناسبة اطلاقا مع الضرائب على الاراضي المملوكة فرديا ، انعدام الحرية الكاملة في شراء وبيع اراضي الفلاحين ، وفي حركتهم واستيطانهم . ان كافة هذه المؤسسات البالية ، لا تحول ، بأي حال ، دون تفكك

الفلاحين ، لكنها تؤدي فقط الى مضاعفة شتى اشكال العمل ـ الخدمة والاسترقاق ، والى اعاقة كبيرة للتطور الاجتماعي برمته.

ولا بد ، ختاما ، من معالجة محاولة شعبوية مبتكرة لتفسير بعض مقولات لماركس وانغلز في الكتاب الثالث من **رأس المال** ، بحيث تدعم رأيهم القائل ان الزراعة الصغيرة متفوقة على الزراعة الكبيرة ، وانه ليس من دور تاريخي تقدمي تلعبه الرأسمالية الزراعية . وغالبا ما يستشهد الشعبويون ، خدمة لغرضهم هذا، بالمقطع التالي من الكتاب الثالث **لرأس المال** :

«تقول عبرة التاريخ ، التي يمكن استخلاصها ايضا من ملاحظات اخرى حول الزراعة ، ان النظام الرأسمالي ينجه باتجاه متعاكس مع الزراعة العقلانية ، او فلنقل ان الزراعة العقلانية لا تتلاءم مع النظام الرأسمالي (على الرغم من التحسينات التقنية التي يدخلها هذا الاخير على الزراعة) ، وانه ـ اي النظام الرأسمالي ـ يتطلب جهد الفلاح الصغير الذي يعتاش من عمله او السيطرة الجماعية للمنتجين» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، القسم الاول ، الطبعة الالمانية ، ص ٩٨) .

ما الذي يمكن استنتاجه من هذا القول (الذي تجدر الملاحظة انه مقطع مجتزأ تسلل الى فصل يعالج طريقة تأثير التغيرات في اسعار المواد الخام على الارباح ، ولم يرد في القسم الرابع الذي يعالج الزراعة تخصيصا) ؟ القول بأن الرأسمالية غير متلائمة مع التنظيم العقلاني للزراعة (كما هو الحال ايضا بالنسبة للصناعة) امر معلوم منذ فترة ، وليس هذا موضع الخلاف مع الشعبويين. والواضح ان ماركس يشدد هنا بنوع خاص على الدور **التقدمي** تاريخيا للرأسمالية في الزراعة . تبقى اشارة ماركس الى «الفلاح الصغير الذي يعتاش من عمله» . لم يكلف اي من الشعبويين نفسه مشقة شرح هذه النقطة ، او ربطها بسياقها من جهة ، وبنظرية ماركس العامة عن الانتاج الزراعي الصغير ، من جهة ثانية .

ان المقطع المقتطف من كتاب **رأس المال** يعالج مدى التذبذب الذي تعرفه اسعار المواد الخام ، وكيف تؤثر هذه التذبذبات سلبيا على وتيرة الانتاج وانتظامه ، وتؤدي الى اضطراب في توافق الزراعة والصناعة . **في هذا المجال فقط** ـ في مجال وتيرة الانتاج وانتظامه ومساره المبرمج ـ يضع ماركس الانتاج الفلاحي الصغير في مصاف اقتصاد «المنتجين المتشاركين» . وفي هذا الصدد تتماثل حتى الصناعة القرن أوسطية الصغيرة (اي الحرفية) مع اقتصاد «المنتجين المتشاركين» (انظر **بؤس الفلسفة** ، الطبعة المذكورة أعلاه ، ص ٩٠)، في حين تتميز الرأسمالية عن كلا هذين النظامين من أنظمة الاقتصاد الاجتماعي بفوضى الانتاج فيها . فبأي منطق يحق للمرء ان يستنتج من هذا ان ماركس يعترف بجدوى الانتاج الزراعي الصغير * ، بأنه لا يعترف بالدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية في الزراعة ؟ هذا ما يقوله ماركس عن الموضوع في ذلك القسم الخاص من كتابه المتعلق بالزراعة ، وتحديدا **بالانتاج الفلاحي الصغير** (الفصل ٤٧ ، ص ٥) :

«ان ملكية قطع الارض تستبعد ، بطبيعتها ، تطور قوى الانتاج الاجتماعي ، والاشكال الاجتماعية للعمل ، والتمركز الاجتماعي لرأس المال ، والاقتصاد الرعوي الواسع النطاق ، والتطبيق التقدمي للعلوم [على الزراعة] .

«ولا ريب ان الربا والانظمة الضريبية تؤدي بالضرورة الى إفقار [الزراعة الصغيرة] . مثلما يؤدي توظيف رأس المال في

---

* فلنتذكر ان انغلز ، قبيل وفاته بزمن قصير ، وفي وقت تفاقمت فيه الازمة الزراعية المرتبطة بانخفاض الاسعار ، وجد لزاما عليه ان يحتج بعنف على «تلامذته» الفرنسيين الذين قدموا تنازلات معينة للنظرية القائلة بجدوى الانتاج الزراعي الصغير (ملاحظة لينين) .

الارض الى حذف رأس المال هذا من الفلاحة . ان البعثرة اللامتناهية لوسائل الانتاج ، وعزل المنتجين انفسهم ، بعضهم عن بعض والهدر الجبار للطاقة البشرية ، والتدهور المطرد لشروط الانتاج والارتفاع المطرد لاسعار وسائل الانتاج ــ ذلك هو القانون الحتمي للملكية قطع الارض الصغيرة . (رأس المال ، الكتاب الثالث، المجلد الثاني ، ص ٣٤١ ــ ٣٤٢) .

«ان ملكية الارض الصغيرة تفترض سلفا ان تكون أكثرية السكان قاطنة في الريف ، مثلما تفترض سيادة العمل الفردي المبعثر ، لا العمل الجماعي . وبالتالي ، ففي ظروف كهذه ، يتعذر تراكم الثروة ونمو عملية اعادة الانتاج ، من حيث شروطها المسبقة المادية والفكرية ، وبالتالي يتعذر ايضا توافر الشروط المسبقة لزراعة عقلانية» (المصدر ذاته ، الكتاب الثالث ، الجزء الثاني ، ص ٣٤٧) .

ان كاتب هذه السطور لا يشيح بنظره عن التناقضات الكامنة في الزراعة الرأسمالية الكبيرة ، بل ، بالعكس تماما ، فانه يفضح هذه التناقضات بلا هوادة . على ان هذا لا يمنعه من تقدير الدور **التاريخي** للرأسمالية :

«ان واحدا من ابرز نتائج نمط الانتاج الرأسمالي هو انه يحوّل الزراعة من مجرد عملية تجريبية وميكانيكية تكرر نفسها باستمرار ، يمارسها القطاع الاكثر تخلفا من المجتمع ، الى التطبيق العلمي الواعي للهندسة الزراعية ، بالقدر الممكن في ظل الملكية العقارية ومالك الارض ... ان عقلنة الزراعة بما يجعلها ملكية الارض من علاقات القهر والتبعية ، من جهة ، ويفصل نهائيا ، من جهة اخرى ، بين الارض بما هي اداة انتاج وبين الملكية العقارية ومالك الارض ... ان عقلنة الزراعة بما يجعلها لاول مرة قادرة على الفعل على الصعيد الاجتماعي ، من ناحية ، وتحويل الملكية العقارية الى قضية عبثية ، من ناحية اخرى ، هما ابرز انجازات نمط الانتاج الرأسمالي . على انه ،شأنه شأن

سائر التحولات التاريخية ، لا يحقق هذه الانجازات الا بعد إفقار المنتجين المباشرين» (رأس المال ، الكتاب الثالث ، المجلد الثاني ، ص ١٥٦ ـ ١٥٧) .

بعد الاطلاع على مثل هذه التأكيدات القاطعة لماركس ، يساور المرء شعور بأنه يستحيل ان يختلف اثنان حول موقفه من مسألة الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية الزراعية . على ان السيد دانيالسون يخبيء لنا مناورة جديدة : انه يستشهد برأي لانغلز حول الازمة الزراعية الراهنة ، بما يدحض ـ في رأيه ـ مقولة الدور التقدمي تاريخيا للراسمالية في الزراعة .

لننظر الان فيما يقوله انغلز فعلا . بعد تلخيص الاطروحات الرئيسية لنظرية ماركس عن الريع التفاضلي ، يقدم انغلز القانون الذي يقول «بقدر ما ترتفع كمية راس المال الموظف في الارض ، ويرقى تطور الزراعة والحضارة عامة في بلد معين ، بذاك القدر تتضخم الجزية التي يدفعها المجتمع لكبار الملاك العقاريين على شكل أرباح اضافية» (**رأس المال** ، الكتاب الثالث ، المجلد ٢ ، ص ٢٥٨) . ويستطرد انغلز قائلا ان هذا القانون يؤكد «الحيوية الرائعة التي تتمتع بها طبقة كبار الملاك العقاريين» الذين لا يلبثون ان «يسقطوا واقفين على اقدامهم» في كل الازمات، رغم مراكمتهم للديون الهائلة . وكمثال على ذلك ، فان الغاء «قوانين الذرة» في انكلترا ، وما أدى اليه من انخفاض في اسعار الحبوب ، بدلا من ان يحمل معه خراب الملاك العقاريين ، ضاعف ثرواتهم بمعدلات اسطورية .

وهكذا ، فقد يبدو وكأن الرأسمالية عاجزة عن النيل من جبروت الموقع الاحتكاري الذي تمثله الملكية العقارية .

غير ان انغلز يستطرد قائلا : «لكن كل شيء انتقالي وزائل» . «فالمراكب البخارية العابرة للمحيطات وسكك الحديد في شمال اميركا وجنوبها وفي الهند» استدعت قيام منافسين جدد . واذا بالمروج الاميركية («البريريز») وسهول «البامباس» الارجنتينية

وما شابهها ، تغرق السوق العالمية بالحبوب الرخيصة . «وفي وجه هذه المنافسة ـ الزاحفة من الاراضي العذراء ومن الفلاحين الروس والهنود المسحوقين بالضرائب ـ تعذر على الفلاح او المزارع الضامن * الاوروبي ان يحافظ على موقعه المرموق بواسطة اشكال الريع القديمة . فاذا بقسم من الارض الاوروبية ينسحب من المنافسة نهائيا فيما يخص زراعة الحبوب ، واذا الريع ينخفض أينما كان . وهكذا ، فان الحالة الثانية التي نعالج (المنوع ٢) ـ اي انخفاض الاسعار وانخفاض انتاجية التوظيفات الرأسمالية الاضافية ـ اصبحت هي القاعدة في اوروبا . ومن هنا ، كان نحيب الملاك العقاريين يتعالى من سكوتلاندا الى ايطاليا ، ومن جنوب فرنسا الى شرقي بروسيا . ولحسن الحظ ، فان السهول ليست كلها مزروعة ، فبقي منها ما يكفي ليؤدي الى خراب جميع كبار الملاك العقاريين في اوروبا ومعهم المالكين الصغار ايضا ...» (**المصدر ذاته** ، ص ٢٦٠ ، وفي الترجمة الروسية ، ص ٦٩٨ ، حيث اسقطت عبارة «لحسن الحظ») .

اذا كان القاريء قد قرأ هذا المقطع بعناية ، فسوف يتضح له ان انغلز يقول عكس ما يريد السيد دانيالسون تحميله اياه . يرى انغلز ان الازمة الزراعية الراهنة تؤدي الى خفض الريع ، لا بل هي تتجه نحو الغائه كليا ، وبمعنى آخر ، فان الرأسمالية الزراعية تواصل مسيرتها الطبيعية نحو الغاء الموقع الاحتكاري للملكية العقارية .

حقا ، ان السيد دانيالسون عاثر الحظ بالنسبة لـ «استشهاداته» ! ان الرأسمالية الزراعية تخطو خطوة جبارة جديدة الى أمام ؛ انها تضاعف بلا حدود المنتجات الزراعية السوقية ، وتجر عددا من الاقطار الجديدة الى الساحة العالمية ،

* الفلاح المستأجر للارض ـم ـ .

وتطرد الزراعة العشيرية من آخر معاقلها ، كما في روسيا والهند، خالقة سابقة جديدة في الزراعة ـ الانتاج الصناعي المحض للحبوب ، المرتكز الى تعاون جماهير من العمال المزودين بأحدث الآلات ؛ ثم ان هذه الراسمالية الزراعية تفاقم من حالة البلدان الاوروبية القديمة ، فتخفض الريع ، وتنسف بذلك ما بدا وكأنه الموقع الاحتكاري الاكثر مناعة ، وتحوّل الملكية العقارية الى «حالة عبثية» ليس في النظرية وحسب ، وانما ايضا في الممارسة ؛ وهي تزيد بسرعة من الحاجة الى تشريك الانتاج الزراعي بحيث بدأت تلبية هذه الحاجة في الغرب حتى على يد ممثلي الطبقات المالكة . واذا بانغلز ، بسخريته المرحة المعهودة ، **يرحب** بالخطوات الاخيرة للرأسمالية العالمية ، فيقول : لحسن الحظ ، فانه لا تزال توجد مساحات من المروج غير المزروعة بما يسمح للامور ان تسير حسب عادتها المألوفة حتى الان . غير ان عزيزنا السيد دانيالسون ، بلا ادنى سبب ، يتنهد متحسرا على «الفلاح الموجيك» للازمنة الخوالي ، وعلى ركود زراعتنا «المبجّل عبر التاريخ» ، وكافة اشكال الاسترقاق الزراعي التي لم ينجح في زعزعتها «لا الصراع بين الامراء القاصرين * ، ولا غزوات التتار» ، فاذا بها الان ـ ويا للهول ! ـ مهددة بالزوال على يد هذه الراسمالية المسخ ! فيا لها من سذاجة مقدسة !

* الامراء القاصرون هم الامراء غير المستفيدين من حق البكورية التي يرث بموجبه الابن البكر اراضي ابيه في النظام الاقطاعي الغربي ـم ـ .

الفصل الخامس

الاطوار الاولى للرأسمالية في الصناعة

ننتقل الان من الزراعة الى الصناعة . والمهمة التي تواجهنا هنا ايضا هي نفسها التي واجهتنا في الزراعة : ينبغي تحليل الاشكال الصناعية في روسيا «قبل الاصلاح» ، اي دراسة النظام الراهن للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الصناعة اليدوية (المانيفاتورة) ومميزات تطوره . فلنبدأ بأبسط اشكال الصناعة واكثرها بدائية ، ولنتتبع تطوره .

١ ـ الصناعة المنزلية والحرف

الصناعة المنزلية هي التي تقوم على معالجة المواد الخام في منزل المنتج (الأسرة الفلاحية) . والصناعات المنزلية هي شرط ضروري من شروط الاقتصاد الطبيعي ، وفي معظم الاحيان

تستمر بقايا هذه الصناعات حيثما يوجد فلاحون صغار . لذا ، فمن الطبيعي ان نلقى في الادبيات الاقتصادية الروسية اشارات متكررة الى هذا النمط من الانتاج الصناعي (الانتاج المنزلي لمواد مصنوعة من الكتّان ، و«الخيش» ، والخشب ، الخ ، للاستهلاك المنزلي نفسه) . على اننا نادرا ما نلقى اليوم صناعة منزلية على نطاق واسع ، اللهم الا في بعض المناطق النائية ، وكانت سيبيريا احداها حتى الفترة الاخيرة . ان الصناعة ، بما هي مهنة ، لم توجد بعد : انما هي لا تزال هنا مرتبطة عضويا بالزراعة ، تكمل الواحدة منهما الاخرى .

وأول شكل من أشكال الصناعة حقق الانفصال عن الزراعة البطريركية هو الانتاج الحرفي ، اي انتاج المواد لامر مستهلك معين . وقد تكون المواد الخام ملكا للحرفي او للمستهلك ـ الزبون . اما الدفع فقد يكون نقدا او عينا (اي بتوفير ايواء واعالة الحرفي ، او المكافأة بواسطة قسم من المنتوج ، كما هو الحال بالنسبة الى الطحين مثلا ، الخ) . وفي حين يشكل الانتاج الحرفي مقوّما اساسيا من مقومات الحياة المدينية ، فانه واسع الانتشار في المناطق الريفية ايضا ، كفرع انتاجي ملحق بالزراعة الفلاحية ، وان نسبة معينة من سكان الريف تتكون من الحرفيين المتخصصين العاملين في الدباغة وصنع الاحذية والخياطة والحدادة وصباغة المنسوجات البيتية ووضع اللمسات الاخيرة على الاصواف التي يصنعها الفلاحون ، وطحن الحبوب ، الخ (وقد ينفرد هؤلاء بالعمل الحرفي وحده او يزاوجون بينه وبين العمل الزراعي) (...) ★

★ ان احصائيات احدى المقاطعات ـ «بيرم» Perm ـ للعام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ تلقي بعض الاضواء على موقع الحرفيين في الريف : يقدر عدد الحرفيين المحليين بواحد في المئة من السكان ، وأكثريتهم الساحقة (٨٠،٦ بالمئة) تعمل في الزراعة الى جانب عملها «الصناعي» ـمـ .

نكتفي بهذه الملاحظات المختصرة ، ذلك ان الدراسة المفصلة للانتاج الحرفي لا تدخل في جدول اعمالنا . فهذا الشكل من الصناعة لا يحتوي على انتاج بضاعي ؛ ولا يظهر هنا الا التداول البضاعي ، حيث يتلقى الحرفي المال ، او حصة من الانتاج ، لقاء العمل الذي يبذله ، وحيث هو يشتري المـــواد الخام وأدوات الانتاج . ان منتوج عمل الحرفي لا يظهر في السوق ، وهو بالكاد يغادر نطاق الاقتصاد الفلاحي الطبيعي (١) .

٢ ـ منتجو السلع الصغار في الصناعة .
الروح الحرفية في الصناعات الصغيرة

شاهدنا أعلاه كيف يظهر الحرفي في السوق ، وان يكن لم يدخلها بعد عبر منتجاته . ومن الطبيعي ، فانه ما ان يتصـــل بالسوق ، حتى يبدأ بالانتاج لها ، اي انه يصبح **منتجا للسلع** . ويتحقق هذا الانتقال بشكل تدريجي اول الامر ، فيبيع الحرفي المنتجات المتبقية لديه بحكم الصدفة ، او تلك التي ينتجها خلال وقت فراغه . ويزيد من تدرجية هذه العملية ان سوق السلــع

---

١ ـ ان ارتباط الانتاج الحرفي بالاقتصاد الطبيعي للفلاحين يؤدي احيانا الى محاولات من قِبَلهم لتنظيم هذا الانتاج على امتداد القرية كلها ، بحيث يقدم الفلاحون معاش الحرفي ، فيما هو يعمل لجميع سكان القرية . اما الان، فان هذا النظام الصناعي هو الاستثناء ، لا القاعدة ، وقد نجد بقاياه فـــي المناطق الحدودية النائية (فمثلا نجد ان صنعة الحداد في قرى عبر القفقاس لا تزال منظمة وفق هذه الاسس) ... (ملاحظة لينين) .

تكون ضيقة جدا اول الامر ، بحيث لا تنمو المسافة بين المنتج والمستهلك الا بوتيرة بطيئة ، وينتقل المنتوج ، كما في السابق ، من المنتج مباشرة الى يد المستهلك ، ويحدث ان تكون مبادلته لقاء منتوج زراعي سابقة على بيعه (١) . على ان التطور اللاحق للانتاج السوقي يعبر عن نفسه باتساع التجارة ، وظهور التجار المتخصصين ، وتجار المحاصيل (السماسرة) . ولا تعود سوق المواد الصناعية مقتصرة على سوق القرية ، او السوق الموسمية (في البلدة) ، انما تمتد لتشمل المقاطعة كلها ، ثم البلد بأسره ، وتصل احيانا الى البلدان الاخرى .

ان انتاج المنتجات الصناعية بما هي سلع هو الخطوة الاولى في انفصال الصناعة عن الزراعة ، وفي قيام التبادل بينهما . على ان السيد دانيالسون ، بطريقته المنمّطة والمجردة في فهم الامور ، يكتفي باعلان ان «انفصال الصناعة عن الزراعة» هو صفة من صفات «الرأسمالية» بشكل عام ، دون ان يجشم نفسه عناء دراسة الاشكال المختلفة لعملية الانفصال هذه ولا المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية . لذا تجب الاشارة الى ان الانتاج السوقي على أضيق نطاق ، في الصناعات الفلاحية ، يبدأ بفصل الصناعة عن الزراعة ، رغم انه في هذه المرحلة من التطور ، لا ينفصل الصانع ، في معظم الاحوال ، عن المزارع . وسوف نبين لاحقا كيف تؤدي الاطوار الارقى من الرأسمالية الى انفصال المنشآت الصناعية عن المنشآت الزراعية ، وانفصال العمال الصناعيين عن المزارعين .

ان الاشكال الاولية للانتاج السلعي تعرف درجة متدنية من

---

١ ـ ومثالنا على ذلك مبادلة الاواني الفخارية بالحبوب : عندما كانت الحبوب رخيصة ، كان مقابل الاناء الفخاري يعادل احيانا كمية الحبوب التي يتسع لها الاناء نفسه ... (ملاحظة لينين) .

المنافسة بين «الحرفيين» . ولكن مع توسع السوق وشمولها لمناطق واسعة ، تنمو هذه المنافسة وتزداد قوة باطراد وتبدأ بزعزعة الازدهار البطريركي للصناعي الصغير ، هذا الازدهار الذي يرتكز الى موقعه الاحتكاري . فيشعر المنتج السلعي الصغير ان مصالحه ، بالمقارنة مع مصالح باقي افراد المجتمع ، تتطلب التشبث بهذا الموقع الاحتكاري ، ولذا فهو **يخاف** المنافسة ، ويبذل كل مجهود ، فردي او جماعي ، للجم المنافسة ، ولمنع المنافسين من الدخول لمنطقته ، ولتعزيز موقعه الثابت بما هو سيد صغير يملك شبكة مخدودة من الزبائن (...)

ان الاقتصاديين الشعبويين لم يحاولوا طمس الحقيقة التي تؤكد ان معظم الصناع الريفيين الصغار ينتمون الى فئة منتجي السلع وحسب ، بل وصل الامر بهم حد اجتراح أسطورة فذة عن تناقض مزعوم بين التنظيم الاقتصادي للصناعات الريفية الصغيرة وبين الصناعة الكبيرة . ان تهافت هذا الرأي يتضح ايضا ، بالمناسبة ، من المعطيات الاحصائية اعلاه . فاذا كان الصناعي الكبير لا يوفر جهدا لتأمين موقع احتكاري لنفسه ، فان الفلاح المتعاطي ب «الحرف» هو توأمه ، في هذا المجال . والحقيقة ان البرجوازي الصغير يسعى ، بموارده المتواضعة ، للحفاظ على المصالح الطبقية اياها التي يسعى الصناعي الكبير الى حمايتها عندما يضج مطالبا بالحماية ، والمكافآت ، والامتيازات والاعفاءات ، الخ (١) .

---

١ ــ ولشعور هذا البرجوازي الصغير بأن المنافسة قاتلة بالنسبة اليه ، فهو يسعى الى وقفها ، تماما مثلما الشعبوي ــ الذي لا يعدو كونه ايديولوجي البرجوازية الصغيرة ــ يشعر بأن الرأسمالية ستكون فتاكة بالنسبة ل«المرتكزات» الغالية جدا على قلبه ، ولذا تجده يسعى الى «تفادي» الرأسمالية ، وقطع الطريق عليها ، وحجز تطورها ، الخ ، الخ (ملاحظة لينين) .

٣ ـ نمو الصناعات الصغيرة بعد «الاصلاح» ...

ينبثق مما ورد أعلاه عدد من مميزات الانتاج الصغير تستدعي التوقف عندها . لاحظنا سابقا ان ظهور صناعة جديدة يعني وجود مسار متطور لقسمة العمل الاجتماعية . من هنا ، فان هذا المسار لا بد وأن يعرفه كل مجتمع رأسمالي ، بالقدر الذي يستمر فيه فلاحون وزراعة شبه طبيعية الى هذا الحد او ذاك ، وبالقدر الذي تنجح فيه مختلف المؤسسات والتقاليد القديمة من الحيلولة دون ان تحل الصناعة الآلية الكبيرة مباشرة محل الصناعة المنزلية (بسبب ضعف وسائط النقل والمواصلات ، وما شابه) . ان كل خطوة في تطور الاقتصاد السوقي تؤدي بالضرورة الى انبثاق عدد متزايد ابدا من الصناع من بين صفوف الفلاحين ؛ واذا بهذه العملية كأنها تنقب ارضا جديدة ، وتفتح مناطق جديدة في أجزاء البلد الاكثر تخلفا ، او فروعا جديدة في اشد الفروع الصناعية تخلفا امام الغزو الرأسمالي الزاحف . على ان نمو الرأسمالية نفسها يظهر في سائر أجزاء البلد او في فروع صناعية اخرى بطريقة مختلفة كل الاختلاف ، فلا يعبر عن نفسه بزيادة عدد المحترفات الصغيرة والعمال المنزليين المستوعبين في العمل ، بل بتناقصه . ومن الواضح ان دراسة تطور الرأسمالية في صناعة بلد معين يتطلب التمييز الحاسم بين هاتين العمليتين ؛ وأما الخلط بينهما فلا يؤدي الا الى فوضى كاملة في المفاهيم .

في روسيا بعد الاصلاح يتجلى نمو الصناعات الصغيرة ، الذي يعبر عن الخطوات الاولى لنمو الرأسمالية ، بشكلين اثنين: الاول ، في هجرة الصناع الصغار والحرفيين من المقاطعات الوسطى ، العريقة من حيث استقرارها السكاني ، والاكثر تقدما اقتصاديا بين سائر المقاطعات ، الى الاطراف ؛ والثاني ، في نشوء صناعات صغيرة جديدة وفي انتشار الصناعات الناشئة

سابقا بين السكان المحليين .

وما العملية الاولى الا احد تجليات استعمار الاطراف الذي ألمحنا اليه سابقا (الفصل الرابع) . هنا نجد الفلاح ــ الصانع في مقاطعات نيجني ــ نوفغورود وفلاديمير وتفير وكالوغا وسواها ، يشعر بوطأة تزايد المنافسة المرافق للنمو السكاني ، ونمو الصناعة اليدوية الرأسمالية والمصانع بما تشكله من خطر على الانتاج الصغير ، فيرتحل جنوبا ، حيث «الحرفيون» لا زالوا قليلي العدد وحيث المداخيل مرتفعة وأكلاف المعيشة منخفضة . ويؤسس المهاجر منشأة صغيرة ترسي الاساس لصناعة فلاحية جديدة لا تلبث ان تنتشر في القرية المعنية وفي الجوار . وهكذا ساعدت المناطق الوسطى ، ذات الثقافة الصناعية العريقة ، على تنمية هذه الثقافة في أجزاء البلد الجديدة ، حيث عملية الاستيطان لا تزال في بدايتها. وبذلك انتقلت العلاقات الرأسمالية (التي هي ايضا خاصة مميزة للصناعات الفلاحية الصغيرة) الى كافة مناطق البلد .

لننتقل الان الى الوقائع المعبرة عن العملية الثانية . وسوف نرى اننا اذا كنا نسجل ظاهرة نمو المنشآت والصناعات الفلاحية الصغيرة ، الا اننا لن نعالج اشكال تنظيمها الاقتصادي . ويتضح مما سيرد أدناه ان هذه الصناعات إما ان تؤدي الى نشوء التعاون الرأسمالي البسيط ورأس المال التجاري وإما ان تصبح جزءا مكونا من الصناعة اليدوية الرأسمالية (المانيفاتورة) .

نشأت صناعة الفراء في قضاء ارزاماس من أعمال مقاطعة نيجني ــ نوفغورود، في بلدة ارزاماس بالذات ثم امتدت تدريجيا الى القرى المجاورة وأخذت تغطي رقعة متوسعة باستمرار . في البدء ، كان عدد صناع الفراء في القرى قليلا وكانوا يستخدمون أعدادا كبيرة من العمال ، اذ كانت اليد العاملة رخيصة طالما ان الناس يؤجرون قوة عملهم في سبيل تعلم الصنعة . ولكن ، ما ان يجيدونها ، حتى يغادرون المنشأة الاصلية ويؤسسون منشآت

صغيرة خاصة بهم ، ويوسعون بذلك نطاق سيطرة رأس المال ، وقد بات يهيمن الان على عدد واسع من الصنّاع. وجدير بالملاحظة هنا ان هذه الوفرة في العمال المأجورين في المنشآت الاولى للصناعة الناشئة وتحولهم اللاحق الى معلمين صغار ظاهرة واسعة الانتشار ، لها صفة القانون العام . ولا ريب انه من الخطل ان نستخلص من ذلك انه «بالرغم من الاعتبارات التاريخية المختلفة.. ليست المنشآت الكبيرة هي التي تستوعب المنشآت الصغيرة ، انما المنشآت الصغيرة هي التي تتحول الى منشآت كبيرة» (١) . ان سعة حجم المنشآت الاول لا يعبر عن تمركز صناعي ، وانما يجد تفسيره في عزلة هذه المنشآت وفي رغبة الفلاحين المجاورين في تعلم مهنة مفيدة . اما بالنسبة لعملية انتشار الصناعات الفلاحية من مراكزها القديمة نحو القرى المجاورة ، فانها ظاهرة نلقاها في العديد من الحالات . فمثلا ، عرفت فترة «ما بعد الاصلاح» نموا ملحوظا (من حيث عدد القرى المعنية بالصناعة، وعدد الصناعيين وإجمالي الانتاج) للصناعات البالغة الاهمية التالية : صناعة الأقفال وسكاكين المائدة في بافلوفا ، الدباغة وصناعة الاحذية في قرية كيمري ، حياكة الشباشب الصوفية في بلدة ارزاماس وجوارها ، الصناعة الحديدية في قرية بورماكينو ، صناعة القبعات في قرية مولفيتينو وقضائها ، صناعات الزجاج والقبعات والمخرّمات في مقاطعة موسكو ، وصناعة المجوهرات في قضاء كراسنوسيلسكوي ، الخ (...)

كذلك ، فان احصاء «بيرم» Perm للحرف (المبني على معطيات عن تاريخ تأسيس ٨٫٨٨٤ مؤسسة حرفية وصناعية

---

١ ـ وهذا ما يسارع اليه السيد دانيالسون في **مصير الراسمالية** ، ص ٧٨ ـ ٧٩ (ملاحظة لينين) .

يدوية صغيرة) يؤكد أن فترة «ما بعد الاصلاح» تتسم بنمو سريع جدا للصناعات الصغيرة . وجدير بنا ان نلقي نظرة اكثر دقة على عملية نشوء هذه الصناعات الجديدة .

لم يبدأ انتاج المنسوجات الصوفية وشبه الحريرية في مقاطعة فلاديمير الا حديثا ، في العام ١٨٦١ . في البدء ، كانت هذه مهنة اضافية يتعاطاها الفلاحون ، لكن سرعان ما ظهر «المقاولون الفرعيون» في القرى وأخذوا يوزعون المغزولات Yarn . ومن أوائل «اصحاب المعامل» رجل كان يتاجر بالجريش (البرغل) الذي يشتريه بالجملة من سهوب «تامبوف» و«ساراتوف» . ولكن ، مع بناء سكك الحديد ، تعادلت اسعار الحبوب، وتمركزت تجارتها في أيدي اصحاب الملايين، فقرر تاجرنا توظيف رأس ماله في منشأة صناعية للحياكة . فدخل للعمل في معمل ، ودرس المهنة ليصبح مقاولا فرعيا . وهكذا ، فان نشوء «صناعة» جديدة في تلك المحلة يعود لان التطور الاقتصادي العام في البلد كان يخرج رأس المال من التجارة ويوجهه نحو الصناعة .

ويشير الباحث للفرع الصناعي الذي اخذناه مثالا لنا الى ان الحالة التي يصف ليست حالة معزولة على الاطلاق : فالفلاحون الذين كانوا يحصلون معاشهم عن طريق الاستخدامات الخارجية **«كانوا روادا في مختلف الفروع الصناعية ، يعودون بمعارفهم التقنية الى قراهم الاصلية ، ويشجعون قوى عاملة جديدة على الاقتداء بهم وسلوك طريق الهجرة ، ويطلقون العنان لمخيلة الفلاحين الاغنياء بقصصهم عن الارباح الخيالية التي توفرها الصناعة لصاحب المشغل والمقاول الفرعي . والفلاح الغني ، الذي**

★ «المقاول الفرعي» Sub - contractor هو الوسيط في الصناعة المنزلية ، يقدم للمنتج المواد الخام ويشتري منه القطعة المشغولة ـم ـ .

اعتاد ان يخبيء ماله في الصندوق او استخدامه للمتاجـــرة بالحبوب ، غالبا ما كان يستجيب لهذه الاغراءات ، فيوظف امواله في المشاريع الصناعية» (المصدر ذاته) .

ان صناعة الاحذية واللبّاد في قضاء الكسندروف ، التابع لمحافظة فلاديمير ، نشأت في بعض الحالات على النحو التالي : بعد ان يكتشف اصحاب مشاغل الخام او المتاجر الصغيرة لتوزيع المغزولات ان الحياكة اليدوية آخذة بالتقهقر ، يعمدون الى فتح محترفات من نوع آخر ، ويلجأون احيانا الى استخدام الحرفيين لتعلّم الصنعة وتعليم اولادهم . وبالقدر الذي تطرد فيه الصناعة الكبيرة رأس المال الصغير من الفرع الانتاجي المعني بالأمر ، يتدفق رأس المال هذا الى فروع انتاجية اخرى ويدفعها الى التطور في الاتجاه نفسه .

يصف الباحثون في صناعات موسكو ، بطريقة بالغة التشويق والحيوية ، الظروف العامة في فترة «ما بعد الاصلاح» التـــي استثارت نمو الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية فنقرأ فـــي وصف عن صناعة المخرّمات : «كانت ظروف معيشة الفلاح قـــد تدهورت كثيرا في تلك الفترة ، لكننا نشهد ، من جهة اخرى ، ان متطلبات السكان الذين يتمتعون بظروف معيشية افضل قـــد ازدادت بطريقة ملموسة» . ويعتمد الكاتب على احصائيات المنطقة قيد الدرس ، ليلاحظ زيادة في عدد المحرومين من ملكيـــــة الاحصنة ومن زراعة المحاصيل ، جنبا الى جنب مع زيادة فـــي عدد الفلاحين الذين يملكون عدة احصنة كما في اجمالي عـــدد الماشية التي يملكها الفلاحون . وهكذا يزداد عدد المحتاجين الى «مصادر دخل خارجية» والباحثين عن عمل صناعي من جهة ، فيما تصيب الثروة أقلية مـــن الأسر الميسورة التـــي راكمت «المدخرات» ، وتمكنت من «استئجار عامل او اثنين ، او مـــن توزيع اعمال منزلية على الفلاحين الفقراء» . ويستطرد الكاتب

شارحا : «طبعا ، لسنا نعالج هنا حالات انبثاق الافراد المعروفين بالكولاكيين او «مصاصي الدماء» ، من بين هذه الاسر ، انما نكتفي بدراسة ظواهر عادية جدا بين الفلاحين» .

وهكذا نجد ان الباحثين يشيرون الى العلاقة بين تمايز الفلاحين وبين نمو الصناعات الفلاحية الصغيرة . وهذا امر طبيعي جدا . فالمعطيات الاحصائية المثبتة في الفصل الثاني تسمح بالقول ان تمايز الفلاحين يرافقه حتما نمو في الصناعات الفلاحية الصغيرة . ومع اضمحلال الاقتصاد الطبيعي ، اذا بعمليات معالجة المواد الاولية تتحول ، الواحدة تلو الاخرى ، الى فروع صناعية مستقلة ، واذا بنشوء البرجوازية الفلاحية والبروليتاريا الزراعية يزيد الطلب على منتجات الصناعات الفلاحية الصغيرة ، في الوقت ذاته الذي يمدها فيه بالايدي العاملة «الحرة» وبالمال «الحر» (١) .

٤ ـ تمايز منتجي السلع الصغار . معطيات الاحصاء الرسمي للحرفيين على اساس المسح المنزلي في مقاطعة موسكو .

لندرس الان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تتكون بين منتجي السلع الصغار في الصناعة . ان مهمة تعيين طابع هذه

---

١ ـ ان الخطأ النظري الاساسي الذي يرتكبه السيد دانيالسون في محاججاته عن «رسملة الصناعات» هو انه يتجاهل الخطوات الاصلية للانتاج السلعي وللرأسمالية في أطوارهما المتعاقبة . ذلك ان السيد دانيالسون يقفز مباشرة من «الانتاج الشعبي» الى «الرأسمالية» ، ثم تمتلكه الدهشة ـ بسذاجة مسلية ـ عندما يكتشف ان ما لديه هو رأسمالية بدون قاعدة ، رأسمالية اصطناعية ، الخ . (ملاحظة لينين) .

العلاقات مشابهة للمهمة المذكورة أعلاه ، في الفصل الثاني ، بصدد الفلاحين الصغار . ولكن بدلا من مساحة الارض المزروعة، يجب ان نرتكز هنا الى حجم المنشآت الصناعية ، وأن نصنّف صغار الصناعيين وفق حجم الناتج ، ونتأكد من الدور الذي يلعبه العمل المأجور في كل فئة منهم ، ونعيّن الظروف التقنية ، الخ . والواقع ان الاحصائيات الرسمية عن الحرف ، على اساس المسح المنزلي ، التي يتطلبها مثل هذا التحليل متوافرة بالنسبة لمقاطعة موسكو (...)

لنتفحص الان الخلاصات التي يمكن استخراجها من هذه المعطيات .

نبدأ بدور العمل المأجور . يغلب العمل المأجور على العمل العائلي في مجمل الصناعات (البالغ عددها ٣٣) ، حيث يجري استخدام ٥١ بالمئة من اليد العاملة لقاء أجر . ويزداد انخفاض هذه النسبة عند « حرفيي » محافظة موسكو . ولقد جمعنا المعطيات الاحصائية بالنسبة لـ ٥٤ صناعة في محافظة موسكو التي تتوافر ارقام دقيقة حول العمال المأجورين المستخدمين فيها ، فحصلنا على رقم ١٧٫٥٦٦ عامل مأجور من مجموع قدره ٢٩٫٤٤٦ عامل ، اي بنسبة قدرها ٥٩٫٦٥ بالمئة . اما بالنسبة الى مقاطعة بيرم ، فان نسبة العمال المأجورين لمجموع الصناع اليدويين والحرفيين تبلغ ٢٤٫٥ بالمئة ، اما بين منتجي السلع دون سواهم ، فانها تتراوح بين ٢٩٫٤ و٣١٫٢ بالمئة . على ان هذه الارقام الاجمالية ليست تقتصر على منتجي السلع وانما هي تشمل المانيفاتورة الرأسمالية ايضا ، كما سيرد أدناه .

لذا ، فالخلاصة الاكثر اثارة للاهتمام هي التي تؤكد **ان دور العمل المأجور يتزايد بنسبة اتساع حجم المنشآت (الصناعية)** . وهذا ما نلاحظه عند المقارنة بين فئة وأخرى ، كما عند المقارنة بين مختلف الشرائح داخل الفئة الواحدة . فبقدر ما تكون المؤسسات واسعة ، بذاك القدر ترتفع نسبة أرباب العمل الذين

يستخدمون العمال المأجورين، وترتفع معها نسبة العمال المأجورين انفسهم . يكتفي الاقتصاديون الشعبويون، بعض الاحيان ، بالقول ان المنشآت الصغيرة حيث العمل عائلي فقط هي السائدة بين «الصناع اليدويين» ، وهم غالبا ما يستشهدون ب «المعدلات الوسطية» دعما لوجهة نظرهم . وكما هو واضح من المعطيات الاحصائية بين أيدينا ، فان هذه «المعدلات الوسطية» لا تصلح لتشخيص الظاهرة التي نحن بصددها. والغلبة العددية للمنشآت الصغيرة ذات العمال العائليين لا تلغي بأي حال من الاحوال الحقيقة الاساسية التي تقول ان **مسار الانتاج البضاعي الصغير يتجه نحو الاستخدام المتزايد للعمل المأجور ، نحو نشوء المحترفات الرأسمالية** . فضلا عن ذلك ، فالمعطيات الاحصائية ذاتها تدحض مقولة شعبوية ليست اقل انتشارا من الاولى تقول ان العمل المأجور في الانتاج «الصناعي اليدوي» يخدم في الواقع ك «ملحق» للانتاج العائلي ، وان اللجوء اليه لا يتم بغرض تحقيق الربح ، الى ما هنالك . لكن الحقيقة ان **تزايد استخدام العمل المأجور يسير بموازاة زيادة عدد العمال العائليين** ، عند الصناعيين الصغار ، كما عند صغار المزارعين . ونلاحظ في غالبية الصناعات ان استخدام العمل المأجور يتزايد عند الانتقال من الفئة الادنى الى الفئة الاعلى ، رغم الزيادة التي تطرأ على عدد العمال العائليين لكل منشأة . والواقع ان استخدام العمل المأجور لا يزيل الفوارق في أحجام عائلات «الصناع اليدويين» ، انما هو يزيدها حدة . ويتبين من الرسم البياني الاحصائي ✶ بوضوح كامل هذه السمة

✶ الرسم البياني لنسب العمال العائليين والعمال المأجورين في المنشآت الصناعية . وبناء على احصائيات منشآت موسكو ، يقسمها لينين الى اربع فئات : ١) المنشآت من ٦ر١ – ٥ر٢ عمال (مأجورين وعائليين معا) ؛ ٢) ٧ر٢ – ٤ر٤ عمال ، ٣) ١ر٥ – ٨ر٤ عمال ، ٤) ٥ر١١ – ٨ر١٧ عمال ، كمعدل وسطي –م– .

المشتركة بين الصناعات الصغيرة : ان الفئة الاعلى هي التي تستخدم اكثرية العمال المأجورين مع انها الاكثر استخداما للعمال العائليين . **وهكذا ، فان «التعاون العائلي» هو قاعدة التعاون الرأسمالي** . وبديهي القول ، طبعا ، ان هذا «القانون» لا ينطبق الا على اصغر المنتجين السلعيين ، على الاشكال الاولية للرأسمالية ، وانه – اي القانون – يؤكد ميل الفلاحين للتحول الى برجوازيين صغار . وما ان تنشأ المحترفات التي تضم عددا معقولا من العمال المأجورين ، حتى تتقهقر ، بالضرورة ، اهمية «التعاون العائلي» . وتؤكد لنا معطياتنا الاحصائية ان هذا القانون لا ينطبق على اكبر الشرائح في الفئات العليا . فعندما يتحول «الصانع اليدوي» الى رب عمل رأسمالي حقيقي يستخدم ١٥ الى ٣٠ عاملا مأجورا ، يتقلص الدور الذي يلعبه العمل العائلي في محترفاته وتتضاءل اهميته (ففي الشريحة العليا من الفئة العليا ، مثلا ، يشكل العمال العائليون ٧ بالمئة فقط من مجموع عدد العمال) . وبعبارة اخرى ، بقدر ما تتقلص الصناعات «اليدوية» بحيث يطغى عليها «التعاون العائلي» ، بذلك القدر يشكل هذا التعاون الضمانة الاكيدة لتطور التعاون الراسمالي . وهنا ، بالتالي ، تبرز جدلية الانتاج السلعي بأوضح ما تبرز ، هذه الجدلية التي تحوّل «العمل بأيدينا» الى العمل بأيدي الغير ، اي الى استغلال .

ننتقل الان الى المعطيات الاحصائية عن انتاجية العمل . تشير الاحصائيات عن الناتج الاجمالي للعامل الفرد في كل فئة، الى ان **انتاجية العمل ترتفع مع زيادة حجم المنشأة** . وهذا ما نلاحظه في الاكثرية الساحقة من الصناعات ، وفي كافة فروعها بلا استثناء . واذا بالرسم البياني يثبت هذا القانون ، كاشفا ان حصة الفئة الاعلى من الناتج الاجمالي تزيد عن حصتها من العدد الاجمالي للعمال . اما في الفئة الادنى ، فالآية معكوسة . ان

الناتج الاجمالي للعامل الفرد في مؤسسات الفئات العليا يزيد بنسبة ٢٠ الى ٤٠ بالمئة عما هو عليه في مؤسسات الفئات الدنيا. صحيح ان المؤسسات الكبيرة تفرض عادة ساعات عمل اطول وتعالج احيانا موادا أثمن من التي تعالجها المؤسسات الصغيرة . الا ان هذا وذاك لا يلغي حقيقة ان انتاجية العمل هي اكثر ارتفاعا بكثير في المحترفات الكبيرة، مما هي عليه في المحترفات الصغيرة. ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك . فالمؤسسات الكبيرة تضم ثلاثة الى خمسة أضعاف عدد العمال (من مأجورين وعائليين) الذي تضمه المؤسسات الصغيرة ، ولا يسع التعاون الواسع النطاق الا ان يرفع من انتاجية العمل . ثم ان المحترفات الكبيرة هي دائما افضل تجهيزا ، من الناحية التقنية ، اي انها تملك افضل الادوات ، والتجهيزات ، وقطع الغيار ، والآلات ، الخ (...).

وأخيرا ، لا بد من القول ان قيمة المنتجات للعامل الفرد لا تزيد ونحن ننتقل من الفئة الادنى الى الفئة العليا في غالبية الصناعات وحسب ، وانما ينطبق الامر ايضا على الانتقال من الصناعات الصغيرة الى الصناعات الكبيرة . ففي الفئة الاولى من الصناعات ، يبلغ معدل ناتج العامل ٢٠٢ روبل ، ويرتفع الى ٤٠٠ روبل في الفئة الثانية والثالثة ، ويزيد عن ٥٠٠ روبل في الرابعة ... وهذا ما يشير الى العلاقة بين ارتفاع سعر المواد الاولية وبين خراب المؤسسات الصغيرة على يد المؤسسات الكبيرة . فكل خطوة يخطوها تطور المجتمع الرأسمالي يرافقها بالضرورة ارتفاع في سعر مواد أولية كالخشب وما شابه ، وهذا ما يقرّب من أجَل المنشآت الصغيرة .

وينجم عما ورد أعلاه ، ان المؤسسات الراسمالية الكبيرة نسبيا تلعب ايضا دورا بالغ الاهمية في الصناعات الفلاحية الصغيرة . واذا كانت تشكّل الاقلية بين اجمالي عدد المنشآت ، الا انها تستأثر بالحصة الاكبر من الناتج العام . وهكذا ، فان مؤسسات

الفئة الاولى ، تشكل ١٥ بالمئة من اجمالي عدد الصناعات الثلاثة والثلاثين في محافظة موسكو ، غير انها تقدم ٥٤ بالمئة من الناتج الاجمالي ، في حين لا تقدم مؤسسات الفئة الدنيا اكثر من ٢١ بالمئة من هذا الناتج الاجمالي ، مع انها تشكل ٥٣ بالمئة من اجمالي عدد المؤسسات . فبديهي القول اذن ان توزيع الدخل الصافي بين الصناعات لا بد وأن يكون شديد التفاوت ، وهذا ما يشهد عليه الاحصاء الرسمي عن صناعات «بيرم» اليدوية للعامين ١٨٩٤ - ١٨٩٥ (...)

ان عددا ضئيلا من المؤسسات الكبيرة (يقل عن ١٠ بالمئة من المجموع) يستخدم ١/٥ من مجموع العمال ، يقدم تقريبا نصف الناتج الاجمالي و٢/٥ (خِمسَي) المدخول الاجمالي (بما يدمج أجور العمال مع مداخيل أرباب العمل) . وفي المقابل ، يحصل أرباب العمل الصغار على مدخول صاف ادنى بكثير من أجور العمال المأجورين المستخدمين في المؤسسات الكبيرة . وقد بيّنّا بالتفصيل ، في مكان آخر من هذا الكتاب ، ان هذه الظاهرة ليست الشواذ ، بل هي القاعدة العامة بالنسبة للصناعات الفلاحية الصغيرة .

تلخيصا للاستنتاجات المستخلصة من المعطيات المحلّلة اعلاه ، ينبغي القول ان النظام الاقتصادي للصناعات الفلاحية الصغيرة هو نظام بورجوازي صغير بامتياز ، مثله كمثل النظام الذي شاهدنا بين صغار المزارعين ، ولا يمكن توسيع الصناعات الفلاحية الصغيرة ، ولا تطويرها أو تحسينها ، في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، الا بتوليد أقلية من الرأسماليين الصغار من جهة ، وأكثرية من العمال المأجورين او «الصناع المستقلين» الذين يعيشون حياة اقسى ذات مستوى اشد انخفاضا من مستوى معيشة حياة العمال المأجورين ، من جهة اخرى . واننا نشهد ، بالتالي ، في الصناعات الفلاحية الصغيرة ابرز الصفات البدائية للرأسمالية ـ لتلك الرأسمالية التي يعتبرها

العديد من الاقتصاديين من طراز مانيلوف * على انها شـــيء منفصل عن «الانتاج الشعبي» . وأيضا ، فان الوقائع التي درسنا قليلة الاهمية من زاوية نظرية السوق المحلي . ان تطور الصناعات الفلاحية الصغيرة يؤدي الى تزايد طلب الصناعيين الميسورين على وسائل الانتاج وعلى قوة العمل التي يحصلون عليها من بين صفوف البروليتاريا الريفية . ولا بد ان يبلغ عدد العمال المأجوريـــن المستخدمين لدى حرفيي القرى والصناعيين الصغار رقما ملفتا للنظر ، اذ كان يبلغ عددهم في محافظة بيرم وحدهـــا ٦٥٠٠ عامل (١) .

٥ ـ التعاون الرأسمالي البسيط

ان تأسيس منتجي السلع الصغار لمحترفات كبيرة نسبيا هو الذي يعلن الانتقال الى شكل صناعي ارقـــى . وهكذا يولـــد **التعاون الرأسمالي البسيط** وسط الانتاج المبعثر الصغير :

«**اذذاك فقط يبدأ الانتاج الرأسمالي الحقيقي ... عندمـــا يعمد كل رأسمال فرد الى استخدام عدد واسع نسبيا مـــن العمال ، وعندما تجري العملية الانتاجية ، بالتالي ، على نطـــاق واسع ، وتنتج كميات كبيرة نسبيا من المنتجات . ان تجمع عدد**

---

* **مانيلوف** ، شخصية من **الارواح الميتة** للروائي غوغول ، وهو يرمز الى رجل ضعيف الارادة أفاق وتافه ـم ـ .

١ ـ نضيف بالنسبة للمقاطعات الاخرى ـ اضافة لموسكـــو وبيرم ـ ان المصادر تلاحظ علاقات مماثلة بين المنتجين البضاعيين الصغار ... (ملاحظـة لينين) .

متزايد من العمال الذين يعملون معا ، في نفس المكان والزمان او ، على الاقل ، في مجال عمل واحد) من اجل انتاج نوع واحد من السلع تحت سيادة رب عمل رأسمالي واحد ـ تلك هي نقطة البداية في الانتاج الرأسمالي ، منطقيا وتاريخيا . وبالنسبة لنمط الانتاج نفسه ، يصعب التمييز بين الاطوار الاولى من المانيفاتورة ، في المعنى الدقيق للكلمة ، وبين الطوائف الحرفية المقفلة ، اللهم الا بالعدد الاكبر من العمال الذين يستخدمهم رب عمل رأسمالي واحد في آن معا . وكل ما في الامر هو توسيع المحترف القرن أوسطي لشيخ الكار الحرفي» (رأس المال ، الكتاب الاول ، الطبعة الروسية ، ص ٣٢٢ ، الالمانية ص ٣٢٩) .

تلك هي نقطة انطلاق الرأسمالية التي سنشاهدها بالتالي في صناعاتنا الفلاحية الصغيرة («الصناعات اليدوية») . ان اختلاف الظروف التاريخية (غياب الصناعات اليدوية في النقابات الحرفية المقفلة guilds او تطورها البطيء) لا يغير الا الاشكال التي تتجلى فيها العلاقات الرأسمالية المتماثلة . والواقع ان الفارق بين محترف رب العمل الرأسمالي ومحترف الصناعي الصغير كان يقتصر على الفارق في عدد العمال الدائمين المشتغلين في كل منهما . ولذا ، فان المؤسسات الصناعية الاولى ، التي تشكل الاقلية من حيث العدد ، تغرق ، أول الامر ، وسط بحر من المؤسسات الصغيرة . غير ان استخدام عدد متزايد من العمال لا يلبث ان يؤدي بالضرورة الى تغييرات في الانتاج نفسه ، والى التحول التدريجي للانتاج . في ظل التقنية اليدوية البدائية ، غالبا ما تكون الفوارق كبيرة بين العمال الفرديين (من حيث القوة والحذق والمهارة ، الخ) . وهذا سبب كاف ، بحد ذاته ، لزعزعة موقع الصناعي الصغير ، فيرهق كاهله بشتى انواع الارهاق نتيجة اتكاله على تذبذبات السوق . اما حيث يعمل عدة عمال في مؤسسة واحدة ، يتولى المحترف نفسه تقليص الفروقات الفردية فيما بينهم : «ان يوم العمل الجماعي لعدد كبير من العمال في

وردية عمل واحدة ... يساوي يوما واحدا من متوسط العمل الاجتماعي» (١) ، وبالتالي فان صنع وبيع منتجات المحترف الراسمالي يتطلبان قدرا اكبر بكثير من الانتظام والاستقرار . وهو يسمح باستخدام افضل للابنية والمستودعات والتجهيزات وأدوات العمل وسواها ، وهذا يؤدي بدوره الى ضعف أكلاف الانتاج في المحترفات الكبيرة . ان تنظيم الانتاج على نطاق واسع والاستخدام المتزامن لعدد كبير من العمال يتطلبان تراكم رأس مال كبير الى حد ما ، وهذا يحصل عادة في مجال التجارة ، وليس في مجال الانتاج . ثم ان حجم رأس المال هذا يقرر شكل مساهمة الراسمالي في المؤسسة ـ ما اذا كان سيتعاطى العمل اليدوي ، في حال شحة رأس ماله ، او ما اذا كان سيتخلى عن العمل بنفسه ويتخصص في مهام الادارة والتجارة . نقرأ ، مثلا ، في احد الاوصاف لصناعة الاثاث ما يلي : «باستطاعة المرء ان يكتشف علاقة مباشرة بين موقع صاحب المشغل وبين عدد عماله . فان استخدام عاملين او ثلاثة يوفر للمالك فائضا شحيحا الى درجة انه يبقى مضطرا للعمل اليدوي الى جانب عماله ... اما استخدام خمسة عمال ، فانه يوفر لرب العمل ما يكفي من الفائض لكي يتخلى جزئيا عن العمل اليدوي ، فيخفف عمله ، وينصرف اساسا الى الوظيفتين السالفتي الذكر» (اي شراء المواد وبيع المنتجات) . «وما ان يصل عدد العمال المأجورين الى العشرة او يزيد ، فان المالك لا يتخلى عن العمل اليدوي وحسب وانما يتوقف ايضا عن مراقبة عماله ، اذ يعين وكيلا لهذا الغرض ... فها انه قد اصبح رأسماليا صغيرا ، وسيدا بالولادة» (عيسايف ، **صناعات مقاطعة موسكو** ، الجزء الاول ، ص ٥٢ ــ ٥٣) . والواقع ان الاحصائيات

---

١ ــ كارل ماركس ، **رأس المال** ، الطبعة الروسية ١٩٥٨ ، ص ٣٢٢ .

التي اثبتناها بيانيا تؤكد هذا الوصف ، اذ تبين تقلص عدد العمال العائليين مع ظهور عدد كبير من العمال المأجورين .

يصف مؤلف **رأس المال** الدلالة العامة للتعاون الرأسمالي البسيط بالنسبة الى تطور الاشكال الرأسمالية في الصناعة على النحو التالي :

«ان هذا الشكل يتطور تاريخيا في مواجهة الزراعة الفلاحية والانتاج الحرفي المستقل أكان داخل النقابات الحرفية ام خارجها ... وكما ان القوة الانتاجية الاجتماعية للعمل التي تتطور بفضل التعاون ، تبدو على انها القوة الانتاجية لرأس المال، فكذلك يبدو التعاون نفسه ، اذا ما قورن بعملية الانتاج التي يمارسها فلاحون مستقلون منعزلون او حتى أرباب عمل صغار ، يبدو وكأنه شكل مميز من اشكال عملية الانتاج الرأسمالية . انه التحول الاول الذي يطرأ على سيرورة العمل الفعلية عندما تخضع لرأس المال ... ان الاستخدام المتزامن لعدد كبير من العمال المأجورين ، في عملية انتاجية واحدة ، الذي يشكل الشرط الضروري لمثل هذا التحول ، هو ايضا نقطة انطلاق للانتاج الرأسمالي ... فاذا قدم نمط الانتاج الرأسمالي نفسه الينا ، تاريخيا ، على انه الشرط الضروري لتحويل سيرورة العمل الى عملية اجتماعية ، كذلك فان هذا الشكل الاجتماعي لسيرورة العمل ، من جهة ثانية ، يقدم نفسه بصفته وسيلة يستخدمها رأس المال من اجل تحقيق اقصى درجة من الاستغلال لليد العاملة، عبر زيادة انتاجيتها .

ان التعاون ، في شكله البدائي الذي عرفناه حتى الان ، هو شرط مرافق لكل انتاج كبير . غير انه لا يمثل ، بحد ذاته ، شكلا ثابتا تتميز به احدى حقبات تطور نمط الانتاج الرأسمالي . انه يقارب هذه الحالة ، مجرد مقاربة لا غير ، في الاطوار الصناعية البدوية الاولى من مرحلة المانيفاتورة» (رأس المال ، الجزء الاول، ص ٣٤٤ ــ ٣٤٥) .

وسوف نرى لاحقا مدى الارتباط الوثيق بين مؤسسات الصناعة اليدوية المستخدِمة للعمال المأجورين في روسيا وبين الاشكال الرأسمالية الاوسع انتشارا والارقى تطورا . اما بالنسبة لدور هذه المؤسسات في الصناعات الفلاحية الصغيرة ، فالاحصائيات السالفة الذكر تبين ان هذه المؤسسات تؤدي الى نشوء تعاون رأسمالي واسع الانتشار الى حد كبير يحل محل الانتاج المبعثر السابق ويرفع انتاجية العمل بمقادير ملموسة .

ان خلاصتنا بصدد الاهمية العظمى لدور التعاون الرأسمالي في الصناعات الفلاحية الصغيرة وبصدد دلالتها التقدمية تسير في خط متعاكس مع الفكرة الشعبوية الشائعة عن غلبة منوعات من «مبدأ الآرتيل» * في الصناعات الفلاحية الصغيرة . وواقع الامر ان العكس تماما هو الصحيح . فالسمة المميزة للصناعة الصغيرة (وللصناعات اليدوية) هو الطابع الشديد البعثرة للمنتجين الافراد . دعما لوجهة النظر المقابلة ، لم تستطع ادبيات الشعبويين ان تقدم غير مجموعة من الامثلة الافرادية ، لا ينطبق معظمها على التعاون اصلا ، وانما هي تتعلق بجمعيات صغيرة لاصحاب الحرف ، الصغار والكبار ، لاغراض التموّن المشترك بالمواد

---

* **الآرتيل** Artel شكل من أشكال التشارك الواسع الانتشار في روسيا ، وهو شكل بسيط للتعاون الحر . ومن ابرز خصائصه تضامن وتكافل اعضائه تجاه الغير . انه ، باختصار ، «جمعية تعاونية تولد عفويا» ، على حد تعبير انغلز ، الذي ساجل ضد الفكرة الشعبوية الاصلية القائلة بأن **المشاعة والآرتل** هما الاثبات الاكيد على ان الشعب الروسي **بطبيعته** «اشتراكي» او «شيوعي» ، وانه بالامكان الانتقال مباشرة من هذه وذاك الى الاشتراكية **دون** المرور بالمرحلة الرأسمالية (انظر ماركس ـ انغلز ، **حول روسيا** ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، ١٩٧٥ ، ص ١١٣ ـ ١١٥) ـم ـ .

الاولية ، وبناء محترف مشترك ، الخ . ان مثل هذه «الآرتيلات» لا تؤثر بشكل او بآخر بالطابع الغالب للتعاون الرأسمالي . اما للتوصل الى فكرة واضحة عن الرقعة التي ينطبق عليها «مبدأ الآرتيل» ، عمليا ، فلا يكفي ان نذكر امثلة اعتباطية مأخوذة من هنا وهناك، بل ينبغي اخذ المعطيات الاحصائية لمنطقة معينة جرت دراستها تفصيليا ، وتفحص مدى الورود النسبي لاشكال التعاون المختلفة ووزنها . ذلك مثلا هو الحال بالنسبة الى احصائيات الصناعات اليدوية في «بيرم» لعامي ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ وقد بيّنا في مكان آخر * البعثرة العجيبة للصناعيين الصغار التي تدل عليها الاحصائيات ، والاهمية المعطاة للمؤسسات الكبيرة القليلة العدد . والخلاصة التي استخلصنا بصدد دور التعاون الرأسمالي لم تكن ترتكز الى أمثلة معزولة ، بل هي اعتمدت المعطيات الدقيقة للمسوح الاحصائية من بيت لبيت ، التي شملت عشرات من أشد الصناعات تنوعا في مناطق مختلفة .

٦ ـ رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة

نعلم ان الصناعات الفلاحية الصغيرة تؤدي ، معظم الاحيان ، الى نشوء السماسرة ، الذين يتعاطون العمليات التجارية المتعلقة بتسويق المنتجات وشراء المواد الاولية ويمارسون الوصاية ، بطرق مختلفة ، على الباعة الصغار . لننظر الان الى العلاقة بين هذه

---

* يشير لينين هنا الى دراسة له بعنوان «الاحصاء الحرفي للعام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ في مقاطعة بيرم والقضايا العامة لـ «الصناعة اليدوية» ، كتبها خلال منفاه السيبيري (آب ـ ايلول ١٨٩٧) . وقد شكلت هذه الدراسة مادة تحضيرية استخدمها لينين لاحقا في «تطور الرأسمالية في روسيا» ـم ـ .

الظاهرة وبين النظام العام للصناعات الفلاحية الصغيرة ، والى دلالة هذه العلاقة .

ان العملية الاقتصادية الرئيسية التي يتعاطاها السمسار هي شراء السلع (أكانت منتجات جاهزة ام موادا أولية) من اجل اعادة بيعها . وبكلمة إخرى ، فالسمسار هو ممثل من ممثلي رأس المال التجاري . ان نقطة انطلاق كل رأس مال - صناعي ام تجاري - هو تراكم مال حر بين أيدي أفراد (ونعني بالمال الحر ، المال الذي لا يحتاجه الافراد لاغراض الاستهلاك الشخصي ، الخ) . اما كيف يتولد هذا التمايز في الملكية في أريافنا ، فقد بيّناه بالتفصيل أعلاه من خلال الاحصائيات عن تمايز الفلاحين الزراعيين والصناعيين . وقد اظهرت هذه الاحصائيات واحدا من شروط نشوء السمسرة ، وهو الطابع المبعثر للمنتجين الصغار وعزلتهم ، وانتشار المنافسة والصراع الاقتصاديين في اوساطهم . وأما الشرط الآخر ، فانه يتعلق بطبيعة الوظائف التي يمارسها رأس المال التجاري ، اي انه يتعلق بتسويق المنتجات وشراء المواد الاولية . وحيث يكون تطور الانتاج البضاعي بطيئا ومحدودا ، فان المنتج الصغير يكتفي بتصريف منتجاته في السوق المحلية الصغيرة ، او هو يكتفي بتصريفها الى المستهلك مباشرة. تلك هي ادنى درجة في تطور الانتاج البضاعي، وهي بالكاد تتمايز عن الانتاج الحرفي . ولكن ، مع توسع السوق ، نجد انه بات يتعذر الاستمرار في هذا التسويق المحدود والمجزأ (الذي يتلاءم كليا مع الانتاج المحدود والمبعثر) . فالسوق الكبيرة تتطلب التسويق على نطاق واسع . وهكذا فان الانتاج الصغير يدخل في تناقض لا حل له مع الحاجة الى تسويق كبير وبالجملة. ففي ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، ومع عزلة المنتجين الصغار وتمايزهم ، لا يمكن حل هذا التناقض الا بتولي الاقلية الميسورة لعملية التسويق وتركيزها

بين يديها . ان السماسرة ، بشرائهم المنتجات (او المواد الاولية) بالجملة وبكميات كبيرة ، ساعدوا على تخفيض أكلاف التسويق وحولوا التسويق من عملية ثانوية ، متقطعة ، وعرضية الى عملية منتظمة وواسعة النطاق . وكان لا بد لهذه الفائدة محض الاقتصادية الناجمة عن التسويق الواسع النطاق من ان تؤدي الى بتر الصلة بين المنتج الصغير والسوق ، فاذا به لا حول له ولا قوة امام جبروت رأس المال التجاري . وهكذا ، فمن المحتم على المنتج الصغير ، في ظل الاقتصاد البضاعي ، ان يصبح تابعا لرأس المال التجاري بفعل التفوق الاقتصادي المحض للتسويق الواسع النطاق وبالجملة على التسويق الصغير المبعثر . وغني عن القول ان أرباح السماسرة غالبا ما لا تقتصر على الفارق بين عائدات المبيعات الكبيرة وعائدات المبيعات الصغيرة ، تماما مثلما أرباح الرأسماليين الصناعيين غالبا ما تتكون من اقتطاعات من الاجور العادية . ومهما يكن من امر ، فان تفسير أرباح الرأسماليين الصناعيين يتطلب الافتراض بأن قوة العمل تباع بسعرها الفعلي . وكذلك ، فان تفسير دور السمسار يتطلب الافتراض بأنه يشتري ويبيع السلع وفق القوانين العامة التي تسيّر التبادل السلعي . وحدها هذه الاسباب الاقتصادية لسيطرة رأس المال التجاري تحمل مفتاح فهم تنوع الاشكال الذي تكتسيه في الحياة الحقيقية، ومن بينها نجد ، دون ريب ، الخداع السافر . اما انتهاج نهج مغاير ، كما هو الحال بالنسبة للشعبويين عادة ، اي الاقتصار على تعداد الحيَل المختلفة التي يلجأ اليها «الكولاك» ، وبالتالي اهمال الطبيعة الاقتصادية للعملية ، فانه يعني تبني وجهة نظر الاقتصاد المبتذل لا غير .

دعما لاطروحتنا المتعلقة بالعلاقة السببية الضرورية بين الانتاج السوقي الصغير وهيمنة رأس المال التجاري ، فلنعالج بمزيد من التفصيل واحدا من افضل الاوصاف لكيفية ظهور السمسار وللدور الذي يلعبه . أشير هنا الى الدراسة عن صناعة المخرّمات

في مقاطعة موسكو (**صناعات مقاطعة موسكو**، المجلد ٦، الجزء الثاني). لقد ظهرت البائعة على النحو التالي: عندما نشأت هذه الصناعة، في العشرينيات، وفي الفترة التي اعقبتها، عندما كان عدد صناع المخرمات لا يزال محدودا، كان الملاك العقاريون، اي الارستقراطية، يشكلون المشترين الرئيسيين للمخرمات. وهكذا كان المستهلك في جوار المنتج. ومع توسع الصناعة، بدأ الفلاحون يرسلون المخرمات الى موسكو «حسب التوفيق»، بواسطة صناع الامشاط، مثلا. ولكن، سرعان ما اتضح الازعاج الذي يسببه هذا الشكل البدائي من التسويق: «كيف يمكن للموجيك الذي لا يمتهن مهنتنا ان ينتقل من بيت الى بيت؟». وهكذا فقد جرى تكليف واحدة من صناع المخرمات ببيعها، وجرى التعويض عليها على الوقت الذي تبذله لهذا الغرض. «اخذت تعود ومعها خيوط للتخريم». وهكذا فان مساوىء التسويق المنعزل أدت الى تحويل التجارة الى مهنة متخصصة يمارسها شخص واحد يتولى تجميع المنتجات من عدد من الصناع. وفي باديء الامر، ادى التجاور العشائري بين العاملات (اقارب، جيران، ابناء قرية واحدة، الخ.) الى محاولات لتنظيم المبيعات على اساس تعاوني، والى محاولات لتخصيص واحدة من العاملات بهذه المهمة. غير ان الاقتصاد المالي يولد شرخا في العلاقات العشائرية القديمة، ويولد فورا تلك الظاهرة التي اشرنا اليها أعلاه عند دراسة الاحصائيات التفصيلية عن تمايز الفلاحين. ان الانتاج للسوق يعلّم ان الوقت له ثمن. من هنا تنشأ الحاجة الى تعويض الوسيطة عن الوقت والعمل المهدورَين، فتألف المهمة وتبدأ بامتهانها. «ان مثل هذه الرحلات، عندما تتكرر عدة مرات، تؤدي الى نشوء **البائعة**». (**المصدر السالف الذكر**، ص ٣٠). فالمرأة التي نزلت الى موسكو عدة مرات باتت تقيم علاقات دائمة لا غنى عنها للتسويق الصحيح. «**وهكذا تنمو الحاجة والعادة**

لتحويل العائدات من العمولات الى مصدر رزق» . وبالاضافة الى عائدات العمولات ، «تبذل البائعة كل ما في وسعها لرفع سعر المواد والورق والخيوط» . فتبيع المخرمات فوق السعر المتفق عليه وتحتفظ بالفارق لنفسها . وتعلن البائعات ان السعر الذي تلقينه كان ادنى من السعر المتفق عليه ، ويصبح قولهن المألوف : «**خذها بهذه الشروط ، او فاتركها !!**» . ثم «تبدأ البائعات ... باستجلاب السلع من المدن وتحقق عليها ارباحا طائلة» . وهكذا فجابية العمولات تتحول الى بائعة مستقلة تبدأ باحتكار المبيعات، وباستخدام موقعها الاحتكاري هذا من اجل اخضاع صناع المخرمات اخضاعا كاملا . فتظهر عمليات الربا جنبا الى جنب مع العمليات التجارية ـ إقراض الاموال لعاملات التخريم ، واستلام البضاعة منهن بأسعار منخفضة ، الخ . «تدفع الفتيات (...) ١٠ كوبيك كعمولة على الروبل الواحد ... وهن يعرفن جيدا ان البائعة تحقق اكثر من ذلك اذ تبيع التخريم بسعر اعلى . لكنهن لا يعرفن تدبير الامر بطريقة مختلفة . فعندما اقترحت ان يتناوبن على السفر الى موسكو ، أجبن ان هذا ما شأنه زيادة الامر سوءا ، لانهن يجهلن اين تباع المخرمات ، في حين أن البائعة تعرف كل الامكنة . وهي تبيع المخرمات الجاهزة وتعود بطلبات ومواد وتصاميم ، الخ . ثم انها تقدم لهن المال سلفا ، او على شكل قروض ، ويستطيع المرء ان يبيعها قطعة تخريم مباشرة اذا اقتضى الامر . وهكذا تصبح البائعة شخصا يستحيل الاستغناء عنه من جهة ، وتتحول تدريجيا ، من جهة ثانية ، الى شخص يستغل عمل الآخرين بلا شفقة ، اي تتحول الى امرأة كولاكية» (ص ٣٢) .

ولا بد ان نضيف هنا ان البائعات ينشأن من وسط المنتجين الصغار انفسهم :

«مهما تكاثرت الاستقصاءات التي أجريناها ، نجد ان البائعات كن سابقا عاملات تخريم ، يعرفن المهنة جيدا بالتالي ،

لانهن خرجن من صفوف عاملات التخريم ، وبدأن العمل بلا اي رأس مال ، وتدرجن بالمتاجرة بالخام وسواه من السلع وهن يراكمن الاموال من العمولات» (ص ٣١) .

والذي لا شك فيه انه في ظل الاقتصاد البضاعي فالصناعيون الموسرون عموما ، وممثلو رأس المال التجاري خصوصا ، ينبثقون من صفوف المنتجين الصغار . وما ان ينشأ هؤلاء ، حتى تصبح عملية تصفية التسويق المحدود والمجزأ عن طريق تجارة الجملة الكبيرة امرا محتوما (...)

يمكننا ذكر العديد من الامثلة المماثلة . لكن ما قدمناه يكفي لتبيان استحالة التسويق المحدود والمجزأ حيث يكون الانتاج للاسواق الكبيرة . ونظرا لتشتت المنتجين الصغار وتمايزهم الكامل ، يتعذر تنظيم التسويق الكبير الا بواسطة رأس مال **كبير**، الذي يخضع الصناع اليدويين الى حالة من الاستسلام والتبعية. وهكذا ، يستطيع المرء ان يحكم لنفسه عن مدى سخف النظريات الشعبوية السائدة التي تدعو الى مساعدة «الصناع اليدويين» عن طريق «تنظيم عمليات التسويق» . من الزاوية النظرية المحضة ، تنتمي مثل هذه النظريات الى فصيل الطوباويات البرجوازية الصغيرة ، القائمة على العجز عن فهم العلاقة التي لا تنفصم بين الانتاج **البضاعي** وبين التسويق **الرأسمالي** . أما عن الحقائق الصلدة للواقع الروسي ، فان اصحاب مثل هذه النظريات يكتفون بتجاهلها بكل بساطة : انهم يتجاهلون تشتت المنتجين السوقيين الصغار وتمايزهم الكامل ؛ وهم يتجاهلون ان من بين هؤلاء ينشأ السماسرة ، وان التسويق ، في المجتمع الرأسمالي ، لا ينظمه الا رأس المال الكبير . وطبيعي ، اذا اسقط المرء كل هذه الاوجه المزعجة ، لكنها الحقيقية ، للواقع ، فانه لن يصعب عليه ان يجترح اكثر التهويمات اعتباطا .

يتعذر علينا هنا الدخول في الحيثيات التي تبين التجليات

المحددة لراس المال التجاري في صناعاتنا اليدوية ، والموقـــع البائس والاستسلامي الذي تدفع الصناعي الصغير اليه . ثم اننا سنتعرض في الفصل اللاحق ، لوصف هيمنة رأس المال التجاري في طور اعلى من تطوره ، حيث يتولى (بصفته ملحقا بالمانيفاتورة) تنظيم الصناعة المنزلية الرأسمالية على نطاق واسع . لـــــذا سنكتفي هنا بالاشارة الى الاشكال الرئيسية التي يكتسبهـــا رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة .

ان اول وابسط هذه الاشكال هي شراء التاجر (او صاحب المحترف الكبير) للمنتجات من المنتجين السوقيين الصغار . حيث تكون السمسرة على مستوى ادنى من التطور ، او حيث يتكاثـــر السماسرة المتنافسون ، فان بيع السلع للتاجر قد لا يختلف عن اية عملية بيع اخرى . اما في الاكثرية الساحقة من الحالات ، فالسمسار المحلي هو الشخص الوحيد الذي يسلمه الفـــلاح منتجاته بانتظام ، ثم يأخذ السمسار بالافادة من موقعه الاحتكاري هذا لتخفيض الاسعار التي يدفعها للمنتج الى ادنى مستوى .

اما الشكل الثاني لرأس المال التجاري فهو ذلك الذي يندمج مع الربا . فالفلاح ، الدائم الحاجة الى نقود ، يقترض مـــن السمسار ويسدده دَينه على شكل منتجات وسلع .

دائما تتم عملية بيع السلع هذه (وهي واسعة الانتشـــار) بأسعار منخفضة بطريقة اصطناعية ، مما لا يترك للمنتج عمليا الا ما يوازي أجر عامل مأجور . وبالاضافة لذلك فان علاقة الدائن بالمدين تؤدي حكما الى تبعية الثاني للاول ، الى شكل من أشكال الاسترقاق ، الى استغلال الدائن لمناسبات معينة من حاجــات المدين ، الخ .

ويتلخص الشكل الثالث من أشكال رأس المال التجاري بدفع ثمن المنتجات على شكل سلع ، وهو ممارسة شائعة بين سماسرة القرى . والسمة المميزة لهذا الشكل هو انه لا يشمل الصناعات الصغيرة وحسب وانما ايضا كل الاطوار البدائية من الانتـــاج

البضاعي والرأسمالية . وحدها الصناعة الآلية الكبيرة ، التي جمّعت العمل وحققت القطيعة نهائيا مع التقاليد والممارسات العشائرية ، قضت على هذا الشكل الاسترقاقي بتحريمه قانونا في المؤسسات الصناعية الكبيرة .

والشكل الرابع لرأس المال التجاري هو ان يدفع التاجر بواسطة نوع معين من السلع يحتاجه الصانع اليدوي لاغراض الانتاج (مواد أولية او مواد مساعدة ، الخ) . وقد يتحول بيع مواد الانتاج للصناعي الصغير الى عملية مستقلة من عمليات رأس المال التجاري ، مشابهة كليا لعملية شراء السلع الجاهزة . ولكن ، ما ان يبدأ السمسار بشراء السلع الجاهزة والدفع بواسطة المواد الاولية اللازمة للصناع اليدويين ، فان هذا يشكل خطوة كبيرة في تطور العلاقات الرأسمالية . وبعد ان يقوم بعزل الصناعي الصغير عن سوق السلع الجاهزة ، اذا بالسمسار يعزله الان عن سوق المواد الاولية ، ويخضعه كليا لمشيئته . وهناك خطوة واحدة للانتقال من هذا الشكل الى الشكل الارقى لرأس المال التجاري حيث السمسار يسلم المواد للصانع اليدوي الذي يصنّعها لقاء أجر معين . وهكذا يصبح الصانع اليدوي عمليا عاملا مأجورا ، يعمل في منزله لصالح الرأسمالي . وبذلك يتحول رأس المال التجاري للسمسار الى رأس مال صناعي . فتنشأ الصناعة المنزلية الرأسمالية. اننا نلقاها، ولكن متشتتة ، وسط الصناعات الصغيرة . غير ان انتشارها على نطاق واسع لا يتم الا في ظل الطور الاعلى من تطور الرأسمالية .

٧ـ «الصناعة والزراعة»

(...) فلنلخص الان المعطيات الاحصائية الواردة أعلاه عن

«الصناعة والزراعة» . من الطبيعي ، في هذا الطور الادنى من الرأسمالية الذي نحن بصدده ، ان لا يتمايز الصناعي ، أو بالكاد، عن الفلاح . ان اندماج الصناعة مع الزراعة يلعب دورا بالغ الاهمية في تفاقم واحتدام عملية تمايز الفلاحين . فالفلاحون الاغنياء والميسورون يفتحون المشاغل ، ويستخدمون العمال من بين صفوف البروليتاريا الزراعية ، ويراكمون الاموال للعمليات التجارية والربوية . اما فقراء الفلاحين ، من جهة ثانية ، فانهم يوفرون العمال المأجورين ، الصناع اليدويين الذين يعملون لصالح السماسرة والفئات الدنيا من صغار اصحاب محترفات الصناعة اليدوية، اولئك الاكثر انسحاقا تحت جبروت رأس المال التجاري. وهكذا فان اندماج الصناعة مع الزراعة يعزز وينمي العلاقات الرأسمالية ، وينقلها من الصناعة الى الزراعة والعكس بالعكس . ان هذه الصفة المميزة للمجتمع الرأسمالي ، انفصال الصناعة عن الزراعة ، تتجلى في هذا الطور بأكثر اشكالها بدائية ، لكنها تتجلى مع ذلك ، والاهم انها تتجلى بطريقة تختلف تماما عما يتصوره الشعبويون . فعندما يقول الشعبوي ان الصناعة لا «تضر» بالزراعة ، فانه يرى الضرر في التخلي عن الزراعة لصالح الصناعة المدرة للربح . غير ان هذه الفكرة مجرد اختلاق (وليست استخلاصا مبنيا على وقائع) ، وهي اختلاق متهافت ، لانها تتجاهل التناقضات التي تعتمل في جسم النظام الاقتصادي الفلاحي . ذلك ان انفصال الصناعة عن الزراعة يحصل بالارتباط مع عملية تمايز الفلاحين ، ويتم ذلك بعدة قنوات لدى قطبي الريف : فالاقلية الميسورة تفتح المؤسسات الصناعية ، وتوسعها، وتحسن اساليبها الزراعية ، وتستخدم العمال الزراعيين لفلاحة الارض ، وتكرس قسما اكبر من العام للصناعة ، وفي طور معين من نمو الصناعة تجد انه بات مفضلا ان تميز مشاريعها الصناعية عن مشاريعها الزراعية ، اي تسلم المزرعة الى أفراد آخرين من الاسرة ، او تبيع الابنية والمواشي ، الخ ، وتتبنى موقع المواطنين

الاحرار ، موقع التجار . وفي حالة كهذه ، تجد ان تكوّن علاقات الالتزام في الزراعة يسبق انفصال الصناعة عن الزراعة . اما في الطرف الآخر من الريف ، يتلخص انفصال الصناعة عن الزراعة بخراب الفلاحين الفقراء وتحولهم الى عمال مأجورين (زراعيين وصناعيين) . في هذا القطب من الريف ليست مربحية الصناعة، بل هي الحاجة والفاقة ، التي تجبر الفلاح على مغادرة الارض ، وهو لا يتخلى عن الارض وحدها بل ايضا عن العمل الصناعي المستقل . وهنا تشكل عملية انفصال الصناعة عن الزراعة عملية تجريد المنتج الصغير من ملكيته .

٨ ـ «اندماج الصناعة مع الزراعة»

تلك هي الصفة الشعبوية المفضلة التييأمل السادة دانيالسون وفورونتسوف وشركاؤهما، ان يحلوا بواسطتها مشكلة الراسمالية في روسيا . «الرأسمالية» تفصل الصناعة عن الزراعة ، و«الانتاج الشعبي» يدمج بينهما في المزرعة الفلاحية المألوفة ـ تشكل هذه المواجهة لب نظريتهم . لقد بتنا الان في وضع يسمح لنا باطلاق الاحكام العامة بصدد السؤال حول كيفية الدمج الحقيقي للفلاحين «بين الصناعة والزراعة» ، طالما اننا قمنا أعلاه بدراسة تفصيلية للعلاقات المخصوصة القائمة بين الفلاحين المتعاطين بالزراعة وأولئك الذين يتعاطون الصناعة . فلنعدد ، اذن ، الاشكال المتنوعة لعملية «اندماج الصناعة بالزراعة» التي نشاهدها في اقتصاديات الزراعة الفلاحية في روسيا .

١ ـ الزراعة البطريركية ـ العشيرية (اي الطبيعية) تندمج مع الصناعات المنزلية (اي مع معالجة المواد الاولية لاغراض الاستهلاك المنزلية) ومع بذل السخرة لصالح مالك الارض .

ان هذا الشكل من اندماج «الصناعات» الفلاحية مع الزراعية يميز ، اكثر ما يميز ، النظام الاقتصادي القرن أوسطي ، ويشكل مكونا اساسيا من مكوناته . اما في روسيا ، فترة «ما بعد الاصلاح» ، فكل ما يتبقى من هذا الاقتصاد البطريركي – العشيري – الذي لم يعرف بعد الرأسمالية ، او الانتاج البضاعي ، او حتى التداول البضاعي – هي مجرد آثار تتخذ شكل الصناعات المنزلية للفلاحين ونظام العمل – الخدمة .

٢ – تندمج الزراعة البطريركية بالصناعة على شكل انتاج حرفي .

ولا يزال هذا الشكل من الاندماج وثيق الصلة بالشكل الذي سبقه ، لا يختلف عنه الا بظهور التداول البضاعي – حيث الحرفي يقبض المال لقاء أتعابه ، ويظهر في السوق لشراء الادوات والمواد الاولية ، الخ .

٣ – وتندمج الزراعة البطريركية بالانتاج الصغير للمنتجات الصناعية المعدة للتسويق ، اي تندمج مع الانتاج البضاعي في الصناعة . ويتحول الفلاح البطريركي الى منتج بضاعي صغير ، يميل نحو استخدام العمل المأجور ، اي نحو الانتاج الرأسمالي ، كما ورد أعلاه . ومن شروط هذا التحول بلوغ درجة معينة من التمايز بين الفلاحين : وقد رأينا كيف ان صغار اصحاب الحرف والمعلمين الصغار في الصناعة ينتمون الى الفئات الغنية او الميسورة من الفلاحين . وهكذا ، فان نمو الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة يشكل حافزا اضافيا بدوره لعملية تمايز الفلاحين .

٤ – تندمج الزراعة البطريركية بالعمل لقاء الاجرة في الصناعة (وفي الزراعة ايضا) .

وهذا الشكل هو اضافة ضرورية للشكل السابق : هناك يتحول المنتوج الى سلعة ، اما هنا فان قوة العمل هي التي تصبح سلعة . وكما رأينا ، فان الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة

لا بد وأن يترافق مع ظهور العمال المأجورين والصناع اليدويين الذين يعملون لصالح السماسرة . وهذا الشكل من «اندماج الزراعة بالصناعة» يشمل كل الدول الرأسمالية ، ومن ابرز مميزات تاريخ روسيا «ما بعد الاصلاح» هو انتشاره السريع والواسع النطاق .

٥ ـ اندماج الزراعة البرجوازية الصغيرة (التجارية) مع الصناعات البرجوازية الصغيرة (الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة ، التجارة الصغيرة ، الخ) .

اما الفارق بين هذا الشكل وبين الشكل الثالث ، فهو انه في الحالة الاخيرة نجد ان العلاقات البرجوازية الصغيرة تشمل الزراعة فضلا عن الصناعة . ولكونه الشكل النموذجي لاندماج الصناعة مع الزراعة في اقتصاديات البرجوازية الريفية الصغيرة، فان هذا الشكل هو بالتالي الشكل المميَّز لكافة الاقطار الرأسمالية. وحدهم الاقتصاديون الشعبويون الروس ظفروا بشرف اكتشاف نظام رأسمالي **لا توجد فيه** برجوازية صغيرة .

٦ ـ اندماج العمل المأجور في الزراعة بالعمل المأجور في الصناعة . ولقد سبق نقاش **كيف** يتمظهر هذا النمط من الاندماج بين الصناعة والزراعة ، وما هي دلالاته .

وهكذا ، فان اشكال «اندماج الزراعة بالصناعة» بين فلاحينا شديدة التنوع : توجد أشكال تعبر عن النظام الاقتصادي الاكثر بدائية حيث يسود الاقتصاد الطبيعي ، وتوجد الاشكال التي تعبر عن مستوى رفيع من تطور الرأسمالية ، كما توجد سلسلة من المراحل الانتقالية بين هذه وتلك . اما الذي يقتصر على الصياغات العامة (من طراز : «اندماج الصناعة مع الزراعة» او «انفصال الصناعة عن الزراعة») فانه لا يتقدم خطوة واحدة على طريق تفسير العملية الحقيقية لتطور الرأسمالية .

٩ ــ بعض الملاحظات حول الاقتصاد قبل الرأسمالي في الريف الروسي

غالبا ما يجري عرض جوهر مشكلة «مصير الراسمالية في روسيا» وكأن الاهم في الامر هو مسألة : **بأي سرعة ؟** (اي ، بأي سرعة تنمو الرأسمالية وتتطور ؟) . والواقع ان الاهم في الامر هو مسألة : **كيف تماما** ؟ ومسألة : **من اين ؟** (اي ، ما طبيعة النظام الاقتصادي قبل الرأسمالي في روسيا ؟) .

يرتكب الاقتصاديون الشعبويون اخطاءهم الرئيسية عند تقديمهم الاجوبة الخاطئة على هذين السؤالين ، اي في تصويرهم المغلوط للمسار المحدد لنمو الرأسمالية في روسيا ، وفي تمجيدهم المزيّف للنظام قبل الرأسمالي . في الفصل الثاني (وجزئيا في الفصل الثالث) كما في هذا الفصل ، درسنا الاطوار الاولية للرأسمالية في الانتاج الزراعي الصغير وفي الصناعات الفلاحية الصغيرة . وخلالذاك ، كان لا بد من اشارات عديدة لميزات النظام قبل الرأسمالي . واذا ما حاولنا الان تلخيص هذه الميزات ، نصل الى الاستنتاج الذي يقول ان الريف قبل الراسمالي كان ــ اقتصاديا ــ **عبارة عن شبكة من الاسواق المحلية الصغيرة تربط تجمعات ضئيلة من صغار المنتجين بعضها ببعض ، في حين يفصل بينهم تباعد المزارع ، والحواجز القرن أوسطية العديدة ، وكذلك بقايا التبعية القرن أوسطية** .

اما عن تبعثر المنتجين الصغار ، فهو يظهر ، بأوضح ما يظهر ، في تمايزهم في كل من الزراعة والصناعة ، الذي اثبتناه أعلاه . لكن تبعثرهم هذا لا يقتصر على ذلك . ورغم توحدهم في اطار المشاعة الريفية في جمعيات ادارية وضريبية ولحيازة الاراضي ، فثمة عدة عناصر تقسيمية تقسم الفلاحين الى درجات وفئات حسب حجم حصة الارض ، ومقدار المدفوعات ، الخ...) وتتباين هذه الدرجات فيما بينها بتباين تاريخ علاقاتها الزراعية ،

وحجم حصص الارض خاصتها ، ومقادير المبالغ التي تدفعها ، الخ. الخ . وتنقسم الدرجات الى عدد لا متناه من الفروقات من نمط واحد . فأحيانا يجري تقسيم فلاحي القرية الواحدة الى فئتين متمايزتين : «الفلاحون التابعون سابقا للسيد أ» و«الفلاحون التابعون سابقا للسيد ب» . وكان هذا التنوع طبيعيا، بل ضروريا ، في القرون الوسطى ، في الماضي السحيق. اما الان ، فان المحافظة على الانغلاق الفئوي التجمعات الفلاحية تشكل مفارقة تاريخية صارخة وتؤدي الى المزيد من التدهور في الاوضاع المعيشية للجماهير الكادحة ، دون ان يخفف عنهم أيا من أعباء العصر الجديد ، العصر الرأسمالي . وغالبا ما يشيح الشعبويون نظرهم عن هذه البعثرة ، وعندما يدافع الماركسيون عن الراي القائل ان تمايز الفلاحين عملية تقدمية ، يكتفي الشعبويون بصيحاتهم المبتذلة ضد «مؤيدي تجريد الفلاحين من الارض» لطمس الخطل الكبير في آرائهم عن الريف قبل الرأسمالي . ويكفي ان يتصور المرء التشرذم العجيب للمنتجين الصغار لكي يقتنع بتقدمية الرأسمالية ، التي تزعزع أسس الانماط الاقتصادية والحياتية القديمة ، ببلادتها العريقة ورتابتها، وتدمر الحياة المستقرة للفلاحين الذين كانوا يستنقعون خلف الحواجز القرن أوسطية ، وتخلق الطبقات الاجتماعية الجديدة الساعية ، بالضرورة ، نحو الاتصال والوحدة والمشاركة الفعالة في مجمل الحياة الاقتصادية (وغير الاقتصادية) للبلد وللعالم اجمع .

واذا ما عالجنا الفلاحين الذين هم ، في الوقت نفسه ، صناع يدويون وصناعيون صغار ، نجدنا امام الظاهرة اياها . فان مصالح هؤلاء لا تتعدى حدود القرى المجاورة . ونظرا لضيق الرقعة التي تشملها السوق المحلية ، فانهم لا يتصلون بصناعيي المقاطعات الاخرى . ثم انهم يعيشون حالة من الفزع القاتل من «المنافسة» التي تدمر ، بلا شفقة ، الجنة العشيرية ــ البطريركية لصغار الصناع اليدويين والصناعيين ، الذين يعيشون الاستنقاع

الرتيب الذي لا يعكره انسان او جماد . وهكذا ، فبالنسبة لهؤلاء الصناعيين الصفار ، تلعب المنافسة والرأسمالية وظيفة تاريخية مفيدة في جرهم من المناطق النائية ومجابهتهم بكافة القضايا التي تجابه الفئات المتطورة من السكان .

ان الصفة الاخرى للاسواق المحلية الصغيرة ـ عدا عن الاشكال البدائية للانتاج الحرفي ـ هي الاشكال البدائية لرأس المال التجاري والربوي . فبقدر ما تكون القرية نائية ، بقدر ما تنأى عن تأثير النظام الرأسمالي الجديد ، عن سكك الحديد والمصانع الكبيرة والزراعة الرأسمالية الكبيرة ، وبنفس القدر يتضخم الاحتكار الذي يمارسه التجار والمرابون المحليون ، وتتضاعف سطوتهم على الفلاحين المجاورين ، وتزداد فجاجة . ان اعداء مصاصي الدماء الصغار هؤلاء كبيرة جدا (بالقياس الى شحة منتوج الفلاحين) وتوجد مجموعة غنية ومتنوعة من الاسماء المحلية للدلالة عليهم (....) والواقع ان طغيان الاقتصاد الطبيعي، الذي يفسر ندرة النقود وارتفاع قيمتها في الريف ، يؤدي الى اكتساب جميع هؤلاء «الكولاكيين» لاهمية لا تتناسب اطلاقا مع حجم رؤوس اموالهم . وهكذا فان اتكال الفلاحين على مبال الملاك يكتسب حتما شكلا من أشكال العبودية . وتماما مثلما يتعذر على المرء ان يتصور الرأسمالية المتطورة بدون رأس مال كبير على شكل سلع او نقود ، كذلك يتعذر عليه ان يتصور القرية قبل الرأسمالية بدون الباعة الصغار والسماسرة الذين يشكلون «سادة» الاسواق المحلية الصغيرة . ان الرأسمالية تربط هذه الاسواق بعضها ببعض ، وتوحدها في سوق قومية كبيرة ، ثم في سوق عالمية ، وتهشّم الاشكال البدائية للاسترقاق والتبعية الشخصية ، وتنمي بالعمق والاتساع التناقضات التي نجدها ايضا في حالة جنينية وسط المشاعيين ـ فتساهم بالتالي في حلها .

الفصل السادس

المانيفاتورة الرأسمالية والصناعة المنزلية الرأسمالية

١ ـ المانيفاتورة : نشوؤها ومميزاتها الاساسية

المعلوم ان المانيفاتورة (الصناعة اليدوية) تعني التعاون القائم على قسمة العمل . في الاصل ، تنتمي المانيفاتورة انتماء مباشرا الى «الاطوار الاولى للرأسمالية» المعالجة أعلاه . المشاغل التي تملك عددا معقولا من العمال لا تلبث ان تعتمد قسمة العمل تدريجيا ، وبذلك يتحول التعاون الراسمالي البسيط الى مانيفاتورة راسمالية . والواقع ان الاحصائيات عن صناعات

موسكو ، التي استشهدنا بها في الفصل السابق ، تبين بوضوح عملية ولادة هذه المانيفاتورة : كل المشاغل الكبيرة في صناعات الفئة الرابعة * ، وبعض مشاغل الفئة الثالثة ، اضافة لحالات افرادية في الفئة الثانية ، تطبق قسمة العمل بانتظام وعلى نطاق واسع ، مما يقتضي تصنيفها بصفتها أنماطا من المانيفاتورة الرأسمالية . وسوف نعرض ادناه معطيات اكثر تفصيلا عن تقنيات واقتصاديات عدد من هذه الصناعات .

هذا من جهة . اما من جهة ثانية ، فقد تابعنا كيف ان رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة ، عندما يصل الى ارقى أطوار تطوره ، لا يلبث ان يحوّل المنتج الى عامل مأجور يعالج المواد الاولية التي يملكها سواه لقاء سعر معين على القطعة . اما اذا ادى التطور اللاحق الى ادخال قسمة عمل منتظمة في الانتاج ، وأدى الى تطوير تقنية المنتج الصغير ، واذا اختار «السمسار» بعض العمليات التفصيلية وكلف عمالا مأجورين القيام به في المشغل خاصته ، واذا ما نشأت المشاغل الكبيرة القائمة على قسمة العمل (والتي يملكها ، غالبا ، هؤلاء السماسرة انفسهم) بموازاة توزيع العمل المبذول منزليا وبارتباط عضوي به ، اذا حصل كل ذلك ، نصبح امام نمط آخر من انماط تكوّن المانيفاتورة الرأسمالية (١) .

---

* الفئات هي التالية : الاولى ٦ر١ ـ ٥ر٢ عمال ، الثانية ٧ر٢ ـ ٤ر٤ ، الثالثة ١ر٥ ـ ٤ر٨ ، والرابعة ٥ر١١ ـ ٨ر١٧ عمال ـم ـ .

١ ـ للاطلاع على وصف نشوء المانيفاتورة الرأسمالية ، راجع **رأس المال** لماركس (الكتاب الثالث ، ص ٣١٨ ـ ٣٢٠) :

«ان المانيفاتورة لم تولد في رحم النقابات الحرفية القديمة guilds . وان التاجر هو الذي ترأس المحترف الحديث وليس شيخ الكار القديم guild - master » (**بؤس الفلسفة** ، ص ١٩٠) ... (ملاحظة لينين) .

تلعب المانيفاتورة دورا بالغ الاهمية في تطور الاشكال الرأسمالية في الصناعة ، بما هي تشكل صلة الوصل بين الصناعات اليدوية والانتاج السلعي الصغير وبين الاشكال البدائية لرأس المال ، وللصناعة الآلية الكبيرة (المصنع). على ان المانيفاتورة تبقى اقرب الى الصناعات الصغيرة لانها تبقى معتمدة على المهارة اليدوية ، بحيث تعجز المؤسسات الكبيرة عن الحلول نهائيا محل المؤسسات الصغيرة كما تعجز عن فصم الصناعي نهائيا عن الزراعة .

«لقد عجزت المانيفاتورة عن السيطرة على انتاج المجتمع بأكمله مثلما عجزت عن تثوير هذا الانتاج جذريا . فتألقت بما هي تحفة فنية اقتصادية، ترتكز الى قاعدة واسعة من الحرف اليدوية المدينية ومن الصناعات المنزلية الريفية» (١) .

اما الذي يقرّب المانيفاتورة من المصنع ، فهو نشوء السوق الكبيرة ، والمؤسسات الكبيرة التي تستخدم العمال المأجورين ، ونشوء رأس المال الكبير ذاته الذي يُخضِع جماهير العمال المجردين من الملكية لسيطرته المطلقة .

ونجد في روسيا ان التحامل تجاه عزلة ما يسمى الانتاج «المصنعي» عن الانتاج «الحرفي اليدوي» ، وتجاه «اصطناعية» الاول والطابع «الشعبي» للثاني ، شائع الى درجة يستوجب دراسة المعطيات الاحصائية المتعلقة بكافة الفروع الاساسية للصناعة المانيفاتورية من اجل كشف تنظيمها الاقتصادي بعد ان تجاوزت طور الصناعات الفلاحية الصغيرة ، وقبل ان تطرأ عليها التحولات بفضل الصناعة الآلية الكبيرة .

---

١ ــ كارل ماركس ، **رأس المال** ، الكتاب الاول ، ص ٣٨٣ .

(...)

٢ ـ المانيفاتورة الرأسمالية في الصناعة الروسية

لنبدأ بالصناعات التي تعالج الخيوط * .

١ ـ الحياكة

ان حياكة الاقمشة الكتانية والصوفية والقطنية والحريرية، والمطرّزات وما الى ذلك، كانت منظمة في كافة انحاء روسيا (قبل ظهور الصناعة الآلية الكبيرة) على النحو التالي : تتربع في قمة هذه الصناعة المشاغل الرأسمالية الكبيرة التي تستخدم العشرات بل المئات من العمال المأجورين ، ويتولى اصحاب هذه المشاغل ، الذين يملكون رؤوس اموال لا يستهان بها ، شراء المواد الاولية بالجملة ، فيصنّعون قسما منها في مؤسساتهم الخاصة ، ويوزعون القسم الآخر من خيوط السداة والغزل ** على منتجين صغار (اصحاب مشاغل، وسطاء، مقاولين ثانويين*** ، صنّاع

* المقاطع المقتطفة من هذا القسم تعطي فكرة تفصيلية ووقائعية عن ابرز مظاهر ومميزات المانيفاتورة الرأسمالية في روسيا ، وهي التي يعتمد عليها لينين لاستخلاص النتائج والتعميمات في الاقسام اللاحقة ـم ـ .

** **خيوط السداة** ، هي خيوط النسيج التي تمدّ بالطول في النول . وهي عكس اللحمة ـم ـ .

*** **صاحب المشغل** يؤجر المشغل للحائكين حيث يضعون انوالهم ويعملون عليها . **الوسيط** (الذي قد يكون صاحب المشغل نفسه في بعض الاحيان) يتفق مع رب العمل الرأسمالي على تدفئة المشغل واصلاحه ، وتسليم المواد الاولية للحائكين ، وارسال المنتجات الى رب العمل، او العمل كوكيل له تجاه الحائكين. اما **المقاول الثانوي** ، فانه منتج يوزع العمل على سواه من المنتجين ـم ـ .

يدويين فلاحين ، الخ) الذين ينسجون القماش في البيت او في مشاغل صغيرة على القطعة . الشغل نفسه يدوي ، وها هي العمليات الموزعة بين العمال : ١) صباغة الخيوط ، ٢) لف الخيوط (وغالبا ما تتخصص النساء والاطفال بهذه العملية) ، ٣) اصلاح الخيوط ، ٤) الحياكة ، ٥) لف خيوط اللحمة * (العاملون على المكوك ، ومعظمهم من الاطفال) . وأحيانا تشتمل المشاغل الكبيرة على سالكين أخصائيين (يسلكون خيوط السداة فيسم المشط والطارة) ** . والواقع ان قسمة العمل لا تقتصر، غالبا ، على العمليات الافرادية وحدها ، وانما هي تشمل المواد نفسها ، بمعنى ان الحائكين يتخصصون في انتاج انواع مختلفة من الاقمشة . على ان اختيار أداء بعض العمليات في البيت لا يحدث ، طبعا ، اي تعديل على البنية الاقتصادية لهذا النمط من الصناعة . فالمشاغل او البيوت حيث يعمل الحائكون ما هي الا الفروع الخارجية للمانيفاتورة . ثم ان الاساس التقني لهذه الصناعة هو الانتاج اليدوي المترافق مع قسمة العمل المنتظمة الواسعة النطاق . وفي المنظار الاقتصادي ، نجدنا هنا امام عملية تكوّن لرأس المال الكبير الذي يسيطر على شراء المواد الاولية وبيع المنتجات لسوق واسعة (وطنية) ، ويخضع لسيطرته الكاملة جماهير الحائكين البروليتاريين ، حيث تسيطر قلة من المؤسسات الكبيرة (المانيفاتورات بالمعنى الاضيق للكلمة) على كثرة

---

* **خيوط اللحمة** ، هي خيوط النسيج التي تُمدّ عرضا في النول . وهي عكس السداة ـم ـ .

** **المشط** هو جزء من النول يفصل خيوط السداة . **والطارة** هي الاطار الخشبي المتحرك للنول ـم ـ .

من المؤسسات الصغيرة . وهكذا فقسمة العمل تؤدي الى نشوء حرفيين متخصصين في اوساط الفلاحين ... اذا اخذنا ادبياتنا واحصائياتنا الاقتصادية ، نجد انها تقسم هذا النمط من الصناعة عادة الى قسمين : الفلاحون العاملون في بيوتهم او في مشاغل صغيرة ومحترفات ، الخ ، يجري تصنيفهم في خانة الصناعة اليدوية الحرفية ، في حين يجري تصنيف المحترفات والمشاغل الكبيرة في خانة «المعامل والورشات» (وهذه قسمة اعتباطية تماما ذلك انه لا توجد مقاييس متعارف عليها ومطبقة بانتظام لتمييز المؤسسات الصغيرة عن الكبيرة ، والمحترفات عن المانيفاتورات ، والعمال العاملين في بيوتهم عن العمال العاملين في مشاغل الرأسماليين . وبالطبع ، فان هذا التصنيف الذي يضع بعض العمال المأجورين في جهة وبعض المعلمين الذين يستخدمون هؤلاء العمال (اضافة لاستخدامهم العمال في المؤسسات خاصتهم) في جهة ثانية ، لا معنى له البتة من وجهة النظر العلمية .

فلنوضح ذلك بواسطة المعطيات التفصيلية بصدد واحدة من صناعات الحياكة اليدوية ، تحديدا حياكة الحرير في مقاطعة فلاديمير . ان «صناعة الحرير» هي نمط نموذجي من المانيفاتورة الرأسمالية . هنا يسود العمل اليدوي . وتشكل المؤسسات الصغيرة الاكثرية (١٧٩ من بين ٣١٣ ، اي ٥٧ بالمئة من اجمالي المؤسسات يشتغل فيها من واحد الى خمسة عمال) ، لكن معظم هذه المؤسسات ليس مستقلا وهي متخلفة كثيرا بالقياس مع المؤسسات الكبيرة فيما يخص وزنها في الصناعة ككل . ان المؤسسات التي تضم ٢٠ الى ١٥٠ عاملا تشكل ٨ بالمئة من المجموع (٢٥ مؤسسة) ولكن يتمركز فيها ٤١٫٥ بالمئة من متوسط العمال ، و٥١ بالمئة من الناتج الاجمالي . ومن بين مجموع العاملين في الصناعة (٢٫٨٢٣) هناك ٢٫٠٩٢ عامل مأجور ، اي ٧٤٫١ بالمئة من المجموع . «في هذه الصنعة ، نلقى قسمة العمل على صعيد المنتجات وعلى صعيد العمليات الافرادية» . فنادرا ما

ينتج الحائك الواحد «المخمل» و«الاطلس» * في آن معا (وهما ابرز منتوجين لهذه الصنعة) «اما قسمة العمل الى عمليات افرادية منفصلة داخل المشغل الواحد ، فانه لا يطبق بحذافيره الا في حالة المصانع الكبيرة (اي المانيفاتورات) التي تستخدم العمال المأجورين». اما المالكون الافراد المستقلون تماما فعددهم لا يتجاوز ١٢٣ ، وهم وحدهم الذين يشترون المواد الخام بأنفسهم ويبيعون المنتجات الجاهزة ، ولديهم ٢٤٢ عامل منزلي بالاضافة لكونهم «يستخدمون ٢٤٩٨ عامل مأجور يتقاضون الاجر على القطعة في اكثريتهم» ، ويشكلون بالتالي مجموعا من ٢٧٤٠ عاملا ، او ٩٧ بالمئة من متوسط عدد العمال . وهكذا يتضح ان توزيع اصحاب المانيفاتوررات هؤلاء، عبر «الوسطاء» (اصحاب المشاغل)، لاشغال تجري تأديتها في البيوت ، لا يشكل شكلا صناعيا مميزا على الاطلاق ، بل انه مجرد واحدة من العمليات التي يقوم بها رأس المال في المانيفاتورة .

ان السيد خاريزومنيوف على حق عندما يلاحظ ان «تكاثر» المؤسسات الصغيرة (٥٧ بالمئة) جنبا الى جنب مع تقلص الكبيرة (٨ بالمئة) والعدد القليل للعمال المستخدمين لكل مؤسسة (٤/١ ٧ عمال) كلها تحجب الطابع الحقيقي للصنعة» (**المصدر السابق** ، ص ٣٩) . ويتبدى طابع التخصص بأوضح ما يتبدى في انفصال الصناعيين عن الزراعة (فالارض يهجرها كل من الحائكين المفقرين من جهة وكبار مالكي المانيفاتورات ، من جهة ثانية) كما يتبدى في نشوء نمط مميز من السكان الصناعيين ، الذين يعيشون في مستوى معيشة «اكثر لياقة» من الزراعيين ، ويحتقرون الموجيك (**المصدر ذاته** ، ص ١٠٦) .

---

* الاطلس او الساتان Satin نسيج حريري صقيل ـم ـ .

(...)

٢ ــ صناعات القبعات والخيش والحبال

(...) في مقاطعة نيجني ــ نوففورود ، تتمركز صناعة الحبال ايضا في القرى الصناعية أمثال نيجني ايزبيلتس وفيرخني ايزبيلتس في قضاء غورباتوف . ويروي السيد كاربوف (في كتابه **محاضر لجنة الحرف اليدوية** ، الجزء ٨) ان ناحية غورباتوف ــ ازبيلتس تشكل منطقة كاملة تتعاطى صناعة الحبال، فان قسما من سكان بلدة غورباتوف يعملون في هذه الصناعة ايضا ، في حين ان قريتي فيرخني ايزبيلتس ونيجني ازبيلتس يشكلان ، عمليا ، «جزءا مكونا تقريبا من بلدة غورباتوف» حيث السكان يعيشون كسكان المدن، يشربون الشاي كل يوم، ويرتدون ملابس مشتراة من المحلات التجارية ويأكلون الخبز الابيض . وكمجموع فان ثلثي (٢/٣) السكان في ٣٢ قرية يعملون في الصناعة ، اي ٤٫٧٠١ عامل (٢٫٠٩٦ من الذكور و٢٫٦٠٥ من الاناث) ينتجون ما قيمته مليون ونصف مليون روبل . والصناعة موجودة منذ مئتي سنة تقريبا ، وهي الان في طور التقهقر . وهي منظمة على الشكل التالي : الجميع يعملون لصالح ٢٩ مالكا ، فيستخدمون المواد التي يوفرها هؤلاء، ويتلقون الاجر على القطعة، فاذا بهم «تابعون كليا للمالكين» ، يعملون بين ١٤ و١٥ ساعة يوميا . وحسب احصائيات الزيمستوفات (للعام ١٨٨٦) فان هذه الصناعة تستخدم ١٫٦٨٩ عامل ذكر (زائد ٥٥٨ امرأة وذكرا دون سن العمل) . ومن هؤلاء نجد ان ١٩٧ فقط يعملون للبيع ، في حين أن ١٫٣٤٠ يعملون لصالح المالكين ، و١١١ هم عمال مأجورون يستخدمون في مشاغل يملكها ٥٨ رب عمل . وبين أسر المحاصصين البالغ عددها ١٫٢٨٨ فقط ٧٢٧ أسرة ، اي ما يزيد

عن النصف بقليل ، تزرع كل اراضيها بنفسها . ومن مجموع المحاصصين العاملين ، البالغ عددهم ١٫٥٧٣ ، نجد ان ٣٠٦ شخصا ، اي ١٩٫٤ بالمئة لا يتعاطون الزراعة على الاطلاق .

وإذ نلتفت الى مسألة : من هم هؤلاء «المالكون» ؟ ، ينبغي الانتقال من نطاق الصناعة اليدوية الى نطاق الصناعة «المعملية». فحسب **الجدول الاحصائي** للعام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ ، يوجد مصنعان للحبال في هذا المجال ، يتبع لهما ٢٣١ عاملا مستخدمون في المصنعين ، و١٫١٥٥ يعملون خارجهما ، مع ناتج اجمالي يبلغ ٤٢٣٫٠٠٠ روبل . ولقد عمد كلا المصنعين الى تركيب المحركات (التي لم تكن موجودة عام ١٨٧٩ او عام ١٨٩٠) . وهكذا نرى بوضوح كبير أنتقال المانيفاتورة الرأسمالية الى الصناعة الآلية الرأسمالية وتحول موزعي العمل «الحرفي اليدوي» والسماسرة الى اصحاب مصانع فعليين .

اما بالنسبة لمقاطعة بيرم، فان احصاء الحرف اليدوية للعام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ يسجل ٦٨ ورشة فلاحية للحبال والخيوط ، يعمل عليها ٣٤٣ عامل (بينهم ١٤٣ عامل مأجور) ويبلغ اجمالي انتاجها ما قيمته ١١٥٫٠٠٠ روبل . وتقبع على رأس هذه المؤسسات الصغيرة ست مانيفاتورات كبيرة حيث ستة أرباب عمل يستخدمون ١٠١ عاملا (بينهم ٩١ بالاجرة) وبناتج اجمالي تبلغ قيمته ٨١٫٠٠٠ روبل . والواقع ان أسلوب الانتاج في هذه المؤسسات الكبيرة هو المثال الفاقع عن «الانتاج المانيفاتوري المتسلسل» (على حد تعبير ماركس)، اي ذلك النمط من المانيفاتورة حيث عمال مختلفون يؤدون عمليات مختلفة **ومتتابعة** في تحويل المواد الاولية : ١ ـ حلج القنّب ★ ، ٢ ـ التمشيط ، ٣ ـ الغزل،

★ القنّب (او الخيش) هو المادة التي تصنع منها الحبال ـم ـ .

٤ ـ اللولبة ، ٥ ـ التزفيت ، ٦ ـ تمرير الاسلاك في الـــواح مثقّبة ، ٨ ـ تمرير الاسلاك في بطانية معدنية ، ٩ ـ جـــدل الخيوط والاسلاك ، فتل الحبال وجمعها (...)

٣ ـ الصناعات الخشبية

وأبرز نموذج عن الصناعة المانيفاتورية في هذا المجال هـــي صناعة الصناديق الخشبية . ويتبين من المعطيات التي يوردها البحاثة في مقاطعة بيرم مثلا ، ان هذه الصناعة منظمة على النحو التالي : بضعة من كبار المالكين ، يملكون مشاغل تستخدم العمال الأجورين ، يشترون المواد الاولية ، ويصنّعون المنتجات **جزئيا** في مشاغلهم ، لكنهم يوزعون الشغل ، اساسا ، على مشاغل صغيرة تصنع أجزاء (من المنتوج) ، ويتولون تجميع هذه الاجزاء فـــي مشاغلهم، وارسال المنتوج الجاهز الى السوق. ويجري استخدام قسمة العمل على نطاق واسع : اذ يجري تقسيم عملية انتـــاج الصندوق الى عشر او اثنتي عشرة عملية ، يتولى الصنـــاع اليدويون القيام بكل واحدة منها على حدة . ويقوم تنظيم هذه الصناعة على توحيد عدد من العمال يقوم كل منها بعملية واحدة Teilarbeiter على حد تسمية مؤلف **رأس المـــال**) تحت اشراف **رأس المال** . تلك هي المانيفاتورة **المتنوعة** (على حد تعبير ماركس) حيث العمال لا يقومون بعمليات انتاجية متتابعة في تحويل المادة الاولية الى منتوج ، وانما يصنعون مختلف اجزاء من المنتوج ، يجري تجميعها لاحقا . اما تفضيل الرأسماليين للعمل المنزلي الذي يبذله «الصنّاع اليدويون» ، فانه يجد تفسيره في طابـــع المانيفاتورة ، المشار اليه أعلاه من جهة ، ولكن اساسا في كـــون العمال المنزليين يتقاضون أجورا ادنى ، من جهة ثانية . ولنلاحظ هنا ان المشاغل الكبيرة نسبيا في هذه الصناعة يجري تصنيفهـــا

احيانا تحت خانة «المصانع والورشات» .

(...)

ثم أن صناعة العربات ، في مقاطعة بيرم ، مثلا ، منظمة على أسس مشابهة: وسط كثرة من المؤسسات الصغيرة تنشأ ورشات تجميع تستخدم العمال المأجورين ، فالصناع اليدويون الصغار ما هم الا عمال يصنعون اجزاء من العربة من خلال مواد أولية تخصهم او مواد أولية يمدهم بها السماسرة (أي ، اصحاب ورشات التجميع) . ونقرأ عن اسرة بولتافا صانعي العربات اليدويين انه في ضواحي اردون توجد مشاغل تستخدم عمالا مأجورين وتوزع ايضا العمل على المنازل (حيث المعلمون الكبار يتعاقدون مع ٢٠ عاملا خارجيا) . وفي مقاطعة **قازان** نلاحظ اعتماد قسمة العمل على اساس المنتوج في صناعة العربات المعدة للمدن : فبعض القرى متخصصة بعربات الجليد ، والبعض الآخر بالعربات ذات الدواليب ، الخ : «بعد اتمام عملية تجميع العربات المعدة للمدن في القرى (باستثناء الاشغال الحديدية ، والزلاجات او الدواليب) ترسل العربات الى تجار قازان الذين يرسلونها بدورهم الى الحدادين لانجاز الاشغال الحديدية . ثم تعاد العربات مجددا الى مشاغل البلدة حيث توضع عليها اللمسات الاخيرة ، اي يجري تنجيد المقاعد والدهان ... ان قازان ، التي كانت تتولى سابقا الاشغال الحديدية على العربات ، تخلت عن هذه الاشغال تدريجيا لصالح الصناع الحرفيين ، العاملين في منازلهم (في الريف) والذين يتقاضون أقل من حرفيي البلدة...»

وهكذا فان رأس المال يؤثر توزيع العمل على العمال المنزليين لان من شأن ذلك تخفيض كلفة قوة العمل . وان تنظيم صناعة العربات ، كما يتبدى من المعطيات المشار اليها أعلاه ، يتلخص ،

في غالب الاحوال ، بشبكة من الصناع اليدويين ، الخاضعين لرأس المال ، والذين يصنعون اجزاء فقط من المنتوج الكامل .

(...)

٧ ـ تصنيع المنتجات الحيوانية : الجلود والفراء

ان اوسع المساحات لصناعة الجلود (الدباغة) تقدم أمثلة نافعة عن الاندماج الكامل للصناعة اليدوية مع الصناعة المعملية ، أمثلة عن ارقى الاطوار في تطور الرأسمالية المانيفاتورية (في العمق والانتشار) . والملفت هنا ان المقاطعات المشهورة بحجم دباغات الجلود فيها (فياتكا ، نيجني ـ بوفغورود ، بيرم وتفيرا) تتصف بتطور مشهود في الصناعات اليدوية في هذا المجال .

ان قرية بوغورودسكوي ، قضاء غورباتون ، من اعمال مقاطعة نيجني ـ نوفغورود ، تحوي ، حسب **الدليل** (للعام ١٨٩٥) ٦٨ معملا تضم ٣٩٢عاملا وتنتج ما قيمته ٥٤٧٫٠٠٠روبل، اما **اللائحة** للعام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ فانها تقدر عدد «الورشات» ب ١١٩ ورشة ، تضم ١٫٤٩٩ عاملا يعملون على الورشة نفسها و٢٠٥ خارجها ، بانتاج اجمالي قيمته ٩٣٤٫٠٠٠ روبل (هذه الارقام الاخيرة لا تشمل الا تصنيع المنتجات الحيوانية ، وهي الصناعة المحلية الرئيسية) . على ان هذه المعطيات لا تعالج الا **الفئات العليا** من المانيفاتورة الرأسمالية . ففي العام ١٨٧٩ ، احصى السيد كاربوف في هذه القرية وجوارها اكثر من ٢٩٦ مؤسسة ، تضم ٥٫٦٦٩ عاملا (يعمل القسم الاكبر منهم في المنازل لصالح الرأسماليين)، ويبلغ اجمالي ناتجها ما قيمته ١٫٤٩٠٫٠٠٠ روبل في الصناعات التالية : دباغة الجلود ، استخراج الفراء ، صناعة السلال (لتغليف المنتجات) ، صنع أطقم الاحصنة ،

واطواقها ✱ ، والقفازات ، اضافة لصناعة على حدة هي صناعة الفخاريات . اما احصاء الزيمستوفات لعام ١٨٨٩ ، فانه يسجل ٤٠٦٠ر٤ صناعيا في الناحية ، ويتبين انه بين الـ ١٨٤٢ عاملا الذين تتوافر عنهم معلومات تفصيلية ، يعمل ١١١٩ بالاجرة في مشاغل سواهم فيما يعمل ٤٠٥ في المنازل لصالح معلمين .

«ان بوغورودسكوي بسكانها البالغ عددهم ٨٠٠٠ نسمة كناية عن دباغة ضخمة تعمل بلا توقف». وبتحديد اكثر، انها مانيفاتورة يسودها العمل «المتسلسل» ، الـذي يسيطر عليه بضعة رأسماليين كبار يشترون المواد الاولية ، ويدبغـون الجلود ، ويحولونها الى أصناف متنوعة ، ويستخدمون لذلك عدة آلاف من العمال المحرومين من اي ملكية اضافة الى سيادتهم على المؤسسات الصغيرة .

والصناعة قديمة العهد ، ترقى الى القرن السابع عشر . ومن الشخصيات البارزة في تاريخها اسرة شيريميتيف (بداية القرن التاسع عشر) ، وهم ملاك عقاريون ساعدوا كثيرا على تطور الصناعة . وبالمناسبة ، فقد حموا البروليتاريا ، التي نشأت هنا منذ زمن طويل ، من الاغنياء المحليين . وعرفت الصناعة نموا سريعا بعد العام ١٨٦١ ، حيث تطورت المؤسسات الكبيرة على حساب الصغيرة . وبفضل قرون من النشاط الصناعي ، فقد برز بين الاهالي حرفيون بالغو الحذق نقلوا الصنعة لزوايا روسيا الاربع . وقد أدت العلاقات الراسمالية الراسخة الجذور الى انفصال الصناعة عن الزراعة : فان بوغورودسكوي نفسها بالكاد تعرف نشاطا زراعيا ، لا بل انها تفصل الفلاحين المجاورين الذين

✱ طقم الحصان هو مجموع جهاز الفرس لركبها من سَرج ولجام وخلافه. اما الطوق فهو ما يوضع حول عنق الحصان عندما يجر عربة ـ م ـ .

ينتقلون الى «البلدة»، عن اراضيهم ✶ . ويلاحظ السيد كاربوف في هذه القرية «الغياب الكامل للمميزات الفلاحية بين السكان» بحيث «انه يستحيل عليك الاعتقاد انك في قرية وليس في بلدة» . والقرية ، من هذا المنظار ، تبزّ غورباتوف وكافة مراكز اقضية مقاطعة نيجني ـ نوفغورود ، وربما باستثناء ارزاماس . انها «احد ابرز المراكز التجارية والصناعية في المقاطعة ، وتصل ارقام صناعتها وتجارتها الى الملايين» . «ثم ان دائرة النفوذ التجاري والصناعي لبوغورودسكوي واسعة جدا ، على ان الاوثق ارتباطا بصناعة القرية يقع في دائرة من ١٠ ـ ٢٠ فرسات . وهذا الجوار الصناعي بات اشبه بامتداد لبورودسكوي نفسها » «والواقع ان سكان بوغورودسكوي لا يشبهون الموجيك العاديين الافظاظ بأي حال من الاحوال : انهم حرفيون من نمط مواطني المدن الاحرار ، انهم حذقون ومجربون يحتقرون الفلاحين . اما نسق حياة سكان بوغورودسكوي وقيمهم الاخلاقية فانها مدينية بالكامل» . والى هذا ينبغي ان نضيف أن القرى الصناعية في قضاء غورباتوف تتميز بمستوى عال نسبيا من المتعلمين بين السكان . وهكذا فان نسبة المتعلمين والطلاب (رجالا ونساء) في

✶ في العام ١٨٨٩ ، كانت ١٤٦٩ اسرة من اصل ١٨١٢ (يبلغ مجموع افرادها ٩٢٤١ نسمة) لا تتعاطى اية اعمال زراعية على الاطلاق (في العام ١٨٩٧ بلغ السكان ١٢٣٤٢ نسمة) . وتختلف قريتا بافلوفا وبوغورودسكوي عن سواهما من القرى في قضاء غورياتون بأن عدد السكان الذين يغادرونهما قليل جدا ، بل بالعكس من ذلك ، فمن اصل مجموع فلاحي قضاء غورباتوف الذين غادروا قراهم ، تجد ان ٩ر١٤ بالمئة منهم يسكن بافلوفا و٩ر٤ بالمئة بوغورودسكوي . وقد تزايد عدد السكان في القضاء بنسبة ٢ر٢٢ بالمئة للفترة ١٨٥٨ ـ ١٨٨٩ ، في حين بلغ معدل الزيادة لقرية بوغدرودسكوي ٤٢ بالمئة (انظر **المواد الاحصائية** للزيبمستوفات) (ملاحظة لينين) .

قرى بافلوفا وبوغورودسكوي وفورسما هو ٣٧٫٨ بالمئة و٢٠ بالمئة على التوالي ، في مقابل ٢١٫٥ بالمئة و٤٫٤ بالمئة بالنسبة لسائر قرى القضاء (انظر **المواد الاحصائية** للزييمستوفات) .

(...)

ان مثالا نموذجيا للمانيفاتورة الرأسمالية هو صناعة فرو السنجاب في قضاء كارغوبول ، بمقاطعة اولونيتز ... الصناعة قائمة منذ مطلع القرن التاسع عشر : ٨ معلمين يستخدمون ١٧٥ عاملا ، اضافة الى ما يزيد عن الف خيّاطة و٣٥ اسرة من صناع الفرو العاملين لصالحهم منزليا (في قرى مختلفة) ، اي ما مجموعه ١٣٠٠ — ١٥٠٠ شخص ، ينتجون ما قيمته ٣٣٦٫٠٠٠ روبل ... ان الحالة السائدة في هذا الفرع من المانيفاتورة الرأسمالية ذات قيمة تعليمية بالغة الاهمية بصفتها نموذجا عن مجريات الامور في صناعاتنا اليدوية القديمة والمحلية وقد اهملت في واحدة من المناطق الريفية النائية التي تعرف روسيا العديد من أمثالها .

يعمل الحرفي ١٥ ساعة يوميا في جو غير صحي على الاطلاق ويحصّل ٨ روبلا بالشهر ، اي أقل من ٦٠ — ٧٠ روبل بالسنة . اما مدخول «المعلم» فيصل الى خمسة آلاف روبل سنويا . وأما العلاقات بين المعلمين والعمال فانها «بطريركية — عشيرية» : فبناء على عادة قديمة ، يتولى المعلم تزويد عماله بالجعة ✱ والملح مجانا،

✱ تحديدا الكفاس Kvas ، وهي نوع من الجعة يصنع في روسيا وأوروبا الشرقية من الجاودار —م— .

شرط استجداء المادتين من طاهيه الخاص . وكتعبير عن الامتنان تجاه المعلم (الذي «يوفر» لهم العمل) يأتي العمال بعد اوقات العمل لنتف أذناب السناجيب ولتنظيف الفراء مجانا وبدون مقابل . هذا ويقطن العمال في المشغل طوال الاسبوع ، حيث يعنفهم المعلمون ، مدّعين المزاح (**المصدر ذاته** ، ص ٢١٨) ويجبرونهم على القيام بأعمال متعددة كعلف التبن للدواب ، وجرف الثلج ، ونقل الماء ، وعصر الثياب ، الخ . واليد العاملة رخيصة الى درجة مدهشة في كارغوبول نفسها ، حيث فلاحو الجوار مستعدون «للعمل بالمجان تقريبا» . والعمل يدوي ، وقسمة العمل منتظمة ، وفترة التمهين طويلة (٨ ــ ١٢ سنة) ، فلا يصعب بالتالي ان نتصور حالة المتدربين .

(...)

٣ ــ التقنية في المانيفاتورة . قسمة العمل ودلالتها

لا بد لنا الان من استخلاص بعض الخلاصات من المعطيات الاحصائية الآنفة الذكر ، لنرى ما اذا كانت تميز فعلا طورا خاصا من أطوار الرأسمالية في صناعتنا .

ان الجامع المشترك لكل الصناعات التي درسنا هو انها تبقي على الانتاج اليدوي ، وعلى قسمة العمل المنتظمة على نطاق واسع . وهكذا ، فان عملية الانتاج تنقسم الى عدة عمليات افرادية يمارسها حرفيون أخصائيون مختلفون . ويستغرق تدريب هؤلاء الاخصائيين وقتا طويلا ، ومن هنا فان التمهين apprenticeship هو شرط ملازم للمانيفاتورة . ومعلوم ان هذا يؤدي ــ في ظل الظروف العامة للاقتصاد السلعي وللرأسمالية ــ الى ولادة اسوأ

أشكال التبعية الشخصية والاستغلال (١) . ويرتبط زوال التمهين بطور ارقى من تطور المانيفاتورة وبقيام الصناعة الآلية الكبيرة ، عندما يؤدي ادخال الآلات الى تقليص فترة التدريب الى حدها الادنى ، او عندما تنشأ عمليات انتاجية افرادية من البساطة بحيث يسهل حتى على الاطفال القيام بها .

ان استمرار الانتاج اليدوي بوصفه قاعدة المانيفاتورة يفسّر جمودها النسبي ، وهذا امر ملفت للنظر خاصة عندما نقارنه بالمصنع . يتقدم تطور وتوسع قسمة العمل بوتيرة بطيئة ، بحيث تبقى المانيفاتورة على حالها لعقود من الزمن (بل لقرون) ✱ . وكما اتضح لنا ، فان عددا لا بأس به من الصناعات قيد الدرس هي صناعات قديمة ، لكننا لا نلاحظ اي تغير ملموس في وسائل الانتاج لدى معظمها قبل الفترة الاخيرة .

اما بالنسبة الى قسمة العمل ، فاننا لن نكرر هنا المقولات الشائعة للاقتصاد النظري بصدد الدور الذي تلعبه في مسار

---

١ ـ لنقتصر على مثال واحد . في قرية بوريسوفكا ، قضاء غرايوفورون، من أعمال مقاطعة كورسكرا ، توجد صناعة لرسم الايقونات يشتغل فيها ٥٠٠ نسمة . اكثرية الحرفيين لا يستخدمون العمال ، وانما يعتمدون على **المتدربين** الذين يشتغلون ١٤ الى ١٥ ساعة باليوم . وعندما ورد اقتراح لانشاء مدرسة رسم ، عارضه الحرفيون بشدة ، خوفا من خسارة العمل المجاني الذي يبذله المتدربون (**تقارير وتحريات** ، الكتاب الاول ، ص ١٣٣) . اما في الصناعة المنزلية ، فان ظروف عمل الاطفال في ظل المانيفاتورة الرأسمالية ليست احسن حالا من ظروف المتدربين ، طالما ان العامل مجبر على تطويل يوم العمل وبذل كل مجهود عائلته الى حدها الاقصى . (ملاحظة لينين) .

✱ ظلت المانيفاتورة الشكل السائد «للصناعة» في اوروبا من القرن السادس عشر حتى الثلث الاخير من القرن الثامن عشر ، عند مستهل «الثورة الصناعية» ـم ـ .

تطور قوى العمل المنتجة . في ظل الانتاج اليدوي ، كانت قسمة العمل الواسطة الوحيدة لتحقيق التقدم التقني . نكتفي بتسجيل نقطتين توضحان الحاجة الى قسمة العمل بوصفها المرحلة التمهيدية لنشوء الصناعة الآلية الكبيرة .

اولا ، يصبح ادخال الآلات ممكنا فقط عندما تنقسم العملية الانتاجية الى عدد من الحركات الآلية البسيطة. ويجري استخدام الآلات ، باديء ذي بدء ، للاضطلاع بأبسط الحركات . ولا يتم الانتقال للاضطلاع بالعمليات الاكثر تعقيدا ، الا على نحو تدريجي بطيء . فاذا اخذنا الحياكة مثلا ، نجد ان النول الآلي طغى طويلا على انتاج الانسجة البسيطة ، بينما كانت حياكة الحرير لا تزال تتم يدويا في معظم الحالات، كذلك ، ففي المهن الهندسية ، يجري ادخال الآلة ، باديء بدء ، للاضطلاع بأبسط العمليات ـ عملية الشحذ ، وما الى هنالك . غير ان هذا التقسيم للانتاج الى ابسط عملياته ، اذا كان يشكل الخطوة التمهيدية الضرورية نحو الانتاج الآلي الكبير ، الا انه يؤدي ، في الوقت نفسه ، الى انتشار الصناعات الصغيرة . وهكذا ، يصير بمكنة الاهالي المجاورين لمراكز الانتاج ان يمارسوا بعض هذه العمليات التفصيلية في منازلهم إما بأمر من اصحاب المشاغل المانيفاتورية، مستخدمين المواد التي يمدهم بها هؤلاء ... وإما «باستقلالهم» في شراء المواد ، وصناعة بعض اجزاء المنتوج وبيعها الى اصحاب المشاغل ... وقد يبدو ان نمو الصناعات الصغيرة (وحتى «المستقلة» احيانا) كتعبير عن تطور المانيفاتورة الرأسمالية يشكل مفارقة واضحة . الا انه يبقى حقيقة لا يمكن اغفالها . وبديهي ان «استقلال» هؤلاء الحرفيين اليدويين هو مجرد وهم . فعملهم لا يقوم اصلا ، ومنتوجهم قد لا يملك قيمة انتفاعية في العديد من الحالات ، **اذا لم يوجد رابط** يربطهم بعمليات تفصيلية اخرى ، وبأقسام اخرى من المنتوج . وحده **رأس المال الكبير**

الذي يبسط سلطانه (بشكل او بآخر) على جمع من العمال يمارسون مثل هذه العمليات المنفصلة ، نجح في ايجاد مثل هذا الرابط . ومن ابرز اخطاء الشعبويين انهم يتجاهلون او يطمسون حقيقة ان الحرفي اليدوي الذي يمارس عملية انتاجية واحدة انما هو جزء مكون من عملية الانتاج الرأسمالية .

اما النقطة الثانية التي يجب التوكيد عليها بنوع خاص فهي ان المانيفاتورة تدرب العمال المهرة . لم يكن بمستطاع الصناعة الآلية الكبيرة ان تتطور بالسرعة التي تطورت فيها ابان فترة «ما بعد الاصلاح» لو لم تسبقها فترة طويلة تولت المانيفاتورة خلالها تدريب العمال (...)

ان قسمة العمل في المانيفاتورة الرأسمالية تشوّه وتشل العمال ، بمن فيهم الصناع اليدويين ، الذين ينتجون اجزاء افرادية من المنتوج . انها تولّد الالمعيين والمشلولين ، الاوائل هم الاستثناءات النادرة الذين تثير براعتهم اعجاب مفتشي العمل ، اما الآخرون فانهم غالبية الصناع اليدويين ، ذوي الصدور الضعيفة ، والاذرع النامية نموا غير متناسق مع باقي الاعضاء ، والمصابون بـ «الالتواءات في العمود الفقري» ، الخ . الخ .

٤ ـ القسمة الاقليمية للعمل . وانفصال الزراعة عن الصناعة

كما سبقت الاشارة ، فان قسمة العمل الاقليمية ـ اي تخصص بعض المناطق في انتاج منتوج اوحد ، او نوع معين من المنتجات ، او حتى جزء معين من المنتوج ـ ترتبط مباشرة بقسمة العمل بشكل عام . ان غلبة الانتاج اليدوي ، ووجود جمهرة من المؤسسات الصغيرة ، واستمرار ارتباط العامل بالارض، وارتباط الحرفي بحرفة معينة ـ كل هذه تؤدي حكما الى عزل مناطق

الانتاج المانيفاتوري بعضها عن بعض ، وقد تعني هذه العزلة المحلية احيانا عزلة كاملة عن سائر اجزاء العالم التي يتعاطى معها التجار (...)

ان قسمة العمل الاقليمية ليست من السمات المميزة لصناعتنا ، بل هي من خصائص المانيفاتورة (في روسيا كما في سائر الاقطار) . لم تنتج الصناعات الصغيرة مثل هذه الاقاليم الواسعة ، بينما المصنع حطم عزلة هذه الاقاليم وأتاح انتقال المؤسسات الصناعية والعمال من مناطق لاخرى. اما المانيفاتورة، فانها لا تخلق المساحات المندمجة وحسب ، بل هي تدخل التخصص الى تلك المناطق (قسمة العمل بالنسبة للبضائع) . وان توافر المواد الاولية في منطقة معينة لا يشكل بأي حال من الاحوال شرطا اساسيا للمانيفاتورة ، ولا هو امر طبيعي بالنسبة اليها ، لان المانيفاتورة تفترض سلفا التبادل التجاري الواسع النطاق .

ويرتبط بالخصائص الآنفة الذكر للمانيفاتورة كون هذا الطور من النمو الرأسمالي يتسم بشكل مميز من الانفصال بين الزراعة والصناعة . اذ لم يعد الفلاح هو الصناعي النموذجي ، بل إنه «الحرفي» غير الممارس للفلاحة (وفي الطرف الآخر ، التاجر وصاحب المحترف) . وكما تبين لنا سابقا، فان الصناعات المنظمة على اساس الانتاج المانيفاتوري غالبا ما تكون في مراكز غير زراعية ، إما في البلدات ، واما ــ كما هي الحال غالبا ــ في القرى التي بالكاد يتعاطى سكانها نشاطا زراعيا معينا ، تلك القرى التي ينبغي تصنيفها كتجمعات سكنية ذات صفة صناعية وتجارية. هنا نجد ان انفصال الصناعة عن الزراعة عميق الجذور في تقنيات المانيفاتورة ، في اقتصادياتها ، وفي مميزات نمط الحياة الذي تولده (او الثقافة) . ذلك ان التقنية تقيّد العامل بصنعة معينة فتجعله عديم النفع بالنسبة للزراعة (اي تجعله ضعيفا من الناحية الجسدية بالقياس لمتطلباتها ، الخ) من جهة ، لكنها

تتطلب ، الممارسة الطويلة والمنتظمة للصنعة ، من جهة ثانية .
اما البنية الاقتصادية للمانيفاتورة ، فانها تتصف بتمايز بين الصناعيين أعمق بكثير مما هو الحال بالنسبة للصناعات الصغيرة.
وقد تبين لنا في حالة هذه الصناعات الصغيرة ان التمايز في الصناعة يتوازى مع تمايز في الزراعة . فمع الإفقار المطلق لجموع المنتجين ، الذي هو شرط ملازم للمانيفاتورة ونتيجة من نتائجها، يصعب تجنيد عمال المانيفاتورة من بين المزارعين المستقرين اقتصاديا . فمن بين المميزات الثقافية للمانيفاتورة نلاحظ ، اولا، تواجدها القديم (ان لم نقل عراقتها) الذي يترك آثاره على السكان ، ونلاحظ ثانيا ، ارتفاع مستوى معيشة السكان .
سوف نتطرق بالتفصيل للنقطة الاخيرة فيما بعد، ولكن فلنلاحظ، اولا بأول ، ان المانيفاتورة لا تؤدي الى الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة . ففي ظل التقنية [الانتاجية] اليدوية يتعذر على المؤسسات الكبيرة ان تصفي المؤسسات الصغيرة نهائيا ، خاصة اذا وافق الصناع اليدويون الصغار على تمديد يوم عملهم وتخفيض مستوى متطلباتهم . وقد رأينا ان المانيفاتورة ، في مثل هذه الحالات ، قد تساعد على تطوير الصناعات الصغيرة .
ولذلك ، فمن الطبيعي ان نجد ان المراكز غير الزراعية غالبا ما تكون محاطة بمنطقة كاملة من التجمعات الزراعية يمارس سكانها الصناعات اليدوية [الى جانب الزراعة] . وفي هذا الصدد ايضا ، يتجلى لنا بوضوح كامل الطابع الانتقالي للمانيفاتورة بين الانتاج اليدوي الصغير وبين المصنع . حتى في الغرب ، لم تنجح الفترة المانيفاتورية من الرأسمالية في تحقيق الفصل الكامل بين العمال الصناعيين والزراعة . اما في روسيا ، فان عملية الفصل هذه قد أعيقت بسبب استمرار العديد من المؤسسات التي تقيد الفلاح بالارض . لذلك نكرر القول ان المؤسسة الاكثر تعبيرا عن المانيفاتورة الرأسمالية الروسية هي المركز غير الزراعي الذي يجذب سكان القرى المجاورة ، الذين يتوزع وقتهم بين العمل

الصناعي والعمل الزراعي ، ويسيطر على هذه القرى في آن .
وتجدر الاشارة هنا الى ارتفاع المستوى الثقافي لسكان هذه المراكز غير الزراعية . ذلك ان ارتفاع نسبة المتعلمين ، وارتقاء مستوى الحاجات والمعيشة ، والقطيعة مع «جلافة» القرية ، تشكل عادة السمات المميزة لسكان مثل هذه المراكز . وبمقدور المرء ان يستوعب المغزى العميق لهذا الواقع، الذي يثبت بوضوح الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية، وأيضا للرأسمالية «الشعبية» الصافية التي لا يجرؤ اكثر المتحمسين للشعبويين على نعتها بأنها «اصطناعية» ، طالما ان الغالبية الساحقة من المراكز المذكورة تصنف عادة في خانة الصناعة اليدوية ! هنا ايضا يتجلى الطابع الانتقالي للمانيفاتورة لانها تكتفي بافتتاح عملية تطوير عقلية السكان ، وتترك للصناعة الآلية الكبيرة امر استكمالها .

٥ ــ البنية الاقتصادية للمانيفاتورة

في جميع الصناعات المنظمة على اساس المانيفاتورة التي عالجنا ، وجدنا ان اكثرية العمال ليست مستقلة ، بل هي خاضعة لرأس المال ، تتقاضى الاجور لا غير ، ولا تملك المواد الاولية ولا المنتجات الجاهزة . وفي نهاية الامر ، فان الاكثرية الساحقة من العاملين في هذه «الصناعات» هم **عمال مأجورون** ، على الرغم ان هذه العلاقة لا تبلغ ، في ظل المانيفاتورة ، الكمال وحالة الصفاء التي تبلغها في المصنع . في ظل المانيفاتورة ، يندمج رأس المال التجاري مع رأس المال الصناعي ، بحيث يتشابكان في اكثر الاشكال تنوعا ، وتتخذ تبعية المنتج للرأسمالي عددا من التجليات والتلاوين ، من العمل بالاجرة في المشغل الذي يملكه الغير ، الى العمل في منزل المنتج لصالح

صاحب المشغل ، والى التبعية في شراء المواد الاولية او في بيع المنتوج اخيرا . وهكذا ، تشهد المانيفاتورة عددا كبيرا ، الى هذا الحد او ذاك ، من المنتجين شبه المستقلين ، جنبا الى جنب مع جمهرة من العمال التابعين . غير ان كل تنوع أشكال التبعية هو مجرد ستار يخفي السمة الرئيسية للمانيفاتورة ، وهي أن الانشقاق بين ممثلي العمل وممثلي رأس المال قد اخذ يتجلى بحدة ووضوح كبيرين . وفي الوقت الذي كان الفلاحون يحققون فيه تحررهم ، اذا بهذا الانشقاق يسجل عدة أجيال من عمره في المراكز الكبيرة للمانيفاتورة الروسية . وفي كافة «الصناعات» التي عالجنا اعلاه ، نجد جمهرة من الناس يقتصر مصدر رزقهم الوحيد على العمل في ظرف من التبعية لافراد الطبقة المالكة ، ونجد ، من ناحية ثانية ، أقلية ضئيلة من الصناعيين الميسورين يسيطرون ، بطريقة او بأخرى ، سيطرة كاملة تقريبا على كل صناعة المقاطعة المعنية . وان هذه الواقعة الاساسية هي التي تسم المانيفاتورة عندنا بميسمها الرأسمالي البارز ، بالقياس مع الحقبة التي سبقتها . فقد عرفت تلك الحقبة هي ايضا التبعية لرأس المال والعمل بالاجرة ، ولكن على غير تبلور ، وعلى غير شمول لاكثرية الصناعيين والسكان ، وبدون ان يؤدي الامر الى التمايز بين مختلف فئات الافراد المتعاطين الانتاج . اضف الى ذلك ان الانتاج نفسه ، في الحقبة السابقة ، كان لا يزال يحتفظ برقعته الضيقة ، اذ كان التمايز لا يزال ضعيفا بين صاحب الحرفة والعامل ، ولم يكن الوضع قد شهد بروز اي من كبار الرأسماليين (الذين يرأسون المانيفاتورات دوما) او اي من العمال المرتبطين بعملية انتاجية واحدة ووحيدة ومقيدين بالتالي برأس المال الذي يدمج هذه العمليات الانتاجية التفصيلية في أوالية انتاجية واحدة .

فيما يلي شهادة كاتب قديم تؤكد بطريقة صارخة تشخيصنا للمعطيات الواردة أعلاه :

«في قرية كيمري ، كما في سائر القرى الروسية المسماة غنية كبافلوفا مثلا ، نجد ان نصف السكان هـم من المتسولين الذين يعيشون على الصدَقات ... واذا مرض عامل معين ، وصدف انه يسكن بمفرده ، فقد يجد نفسه بدون كسرة خبز في غضون اسبوع» (١) .

وهكذا ، فان السمة الرئيسية لاقتصاديات المانيفاتورة الروسية كانت مكتملة الوضوح منذ الستينيات ـ اي المفارقة بين «ثروة» عدد من «القرى المشهورة» وبين الإفقار المطلق للاكثرية الساحقة من «الصناع اليدويين» . ويرتبط بهذه السمة ان عمال المانيفاتورة النموذجيين (وتحديدا ، الحرفيون الذين قطعوا نهائيا ، او عمليا ، مع الارض) بدأوا ينجذبون نحو الطور اللاحق من الرأسمالية ، لا طورها السابق ، وباتوا اقرب الى العامل في الصناعة الآلية الكبيرة منهم الى الفلاح ـ وان المعطيات الآنفة الذكر عن المستوى الثقافي للصناع اليدويين تشكل برهانا صارخا على ما نقول . على ان هذا التشخيص لا ينطبق على مجموع العاملين في المانيفاتورة . ذلك ان استمرار عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وأصحاب الحرف الصغار ، واستمرار الارتباط بالارض والتطور البالغ الكثافة للعمل المنزلي ـ كل هذه تعني وجود عدد كبير من «الصناع اليدويين» في المانيفاتورة ينجذبون نحو الفلاحين، نحو اصحاب الحرف الصغار، نحو الماضي لا المستقبل، ويتشبثون بكافة الاوهام حول امكانية تحولهم الى اصحاب حرف مستقلين (بالجهود الجبارة ، والتقتير وإتساع الحيلة) .

---

١ ـ ن. اوفسيانيكوف ، «علاقة منطقة الفولغا العليا بسوق نيجني ـ نوفغورود» ، مقالة في **دليل نيجني** ـ نوفغورود ، المجلد ٢ (نيجني ـ نوفغورود ، ١٨٦٩) (ملاحظة لينين) .

وفيما يلي تقويم لامع في موضوعيته لتلك الاوهام البرجوازية الصغيرة يرد في تقرير احد مفتشي «الصناعات اليدوية» في مقاطعة فلاديمير :

«ان الانتصار النهائي للصناعة الكبيرة على الصناعة الصغيرة، وتجميع العمال ، الموزعين في ورشات عديدة ، داخل جدران مصنع حرير واحد ، هو امر لا يتطلب سوى الوقت . وبقدر ما يتسارع تحقيق هذا الانتصار بقدر ما يجلب المنافع لعمال الحياكة .

ومما يميز التنظيم الحالي لصناعة الحرير عدم استقرار الفئات الاقتصادية وهلاميتها ، والنزاع بين الانتاج الكبير والانتاج الصغير والزراعة . ويدفع هذا الصراع ب «المعلم» الصغير وبالحائك الى حمى الهياج ، فلا يؤدي سوى الى انفصالهما عن الارض ، واغراقهما في الديون وفي فترات من الاحباط . ان تمركز الانتاج لن يخفض أجور الحائك ، لكنه سيزيل الحاجة الى تحفيز وتخدير العمال ، واغرائهم بتقديمات لا تتناسب ومداخيلهم السنوية . فمع انخفاض المنافسة المتبادلة ، يفتر اهتمام اصحاب المعامل في بذل اموال طائلة لايقاع الحائك تحت طائلة الديون . ثم ان الانتاج الكبير يولد تناقضا بيّنا بين مصالح صاحب المعمل والعمال ، بين ثروة الاول وبؤس الآخرين ، الى درجة انه تنعدم عند الحائك الرغبة في ان يصبح صاحب معمل . ان الانتاج الصغير لا يقدم للحائك اكثر مما يقدمه له الانتاج الكبير ، لكنه ـ اي الانتاج الصغير ـ يفتقر الى ثبات هذا الاخير ، ولهذا السبب بالذات فانه يصيب العامل بضرر افدح . تتولد آمال واهمة في ذهن الحائك ، فيتطلع الى اليوم الذي يقيم فيه نوله الخاص . ومن اجل تحقيق هذا الهدف يجهد نفسه لاقصى حد ، ويغرق في الديون ، فيأخذ بالسرقة ، والكذب ، ويبدأ بالنظر الى زملائه الحائكين ليس كشركاء في المصيبة ، وانما كأعداء ، كمنافسين على استملاك النول نفسه الذي يحلم باستملاكه هو ذات يوم . ان صاحب

المشغل الصغير ليس يدرك تفاهة وضعه الاقتصادي ، فنجـــده يتشبث بالسماسرة وأصحاب المعامل ، ويخفي عن زملائه مصدر وشروط شرائه للمواد الاولية وبيعه لمنتوجاته . انه يتصور نفسه صاحب حرفة مستقل ، فيتحول الى اداة طيعة بائسة ، الى لعبة، بين أيدي كبار التجار . وما ان ينجح في انتشال نفسه مــن المستنقع ، وفي استملاك ثلاثة او اربعة انوال ، حتى تجـــده يتحدث عن مشاغل وهموم أرباب الاعمال ، وعن كسل الحائكين وادمانهم على الكحول ، وعن ضرورة تأمين صاحب المعمل ضـــد عدم الوفاء بالديون . ان صاحب الحرفة الصغير هو التجسيد الحي للعبودية الصناعية ، تماما كما كان الساقي والخادم المنزلي تجسيدا لعبودية الارقاء . فطالما لم تنفصل ادوات الانتاج نهائيا عن المنتج ، سيظل هذا الاخير يملك الفرص للتحول الى صاحب حرفة مستقل ، وطالما لا يزال الملاك ، وأصحاب الحرف الصغار ، والوسطاء ـ الذين يفودون الفئات الاقتصادية الدنيا ويستغلونها ويتعرضون لاستغلال الفئات العليا ـ يردمون الهوة الاقتصادية بين السمسار والحائك ، فان الوعي الاجتماعي للعاملين سيظل يشوبه الغموض ، كما ستظل مخيلتهم فريسة الاوهام . فتحتدم المنافسة حيث يجب ان يحل التضامن وتتولد وحدة مصالح بين فئات اقتصادية متناقضة . ان النظام الحالي لانتاج الحرير لا يكتفي بالاستغلال الاقتصادي ، بل هو يجد عمـــلاء له من بين المستغلين (بفتح الغين) ، ويلقي على عاتقهم مهمة بلبلة اذهـــان وإفساد قلوب الشغيلة» (صناعات مقاطعة فلاديمير ، الجزء ٣ ، ص ١٢٤ ـ ١٢٦) .

٦ ـ رأس المال التجاري والصناعي في المانيفاتورة . السمسار وصاحب المعمل

يتضح من المعطيات الواردة أعلاه ان عددا كبيرا من المؤسسات

الصغيرة يتزامن مع المشاغل الراسمالية الكبيرة في هذه الحقبة من التطور الراسمالي ، الى درجة ان هذه المؤسسات الصغيرة تكون هي الطاغية ، عادة ، مع انها تلعب دورا ثانويا في اجمالي الانتاج . ان استمرار المؤسسات الصغيرة (لا بل تطورها ، كما تبين لنا أعلاه) ظاهرة طبيعية جدا في ظل المانيفاتورة . ففي ظل الانتاج اليدوي ، لا تملك المؤسسات الكبيرة افضليات حاسمة على المؤسسات الصغيرة . لا بل ان قسمة العمل تشجع على نشوء المشاغل الصغيرة ، لانها تؤدي الى نشوء ابسط العمليات [الانتاجية] التفصيلية . ولهذا السبب بالذات ، فان احدى السمات **المميزة** للمانيفاتورة الرأسمالية هي تحديدا العدد القليل من المؤسسات الكبيرة نسبيا المتجاورة مع العدد الكبير من المؤسسات الصغيرة . هل ان ثمة من علاقة بين هذا وذاك ؟ ان المعطيات التي عالجنا اعلاه لا تترك مجالا للشك في ان العلاقة بينهما هي من اوثق العلاقات ، وفي ان المؤسسات الكبيرة تولد من المؤسسات الصغيرة ، التي تكون احيانا مجرد فروع خارجية للمعامل المانيفاتورية ، مثلما تؤكد هذه المعطيات على ان العامل الذي يعزز تلك العلاقة ، في اغلب الاحيان ، هو راس المال التجاري الذي يملكه كبار اصحاب المشاغل والذي يبسط سلطانه على صغارهم . ان مالك المشغل الكبير **مضطر الى** شراء المواد الاولية وبيع منتجاته على نطاق واسع . وبقدر ما تكون دورة رأس ماله كبيرة ، تنخفض أكلافه (بالقياس الى السلعة الواحدة) في شراء وبيع السلع ، والفرز والتخزين ، الخ. الخ . وهكذا تنشأ عملية اعادة بيع للمواد الاولية لاصحاب المشاغل الصغار بالتجزئة ، وشراء سلعهم التي يبيعها صاحب المانيفاتورة بدوره بصفتها سلعا من انتاجه . وغالبا ما يرتبط الاسترقاق والربا بعمليات بيع المواد الاولية وشراء المنتجات . فاذا كان صاحب المشغل الصغير يشتري المواد بالدَين ويسلم منتجاته تسديدا

لديونه ، فان صاحب المانيفاتورة الكبير يحقق بذلك مستوى من الربح على رأسماله لا يتحقق مطلقا على يد العمال المأجورين . ان قسمة العمل تنعش تطور علاقات التبعية التي تشد اصحاب المشاغل الصغار الى الكبار . وهؤلاء الآخرون إما ان يوزعوا المواد على المنازل لصناعتها (او لممارسة عمليات تفصيلية معينة عليها) وإما ان يشتروا من «الحرفي اليدوي» اجزاء من منتجات ، او انواعا معينة منها ، الخ . وباختصار ، **فان اوثق الارتباط بين رأس المال التجاري والصناعي** هو واحد من ابرز مميزات المانيفاتورة . ويندمج «السمسار» هنا ، في معظم الاحيان ، بصاحب المانيفاتورة (او «صاحب المصنع» اذا شئنا استخدام المصطلح الخاطيء الشائع التداول الذي يصنف كل محترف على انه «مصنع» بغض النظر عن حجمه) . ولهذا فغالبا ما نجد ان المعطيات الاحصائية عن مؤشر الانتاج للمؤسسات الكبيرة لا **تقدم لنا ، بحد ذاتها ، اية فكرة واضحة** عن الدلالة الحقيقية لهذه المؤسسات بالنسبة الى الصناعات الحرفية ، لان اصحاب هذه المؤسسات لا يبسطون سلطانهم على عمل العمال المستخدمين في مؤسساتهم وحسب ، وانما يسيطرون ايضا على جمع من العمال المنزليين وحتى على جمهور واسع من اصحاب المشاغل الصغار شبه المستقلين ، يلعبون تجاههم دور السماسرة . وهكذا فالمعطيات الاحصائية عن المانيفاتورة الروسية تزيد من ابراز القانون الذي اثبته مؤلف **«رأس المال»** ، والقائل بأن درجة تطور رأس المال التجاري يتناسب عكسيا مع درجة تطور رأس المال الصناعي. وبالتأكيد يحق لنا ان نقول عن كل الصناعات الموصوفة في القسم الثاني من هذا الفصل : اذ يتقلص عدد المشاغل الكبيرة بين هذه الصناعات ، يزداد تطور السمسرة ، والعكس بالعكس . والذي يتغير هنا هو مجرد شكل رأس المال المسيطر في كل حالة من الحالات والذي يفرض على الصانع اليدوي «المستقل» ظروفا غالبا ما تكون اسوأ بكثير من ظروف العامل المأجور .

ان الخطأ الاساسي الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون هو انهم يتجاهلون، او يقللون من شأن العلاقة القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة من جهة ، والعلاقة القائمة بين رأس المال التجاري ورأس المال الصناعي من جهة ثانية . «أن صاحب المعمل في منطقة بافلوفا ما هو الا سمسار متطور» ، يقول السيد غريغورييف (المصدر السالف الذكر ، ص ١١٩) . وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة الى بافلوفا وحدها ، بل وأيضا بالنسبة لغالبية الصناعات المنظمة وفق نهج المانيفاتورة الرأسمالية . والعكس صحيح ايضا . فالسمسار في نظام المانيفاتورة هو «صاحب معمل» متطور . وهذا بالمناسبة هو احد الفروقات الاساسية بين السمسار في نظام المانيفاتورة والسمسار في الصناعات الفلاحية الصغيرة . لكن ان نستخلص من واقعة الارتباط بين «السمسار» و«صاحب المعمل» حجة تؤيد الصناعة الصغيرة (كما يفعل السيد غريغورييف والعديد غيره من الشعبويين) ما هو الا عملية استخلاص لنتائج اعتباطية كليا وعملية تشويه للحقائق لكي تتلاءم مع افكار مسبقة . ان حشدا من الوقائع يأتي ليؤكد ، كما رأينا سابقا ، ان اندماج رأس المال التجاري مع رأس المال الصناعي يؤدي الى تدهور وضع المنتج المباشر الى ما دون مستوى العامل المأجور ، ويطيل يوم عمله ، ويخفض مداخيله ، ويؤخر التقدم الاقتصادي والثقافي .

٧ ـ الصناعة المنزلية الرأسمالية بما هي ملحق بنظام المانيفاتورة

يبين لنا الفصل السابق ان الصناعات الفلاحية الصغيرة تحوي على صناعة منزلية رأسمالية ، اي على عملية تحويل للمواد الاولية في المنازل ، والدفع على القطعة ، والحصول على المواد الاولية

عبر المتعهدين. وسوف نلتقي لاحقا بالصناعات المنزلية الرأسمالية (وعلى نطاق واسع) جنبا الى جنب مع المصنع ، اي مع الصناعة الآلية الكبيرة . وهكذا فان الصناعة المنزلية الرأسمالية ترافق كافة أطوار نمو الرأسمالية في الصناعة ، وإن تكن اكثر تمييزا لمرحلة المانيفاتورة . ان كلا من الصناعات الفلاحية الصغيرة والصناعة الآلية الكبيرة تستطيع ان تتدبر أمورها بدون الصناعة المنزلية . على ان فترة المانيفاتورة من تطور الرأسمالية ، بما يميزها من استمرار صلة العامل بالارض وبتكاثر المؤسسات الصغيرة حول المؤسسات الكبيرة ، يصعب ، او حتى يستحيل ، ان نتصورها بدون توزيع العمل المنزلي . وتؤكد الوقائع الروسية ، كما رأينا أعلاه ، ان توزيع العمل المنزلي واسع الانتشار في الصناعات المنظمة وفق نظام المانيفاتورة الرأسمالية. ولهذا السبب فاننا نعتقد ان الاكثر ملاءمة لاهدافنا هو ان ندرس في هذا الفصل تحديدا السمات المميزة للصناعة المنزلية الرأسمالية ، على الرغم من ان بعض الامثلة الواردة ادناه يصعب اعتبارها من ضمن نظام المانيفاتورة .

لا بد من ان نشير ، باديء بدء ، الى تكاثر الوسطاء بين الرأسمالي والعامل في الصناعة المنزلية . يتعذر على المتعهد الكبير ان يوزع بنفسه المواد على مئات وآلاف من العمال المنزليين، الموزعين احيانا على عدد من القرى . ويستدعي ذلك نشوء الوسطاء (وقد يتطلب الامر احيانا نشوء نظام تراتبي من مثل هؤلاء الوسطاء) لاستلام المواد بالجملة وتوزيعها بالتجزئة . هكذا نحصل على نظام التعريق ★ ، نظام يمارس اقصى صنوف الاستغلال : ذلك ان «الملتزم الفرعي» (او «صاحب المشغل» او

★ sweat system .

«بياعة المخرّمات» ، الخ. الخ.) هو قريب جدا من العامل ، وهو يعرف بالتالي كيف يستفيد حتى من أدق حيثيات بؤسه ، ويبتكر للاستغلال وسائل لا يعقل تصورها في مؤسسة كبيرة مثلما تنعدم امكانية اكتشافها ومراقبتها .

والى جانب نظام التعريق ، او ربما كشكل من أشكاله ، يوجد نظام دفع الاجور على شكل بضائع ★ ــ الممنوع في المصانع ، لكنّه يستمر في الصناعات الحرفية اليدوية ، خاصة حيث يجري توزيع العمل على المنازل . وفي وصفنا للصناعات المختلفة أعلاه ، قدمنا الامثلة عن هذه الممارسات الشائعة .

ثم ان الصناعة المنزلية الرأسمالية تستجلب ظروف عمل غير صحية على الاطلاق حيث يضاف فقر العامل المدقع الى استحالة ضبط ظروف العمل بواسطة اي نوع من القوانين الى دمج مكان العمل مع مكان السكن لتوليد ظروف تحوّل مساكن العمال المنزليين الى بؤر للالتهابات وللامراض المهنية . يمكن مكافحة مثل هذه الآفات في المؤسسات الكبيرة . على ان الصناعة المنزلية تبقى بين أشكال الاستغلال الرأسمالي اكثرها «ليبرالية» .

ان يوم العمل الطويل فوق حدود المعقول هو ايضا سمة مميزة من سمات العمل المنزلي لصالح الرأسمالي كما هي من سمات الصناعات الصغيرة عموما . ولقد تعرضنا للحيثيات التي تقارن يوم العمل في كل من «المصانع» وبين «الصناع اليدويين» .

في معظم حالات الصناعة المنزلية تجد انجذاب النساء والاطفال منذ نعومة أظافرهم الى الانتاج . وتأكيدا على ذلك ، فلنذكر بعض الوقائع المستمدة من دراسة عن الصناعات النسائية في مقاطعة موسكو . توجد ١٠٫٠٠٤ نساء تعمل في لف القطن ، حيث يبدأ الاطفال العمل في الخامسة او السادسة من عمرهم(!)

★ truck system .

وحيث المدخول اليومي ١٠ كوبيكات والسنوي ١٧ روبلا . ويصل يوم العمل في الصناعات النسائية عموما الى ١٨ ساعة . وفي الحياكة يبدأ الاطفال العمل في السادسة ، ويبلغ المدخول اليومي ١٠ كوبيكات والسنوي ٢٢ روبلا . ويبلغ مجموع العاملات في الصناعات النسائية ٣٧٫٥١٤ امرأة ، يبدأن العمل في الخامسة او السادسة من العمر في ست من الصناعات الـ ١٩ التي تستوعب ٣٢٫٤٠٠ من العاملات ، ويتقاضين ١٣ كوبيكا كمعدل للدخل اليومي ، و٢٦ روبلا و٢٠ كوبيكا كدخل سنوي .

ولعل أخبث اوجه الصناعة المنزلية الرأسمالية ذلك الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى متطلبات العامل . هنا يستطيع رب العمل ان يستجلب العمال من المناطق البعيدة حيث مستوى معيشة الشعب متدن الى أبعد حد وصلة العامل بالارض تسمح له بالعمل لقاء أتفه الاجور . لنأخذ مثلا صاحب مؤسسة لصنع الجوارب في احدى القرى الذي يشرح قائلا ان الايجارات في موسكو مرتفعة، وبالاضافة لذلك فان الحائكين «يجب اطعامهم .. الخبز الابيض ... في حين ان العمال هنا يعملون في أكواخهم ويكتفون بالخبز الاسمر ... فكيف يمكن لموسكو ، بعد هذا كله ، ان تنافسنا ؟! » (١) . اما تفسير الاجور الشديدة الانخفاض لزوجات وبنات الفلاحين في صناعة لف القطن فهو ان هذا العمل يشكل بالنسبة لهن مصدر دخل اضافي : «وهكذا ، فالنظام السائد في هذه المهنة ، يخفض الاجور الى ادنى حد بالنسبة للذين تشكل هذه المهنة مصدر رزقهم الوحيد ، ويخفض بالتالي أجور الذين يعتاشون على العمل الصناعي وحده لما هو دون الحد الادنى من حاجاتهم ، او هو يؤخر ، أقلا ، عملية ارتفاع مستوى

---

١ ـ **المعطيات الاحصائية لمقاطعة موسكو** ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ١٠٤ .

معيشتهم . اي انه يؤدي الى نشوء ظروف غير طبيعية ، في كلا الحالين» (١) . ويقول السيد خاريزومينوف : «يسعى المصنع وراء الحائكين ذوي الاجور المتدنية وهو يجدهم في قراهم البعيدة جدا عن مراكز الصناعة ... هناك واقعة اكيدة ، وهي ان الاجور تنخفض بانتظام مع الابتعاد عن المراكز الصناعية نحو الاطراف» (٢) . وهكذا ، فان ارباب العمل قادرون على الاستفادة القصوى من الظروف التي تقيد السكان بالارياف بطريقة اصطناعية .

اما عزلة العمال الصناعيين فليست أقل خبثا من سائر اوجه هذا النظام (...)

ان عزلة العمال الصناعيين وتعدد الوسطاء تؤديان بالطبع الى انتشار العبودية ، الى مختلف أشكال التبعية الشخصية التي تترافق عادة والعلاقات «البطريركية» في الارياف النائية . ثم ان مديونية العمال لاربابالعمل ظاهرة واسعة الانتشار في الصناعات اليدوية عموما والصناعات المنزلية خصوصا . فالعامل ليس عبدا للاجر وحسب بل هو عبد للديون ايضا . وقد أوردنا أعلاه عددا من الامثلة عن الظروف التي يعيشها العامل في ظل «الطابع العشيري» (البطريركي) للعلاقات الريفية .

عند الانتقال من وصف الصناعة المنزلية الرأسمالية الى وصف الظروف التي تساعد على انتشارها ، لا بد لنا اولا من ذكر العلاقة بين هذا النظام وبين تقييد الفلاح بحصة ارضه . ففقدان حرية الحركة ، التعرض احيانا لخسارة مادية من اجل التخلص من الارض (عندما تفيض نفقات الارض عن عائداتها، بحيث يضطر

---

١ ـ المصدر ذاته ، ص ٢٨٥ .

٢ ـ صناعات مقاطعة فلاديمير ، الجزء ٣ ، ص ٦٣ .

الفلاح الذي يؤجر حصته الى دفع مبلغ للمستأجر) ، وحصرية المجتمع الفلاحي في مرتباته الاجتماعية ، كل هذه توسع بطريقة اصطناعية من رقعة العمل المنزلي الرأسمالي ، وتقيد الفلاح بطريقة اصطناعية ايضا ، لاسوأ اشكال الاستغلال . وهكذا فالمؤسسات البالية ومبدأ المراتب الاجتماعية تمارس اخبث تأثير على الزراعة والصناعة معا ، وتحافظ على اشكال الانتاج المتخلفة تقنيا والتي تترافق مع نمو هائل للعبودية والتبعية الشخصية ، ومع أتعس الظروف وأشدها سحقا للكادحين (١) .

وبالاضافة لذلك ، فانه توجد علاقة اكيدة بين العمل المنزلي لصالح الرأسماليين وبين تمايز الفلاحين . ان اتساع العمل المنزلي على نطاق واسع يفترض شرطين : ١ ــ وجود جمهرة من العمال الريفيين **المضطرين** لبيع قوة عملهم لقاء أجور رخيصة ؛ ٢ ــ وجود فلاحين **ميسورين** ، وثيقي الاطلاع على الظروف المحلية ، وقادرين على الاضطلاع بدور الوكلاء في عملية التوزيع . ذلك ان البائع الذي يوفده التاجر [لتلك المناطق] قد لا يستطيع ممارسة هذا الدور (خاصة بالنسبة للصناعات البالغة نسبة معينة من التعقيد) ، وهو بالتأكيد لن يستطيع ممارسته بـ «البراعة» التي يمارسه فيها الفلاح المحلي ، اي كـ «واحد منهم» . وقد يعجز كبار المقاولين عن تنفيذ نصف عملياتهم في توزيع العمل على العمال المنزليين اذا لم يكن يوجد تحت امرتهم جيش كامل من

---

١ ــ ما من شك في انه طالما وجد نظام رأسمالي فانه ستوجد بروليتاريا ريفية مستعدة للاضطلاع بعمل منزلي في اسوأ الشروط . غير ان المؤسسات البالية توسع رقعة العمل المنزلي وتعيق النضال ضده . منذ العام ١٨٦١ ، **اشار كورساك الى العلاقة ما بين الاتساع الهائل لرقعة الصناعة المنزلية في** روسيا وبين النظام الزراعي السائد في بلادنا (المصدر السالف الذكر ، ص ٣٠٥ ــ ٣٠٧) (ملاحظة لينين) .

صغار المقاولين يمكن ائتمانهم على تسلم السلع بالدَين او على اساس عمولات ، ممن يقفز على كل مناسبة بجشع سعيا وراء توسيع عملياته التجارية الصغيرة .

وأخيرا ، فانه من الاهمية بمكان ان نشير الى مكانة الصناعة المنزلية الرأسمالية في نظرية الفائض السكاني الذي تولده الرأسمالية . لم يتحدث احد عن «تحرير» الرأسمالية للعمال الروس بقدر ما تحدث السادة دانيالسون وفورونتسوف وسواهما من الشعبويين . الا ان واحدا منهم لم يتجشم عناء تحليل الاشكال المخصوصة التي يتخذها «جيش العمل الاحتياطي» الذي تكوّن ولا يزال يتكون في فترة «ما بعد الاصلاح» في روسيا . ولم يخطر ببال السادة الشعبويين قط ان العمال المنزليين قد يشكلون الفصيل الاكبر في هذا «الجيش الاحتياطي» للرأسمالية. ان المتعهدين ، اذ يوزعون العمل للتنفيذ في المنازل ، يحققون زيادة الانتاج فورا الى الكميات المطلوبة دون ان ينفقوا مقادير هامة من رأس المال او الوقت على بناء المعامل ، الخ . وغالبا ما تكون ظروف السوق هي التي تملي مثل هذه الزيادة السريعة للانتاج ، عندما ينجم ارتفاع الطلب عن انتعاش احد الفروع الصناعية الكبيرة (كبناء خط سكة حديد ، مثلا) او عن ظروف خاصة كالحرب ، وما شابه . من هنا ، فالوجه الآخر للعملية الموصوفة في الفصل الثاني على انها تكوّن بروليتاريا زراعية من ملايين الافراد ، هو بالمناسبة ، النمو السريع للصناعة المنزلية الرأسمالية في فترة «ما بعد الاصلاح» .

«ما الذي حصل لتلك الايدي العاملة التي تحررت من المهن المرتبطة بالاقتصاد المنزلي ، الطبيعي ، وأخذت تتطلع الى العائلة والى المستهلكين القلائل في السوق المجاورة ؟ ان المصانع المكتظة بالعمال ، والاتساع السريع للصناعة المنزلية الواسعة النطاق ، يقدمان الجواب على السؤال» (صناعات مقاطعة فلاديمير ، الجزء ٣ ، ص ٢٠ . التشديد من لينين) .

وتبين الارقام الواردة في القسم الذي سيلي عدد العمال المستخدمين لدى مقاولين في الصناعة اليدوية الذي بلغته روسيا هذه الايام .

٨ ـ ما هي الصناعة اليدوية ؟

(...) ردا على السؤال ـ «ما الصناعة اليدوية ؟» ـ تضطرنا المعطيات الواردة في الفصلين السابقين الى الاجابة بما يلي : ان المصطلح غير ملائم اطلاقا لاغراض البحث العلمي ، وهو يستخدم للدلالة على الاشكال الصناعية كلها ، من الصناعات المنزلية والصناعات اليدوية الى العمل المأجور في اكبر المانيفاتورات . ان هذا التجميع الاعتباطي لانماط التنظيم الاقتصادي الاشد تنوعا الذي يسود العديد من الابحاث عن الصناعات اليدوية جرى تبنيه، على نحو أخرق ، معدوم الحس النقدي ، فخطوا بذلك خطوة كبيرة الى الخلف بالمقارنة مثلا مع كاتب مثل كورساك ، وأفادوا من فوضى المصطلحات السائدة لابتكار اعجب النظريات . وهكذا نظروا الى «الصناعة اليدوية» بصفتها متجانسة اقتصاديا ، ومكتفية ذاتيا ، و«جابهوا» (كذا !) بينها وبين «الرأسمالية» التي لا تحتاج الى كثير من لغط لكي يجري تفسيرها على انها تعني الصناعة «المصنعية الآلية» . لنأخذ السيد دانيالسون ، مثلا . في ص ٧٩ من كتابه «مقالات» ، نجد العنوان التالي : «رسملة(؟) الصناعات» يليه ، دون اي تحفظ او شرح : «احصائيات عن المصانع» ... ان مثل هذه السذاجة مؤثرة : «الرأسمالية» = «الصناعة المصنعية [الآلية]» ، والصناعة المصنعية = ما يجري تصنيفه تحت هذا العنوان في المطبوعات الرسمية . **وعلى اساس** مثل هذا «التحليل» العميق ، فان جماهير العمال المأجورين رأسماليا المحسوبين «بين الصناع اليدويين» يجري اسقاطهم من

حساب الرأسمالية . على اساس مثل هذا «التحليل» يجـــري تركيب حكم مسبق هو من اشد الاحكام المسبقة عبثية وخبثا ، يقضي بالتمييز بين «صناعتنا المصنعية» ، وبفصل الثاني عـــن الاول ، كما يقضي ب «الطابع الاصطناعي» للصناعة «المصنعية» ، الخ . انه حكم مسبق لان احدا من هؤلاء السادة لم يقم حتـــى بدراسة المعطيات الاحصائية التي تشير ، في كافة فروع الصناعة، الى وجود علاقة وثيقة لا تنفصم بين الصناعة «اليدوية» والصناعة «المصنعية» .

وقد كان غرض هذا الفصل ان يبين بدقة عناصر هذه العلاقة والميزات التقنية والاقتصادية والثقافية للشكل الصناعي الـــذي يتوسط بين الصناعة الصغيرة والصناعـــة الآلية الكبيرة فـــــي روسيا .

الفصل السابع

تطور الصناعة الآلية الكبيرة

١ ـ المفهوم العلمي للمصنع ...

قبل ان نتناول الصناعة الآلية (اي المصنعية) الكبيرة ، لا بد وأن نؤكد ان المفهوم العلمي لهذا المصطلح لا يتطابق على الاطلاق مع معناه الشائع المتداول يوميا . ففي احصائياتنا الرسمية ، وفي ادبياتنا عموما ، يؤخذ المصنع على انه اية مؤسسة صناعية كبيرة ، الى هذا الحد او ذاك ، تضم عددا كبيرا ، الى هذا الحد او ذاك ، من العمال المأجورين . اما بالنسبة لنظرية ماركس ، فمصطلح «الصناعة الآلية (المصنعية) الكبيرة» ينطبق على طور معين من تطور الرأسمالية في الصناعة ، هو طورها الاعلى .

والسمة الابرز والاهم لهذا الطور هي استخدام نظام من الآلات في عملية الانتاج (١) . والانتقال من المانيفاتورة الى المصنع هو بمثابة ثورة تقنية متكاملة ، تطيح بالمهارة اليدوية للحرفي التي استغرق اكتسابها القرون من الزمن ، ولا بد من ان يعقب هذه الثورة التقنية التدمير الشامل لعلاقات الانتاج الاجتماعية ، والقطيعة النهائية بين الفئات المختلفة للمساهمين في الانتاج ، وبانقطاع كامل عن التقاليد ، وبتكثيف وتوسيع للجوانب المظلمة من الرأسمالية ، وفي الوقت نفسه ، يعقب هذه الثورة التقنية التشريك الجماعي للعمل من قبل الرأسمالية . وهكذا ، فان الصناعة الآلية الكبيرة هي أحدث مبتكرات الرأسمالية ، أحدث «عناصر التقدم الاجتماعي» (٢) وعناصر التقهقر التي تحملها هذه الرأسمالية .

من هنا يتضح ان الانتقال من المانيفاتورة الى المصنع مسألة بالغة الاهمية خاصة عندما نعالج تطور الرأسمالية . والذي يخلط بين هذين الطورين يحرم نفسه من امكانية استيعاب الدور التغييري والتقدمي للرأسمالية . ذلك تحديدا هو الخطأ الذي يقع فيه الاقتصاديون الشعبويون الذين يطابقون ، كما رأينا ، بين الرأسمالية عموما وبين الصناعة «المصنعية» ويقترحون حل مسألة «رسالةالرأسمالية» وحتىمسألة«دلالتها التوحيدية»بمجرد الاشارة الى الاحصائيات المصنعية . وبالاضافة لكون هؤلاء الكتاب ينمّون عن جهل مدهش فيأمور الاحصائيات المصنعية (كما سنرى تفصيلا فيما بعد) ، فانهم يرتكبون خطأ أفدح في فهمهم المنمط والجامد والغريب لنظرية ماركس .

اولا ، انه لمن السخف بمكان ان نختزل مسألة تطور الصناعة

---

١ ـ **راس المال** ، الجزء الاول ، الفصل ١٣ .

٢ ـ المصدر ذاته ، الجزء الاول ، ص ٤٩٩ .

الآلية الكبيرة بمجرد احصائيات مصنعية . فالمسألة ليست مجرد مسألة احصائيات ، بل هي ايضا مسألة الاشكال التي يكتسبها ، والمراحل التي يجتازها ، تطور الرأسمالية في صناعة البلد المعني بالامر . وفقط بعد القاء الضوء الساطع على هذه الاشكال وعلى سماتها المميزة ، يكون هناك معنى في توضيح تطور هذا الشكل او ذاك بواسطة الاحصائيات المجمعة بطريقة صحيحة . امـــا اذا اقتصر هؤلاء الكتّاب على الاحصائيات الروسية ، فان ذلك يؤدي حكما الى الخلط بين الاشكال الاشد تنوعا ، الى درجة ان الاشجار تغيّب عليهم رؤية الغابة .

ثانيا ، ان اختزال كل رسالة الرأسمالية بمسألة زيادة عدد عمال «المصانع» ينم عن فهم للنظرية بمستوى عمق الفهم الـذي ينم عنه السيد ميخايلوفسكي عندما يبدي دهشته لحديث بعض الناس عن تشريك الرأسمالية للعمل ، في الوقت الذي يزعم فيه ان هذا التشريك لا يتعدى حقيقة ان عدة مئات او عدة آلاف من العمال ينشرون الخشب ، ويقطعونه ، ويسحجونه ، الخ . تحت سقف واحد .

ان مهمة عرضنا اللاحق تتلخص في امرين : اننا سوف ندرس بالتفصيل حالة الاحصائيات المصنعية عندنا ومدى دقتها . وهذا الجهد ، السلبي في معظمه ، يبقى ضروريا ، لان ادبياتنا تسيء استخدام هذه المعطيات الاحصائية بطريقة سافرة . هذا من جهة، اما من الجهة الثانية فاننا سندرس المعطيات الاحصائية المتعلقة بنمو الصناعة الآلية الكبيرة في مرحلة «ما بعد الاصلاح» * .

---

* في القسمين الثاني والثالث من هذا الفصل ، يقوم لينين بعملية نقد منهجية وشاملة للاحصائيات الرسمية . ثم يباشر عملية تفحص دقيقة لهـــذه الاحصائيات طارحا المغلوط ومبقيا على الاساسي والمفيد فيصل الى خلاصتين =

٤ ـ تطور صناعة التعدين

(...) ان المعطيات الاحصائية الآنفة الذكر عن تطور صناعة التعدين تكتسب اهمية خاصة من زاويتين اثنتين . الاولى ، انها ـ اي الاحصائيات ـ تشير بوضوح استثنائي الى جوهر التغيير في العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية ؛ وثانيا ، انها تبرهن على الاطروحة النظرية التي تقول ان المجتمع الرأسمالي النامي يشهد تطورا سريعا جدا للفروع الصناعية التي تنتج **وسائل الانتاج** ـ اي التي تنتج السلع المعدة للاستهلاك الانتاجي ، لا للاستهلاك الشخصي . واستبدال شكل من أشكال الاقتصاد الاجتماعي بشكل آخر مسألة بالغة الوضوح في صناعة التعدين ، لان الممثلين النموذجيين للشكلين هما منطقتان متمايزتان ✶ . فمنطقة

= رئيسيتين : الاولى ، **ان عدد المصانع كان آخذا بالنمو السريع في مرحلة «ما بعد الاصلاح»** ، وذلك على العكس مما ورد في الاحصائيات التي تصنف الحرفة الصغيرة ومؤسسات الصناعة اليدوية وحتى المؤسسات الزراعية على انها مصانع . اما الخلاصة الثانية ، فهي ان الاحصائيات تميل الى تضخم عدد العمال الصناعيين وانتاج المصانع . وهذا عائد ايضا للسبب الوارد اعلاه ، ولكون الاحصائيات الصناعية تصنف الصناع المنزليين المستخدمين على أسس رأسمالية على انهم عمال صناعيون ـم ـ .

✶ يلاحظ لينين وجود منطقتين متباينتين كليا في صناعة التعدين . الاولى هي منطقة الاورال ، مركز التعدين القديم ، حيث اصحاب المناجم والمصانع هم ملاك الارض الاقطاعيون السابقون الذين انتقلوا للعمل الصناعي دون التخلي عن دورهم الاقطاعي في الارض . وهكذا فالفلاحون المحاصصون ، على الاراضي التي يملكها اصحاب المصانع والمناجم ، مقيدون بالارض وبالمصنع بعلاقات اقرب ما تكون لعلاقات القنانة . وهكذا تراكبت علاقات الاستغلال الرأسمالي مع علاقات القنانة . ويصف لينين الاورال بالعبارات التالية : «المخلفات المباشرة =

هي ذلك العالم قبل الرأسمالي القديم ، بتقنيته البدائية الرتيبة، والتبعية الشخصية للسكان المقيدي الاقامة ، والتقاليد الفئوية والمراتبية الراسخة ، والاحتكارات ، الى آخره . بينما نجد ، في المنطقة الثانية ، قطيعة كاملة مع التقاليد ، وثورة تقنية ، والنمو السريع للصناعة الآلية المحض رأسمالية . وهذا المثال يبرز بوضوح الخطأ الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون . انهم ينكرون الطبيعة التقدمية للرأسمالية في روسيا ، مشيرين الى ان ارباب العمل عندنا يلجأون بسرعة الى العمل ـ الخدمة في الزراعة ، والى توزيع العمل المنزلي في الصناعة ويسعون ، في التعدين ، الى تقييد الفلاح ، والى التحريم القانوني للمنافسة من قبل المؤسسات الصغيرة ، الخ. ، الخ . ان لامنطقية هذه المحاجات وتشويهها الفاضح للمنظور التاريخي هما فاقعان

= لنظام ما قبل الاصلاح ، الاستخدام الواسع النطاق للعمل ـ الخدمة، الحالة التبعية للعمال ، انخفاض انتاجية العمل ، تخلف التقنية ، الاجور المنخفضة ، سيادة الانتاج اليدوي ، الاستغلال البدائي الهمجي للثروة الطبيعية للمنطقة ، الاحتكارات ، المعوقات العديدة في وجه المنافسة ، والانكفاء والعزلة عن المسيرة التجارية والصناعية العظيمة للازمنة الحديثة ...» (ص ٤٨٨) .

يقابل ذلك المنطقة الصناعية التعدينية الحديثة في الجنوب والجنوب الغربي (مقاطعات الدون ، كييف ، استراخان ، تاوريدا ، خيرسون ، تشيرنيغوت، فولهينيا ، خاركوف ، بودولسك ، بيسارابيا ، الخ) . هناك نشأت صناعة **رأسمالية محضة** لا تقترن بتقاليد او مراتب اجتماعية او عزلة فئات سكانية معينة . فقد شهدت روسيا الجنوبية هجرة كثيفة من الرساميل الاجنبية والمهندسين والعمال ، الى درجة ان مصانع بأكملها جرى نقلها من الولايات المتحدة الاميركية . وقد تطورت صناعة التعدين في الجنوب بوتيرة اسرع من وتيرة نموها فياوروبا الغربية، وأحيانا اسرع من الوتائر الاميركية الشمالية ـم ـ.

حقا . فمن اين يحق لنا ان نستنتج ان جهود ارباب العمل عندنا لاستخدام المنافع التي توفرها اساليب الانتاج قبل الرأسمالية يجب تحميلها لنظامنا الرأسمالي ، وليس لترسبات الماضي التي تعرقل تطور الرأسمالية والتي غالبا ما تجري المحافظة عليها بقوة القانون ؟ وهل يحق لنا ان ندهش ، مثلا ، اذا سعى اصحاب المناجم الجنوبيون الى تقييد العمال وتأمين التحريم القانوني لمنافسة المؤسسات الصغيرة، في الوقت الذي تمارس فيه منطقة تعدين اخرى مثل هذا التقييد وتلك التحريمات منذ قرون ولا تزال تمارسها حتى يومنا هذا ، وفي الوقت الذي تشهد فيه منطقة ثالثة التجاء اصحاب مضانع الحديد للوسائل الاشد بدائية واستخدامهم قوة عمل ارخص واكثر طواعية لتحقيق أرباح على حديدهم الخام تصل ، دون عناء ، الى «كوبيك للكوبيك الواحد ، واحيانا كوبيك ونصف للكوبيك الواحد» ؟ أليس الاحرى بنا ان ندهش لعكس ذلك كله ، ان ندهش لوجود أناس ، في مثل هذه الظروف ، لا يزالون قادرين على تزويق النظام الاقتصادي قبل الرأسمالي في روسيا ، ويغضون الطرف عن الحاجة الاشد الحاحا لالغاء كل المؤسسات البالية التي تعيق تطور الرأسمالية ؟

ومن جهة ثانية ، فان المعطيات الاحصائية عن نمو صناعة التعدين مهمة لانها تشير بوضوح الى ان تزايد وتيرة نمو الرأسمالية والسوق المحلية يتم بسبب سلع الاستهلاك الانتاجي اكثر مما يتم بسبب سلع الاستهلاك الشخصي . وهذا امر يغفله السيد دانيالسون ، مثلا ، اذ يحاجج قائلا ان تلبية كامل الطلب المحلي لمنتجات الصناعة التعدينية «سوف يتحقق قريبا جدا على الارجح» (**مسودات** ، ص ١٢٣) . والواقع ان استهلاك المعادن ، والفحم ، وسواهما (للفرد الواحد) لا يبقى ، بل لا يمكنه ان يبقى ، راكدا في المجتمع الرأسمالي ، انه **يتزايد** بالضرورة . فكل كيلومتر جديد من سكك الحديد ، كل مشغل جديد ، كل محراث حديدي يشتريه برجوازي ريفي ، **يزيد** الطلب على منتجات

التعدين . وعلى الرغم من ان استهلاك الحديد الخام في روسيا ارتفع بين ١٨٥١ و١٨٩٧ ، مثلا ، من ١٤ رطل للفرد الواحد الى ١ ١/٣ «بود» ، فانه لا بد لهذا الرقم الاخير من ان يرتفع كثيرا لكي يصل الى حجم الطلب على الحديد في الاقطار المتقدمة (اذ انه يبلغ ٦ «بودات» للفرد في كل من بريطانيا وبلجيكا) .

٥ ـ هل ان عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبرى آخذ بالنمو ؟

(...)
فلنلخّص حساباتنا .

عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبيرة

السنوات	فيالصناعة المعملية	في المناجم	في سكك الحديد	المجموع
١٨٦٥	٥٠٩٫٠٠٠	١٦٥٫٠٠٠	٣٢٫٠٠٠	٧٠٦٫٠٠٠
١٨٩٠	٨٤٠٫٠٠٠	٣٤٠٫٠٠٠	٢٥٢٫٠٠٠	١٫٤٣٢٫٠٠٠

وهكذا ففي غضون ٢٥ سنة ، تضاعف عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبيرة بأكثر من ضعفين ، اي انه تزايد ليس بوتيرة اسرع من وتيرة تزايد العدد الاجمالي وحسب ، وانما ايضا بأسرع من وتيرة تزايد سكان المدن ايضا . ومن هنا ، فان الانتقال المتسارع بانتظام للعمال من الزراعة ومن الصناعات الصغيرة نحو المؤسسات الصناعية الكبيرة امر لا يرقى اليه شك .

المهن	كلا الجنسين مستقل	فرد في اسرة	اجمالي السكان
أ) موظفو دولة وقوات مسلحة	١ر٥٠٠ر٠٠٠	٧٠٠ر٠٠٠	٢ر٢٠٠ر٠٠٠
ب) رجال دين ومهن حرة	٧٠٠ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠	١ر٦٠٠ر٠٠٠
ج) اصحاب مداخيل مالية وعقارية ومتقاعدون	١ر٣٠٠ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠	٢ر٢٠٠ر٠٠٠
د) سجناء : مومسات ، مهن غير محددة ومهن غير معروفة	٦٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠
اجمالي السكان غير المنتجين	**٤ر١٠٠ر٠٠٠**	**٢ر٨٠٠ر٠٠٠**	**٦ر٩٠٠ر٠٠٠**
هـ) تجارة	١ر٦٠٠ر٠٠٠	٣ر٤٠٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
و) سكك حديد ومواصلات	٧٠٠ر٠٠٠	١ر٢٠٠ر٠٠٠	١ر٩٠٠ر٠٠٠
ز) خدمات خاصة ، خدم منزليون وعمال مياومون	٣ر٤٠٠ر٠٠٠	٢ر٤٠٠ر٠٠٠	٥ر٨٠٠ر٠٠٠
اجمالي السكان شبه المنتجين	**٥ر٧٠٠ر٠٠٠**	**٧ر٠٠٠ر٠٠٠**	**١٢ر٧٠٠ر٠٠٠**
ح) الزراعة	١٨ر٢٠٠ر٠٠٠	٧٥ر٥٠٠ر٠٠٠	٩٣ر٧٠٠ر٠٠٠
ط) الصناعة	٥ر٢٠٠ر٠٠٠	٧ر١٠٠ر٠٠٠	١٢ر٣٠٠ر٠٠٠
اجمالي السكان المنتجين	**٢٣ر٤٠٠ر٠٠٠**	**٨٢ر٦٠٠ر٠٠٠**	**١٠٦ر٠٠٠ر٠٠٠**
المجموع العام	٣٣ر٢٠٠ر٠٠٠	٩٢ر٤٠٠ر٠٠٠	١٢٥ر٦٠٠ر٠٠٠

وهذا ما تؤكده الاحصائيات نفسها التي غالبا ما يعتمدها السادة الشعبويون ويمعنون في تشوهها (...)

اضافة للطبعة الثانية . اننا نملك الان عائدات الاحصاء الوطني العام لسنة ١٨٩٧ ، الذي يحوي الارقام عن مهن مجموع السكان . وهذه هي معطياته بالنسبة الى الامبراطورية الروسية كلها بعد تلخيصها من قبلنا :

وغني عن القول ان هذه المعطيات تؤكد كليا ما قيل أعلاه حول عبثية الصيغة الشعبوية حول مفارقة عدد عمال المصانع باجمالي عدد السكان .

وانه لمن المثير ، باديء بدء ، ان نجمع المعطيات عن التوزيع المهني لاجمالي سكان روسيا ، بحيث ترسم لنا لوحة عن **قسمة العمل الاجتماعية** بصفتها قاعدة مجمل عملية الانتاج البضاعي والرأسمالية في روسيا . ولتحقيق ذلك ، يجب توزيع اجمالي السكان الى ثلاثة أقسام فرعية : ١ ــ السكان العاملون في الزراعة ، ٢ ــ السكان العاملون في التجارة والصناعة ، ٣ ــ السكان غير المنتجين (وبتحديد أدق ، السكان غير المساهمين في النشاط الاقتصادي) . ومن بين الفئات التسع الآنفة الذكر (**أ** الى **ط**) توجد فئة واحدة يتعذر تصنيفها مباشرة وكليا ضمن قسم فرعي من الاقسام الثلاثة . انها الفئة **ز** : خدمات خاصة ، خدم منزليون وعمال مياومون . يجب توزيع هذه الفئة **توزيعا تقريبيا** بين السكان العاملين في التجارة والصناعة وبين السكان العاملين في الزراعة . وقد اضفنا الى هؤلاء الشريحة التي تسكن المدن (٥ر٢ مليون) ، في حين اضفنا الى اولئك الشريحة التي تسكن الارياف (٣ر٣ مليون) . وهكذا حصلنا على اللوحة التالية حول توزيع اجمالي سكان روسيا :

سكان روسيا العاملون في الزراعة	٩٧ر٠٠٠ر٠٠٠
سكان روسيا العاملون في التجارة والصناعة	٢١ر٧٠٠ر٠٠٠
سكان روسيا غير المنتجين	٦ر٩٠٠ر٠٠٠
المجموع	**١٢٥ر٦٠٠ر٠٠٠**

وتبين هذه اللوحة بوضوح تام ان التداول البضاعي ، وبالتالي الانتاج البضاعي ، راسخ الجذور في روسيا . ان روسيا بلد رأسمالي . هذا من جهة . اما من جهة ثانية ، ينجم عن ذلك ان روسيا لا تزال شديدة التخلف ، من حيث تطورها الاقتصادي، اذا ما قورنت بسائر البلدان الرأسمالية .

فلنكمل بحثنا . بعد التحليل الذي قمنا به حتى الان ، فان احصاء المهن لاجمالي سكان روسيا يمكن ، بل يجب ، استخدامه من اجل تعيين **تقريبي** للفئات **الاساسية** التي ينقسم اليها سكان روسيا بناء على موقعهم **الطبقي** ، اي بناء على موقعهم في نظام الانتاج الاجتماعي .

يمكن تعيين هذه الفئات ، تعيينا تقريبيا بالطبع ، لاننا نعرف الفئات الاقتصادية الاساسية التي ينقسم اليها الفلاحون . ويمكن القول بثقة ان مجموع سكان روسيا العاملين بالزراعة هم من الفلاحين ، لان عدد الملاك العقاريين تافه بالقياس الى اجمالي السكان . ثم ان عددا كبيرا من الملاك العقاريين يرد تصنيفهم في فئة اصحاب المداخيل العقارية ، والموظفين الحكوميين ، وكبار الوجهاء ، الخ . غير انه لا بد لنا من ان نميز ، بين المجموع الفلاحي البالغ ٩٧ مليون نسمة ، ثلاث فئات اساسية : الفئة الدنيا ــ وهي تضم الشرائح البروليتارية وشبه البروليتارية من السكان ؛ والفئة المتوسطة ــ صغار الفلاحين المزارعين الفقراء ؛ والفئة العليا ــ صغار الفلاحين المزارعين الميسورين . وقد حللنا اعلاه المميزات الاقتصادية الاساسية لهذه الفئات بما هي عناصر

طبقية متمايزة . فالفئة الدنيا تضم السكان غير المالكين ، الذين يكسبون معيشتهم ، معظمها او نصفها على الاقل ، من خلال **بيع قوة عملهم** . اما الفئة المتوسطة ، فانها تضم صغار المزارعين الفلاحين الفقراء ، ذلك ان الفلاح المتوسط ، في افضل المواسم ، بالكاد يحصّل ما يقيم به الأود ، غير ان مصدر الرزق **الرئيسي** لهذه الفئة هو **الزراعة الصغيرة** «المستقلة» (المستقلة شكلا ، بالطبع) . وأخيرا ، فان الفئة العليا تتكون من صغار المزارعين الفلاحين الميسورين ، الذين يستغلون أعدادا كبيرة ، الى هذا الحد او ذاك ، من عمال المَزارع الحاصصين والمياومين وشتى انواع العمال المأجورين بشكل عام .

وتشكل هذه الفئات تقريبا ٥٠ بالمئة و٣٠ بالمئة و٢٠ بالمئة على التوالي من مجموع عدد السكان . في الصفحات السابقة ، تناولنا حصة كل من هذه الفئات من العدد الاجمالي للأسر وللمزارع . فلا بد لنا من ان نتناولها الان بالنسبة الى مجموع السكان . ويؤدي هذا التحول الى زيادة في الفئة الدنيا وانخفاض في الفئة العليا . ولكن الذي لا شك فيه ان هذا التحول هو الذي عرفته روسيا في العقد الاخير من الزمن ، والذي يتأكد ، بما لا يرقى اليه شك ، بتقلص عدد ملكية الاحصنة وخراب الفلاحين وتزايد الفقر والبطالة في الارياف ، الخ .

وبعبارة اخرى ، فمن بين السكان العاملين في الزراعة ، هناك حوالي ٤٨ر٥ مليون من البروليتاريين وشبه البروليتاريين ، وحوالي ٢٩ر١ مليون من صغار المزارعين الفلاحين الفقراء وأسرهم ، وحوالي ١٩ر٤ مليون من السكان في المزارع الميسورة .

والسؤال الان هو عن توزيع السكان العاملين في التجارة والصناعة والسكان غير المنتجين . تضم الفئة الاخيرة أعدادا من السكان ينتمون بالتأكيد الى البرجوازية الكبيرة : جميع ذوي المداخيل العقارية («الذين يعيشون على المداخيل من رؤوس الاموال

والعقارات» ـ ... البالغ عددهم ٩٠٠ الـف) وقسما مـن الانتلجنتسيا البرجوازية ، وكبار الموظفين والعسكريين ، الخ . ويبلغ اجمالي عددهم مليونا ونصف المليون . وفي الطرف المقابل من هذه الفئة من السكان غير المنتجين ، توجد الفئات الدنيا من الجيش والبحرية والشرطة والدرك (حوالي ١ر٣ مليون) والخدم المنزليون وخلافه (ومجموعهم حوالي نصف المليون) ، اضافة الى حوالي نصف مليون من المتسولين والمتشرديـن ، الخ. الخ . ونستطيع هنا ان نوزع الفئات الاكثر مطابقة للنماذج الاقتصادية الاساسية: فيذهب مليونان الى فئة السكان البروليتاريين وأشباه البروليتاريين (او البروليتاريا الرثة) ، وحوالي ٩ر١ مليون الى فئة صغار الملاك الفقراء ، وحوالي ٥ر١ مليون الى فئة صغار الملاك الميسورين ، بما في ذلك معظم الكتبة ، والموظفين الاداريين ، والمثقفين البرجوازيين ، الخ .

وأخيرا ، تحتل البروليتاريا القسم الاكبر من فئة السكـان العاملين في التجارة والصناعة . والبون اكثر اتساعـا بين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة . غير ان عائدات الاحصاء لا تقدم لنا المعطيات عن توزيع هذه الفئة من السكان بين أربـاب عمل ، ومنتجين افراد ، وعمال ، الخ . ولا يبقى لنا من بديـل سوى الاقتداء بالمعطيات الآنفة الذكر عن السكان العاملين فـي الصناعة لمدينة سان بطرسبرغ ، المصنَّفين حسب موقعهم مـن الانتاج . وبناء على هذه المعطيات ، يمكن ان نعطي البرجوازيـة الكبيرة ٧ بالمئة ، والبرجوازية الصغيرة الميسـورة ١٠ بالمئة ، وصغار الملاك الفقراء ٢٢ بالمئة ، والبروليتاريين ٦١ بالمئة. وبديهي القول ان الانتاج الصناعي الصغير اكثر تشبثا بالبقاء في روسيا مما هو في سان بطرسبرغ ، غير اننا لم نضف الى السكان شبه البروليتاريين مجموع المنتجين الافراد والصناع اليدويين الذين يعملون في منازلهم لصالح أرباب عمل . ولذا ، فالراجـح ان النسب التي اعتمدنا لن تختلف كثيرا عن واقع الحال . وهكذا

نحصل بالنسبة للسكان العاملين في التجارة والصناعة على حوالي المليون ونصف المليون من البرجوازيين الكبار ، ٢١ر٢ مليون من الميسورين ، و٨ر٤ من صغار المنتجين المحتاجين ، و٢ر١٣ مليون ينتمون الى الشرائح البروليتارية وشبه البروليتارية من السكان .

وبعد دمج الفئات الزراعية والتجارية والصناعية وغير المنتجة من السكان ، نحصل على التوزيع التقريبي التالي لاجمالي سكان روسيا وفق موقعهم الطبقي :

اجمالي السكان
(من الجنسين)

ـ برجوازية كبيرة ، ملاك عقاريون ، كبار الموظفين ، الخ .	حوالي ٠ر٣ مليون
ـ صغار الملاكين الميسورين	حوالي ١ر٢٣ مليون
ـ صغار الملاكين الفقراء	حوالي ٨ر٣٠ مليون
ـ بروليتاريون * وأشباه البروليتاريين	٧ر٦٣ مليون
المجموع	**حوالي ٦ر١٢٥ مليون**

لا يخامرنا ادنى شك في ان السادة الاقتصاديين والسياسيين الكاديت او أشباه الكاديت عندنا سوف يرفعون عقيرتهم مستنكرين

* يبلغ تعداد هؤلاء لا أقل من ٢٢ مليون ، كما سنرى لاحقا . (ملاحظة لينين) .

هذا المفهوم «المفرط في تبسيطه» عن الاقتصاد الروسي . ومهما يكن من امر، فكم هو مريح ومفيد ان يتغافل المرء عمق التناقضات الاقتصادية في تحليل تفصيلي وأن يتذمر ، في الوقت نفسه ، من « فجاجة» الافكار الاشتراكية عن هذه التناقضات **بالجملة** . ان هذا النقد للخلاصة التي توصلنا اليها يفتقد ، بالطبع ، لاية قيمة علمية .

بالطبع ، يمكن ان تتباين الآراء حول **درجة الدقة التقريبية** للارقام المختلفة . ويجدر بنا ان نشير ، في هذا المضمار ، الى مؤلف السيد لوزينسكي **دراسات عن سكان روسيا على اساس احصاء العام ١٨٩٧** (مجلة «مير بوجي» ـ العالم الواسع ـ ١٩٠٥ ، العدد ٨) . ينطلق الكاتب من الارقام الاحصائية المحضة لعدد العمال والخدم ، ليقدر عدد السكان البروليتاريين في روسيا بـ ٢٢ مليونا ، والسكان الفلاحين والمالكين للارض بـ ٨٠ مليون، وأرباب العمل والكتبة في التجارة والصناعة بحوالي ١٢ مليون ، والسكان غير المنخرطين في الصناعة بحوالي ١٢ مليون .

ان عدد البروليتاريين في هذا الاحصاء يقترب كثيرا من الرقم الذي توصلنا اليه . اما انكار وجود جمهور كبير من أشباه البروليتاريين بين الفلاحين الفقراء المعتمدين على «الاستخدامات»، وبين الصناع اليدويين ، وسواهم ، فانه استهزاء بكل المعطيات الاحصائية عن الاقتصاد الروسي . يكفي ان نستذكر ٣ ١/٤ مليون **اسرة** فلاحية لا تملك الاحصنة في روسيا الاوروبية وحدها ، و٣ر٤ مليون اسرة التي تملك حصانا واحدا ، ومجموع احصائيات الزيمستوفات عن الاراضي المستأجرة و«الاستخدامات» ، والموازنات ، الخ ، لكي يغادرنا اي شك حول ضخامة حجم السكان شبه البروليتاريين . وأما القول بأن مجموع السكان البروليتاريين وشبه البروليتاريين يشمل نصف الفلاحين فانه لا

يحتوي ، على الارجح ، على استخفاف بالارقام او مبالغة بها . وعندما نغادر السكان الزراعيين ، فما من شك في ان نسبة البروليتاريين وأشباه البروليتاريين تزداد ارتفاعا .

ثم انه اذا نحن لم نشأ استبدال اللوحة الاقتصادية الشاملة بالتفاصيل الصغيرة، يجب ان نضم الى فئة صغار الملاك الميسورين قسما كبيرا من الموظفين الاداريين في التجارة والصناعة والكتبة والمثقفين البرجوازيين والموظفين الحكوميين وسواهم . ولعلنا كنا هنا بالغي الحذر ، مما جعلنا نبالغ في تحديد عدد هذه الفئة من السكان . فربما كان الانسب ان نرفع الرقم بالنسبة الى صغار الملاك الفقراء ونخفض عدد صغار الملاك الميسورين . ولكن ، مهما يكن من امر ، فاننا في اجراء مثل هذه التصنيفات لا ندعي ، بالطبع ، الدقة الاحصائية المطلقة .

ينبغي على الاحصائيات ان تدلل على العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي يثبتها التحليل الشامل ، لا ان تتحول الى هدف بحد ذاتها ، كما يحصل في كثير من الاحيان في بلدنا . على ان التغاضي عن الاعداد الكبيرة من الشرائح البرجوازية الصغيرة للسكان في روسيا يعني ، ببساطة ، تشويه الصورة الحقيقية لوضعنا الاقتصادي .

٧ ـ نمو المصانع الكبيرة

(...)

فلنبدأ تحليلنا لهذا الجدول الاحصائي بأرقام الاعوام ١٨٦٦

و١٨٧٩ و١٨٩٠ ✱ . خلال هذه السنوات تطور عدد المصانع كالتالي : ٦٤٤ ، ٨٥٢ ، ٩٥١ ، او بالنسب المئوية : ١٠٠ ، ١٣٢ ، ١٤٧ . من هنا ، فان عدد المصانع الكبيرة قد ازداد ، خلال ٢٤ سنة ، بنسبة ٥٠ بالمئة تقريبا . وبالاضافة لذلك ، فاذا اخذنا المعطيات المتعلقة بمختلف فئات المصانع الكبيرة ، سنجد انه بمقدار ما يزداد حجم المصانع، تزداد وتيرة نموها (الفئة أ : ٥١٢ ، ٦٤١ ، ٧١٢ مصنعا ؛ الفئة ب : ٩٠ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ؛ الفئة ج : ٣٢ ، ٨١ ، ٩٩) ✱✱ وهذا مؤشر الى تزايد تمركز الانتاج .

ان عدد المؤسسات المكننة ينمو بسرعة اكبر من نمو اجمالي عدد المصانع . وهو يتبدى بالنسب المئوية كالآتي : ١٠٠ ، ١٧٨ ، ٢٢٦ . ثم ان عددا متزايدا من المصانع الكبيرة يعتمد على الآلات البخارية . ويرتفع عدد المصانع المكننة مع تزايد حجم المصانع نفسها . واذا ما احتسبنا النسبة المئوية لهذه المؤسسات الى اجمالي عدد المصانع في الفئة المعينة ، نحصل على ما يلي : (أ) ٣٩ بالمئة ، ٥٣ بالمئة ، ٦٣ بالمئة ، (ب) ٧٥ بالمئة ، ٩١ بالمئة، ١٠٠ بالمئة ، (ج) ٨٣ بالمئة ، ٩٤ بالمئة ، ١٠٠ بالمئة . ذلك ان استخدام الآلات البخارية وثيق الارتباط بزيادة حجم المردود ، وبتوسع نطاق التعاون في الانتاج .

✱ الجدول المعني هو جدول المصانع الكبيرة (فوق المئة عامل) في روسيا . وكان لينين قد عالج ، في القسم السادس من هذا الفصل ، تطور استخدام الآلات البخارية في الصناعة الروسية ، وتوصل الى ان قوة الاحصنة البخارية للآلات البخارية قد تضاعفت ثلاثة أضعاف خلال ١٦ سنة . وتشير الاحصائيات الى التطور السريع للصناعات المنتجة للسلع المعدة للاستهلاك الانتاجي ، وعلى الاخص المناجم والصناعات المعدنية ــم ــ

✱✱ الفئة أ = ١٠٠ ــ ٤٩٩ عاملا . الفئة ب = ٥٠٠ ــ ٩٦٩ عاملا . الفئة ج : اكثر من الف عامل ــم ــ .

هذا وقد تحول عدد العمال في كافة المصانع الكبيرة بنسب مئوية هي : ١٠٠ ، ١٦٨ ، ٢٠٠ . وخلال ٢٤ سنة ، تضاعف عدد العمال ضعفين ، اي انه تجاوز الزيادة في اجمالي عدد «عمال المصانع» . وقد بلغ متوسط عدد العمال بالنسبة للمصنع الكبير الواحد حسب السنوات : ٣٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٨٨ ، وحسب الفئات (أ) ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، (ب) ٦٦٥ ، ٧٠٦ ، ٦٧٣ ، (ج) ١٤٩٥ ، ١٩٣٥ ، ٢١٥٤ . وهكذا فان عددا متزايدا من العمال يتمركز في المصانع الكبيرة . ففي العام ١٨٦٦ ، كانت المصانع التي تضم ما يزيد عن الف عامل تستخدم ٢٧ بالمئة من اجمالي عدد العمال في المصانع الكبيرة ، وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٤٠ بالمئة عام١٨٧٩ و٤٦ بالمئة عام ١٨٩٠ .

اما التحول في انتاج كافة المصانع الكبيرة حسب النسب المئوية فهو : ١٠٠ ، ٢٤٣ ، ٢٩٢ ، وحسب الفئات : (أ) ١٠٠ ، ٢٠١ ، ١٨٧ ، (ب) ١٠٠ ، ٢٤٥ ، ٣٠٨ ، (ج) ١٠٠ ، ٣٢٣ ، ٤٧٩ .من هنا فان حجم نتاج كافة المصانع الكبيرة تضاعف ثلاثة أضعاف تقريبا ، وكلما كبر حجم المصنع ، كلما تسارعت زيادة النتاج (...)

عند مقارنة معطيات المصانع الكبيرة مع معطيات كافة «المصانع والاشغال» الواردة في احصائياتنا الرسمية ✶ ، نجد انه في العام ١٨٧٩ كانت المصانع الكبيرة تشكل ٤ر٤ بالمئة من كافة «المصانع والاشغال» لكنها تضم ٨ر٦٦ بالمئة من اجمالي عدد العمال الصناعيين وتنتج ٨ر٥٤ بالمئة من اجمالي الناتج . واذا بها

✶ يقارن لينين بين الاحصائيات الواردة أعلاه وبين آخر الاحصائيات الرسمية للعام ١٩٠٣ مع ملاحظته ان المقارنة قد تنطوي على شيء من عدم الدقة ـمـ .

ـ اي المصانع الكبيرة ـ تشكل ، في العام ١٨٩٠ ، ٦ر٧ بالمئة من اجمالي عدد «المصانع والاشغال» ويتمركز فيها ١ر٧١ بالمئة من مجموع العمال الصناعيين و٢ر٥٧ بالمئة من الناتج الاجمالي . وفي العامين ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ ، شكلت ١ر١٠ بالمئة من مجموع «المصانع والاشغال» وتمركز فيها ٧٤ بالمئة من مجموع العمال الصناعيين و٨ر٧٠ بالمئة من الناتج الاجمالي. اما في العام ١٩٠٣ ، فان المصانع الكبيرة في روسيا الاوروبية ، تلك التي يزيد عدد عمالها عن ١٠٠ عامل ، كانت تشكل ١٧ بالمئة من مجموع المصانع والاشغال وتضم ٦ر٧٦ بالمئة من مجموع عدد العمال الصناعيين.

وهكذا ، تتمركز في المصانع الكبيرة العاملة على البخار اساسا ، على قلة عددها ، نسبة طاغية ومتنامية من العمال ومن الناتج بالقياس الى مجموع «المصانع والاشغال» . وقد سبقت الاشارة الى السرعة الهائلة التي نمت فيها هذه المصانع في فترة «ما بعد الاصلاح» (...)

اما في الصناعة التعدينية ، فان نسبة تمركز العمال في مؤسسات كبيرة هي أعلى من المعدلات السالفة الذكر (مع ان نسبة المؤسسات التي تستخدم الآلات البخارية أقل) ان ٢٥٨٫٠٠٠ عاملا من اصل ٣٠٥٫٠٠٠ ، اي ٥ر٨٤ بالمئة ، يتمركزون في مؤسسات تضم ما يزيد عن ١٠٠ عامل . ونصف عمال المناجم تقريبا (١٤٥٫٠٠٠ من اصل ٣٠٥٫٠٠٠) يعملون في عدد قليل من المؤسسات الكبيرة جدا تستخدم الواحدة منها الف عامل واكثر . ومن بين مجموع عمال المصانع والمناجم في روسيا الاوروبية (البالغ عددهم ١ر١٨٠٫٠٠٠ عام ١٨٩٠) فان **ثلاثة أرباعهم** (٦ر٧٤ بالمئة) يتمركز في مؤسسات تستخدم مئة عامل وأكثر ، والنصف تقريبا (٥٧٠٫٠٠٠ من اصل ١ر١٨٠٫٠٠٠) يتمركز في مؤسسات تستخدم ٥٠٠ عامل وأكثر .



يجدر بنا الانتقال هنا الى معالجة المسألة التي أثارها السيد دانيالسون حول «انخفاض وتيرة» تطور الرأسمالية ونمو «السكان العاملين بالمصانع» في فترة ١٨٨٠ ــ ١٨٩٠ بالقياس الى فترة ١٨٦٥ ــ ١٨٨٠ . سعى السيد دانيالسون انطلاقا من هذا الاكتشاف اللامع ، وبفضل المنطق الخاص الذي يتميز به الى الاستخلاص ان «الوقائع تؤكد تأكيدا قاطعا» القول الوارد في كتابه **«مقالات»** بأن «الرأسمالية ، بعد بلوغها أطوارا معينة من التطور ، لا تلبث ان تعرف تقلصا في سوقها الداخلية» ــ فأولا ، نجد انه من الصعب المحاججة ان يكون «الابطاء في وتيرة الزيادة» هو مؤشر الى تقلص السوق الداخلية . فاذا كان عدد عمال المصانع ينمو بوتيرة اسرع من وتيرة نمو السكان (وهذا هو الحال تماما وفق المعطيات الاحصائية التي يوردها السيد دانيالسون نفسه ، حيث تبلغ الزيادة ٢٥ بالمئة بين الاعوام ١٨٨٠ و١٨٩٠) فهذا يدل على ان السكان يتحولون عن الزراعة وان السوق الداخلية تنمو حتى بالنسبة الى سلع الاستهلاك الشخصي . (ناهيك عن سوق وسائل الانتاج) .

ثانيا ، ان «انخفاضا في معدلات النمو» ، الذي تعبر عنه النسب المئوية لا بد وأن يحصل في بلد رأسمالي في طور معين من تطوره ، لان المقادير الصغيرة تنمو دائما بنسب مئوية اسرع من نمو المقادير الكبيرة. والخلاصة الوحيدة التي يحق لنا استخلاصها من السرعة الاستثنائية للخطوات الاولى في تطور الرأسمالية هي ان البلد الفتي يسعى الى تجاوز البلدان القديمة . على انه من الخطأ ان نعتبر الزيادة المئوية في الفترة الاصلية كمقياس للفترات اللاحقة .

ثالثا ، ان مقارنة الفترات التي يتحدث عنها السيد دانيالسون لا تؤكد وجود «تراجع في النمو» . فتطور الصناعات الرأسمالية لا يتم الا على اساس دورات متكاملة . لذا ، فمن اجل المقارنة بين

الفترات المختلفة ، لا بد من اخذ المعطيات الاحصائية لعدد كبير من السنوات ، بحيث يبرز بوضوح كل من سنوات الازدهار الاستثنائية وسنوات الانهيار . وهذا ما لم يفعله السيد دانيالسون ، فوقع في خطأ كبير ، اذ تفافل كون العام ١٨٨٠ عام ازدهار كبير . بل ان السيد دانيالسون لم يتردد في ان «يلفّق» القول المعاكس . فاذا به يحاجج قائلا : «ولا بد ان نلاحظ ايضا ان العام الوسيط (بين ١٨٦٥ و١٨٩٠)، اي العام ١٨٨٠ كان عاما شحيح الانتاج ، بحيث ان عدد العمال المسجلين فيه كان اقل من الرقم العاديّ» !! (**المصدر نفسه** ، ص ١٠٣ ــ ١٠٤) . كان يكفي السيد دانيالسون ان يلقي نظرة واحدة على نص المطبوعة نفسها التي استمد منها ارقامه للعام ١٨٨٠ (**الدليل** ، الطبعة الثالثة) ليجد ان العام ١٨٨٠ قد تميز ب «طفرة» في الصناعة ، خاصة في الصناعات الجلدية وبناء الآلات (الجزء الرابع) وان هذا نتج عن ارتفاع الطلب على السلع بعد الحرب وعن طلبيات الحكومة . ويكفي ان نقلّب صفحات **دليل** عام ١٨٧٩ لنكوّن فكرة عن حجم هذه الطفرة . غير ان السيد دانيالسون لا يتردد قط في تزوير الوقائع خدمة لنظريته الرومنطيقية .

٨ ــ انتشار الصناعة الكبيرة

بالاضافة الى تمركز الانتاج في مؤسسات كبيرة ، فان تمركزه في مراكز صناعية متمايزة ، وتنوع أنماط هذه المراكز الصناعية يشكلان ايضا صفة اساسية من صفات الصناعة الآلية الكبيرة .

(...)

يظهر من الجدول انه توجد ثلاثة أنماط اساسية من المراكز

الصناعية في روسيا .

أولها ، المدن ، التي تتميز بضخامة تمركز العمال والمؤسسات فيها ، وبنوع خاص في المدن الكبيرة . ففـــي كل من المدن ـ الحواضر بما فيها الضواحي يتمركز ما يقارب ٧٠ الف عامـــل صناعي . تضم ريغا ١٦ الفا ، وايفانوفو ـ فورنسنسك ١٥ الفا، وبوغورودسك عشرة آلاف (للعام ١٨٩٠) ، اما باقي المدن فهـي تضم أقل من عشرة آلاف . ويكفي ان نلقي نظرة ولو عابرة على الارقام الرسمية بصدد عمال الصناعة في عدد من المدن الكبيرة (أوديسا ، ٨٦٠٠ في العام ١٨٩٠ ، كييف ، ٦٠٠٠ ، روستو على الدون ٥٧٠٠ ، الخ) لكي نقتنع بأن هذه الارقام ناقصة الى درجة عبثية . ومثال سان بطرسبرغ ، الذي استشهدنا به اعلاه ، يبين انه تجب مضاعفة هذه الارقام عدة أضعاف لكي نحصل على العدد الصحيح للعمال الصناعيين في تلك المراكز . وبالاضافة الـــى المدن ، تنبغي الاشارة الى الضواحي . فغالبا ما تكون ضواحي المدن مراكز صناعية كبيرة . غير ان المعطيات التي بين أيدينـــا تسمح لنا بتمييز مركز واحد فقط ، هو ضواحي سان بطرسبرغ، حيث كان عدد العمال يبلغ ١٨٫٩٠٠ عاملا في العام ١٨٩٠ . والواقع ان العديد من المراكز في قضاء موسكو ، الواردة فـــي جدولنا ، هي في الواقع مجرد ضواحي للمدينة .

النمط الثاني من المراكز الصناعية هو القـــرى الصناعية ، التي تتكاثر في مقاطعات موسكو وفلاديمير وكوستروما (يقع في هذه المقاطعات ٤٢ من اصل الـ ٦٣ مركزا مدينيا مهما في جدولنا وتأتي بلدة أوريخوفو ـ زوييفو في مقدمة هذه المراكز ... اما بالنسبة لعدد العمال فانها تأتي الثانية بعـد العواصم (٢٦٫٨٠٠ عاملا في العام ١٨٩٠) . في المقاطعات الثلاث الآنفة الذكر ، كما في مقاطعتي ياروسلافل وتفير ، تتكون أكثرية المراكز الريفيـــة الصناعية من مصانع نسيج ضخمة (غزل ونسيــج ، كتّانيات ،

غزل الصوف ، الخ) . في السابق ، كانت توجد ، بطريقة شبه دائمة ، مكاتب لتوزيع العمل في تلك القرى ، اي مراكز للمانيفاتورة الرأسمالية ، تهيمن على جماهير من الحائكين في القرى المجاورة . وحيث لا تخلط الاحصائيات العمال المنزليين مع عمال المصانع ، فان المعطيات عن تطور هذه المراكز تؤكد بوضوح نمو الصناعة الآلية الكبيرةالتي تجذب آلاف الفلاحين من المناطق المجاورة وتحولهم الى عمال صناعيين . ان عددا من المراكز الصناعية الريفية يتكون من مناجم ومنشآت تعدينية كبيرة (مؤسسة كولومنا في قرية بوبروفو ، مؤسسة يوزوفكا ، مؤسسة برانيسك ، وسواها) ... ثم ان مصانع تكرير السكر من الشمندر في قرى وبلدات المقاطعات الجنوبية الغربية تشكل هي ايضا عددا من المراكز الصناعية القروية ...

اما النمط الثالث من المراكز الصناعية فهو قرى الصناعات اليدوية ، التي يجري تصنيف مؤسساتها الكبيرة تحت عنوان «المصانع والاشغال» (...)

اذا جمعْنا المراكز الواردة في جدولنا حسب عدد العمال في كل مركز وحسب نوع المركز (بلدة او قرية) نحصل على النتائج التالية :

يتبين من الجدول انه في العام ١٨٧٩ كان يوجد ٣٥٦ر٠٠٠ عامل (من مجموع يبلغ ٧٥٢ر٠٠٠) يتمركزون في ١٠٣ مراكز ، في حين يرتفع الرقم الى ٤٥١ر٠٠٠ (من اصل ٨٧٦ر٠٠٠) للعام ١٨٩٠ . وبذلك يكون عدد العمال قد تزايد بنسبة ٢٦ر٨ بالمئة ، في حين ان الزيادة بالنسبة لعمال المصانع الكبيرة بشكل عام (١٠٠ عامل وما فوق) فانها لم تتجاوز ٢٢ر٢ بالمئة ، وفي حين تزايد مجموع عدد العمال خلال الفترة بنسبة ١٦ر٥ بالمئة .

وهكذا ، فالعمال يتجهون نحو التمركز في المراكز الصناعية الكبيرة . ففي العام ١٨٧٩ ، كان ثمة ١١ مركزا يضم الواحد منها اكثر من ٥٠٠٠ عامل ، وقد ارتفع هذا الرقم الى ٢١ مركزا

عام ۱۸۹۰ . والملفت للنظر حقا هو تزايد عدد المراكز التي تضم ٥٠٠٠ ــ ١٠٫٠٠٠ عامل . وقد حصل ذلـــك لسببين اثنين : ١ ــ بسبب النمو الاستثنائي للصناعة المعملية في الجنــــوب (اوديسا ، روستو على الدون ، الخ) ، ٢ــ بسبب نمو القـــرى الصناعية في المقاطعات الوسطى .

وان المقارنة بين المراكز المدينية والمراكز الريفية تبين انه في العام ۱۸۹۰ كانت المراكز الاخيرة تضم **حوالي ثلث** اجمالي عدد العمال في المراكز الرئيسية (١٥٢٫٠٠٠ من اصل ٤٥١٫٠٠٠) . واذا اخذنا روسيا ككل ، فلا بد لهذه النسبة من الارتفاع ، اي ان اكثر من ثلث العمال الصناعيين يتواجـــدون خارج المدن . يضم جدولنا بالتأكيد كل المراكز المدينية ذات الاهمية ، بينمـــا توجد أعداد اكبر بكثير مما هو وارد اصلا من المراكز الريفية التي يضم الواحد منها عدة مئات من العمال (مستوطنات تحوي مصانع زجاج ، مصانع القرميد ، ومعامل التقطير ، ومصانع تكرير السكر الشمندري ، الخ.) كذلك فان معظم عمال المناجم يتواجـــدون خارج المدن . لذا ، يحق لنا القول ان نصف مجموع عمال المصانع والمناجم فيروسيا الاوروبية ، بل اكثر من نصف ، يتواجد خارج المدن . وهذه خلاصة بالغة الاهمية . لانها تدل على ان السكان **الصناعيين** في روسيا يتجاوزون بكثير السكان **المدينيين** (١) .

واذا التفتنا الان الى وتيرة نمو الصناعة المصنعية في المراكز

---

١ ــ أكد الاحصاء السكاني في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٧ هذه الخلاصة بوضوح تام . فقد قدر عدد السكان المدينيين في كافة انحاء الامبراطوريـــة بـ ١٦٫٨٢٨٫٣٩٥ نسمة من الجنسين . هذا في حين ان عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة يبلغ ٢١٫٧ مليون نسمة ، كما بيّنا أعلاه (ملاحظة لينين للطبعة الثانية) .

المدينية والمراكز الريفية ، فسنجد انها اسرع في الحالة الاخيرة . فخلال الفترة اياها ، طرأت زيادة بسيطة على عدد المراكز المدينية ذات الاكثر من الف عامل (من ٣٢ الى ٣٣ مركز) ، بينما ارتفع عدد المراكز الريفية من هذه الفئة ارتفاعا ملحوظا (من ٣٨ الى ٥٣ مركز) . وقد ازداد عدد العمال في ٤٠ مركز مديني بنسبة ١ر١٦ بالمئة فقط (من ٠٠٠ر٢٥٧ الى ٠٠٠ر٢٩٩) في حين انه ازداد في ٦٣ مركز ريفي بنسبة ٧ر٥٤ بالمئة (من ٥٠٠ر٩٨ الى ٥٠٠ر١٥٢) . وكانت الزيادة في متوسط عدد العمال للمركز المديني الواحد من ٦٤٠٠ الى ٧٥٠٠ فقط ، في حين ارتفع المعدل الوسطي بالنسبة للمركز الرئيسي من ١٥٠٠ الى ٢٤٠٠ . وهكذا فان الصناعة المعملية تتجه بوضوح نحو الانتشار السريع خارج المدن ، ونحو بناء مراكز صناعية جديدة وتنميتها بوتيرة اسرع من المراكز المدينية ، كما تتجه الى التغلغل عميقا في المناطق الريفية النائية التي تبدو معزولة عن عالم المؤسسات الرأسمالية الكبيرة . ان هذه الواقعة البالغة الاهمية تبين لنا ، اولا ، السرعة التي تدفع فيها الصناعة الآليةالكبيرة باتجاه تحويل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . فالذي كان يتبلور في السابق عبر قرون ، ينشأ الان في عقد من الزمن او ما يقاربه . يكفي ان نقارن ، مثلا ، تكوّن مراكز غير زراعية كقرى الصناعات اليدوية المشار اليها في الفصل السابق ـ بوغورودسكويو ، بافلوفو ، كيمري ، خوتايشي ، فيليكوي وسواها ـ بعملية تأسيس المصانع الحديثة لمراكز جديدة ، حيث تجذب فورا سكان الريف بالآلاف الى المستوطنات الصناعية . وهكذا تعرف قسمة العمل الاجتماعية تطورا ملحوظا. فتحل حراكية السكان ، كشرط ضروري من شروط الحياة الاقتصادية ، محل الجمود والعزلة .

ثانيا ، ان انتقال المصانع الى الارياف يبين ان الرأسمالية آخذة في تخطي العراقيل التي تنصبها في طريقها العزلة الفئوية للمشاعة الريفية ، لا بل انها آخذة بالاستفادة من هذه العزلة .

واذا كان بناء المصانع في الريف يتضمن عددا لا بأس به من المضايقات ، الا انه يضمن مد المصانع باليد العاملة الرخيصة . فاذا كان لا يُسمح «للموجيك» ان ينتقل الى المصنع ، فان المصنع نفسه هو الذي ينتقل الى «الموجيك» . واذا كان «الموجيك» لا يتمتع بكامل حريته في السعي وراء رب العمل الذي يوفر له افضل شروط العمل (بسبب نظام المسؤولية الجماعية والعقبات الموضوعة امام مغادرته لمجتمعه) فان رب العمل نفسه ليس مقيدا في سعيه وراء ارخص العمال .

ثالثا ، ان ضخامة عدد المراكز الصناعية الريفية ونموها السريع يثبتان مدى خطل الراي القائل ان المصنع الروسي معزول عن جموع الفلاحين ، وانه يمارس نفوذا ضئيلا عليهم . ان الصفة المميزة لانتشار صناعتنا المعملية تؤكد ، على العكس من ذلك ، ان نفوذه ـ اي المصنع ـ واسع الانتشار وانه بعيد جدا عن ان يكون محصورا بين جدران المصنع . اما من جهة ثانية ، فان هذه الصفة المميزة لانتشار صناعتنا المعملية لا يمكن الا ان تؤدي الى عرقلة مؤقتة للأثر التغييري للصناعة الآلية الكبيرة على العاملين فيها . ان تحويل «الموجيك» ساكن اقاصي الغابات **فجأة** الى عامل صناعي ، قد يموّن المصنع ، ولو مؤقتا ، بالايدي العاملة الرخيصة ، المتخلفة ، وغير المتطلبة . غير ان هذا التأخير لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية بالطبع ، وانه يتم على حساب المزيد من التوسع للرقعة الخاضعة لنفوذ الصناعة الآلية الكبيرة .

١٠ ـ الملحق بالمصنع

عند الحديث عن الملحق بالمصنع نعني تلك الاشكال من العمل المأجور والصناعة الصغيرة التي يرتبط وجودها ارتباطا مباشرا

بالمصنع . اولا تشتمل هذه الاشكال (جزئيـــــا) على عمال نشر الاخشاب والبناء * الذين سبق الحديث عنهم والذين يشكلون ، في العديد من الحالات ، جزءا عضويا من السكان الصناعيين في المراكز الصناعية او هم ينتمون ، في حالات اخرى ، الى سكان القرى المجاورة . ثم انها تشتمل على العمال المستخدمين فـــي مستنقعات الخث ** التي يشرف عليها احيانا اصحاب المصانع انفسهم ، وأصحاب عربات النقل والحمالين وعمـال التغليف ،

---

* يخصص لينين القسم التاسع من هذا الفصل لدراسة تطور صناعات قطع الاخشاب والبناء بوصفها احد الشروط الاساسية لتطور الصناعة الآليـة الكبيرة . لكنه يبين انه مع تطور الرأسمالية تعجز الاخشاب عن سد الحاجة الى الوقود فيجري الانتقال الى استخراج الفحم . ويقيم لينين مقارنة ثاقبة بين عمال الاخشاب وعمال الفحم، ويشبّه الفارق بين صناعة الاخشاب وبين استخراج الفحم بالفارق بين المانيفاتورة والصناعة الآلية الكبيرة . ففي الاولى يبقى المنتج فلاحا ، خاضعا لنسق الحياة العشائري القديم ، يكدح في اقاصي الغابات ، يستغل رب العمل جهله وعزلته . اما صناعة استخراج الفحم فتحول المنتج الى عامل صناعي ، وتجمع السكان حول مراكز صناعية كبيرة .

ثم ينتقل الكاتب الى وصف تطور صناعة البناء وفق تطور الرأسمالية . في البدء كان البناء جزءا من الاعمال المنزلية للفلاح في ظل نظام الاقتصـــــاد الطبيعي او شبه الطبيعي . ثم يولد الحرفي العامل في البناء تلبية لطلبات اطار ضيق من الزبائن دون ان يفقد الصلة بالارض . الا ان تطور الرأسمالية يطيح بهذه الحالة مع نمو التجارة وتزايد الحاجة الى الابنية الصناعية وخطوط سكك الحديد في طول البلاد وعرضها . فيتحول معلم البناء الى عامل مهاجر ، ويولد المتعهد الذي ينقلب بسرعة الى رأسمالي كبير . وهكذا يولد جيش من عمال البناء يوسعون صفوف البروليتاريا الصناعية . ـم ـ

** **الخث** ، نسيج نباتي نصف متفحّم يتكون من تحلل النباتات تحللا جزئيا في الماء . وهو يستخدم كوقود ـم ـ .

والشغيلة عموما ، الذين يشكلون دائما قسما كبيرا من سكان المراكز الصناعية . ففي سان بطرسبرغ ، مثلا ، سجل احصاء ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٩٠ ، ٤٤٫٨١٤ نسمة (من الجنسين) في فئة «المياومين والشغيلة» ثم ٥١ الف (من الجنسين ايضا) في صناعة النقل ، بينهم ٩٥٠٠ يتخصصون في نقل الحمولات الثقيلة المختلفة . ثم انه يوجد صناعيون «مستقلون» ينفذون بعض المهام الفرعية لحساب المصانع . وتنشأ مثل هذه الصناعات في المراكز الصناعية او جوارها ، ومنها مثلا صناعة البراميل لمعاصر الزيتون ومعامل التقطير ، وصناعة السلال لتحميل الزجاجيات ، وصناعة الصناديق للخردوات ، وصنع المقابض الخشبية لادوات النجارين والحدادين ، والمسامير لمعامل الاحذية ، ومواد الدباغة للصناعات الجلدية ، وحياكة الحصر لتغليف المصنوعات (في كوستراما وسواها من المقاطعات) ، وصناعة أعواد الثقاب (في مقاطعات ريازان وكالوغا وسواهما) والصناديق الكرتونية لمعامل السجائر (في جوار سان بطرسبرغ)، وصناعة نشارة الخشب لمعامل الخل ، وغزل فضلات الخيوط في مشاغل صغيرة (في لودز) الذي نشأ تلبية لطلب مصانع النسيج الكبيرة ، الخ. الخ . وكل هؤلاء الصناعيين الصغار ، مثلهم كمثل العمال المأجورين الوارد ذكرهم اعلاه ، ينتمون اما الى السكان الصناعيين في المراكز الصناعية وإما الى السكان شبه الزراعيين في القرى المجاورة . وبالاضافة الى ذلك ، فحيث يقتصر عمل مصنع معين على انتاج سلعة نصف مصنوعة ، تنشأ فئة من صغار الصناعيين لاستكمال انتاج هذه السلعة . فالغزل الآلي ، مثلا ، ادى الى نشوء الحياكة اليدوية ، وكذلك فالصناع اليدويون للمعدنيات يتحلقون حول مصانع الحديد ، وما الى هنالك .

وأخيرا ، فان الصناعة المنزلية الرأسمالية غالبا ما تكون

ملحقة بالمصنع . وتتميز حقبة الصناعة الآلية الكبيرة في كافة الاقطار بالتطور الواسع النطاق للصناعة المنزلية الرأسمالية في فروع مثل الالبسة الجاهزة . ولقد تحدثنا سابقا عن اتساع هذه الصناعة في روسيا ، وعن ظروفها المميزة ، وعن سبب اعتبارنا ان الاصح معالجتها في الفصل المخصص للمانيفاتورة .

لكي نقارب وصفا كاملا لملحقات المصنع ، لا بد لنا من احصائيات كاملة عن مهن السكان او وصف عياني لمجمل نواحي الحياةالاقتصادية فيالمراكز الصناعيةوجوارها. لكن حتى المعطيات الجزئية التي نضطر للاكتفاء بها تبيّن مدى خطأ الراي الشائع هنا بأن الصناعة المصنعية معزولة عن أشكال الصناعة الاخرى ، وبأن السكان العاملين في المصانع معزولون عن السكان غير العاملين في المصانع . ان تطور أشكال الصناعة ، مثله كمثل كافة العلاقات الاجتماعية عموما ، لا يتقدم الا ببطء شديد ، وسط شبكة من الاشكال الانتقالية وما يبدو انه انتكاسات الى الماضي . رأينا سابقا كيف ان نمو الصناعات الصغيرة يعبر عن تقدم للمانيفاتورة الرأسمالية . وها نحن نرى الان ان المصنع قد يؤدي هو ايضا ، وفي بعض الاحيان ، الى تطور الصناعات الصغيرة . ثم ان العمل لصالح السمسار هو ايضا عململحق بكل من المانيفاتورة والمصنع . اما التقدير الدقيق لدلالة هذه الظواهر فلا يكون الا اذا عالجناها بارتباطها ببنية الصناعة كلها في طور معين من تطورها وفي علاقتها بالاتجاهات الرئيسية لهذا التطور .

١١ ـ الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة

وحدها الصناعة الآلية الكبيرة تحقق الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة . والمعطيات الروسية تؤكد كليا هذه الاطروحة التي ارساها مؤلف كتاب «**رأس المال**» بالنسبة لبلدان اخرى ، والتي

يتجاهلها الاقتصاديون الشعبويون عادة . في كتابه «**مقالات**» ، يتحدث السيد دانيالسون بمناسبة وبدون مناسبة عن «انفصال الصناعة عن الزراعة» دون ان يبذل اي جهد للاعتماد على الوقائع الدقيقة ، من اجل دراسة دقيقة للمسار الحقيقي لهذه العملية وللاشكال المختلفة التي تكتسبها . اما السيد فورونتسوف فانه يشير الى ارتباط العامل الصناعي عندنا بالارض (**في المانيفاتورة**، ذلك ان مؤلفنا لا يجد من الضروري ان يميز بين مختلف أطوار الرأسمالية ، مع انه يدعي الاستهداء بنظرية مؤلف «**رأس المال**» !) ثم يحتج على «الاتكال المخزي» (كذا !) «لصناعتنا الرأسمالية» على العامل ـ المزارع ، الخ . (**مصير الرأسمالية** ، ص ١١٤ وسواها) . يبدو أن السيد فورونتسوف لم يسمع ، او هو نسي انه قد سمع ذات مرة ، بأنه ليس في «بلدنا» بل في الغرب بأسره ايضا ، عجزت الرأسمالية عن تحقيق الانفصال الكامل للعمال عن الارض قبل ادخال الصناعة الآلية الكبيرة . وأخيرا ، فالسيد كابلوكوف قد واجه طلابه مؤخرا بهذا التشويه الغريب للوقائع : «العمل في المصنع هو مصدر الرزق الوحيد للعامل في الغرب ، اما في بلدنا ، **وخلا بعض الاستثناءات** (كذا !!!) فالعامل يعتبر العمل في المصنع كمهنة اضافية ، **وهو اكثر انجذابا الى الارض** » .

يعرض السيد ديمانتييف في مقالة له عن «ارتباط عمال المصانع بالزراعة» في احصائيات موسكو الصحية لتحليل وقائعي لهذه المسألة . ويتبين من الاحصائيات المجموعة بطريقة منهجية عن ٢٠ الف عامل ان ١٤,١ بالمئة فقط من عمال المصانع يغادرون العمل من اجل استخدامات زراعية . ولكن الاهم من ذلك هو ان الدليل المذكور يقدم البرهان المعزز بأدق التفاصيل على ان **الانتاج الآلي هو تحديدا الذي يفصل العمال عن الارض (...)**

(...) شاهدنا أعلاه التمركز الملحوظ لعمال الصناعة الروس

في اكبر المؤسسات الصناعية ، الممكننة في معظمها ، والتي تستخدم ٤٨٨ وأكثر من العمال للمؤسسة الواحدة . ولقد درس السيد ديمانتييف بالتفصيل تأثير مكان ولادة العامل على انفصاله عن الارض ، والاختلافات في ذلك بين العمال المحليين والعمال المهاجرين ، وكذلك الاختلافات في المنشأ الاجتماعي (مواطن حر او فلاح) ، الخ . فاكتشف ان كافة هذه الاختلافات تتضاءل امام تأثير عامل اساسي : الانتقال من الانتاج اليدوي الى الانتاج الآلي :

«**مهما تكن الاسباب التي حولت المزارع السابق الى عامل صناعي ، فهؤلاء العمال المختصون موجودون . انهم يعتبرون كفلاحين ، غير ان صلتهم الوحيدة بالقرية هي في الضرائب التي** يدفعون عندما يجددون جوازات سفرهم ، ذلك انهم لا يملكون ارضا او مزارع في القرية ، وغالبا ما لا يملكون حتى بيتا ، لانهم في معظم الاحيان يكونون قد باعوه . وهم يتمسكون حتى بحقهم في الارض قانونيا فقط ، وقد دلت الاضطرابات التي شهدتها عدة معامل خلال عامي ١٨٨٥ ــ ١٨٨٦ ان هؤلاء العمال انفسهم يشعرون بالغربة الكاملة عن القرية ، تماما مثلما الفلاحون انفسهم يضعون في مصاف الغرباء اولئك المتحدرين من ابناء قريتهم . اننا هنا امام طبقة متبلورة كليا من العمال ، لا تملك بيوتا ولا ملكية او بالكاد ، طبقة لا ترتبط بأية روابط وتعيش كفاف يومها . وهي ليست حديثة الاصل . فقد اصبح لها سلسلتها النسبية في **المصنع ، ويصل قسم كبير منها الى الجيل الثالث**» .

وأخيرا ، توفر الاحصائيات الصناعية الاخيرة موادا مثيرة حول انفصال المصنع عن الزراعة . ففي «**لائحة المصانع والاشغال**» (احصائيات ١٨٩٤ ــ ١٨٩٥) معلومات عن عدد الايام بالسنة التي يعمل فيها كل مصنع . وقد سارع السيد كاسبيروف في استخدام هذه المعطيات دعما للنظريات الشعبوية عندما أكد «ان المصنع الروسي يعمل، كمعدل ، ١٦٥ يوما بالسنة» و«ان ٣٥ بالمئة

من المصانع في هذا البلد تعمل أقل من ۲۰۰ يوم بالسنة» . غني عن القول ان لا قيمة البتة لمثل هذه الخلاصات العامة ، نظرا للالتباس في اصطلاح «المصنع» ، طالما انها لا تشير الى عدد العمال المستخدمين لعدد معين من الايام في السنة . ولقد احتسبنا الارقام المناسبة في **«لائحة المصانع والاشغال»** بالنسبة الى المصانع الكبيرة (۱۰۰ عامل وأكثر) التي تستخدم ٣/٤ اجمالي عدد عمال المصانع ، كما رأينا أعلاه (في القسم ٧ من هذا الفصل) . والنتيجة ان معدل ايام العمل بالسنة في الفئات المختلفة هي التالية : أ ـ ٢٤٢ ، ب ـ ٢٣٥ ، ج ـ ٢٧٣ ، و٢٤٤ بالنسبة لكل المصانع الكبيرة . واذا جمعنا متوسط عدد ايام العمل للعامل الواحد نحصل على ٢٥٣ يوم عمل بالسنة بصفته المعدل للعامل الواحد في مصنع كبير (...)

(...) وهكذا فبقدر ما يكون المصنع كبيرا يتزايد عدد ايام شغله خلال السنة . وبالتالي فان المعطيات الاحصائية العامة لكل المصانع الكبيرة في روسيا الاوروبية تؤكد استخلاصات العائدات الاحصائية الصحية لموسكو كما تؤكد ان المصنع يخلق طبقة من العمال الصناعيين الدائمين .

من هنا ، فالمعطيات عن عمال الصناعة الروس تؤكد كليا صحة نظرية **رأس المال** القائلة ان الصناعة الآلية الكبيرة هي التي تحدث ثورة شاملة وحقيقية في ظروف معيشة السكان الصناعيين ، فتفصلهم نهائيا عن الزراعة وعن التقاليد البالية للحياة العشائرية (البطريركية) المرتبطة بها . ولكن هذه الصناعة الآلية الكبيرة اذ تدمر العلاقات العشائرية والبرجوازية الصغيرة ، تخلق ، في المقابل ، الظروف التي تقرب بين العمال المأجورين في الصناعة والعمال المأجورين في الزراعة ، اولا ، لانها تدخل الى الارياف عموما نسق الحياة التجاري والصناعي الذي نشأ اصلا في المراكز غير الزراعية ، وثانيا ، لانها ـ اي الصناعة الآلية

الكبيرة ـ تولد حالة من الحراكية بين السكان وتؤسس الاسواق الكبيرة لاستئجار الايدي العاملة الزراعية والصناعية على حد سواء ، وثالثا ، لان الصناعة الآلية الكبيرة اذ تدخِل الآلة الى الزراعة ، تستجلب الى الارياف العمال الصناعيين المهرة الذين يتميزون بارتفاع مستوى معيشتهم .

١٢ ـ ثلاثة اطوار في تطور الرأسمالية في الصناعة الروسية

فلنلخّص الان النتائج الاساسية المستخلصة من المعطيات عن تطور الرأسمالية في صناعتنا .

هناك ثلاثة أطوار اساسية في هذا التطور : الانتاج السوقي الصغير (الصناعات الصغيرة ، الفلاحية اساسا) ؛ والمانيفاتورة الرأسمالية ؛ والمصنع (الصناعة الآلية الكبيرة) . وتدحض الوقائع كليا الرأي الشائع ، هنا في روسيا ، بأن «المصنعية» والصناعة «اليدوية» منعزلان واحدهما عن الآخر . بل بالعكس تماما ، فان مثل هذا الفصل فصل اصطناعي لا اكثر . فالواقع ان الصلة والاستمرارية بين الاشكال الصناعية الآنفة الذكر هما من النوع المباشر والحميم . ان الوقائع تؤكد بوضوح ان الميل الرئيسي للانتاج السوقي الصغير هو نحو تطور الرأسمالية ، وتحديدا نحو نشأة المانيفاتورة . وها ان المانيفاتورة تنمو بسرعة مذهلة امام أعيننا لتتحول الى صناعة آلية كبيرة . ولعل واحدا من ابرز التعبيرات عن الصلة الحميمة والمباشرة بين الاشكال المتتابعة من الصناعة هو كون العديد من كبار ، بل من اكبر ، اصحاب المصانع كانوا في الاصل أصغر الصناعيين الصغار الذين مروا بكل المراحل المعروفة من «الانتاج الشعبي» وصولا الى «الرأسمالية» (...)

ان الاشكال الثلاثة الاساسية للصناعة ، المعددة أعلاه ،

تختلف اولا بأول في انظمة التقنية بينها . فالانتاج السوقي الصغير يتميز بتقنيته اليدوية والبدائية الكاملة التي لم تتغير منذ الازمنة الغابرة . والمنتج الصغير في الصناعة يبقى فلاحا يعتمد التقليد في اساليبه لمعالجة المواد الاولية .

ان المانيفاتورة هي التي تدخِل قسمة العمل التي تحدث تغييرا اساسيا في التقنية ، وتحوّل الفلاح الى عامل صناعي ، الى «عامل يمارس عملية تفصيلية واحدة» . لكنها تبقي على الانتاج اليدوي ، وعلى هذا الاساس يبقى التقدم في اساليب الانتاج بالضرورة شديد البطء . فقسمة العمل تولد عفويا ويجري تناقلها بواسطة التقليد كما يجري تناقل العمل الفلاحي .

وحدها الصناعة الآلية الكبيرة تحدث تغيرا جذريا ، فتتخلى نهائيا عن المهارة اليدوية ، وتبني الانتاج على أسس جديدة وعقلانية ، وتطبق العلم منهجيا على الانتاج . وحيث الرأسمالية لم تنظم الانتاج على اساس الصناعة الآلية الكبيرة فاننا نجد الاستنقاع شبه الكامل في التقنية ، نرى استخدام النول اليدوي نفسه والمطحنة المائية او الهوائية اياها التي كانت تستخدم في الانتاج منذ قرون . ومن جهة ثانية ، ففي الصناعات الخاضعة للمصنع ، نلاحظ ثورة تقنية شاملة وتقدما بالغ السرعة في وسائل الانتاج الآلي .

وهكذا فان الاطوار المختلفة لتطور الرأسمالية مرتبطة بأنظمة تقنية مختلفة . يتميز الانتاج السوقي الصغير والمانيفاتورة بسيادة المؤسسات الصغيرة التي لا يخرج من بينها الا عدد قليل من المؤسسات الكبيرة . في حين تقضي الصناعة الآلية الكبيرة كليا على المؤسسات الصغيرة . ثم ان العلاقات الرأسمالية تظهر في الصناعات الصغيرة ايضا (على شكل محترفات تستخدم العمال الأجورين وعلى شكل رأس مالٍ تجاري) لكن هذه تظل ضعيفة النمو لم تتبلور فيها بعد التناقضات الحادة بين الفئات

المشاركة في الانتاج . فلا يوجد بعد رأس المال الكبير ولا الفئة البروليتارية الواسعة . في ظل المانيفاتورة ينشأ هذا وتلك . وتتسع الهوة بين مالك وسيلة الانتاج وبين المنتج . وتظهر مستوطنات صناعية «غنية» ، تتكون اكثرية سكانها من الكادحين الفقراء . قلة من التجار الذين يحققون أرباحا هائلة في شراء المواد الاولية وبيع المنتجات المصنوعة وكثرة من العاملين بالقطعة يعيشون كفاف يومهم – تلك هي الصورة العامة للمانيفاتورة . لكن تكاثر المؤسسات الصغيرة ، واستمرار الارتباط بالارض ، والتقيد بالتقاليد في الانتاج وفي نسق الحياة بمجمله ، كل هذه تولد كمية من العناصر الانتقالية بين طرفي المانيفاتورة وتؤخر نموهما . على ان كافة هذه العوامل المعرقلة تختفي في ظل الصناعة الآلية الكبيرة حيث تبلغ التناقضات الاجتماعية ذروتها . وتتكشف كل الجوانب المظلمة من الرأسمالية : وكما هو معلوم فالآلة تدفع باتجاه أطول تمديد ممكن ليوم العمل ،وتنجذب النساء والاطفال الى الصناعة ، ويتكون جيش احتياط للعاطلين عن العمل (وتكوينه محتوم في ظروف الانتاج المصنعي) ، الخ . غير ان تجميع العمل الذي يحدثه المصنع على نطاق واسع، والتحولات التيتطرأ على مشاعر ومفاهيم اولئك الذين يستخدمهم (وبخاصة، تحطيم التقاليد البطريركية والبرجوازية الصغيرة) لا تلبث ان تؤدي الى ردة فعل : فالصناعة الآلية الكبيرة ، خلافا للاطوار السابقة ، تتطلب حكما التنظيم المبرمج للانتاج والرقابة العامة عليه (والتشريعات الصناعية هي احد تجليات الميل الاخير) .

ان طبيعة تطور الانتاج نفسها تتغير بتغير مراحل الرأسمالية. ففي الصناعات الصغيرة ، يلحق هذا التطور بتطور الاقتصاد الفلاحي ، فالسوق ضيقة جدا ، والمسافة بين المنتج والمستهلك قصيرة ، وحجم الانتاج محدود الى درجة انه يتكيف بسهولة مع الطلب المحلي القليل الذبذبات . لهذا السبب تتميز الصناعة في هذا الطور باستقرار عظيم ، غير ان مثل هذا الاستقرار يوازي

الاستنقاع في التقنية والمحافظة على العلاقات الاجتماعية العشائرية المتشابكة مع شتى ترسبات التقاليد القرن أوسطية . اما المانيفاتورات، فانها تنتج لسوق كبيرة ــ وأحيانا للبلد بأسره ــ فيكتسب الانتاج بالتالي عدم الاستقرار الذي تتميز به الرأسمالية نفسها ، وهو الذي يبلغ ذروته في ظل الانتاج المصنعي . ذلك ان الصناعة الآلية الكبيرة لا تتطور الا بالطفرات ، بتعاقب فترات من البحبوحة مع فترات من الازمة . وهذا النمو التشنجي للمصنع يسرع كثيرا في خراب المنتجين الصغار . فالعمال ينجذبون الى المصنع كمجموعات خلال فترات الازدهار ، ثم يقذفون منه . ويصبح تكوّن جيش احتياط كبير من العاطلين عن العمل ، المستعد للاضطلاع بأي عمل ، شرطا لوجود ونمو الصناعة الآلية الكبيرة . وقد بيّنا ، في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، ما هي شرائح الفلاحين التي تنضم الى هذا الجيش ، وأشرنا ، في الفصول اللاحقة ، الى المهن الرئيسية التي يبقي رأس المال احتياطييه مستعدين لادائها . والواقع ان «عدم استقرار» الصناعة الآلية الكبيرة كان ولا يزال يستثير التذمرات الرجعية من أفراد يستمرون في النظر الى الامور بعيني المنتج الصغير ويتناسون ان وحده «عدم الاستقرار» هذا هو الذي استبدل الاستنقاع السابق بالتحول السريع في وسائل الانتاج وكافة العلاقات الاجتماعية .

ومن تجليات عملية التحول هذه فصل الصناعة عن الزراعة ، وتحرير العلاقات الاجتماعية في الصناعة من تقاليد النظام الاقطاعي والعشائري الرازحة على الزراعة . في ظل الانتاج السوقي نجد ان الصناعي لم يخرج بعد من قوقعته الفلاحية . فهو يبقى مزارعا في اكثرية الاحيان . وهذا الارتباط بين الصناعة الصغيرة والزراعة الصغيرة عميق الى درجة اننا نشهد قانون التمايز المتوازي للمنتجين الصغار في الصناعة وفي الزراعة معا . ويتم تكوّن

البرجوازية الصغيرة والعمال المأجورين في نطاقَي الاقتصاد الوطني في آن معا ، ويمهد بالتالي الطريق ، في طرفي عملية التمايز هذه ، لكي يحقق الصناعي قطيعته مع الزراعة .

في ظلِ المانيفاتورة ، تكون هذه القطيعة قد سارت شوطا لا بأس به نحو الاستكمال . اذ ينشأ عدد من المراكز الصناعية غير المشتغلة بالزراعة . واذا بالممثل الرئيسي للصناعة ليس الفلاح ، بل التاجر وصاحب المانيفاتورة من جهة ، و«الحرفي» من جهة ثانية . ويساعد كل من الصناعة والتطور النسبي للتبادل التجاري مع سائر اجزاء العالم على رفع مستوى معيشة السكان وثقافتهم ، فاذا بعامل المانيفاتورة ينظر بازدراء الى الفلاح . ثم تأتي الصناعة الآلية الكبيرة لتستكمل هذا التحول ، فتنفصل الصناعة نهائيا عن الزراعة ، وكما رأينا سابقا ، فانها تخلق طبقة خاصة من السكان غريبين كليا عن الفلاحين التقليديين مختلفين عنهم في نسق حياتهم ، وعلاقاتهم العائلية ، وفي ارتفاع مستوى متطلباتهم المادية نفسها والروحية. في الصناعات الصغيرة والمانيفاتورة نجد دوما بقايا للعلاقات العشائرية ولمختلف اشكال التبعية الشخصية وهذه تساعد ـ في ظل الظروف العامة للاقتصاد الرأسمالي ـ على مفاقمة اوضاع الشغيلة ، بما في ذلك من انحطاط وإفساد. اما الصناعة الآلية الكبيرة التي تجمع جماهير من العمال ينتمون في العادة الى مختلف مناطق البلد ، فانها ترفض قطعيا اي تسامح مع ترسبات العشائرية والتبعية الشخصية ، وهي تتصف «بموقف من الازدراء الفعلي تجاه الماضي» . وانها هذه القطيعة مع التقاليد البالية ، التي تشكل احد الشروط الاساسية التي أدت الى قيام امكانية ، بل وضرورة، تنظيم الانتاج وممارسة الرقابة العامة عليه . وبالتحديد فعند الحديث عن التحول الذي يحدثه المصنع في ظروف حياة السكان ، لا بد من القول ان جذب النساء والاحداث الى الانتاج هو ظاهرة تقدمية ، في نهاية المطاف . فالذي لا شك فيه ان المصنع الرأسمالي يضع هذه

الفئات من الشعب في ظروف بالغة القساوة ، مما يدفعهم الى ضرورة تنظيم وتقصير يوم العمل ، وضمان الشروط الصحية للعمال ، الخ . غير ان المساعي الرامية الى الالغاء الكامل لعمل النساء والاحداث في الصناعة ، او الى المحافظة على نسق الحياة البطريركي الذي يمنع مثل هذا العمل ، ستكون مساعي محض رجعية وطوباوية . ذلك ان تدمير العزلة البطريركية لهذه الفئات من السكان التي لم تخرج سابقا من دائرة العلاقات المنزلية والعائلية الضيقة ، ودفعها الى الانخراط المباشر في الانتاج الاجتماعي من قبل الصناعة الآلية الكبيرة يحفز تطورها ويزيد من أستقلاليتها ، وبعبارة اخرى ، يخلق ظروفا متفوقة بلا ادنى شك على الجمود البطريركي للعلاقات قبل الرأسمالية .

ان الاستقرار السكاني هو الصفة المميزة لاول مرحلتين من مراحل التطور الصناعي . فالصناعي الصغير يظل فلاحا تقيده مزرعته بأرضه . وفي العادة ، فان الحرفي في ظل نظام المانيفاتورة يظل مقيدا هو ايضا بالمنطقة الصناعية الصغيرة التي خلقتها المانيفاتورة . فالواقع ان نظام الصناعة نفسه ، في الطور الاول والثاني من تطوره ، لا يشتمل على اي عنصر من شأنه ان يدخل الاضطراب الى استقرار المنتج وعزلته . فالتفاعل بين المناطق الصناعية المختلفة نادر . وانتقال الصناعة الى مناطق اخرى يعود بالدرجة الاولى الى هجرة منتجين صغار أفراد لا يلبثون ان يؤسسوا صناعات صغيرة جديدة في الاطراف . اما الصناعة الآلية الكبرى ، فانها تولّد ، بالضرورة ، حراكية السكان ، ويتزايد حجم التفاعل التجاري بين مختلف المناطق بنسب ضخمة ، فيما تساعد خطوط سكك الحديد على السفر . ويتزايد الطلب على العمل عموما ــ فيرتفع في فترات الازدهار وينخفض في فترات الازمات ، بحيث يضطر العمال الى الانتقال من مصنع الى آخر . ثم ان الصناعة الآلية الكبيرة تخلق عددا من المراكز الصناعية الجديدة ، التي تنمو بسرعة لم يسبق لها مثيل ،

احيانا في مناطق غير مأهولة ، وهذا امر يستحيل حدوثه لولا الهجرة العمالية الجماعية . عما قليل سوف نتحدث عن حجم ودلالات ما يسمى الصناعات غير الزراعية الخارجية . اما الان ، فسوف نقتصر على احصائيات الزيمستوفات الصحية لمقاطعة موسكو . يظهر من دراسة احوال ١٠٣ر١٧٥ عاملا صناعيا ان ٢٣٨ر٥٣ منهم ـ اي ٦ر٥١ بالمئة من المجموع ـ قد ولدوا في القضاء حيث يعملون. وهكذا ، فان حوالي نصف العمال هاجروا من قضاء الى آخر . ويصل عدد العمال الذين ولدوا في مقاطعة موسكو الى ٠٣٨ر٦٦ ، اي ٦٤ بالمئة . اما اكثر من ثلث العمال ، فقد قدم من مقاطعات اخرى (وعلى الاخص منها مقاطعات المنطقة الصناعية الوسطى المتاخمة لمقاطعة موسكو) . ويظهر من المقارنة بين الاقضية المختلفة ان الاقضية الاكثر تصنيعا تتصف بأدنى نسب من العمال المولودين محليا . ففي قضائي موجايسك وفولوكولامسك ، وهما ضعيفا التصنيع نجد ان ٩٢ ـ ٩٣ بالمئة من العمال الصناعيين هم من ابناء القضاء حيث يعملون . اما في الاقضية الكثيفة التصنيع مثل موسكو وكولومنا وبوغورودسك ، فان نسبة العمال المولودين محليا تهبط الى ٢٤ بالمئة و٤٠ بالمئة و٥٠ بالمئة . من هنا يستنتج البحاثة ان «التطور الصناعي الكثيف في قضاء معين يشجع على تدفق العناصر الخارجية اليه». ولا بد ان نضيف ان هذه الوقائع تبيّن كذلك ان حركة العمال الصناعيين تحمل المميزات اياها التي نلاحظ في حركة العمال الزراعيين . اي ان العمال الصناعيين يهاجرون هم ايضا ليس من المناطق التي تتمتع بفائض من الايدي العاملة وحسب ، بل وأيضا من المناطق التي تشكو نقصا فيها . ان قضاء برونيتسي ، مثلا ، يجذب ١١٢٥ عاملا من سائر اقضية مناطق موسكو ، ومن مقاطعات اخرى ، لكنه في الوقت نفسه يمد قضائي موسكو وبوغورودسك ، الاوفر تصنيعا، بـ ١٢٤٦ عاملا . ومن هنا ، فان العمال يغادرون ليس لانهم

«لا يجدون مهنا محلية جاهزة» وحسب ، بل ايضا لانهم يتجهون الى حيث ظروف العمل افضل . وعلى الرغم من بديهية مثل هذا القول ، فلا بد من ان نذكّر الاقتصاديين الشعبويين به ، لانهم يمجدون المهن المحلية ويدينون الهجرة نحو المناطق الصناعية ، متجاهلين الدلالة التقدمية لحراكية السكان التي تولدها الرأسمالية .

ان الخصائص المعددة أعلاه والتي تميز الصناعة الآلية الكبيرة عن الاشكال الصناعية السابقة لها ، يمكن تلخيصها بكلمة : تجميع العمل . وبالتأكيد ، فان الانتاج لسوق وطنية ودولية كبيرة ، وتنمية علاقات تجارية وثيقة مع مختلف انحاء البلد ومع بلدان مختلفة من اجل شراء المواد الاولية والمساعدة ، والتطور التقني الكبير ، وتمركز الانتاج والسكان في مؤسسات جبارة ، وتدمير التقاليد البالية للحياة البطريركية ، ونمو حراكية السكان ، وتحسين مستوى حاجات العامل وتطوره — كل هذه هي عناصر من العملية الرأسمالية التي تزيد من جماعية الانتاج في البلد ومعها جماعية المشاركين فيه .

اما عن قضية العلاقة بين الصناعة الآلية الكبيرة في روسيا وبين السوق الرأسمالية المحلية ، فالمعطيات الواردة أعلاه تسمح بالاستنتاج التالي : ان التطور السريع للصناعة المصنعية في روسيا يؤسس سوقا ضخمة ونامية باطراد لوسائل الانتاج (مواد بناء ، محروقات ، معادن ، الخ.) ويضاعف بسرعة خارقة عدد ذلك الجزء من السكان العاملين في انتاج السلع المعدة للانتاج وليس للاستهلاك الشخصي . غير ان سوق مواد الاستهلاك الشخصي تنمو هي ايضا بسرعة ، نظرا لنمو الصناعة الآلية الكبيرة الآخذة بتحويل قسم متزايد من السكان من الزراعة الى المهن التجارية والصناعية . اما بالنسبة الى السوق المحلية المنتجات المصنوعة في المصانع ، فقد عالجنا عملية تكونها بالتفصيل في الفصول السابقة من كتابنا .

الفصل الثامن

تكوّن السوق الداخلية

ينبغي علينا الان ان نلخص المعطيات التي تفحصنا في الفصول السابقة في محاولة لاعطاء فكرة عن العلاقات المتبادلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في تطورها الراسمالي .

١ ـ نمو التداول البضاعي

من المعلوم ان التداول البضاعي يسبق الانتاج البضاعي ويشكل واحدا من شروط نشوئه (دون ان يكون الشرط الاوحد) . لقد اقتصر اهتمامنا في هذا الكتاب على دراسة المعطيات عن الانتاج

البضاعي والرأسمالي ، ولهذا السبب بالذات فلسنا ننوي البحث التفصيلي بمسألة مهمة هي مسألة نمو التداول البضاعي في روسيا «بعد الاصلاح» . ولكي نعطي فكرة عامة عن مدى سرعة نمو السوق الداخلية يكفي ايراد المعطيات المختصرة التالية :

لقد ازداد طول شبكة سكة الحديد الروسية من ٣٨١٩كيلومتر عام ١٨٦٥ الى ٢٩٠٦٣ كلم في العام ١٨٩٠ ، اي بما يزيد عن سبعة أضعاف . وقد عرفت بريطانيا تطورا مماثلا ، وذلك على مدى زمني اطول (٤٠٨٢ كلم في ١٨٤٥ ، ٢٦٨١٩ كلم في ١٨٧٥ ـ اي بزيادة قدرها ستة أضعاف)، كما عرفته المانيا، ولكن في مدة أقصر (١٨٤٥ ـ ٢١٤٣ كلم ، ١٨٧٥ ـ ٢٧٩٨١ كلم ، اي بزيادة قدرها ١٢ ضعفا). اما طول خطوط سكك الحديد المفتوحة كل سنة فقد كان يتفاوت كثيرا باختلاف الفترات . فمثلا ، في السنوات الخمس بين ١٨٦٨ و١٨٧٢ ، فتحت خطوط جديدة بلغ طولها ٨٨٠٦ «فيرست» ، اما في السنوات الخمس بين ١٨٧٨ و١٨٨٢ ، فاقتصر الامر على ٢٢٢١ «فيرست». وان اتساع هذه التماوجات يمكننا من تقدير ضخامة جيش العاطلين عن العمل الذي تتطلبه الرأسمالية ، التي توسع الطلب على الايدي العاملة حينا وتقلصه احيانا . وقد عرف نمو سكك الحديد في روسيا فترتي ازدهار : في نهاية الستينيات (ومطلع السبعينيات) وفي النصف الاخير من التسعينيات . فبين ١٨٦٥ و١٨٧٥ ، كان معدل الزيادة السنوية في طول شبكة سكك الحديد الروسية ١٥٠٠ كيلومتر ، وفي الفترة بين ١٨٩٣ و١٨٩٧ ، بلغ هذا المعدل ٢٥٠٠ كيلومتر .

اما حجم البضائع المشحونة بواسطة سكك الحديد فكان كالآتي : ١٨٦٩ ـ ٤٣٩ مليون بود ، ١٨٧٣ ـ ١١١٧ مليون بود ، ١٨٨١ ـ ٢٥٣٢ مليون بود ، ١٨٩٣ ـ ٤٤٨٦ مليون بود ، ١٨٩٦ ـ ٦١٤٥ مليون بود ، ١٩٠٤ ـ ١١٠٧٢ مليون بود . وأما زيادة عدد المسافرين فلم يكن أقل تسارعا : ١٨٦٨ ـ

٤ر١٠ مليون مسافر ، ١٨٧٣ ــ ٧ر٢٢ مليون ، ١٨٨١ ــ ٤ر٣٤ ، ١٨٩٣ ــ ٤ر٤٩ ، ١٨٩٦ ــ ٦ر٦٥ ، ١٩٠٤ ــ ٦ر١٢٣ مليون .

(...)

هذا وبلغ حجم الشحن المنقول عبر شبكة الانهر والقنوات الداخلية في روسيا الاوروبية ٧ر٨٩٩ مليون بود عام ١٨٨١ ، وفي ١٨٩٣ ــ ٥ر١٨١ر١ مليون بود ، وفي ١٨٩٦ ــ ٥٥٣ر١ مليون بود . وقد بلغت قيمة هذه الشحنات ٥ر١٨٦ مليون روبل ، ٢ر٢٥٧ مليون روبل ، ٢٩٠ مليون روبل على التوالي .

في العام ١٨٦٨ كان الاسطول التجاري الروسي يتكون من ٥١ باخرة بخارية حمولتها ٣٠٠ر١٤ «لاست»* ، ومن ٧٠٠ مركب شراعي حمولتها ٨٠٠ر٤١ لاست ، وقد بلغت العام ١٨٩٦ ٥٥٢ باخرة بخارية حمولتها ٦٠٠ر١٦١ لاست .

وكان تطور النقل البحري لكافة المرافيء على البحار الداخلية على النحو التالي : خلال السنوات الخمس بين ١٨٥٦ و١٨٦٠ ، بلغ عدد المراكب الخارجة والداخلة ٩٠١ر١٨ ، ذات حمولة اجمالية قدرتها ٠٠٠ر٧٨٣ر٣ طن ، اما في الفترة ١٨٨٥ ــ ١٨٩٠ ، فبلغ العدد ٢٠١ر٢٣ مركب (+ ٢٣ بالمئة) واجمالي الحمولة ٠٠٠ر٨٤٥ر١٣ طن (+ ٢٦٦ بالمئة) . وهكذا فان الحمولة تضاعفت ٣ ٢/٣ أضعاف . وخلال ٣٩ سنة (١٨٥٦ ــ ١٨٩٤) ازدادت الحمولة بنسبة ٥ أضعاف ونصف (...) فلنلاحظ ان حمولة المراكب الخارجة والمراكب الداخلة تتقلب كثيرا من سنة الى سنة .

---

* «اللاست» مقياس للوزن يستخدم في المراكب التجارية الروسية وهو يساوي ٢ طن ــم ــ،

(فمثلا ، ١٨٧٨ = ١٣ مليون طن ، و١٨٨١ = ٨ر٦ مليون طن) ، وهذه التقلبات تمكننا من قياس ، ولو جزئي ، للتقلبات في الطلب على العمال غير المهرة ، وحمالي المرافيء ، الخ . هنا ايضا تحتاج الرأسمالية الى وجود جمهرة من الناس محتاجة دائما للعمل ومستعدة لقبول العمل ، مهما يكن مؤقتا ، عند اول اشارة .

اما تطور التجارة الخارجية ، فيمكن ان نتبيّنه من المعطيات الواردة أدناه :

السنوات	عدد سكان روسيا بدون فنلندا (بالملايين)	قيمة الصادرات والواردات معا (ملايين الروبلات)	قيمة اجمالي حركة التجارة الخارجية للفرد الواحد (روبل)
١٨٥٦-١٨٦٠	٦٩ر٠	٣١٤ر٠	٤ر٥٥
١٨٦١-١٨٦٥	٧٣ر٨	٣٤٧ر٠	٤ر٧٠
١٨٦٦-١٨٧٠	٧٩ر٤	٥٥٤ر٢	٧ر٠٠
١٨٧١-١٨٧٥	٨٦ر٠	٨٣١ر١	٩ر٦٦
١٨٧٦-١٨٨٠	٩٣ر٤	١ر٠٥٤ر٨	١١ر٢٩
١٨٨١-١٨٨٥	١٠٠ر٦	١ر١٠٧ر١	١١ر٠٠
١٨٨٦-١٨٩٠	١٠٨ر٩	١ر٠٩٠ر٣	١٠ر٠٢
١٨٩٧-١٩٠١	١٣٠ر٦	١ر٣٢٢ر٤	١٠ر١١

اما المعطيات التالية ، فانها تعطي فكرة عامة عن حجم الحركة المصرفية والتراكم الرأسمالي . ارتفع اجمالي السحوبات من المصرف المركزي من ١١٣ مليون روبل للفترة ١٨٦٠ - ١٨٦٣

(و١٧٠ مليون روبل للفترة ١٨٦٤ ـ ١٨٦٩) الى ٦٢٠ مليون روبل للفترة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ ، كما ارتفعت الودائع الاجمالية في الحسابات الجارية من ٣٣٥ مليون روبل في الفترة ١٨٦٤ ـ ١٨٦٨ الى ٤٩٥ر١ مليون روبل للفترة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ . اما حركة جمعيات ومصارف التسليف والادخار (الريفية منها والصناعية) فانها تطورت من ٤/٣ ٢ مليون روبل العام ١٨٧٢ (و٨ر٢١ مليون روبل للعام ١٨٧٥) الى ٦ر٧٢ مليون روبل العام ١٨٩٢ و٦ر١٨٩ مليون روبل العام ١٩٠٣ . وازدادت الرهونات من العام ١٨٨٩ الى ١٨٩٤ كالآتي : ارتفع تقدير الاراضي المرهونة من ٣٩٥ر١ مليون روبل الى ٨٢٧ر١ مليون ،.والقروض الاجمالية من ٧٩١ مليون روبل الى ٠٤٤ر١ مليون روبل . وقد تطورت عمليات مصارف التسليف بنوع خاص في الثمانينيات والتسعينيات . ففي العام ١٨٨٠ ، كان يوجد ٧٥ مصرف ادخار ، فارتفع العدد العام ١٨٩٧ الى ٣١٥ر٤ مصرفا (بمن فيهم ٣٤٥٤ مصارف بريدية) . وفي العام ١٨٨٠ بلغ حجم الودائع ٤ر٤ مليون روبل ، فاذا به يرتفع الى ٦ر٢٧٦ مليون روبل العام ١٨٩٧ . الرصيد الجاري في نهاية العام بلغ ٠ر٩٠ مليون روبل سنة ١٨٨٠ ، و٣ر٤٩٤ مليون روبل سنة ١٨٩٧ . وجدير بالذكر ان الزيادة السنوية لرأس المال بلغت ارقاما مذهلة في سنتي **المجاعة** ١٨٩١ و١٨٩٢ (٩ر٥٢ و٥ر٥٠ مليون روبل) وفي السنتين الاخيرتين (١٨٩٦ ـ ٦ر٥١ مليون روبل ، ١٨٩٧ ـ ٥ر٦٥ مليون روبل) .

وتبين آخر الاحصائيات تطورا متناميا في مصارف الادخار. ففي العام ١٩٠٤ ، كان يوجد في روسيا ٥٥٧ر٦ مصرف ادخار وا ره مليون مودع ، وودائع اجمالية تبلغ ٥ر٠٥ر١ مليون روبلات . وبالمناسبة ، فان كلا من الشعبويين القدامى والانتهازيين الجدد في الحركة الاشتراكية في هذا البلد غالبا ما يكونون شديدي السذاجة (حتى لا نقول اكثر) في حديثهم عن زيادة عدد مصارف الادخار بصفتها تشكل علامة على «بحبوحة»

الشعب . فلن يكون في غير محله ، بالتالي ، ان نقارن توزيـــع ودائع مصارف الادخار في روسيا (١٩٠٤) بمثيلاتها في فرنسا (١٩٠٠ . المعلومات من Bulletin de l'office du Travail ، ١٩٠١، العدد عشرة) .

روسيـــا

حجم الودائع	عدد المودعين (آلاف)	بالمئة	اجمالي الودائع (مليون روبل)	بالمئة
أقل من ٢٥ روبل	١ر٨٧٠ر٤	٣٨ر٧	١١ر٢	١ر٢
٢٥ – ١٠٠ روبل	٩٦٧ر٧	٢٠ر٠	٥٢ر٨	٥ر٤
١٠٠ – ٥٠٠ روبل	١ر٣٨٠ر٧	٢٨ر٦	٣٠٨ر٠	٣١ر٥
٥٠٠ روبل وما فوق	٦١٥ر٥	١٢ر٧	٦٠٥ر٤	٦١ر٩
المجموع	٤ر٨٣٤ر٣	١٠٠	٩٧٧ر٤	١٠٠

فرنسا

حجم الودائع	عدد المودعين (آلاف)	بالمئة	اجمالي الودائع (مليون فرنك)	بالمئة
أقل من ١٠٠ فرنك	٥ر٢٧٣ر٥	٥٠ر١	١٤٣ر٦	٣ر٣
١٠٠ – ٥٠٠ فرنك	٢ر١٩٧ر٤	٢٠ر٨	٤٩٣ر٨	١١ر٤
٥٠٠ – ١٠٠٠ فرنك	١ر١١٣ر٨	١٠ر٦	٧٢٠ر٤	١٦ر٦
فوق ١٠٠٠ فرنك	١ر٩٤٨ر٣	١٨ر٥	٢ر٩٧٩ر٣	٦٨ر٧
المجموع	١٠ر٥٣٣ر٠	١٠٠	٤ر٣٣٧ر١	١٠٠

يا لها من مادة غنية للمبشرين الشعبويين ـ التحريفيين ـ الكاديت! وتجدر الاشارة العابرة الى ان الودائع في روسيا تنقسم ايضا الى ١٢ فئة حسب مهن ووظائف المودعين . ويبدو ان اكبر كمية من الودائع ـ ٥ر٢٢٨ مليون روبل ـ هي للعاملين في الزراعة والصناعات الريفية وهذه الودائع آخذة بالتطور بسرعة فائقة . القرية تتمدن . وان تحويل خراب الموجيك الى مصدر رزق بات مهنة سريعة الادرار للربح .

ولكن ، فلنعد الى موضوعنا المباشر . دلت المعطيات الاحصائية على النمو الهائل في التداول البضاعي والتراكم الرأسمالي . وقد رأينا أعلاه كيف نشأ ميدان استثمار رأس المال في كافة فروع الاقتصاد الوطني ، وكيف تحول رأس المال التجارى الى رأس‌مال صناعي ، اي كيف انخرط في الانتاج وأنشأ علاقات رأسمالية بين المشاركين في عملية الانتاج .

٢ ـ زيادة عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة

قلنا أعلاه ان زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة هي ظاهرة ملازمة لكل مجتمع رأسمالي . وقد درسنا كيف يتم تدريجيا انفصال الصناعة عن الزراعة ، فلا يبقى لنا الا ان نقيّم الخلاصات حول هذه المسألة .

أ ـ نمو المدن

ان التعبير الصارخ عن العملية قيد الدرس هو نمو المدن . وها هي المعطيات الدالة على هذا النحو في روسيا الاوروبية (٥٠ مقاطعة) في فترة ما بعد الاصلاح .

السنوات	سكان روسيا الاوروبية (بالآلاف)			النسبة من السكان المدينيين	عدد المدن مع السكان				سكان المدن الكبيرة (بالآلاف)				سكان اكبر ١٤ مدينة عام ١٨٦٣ (بالآلاف)
	المجموع	في المدن	في الاقتصية		فوق ٢٠٠ الف	١٠٠ر٠٠٠ — ٢٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠ — ١٠٠ر٠٠٠	اجمالي المدن الكبيرة	فوق ٢٠٠ الف	١٠٠ر٠٠٠ — ٢٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠ — ١٠٠ر٠٠٠	المجموع	
١٨٦٣	٦١ر٤٢٠ر٥	٦ر١٠٥ر١	٥٥ر٣١٥ر٤	٩ر٩٤	٢	١	١٠	١٣	٨٩١ر١	١١٩ر٠	٦٨٢ر٤	١ر٦٩٣ر٥	١ر٧٤١ر٩
١٨٨٥	٨١ر٧٢٥ر٢	٩ر٩٦٤ر٨	٧١ر٧٦٠ر٤	١٢ر١٩	٣	٧	٢١	٣١	١ر٨٥٤ر٨	٩٩٨ر٠	١ر٢٠٢ر٧	٤ر١٥٥ر٥	٢ر١٠٣ر٧
١٨٩٧	٩٤ر٢١٥ر٤	١٢ر٥٢٧ر١	٨٢ر١٨٨ر٣	١٢ر٧٦	٥	٩	٣٠	٤٤	٣ر٢٢٨ر١	١ر١٧٧ر٠	١ر٩٨٢ر٤	٦ر٣٩٧ر٥	٤ر٢٦٦ر٣

وهكذا ، فان نسبة سكان المدن في تزايد مطــرد ، اي ان السكان يتحولون باستمرار من الزراعة الــى المهن التجاريــة والصناعية . ويتزايد عدد سكان المدن بوتيرة تبلغ ضعفي وتــيرة زيادة السكان في باقي أجزاء البلاد : فبين ١٨٦٣ و١٨٩٧ ، ازداد اجمالي السكان بنسبة ٣ر٥٣ بالمئة ، وازداد عدد السكان الريفيين بنسبة ٥ر٤٨ بالمئة ، في حين ازداد عدد سكان المدن بنسبــة ٩٧ بالمئة . وعلى امتداد ١١ سنة ، (١٨٨٥ ــ ١٨٩٧) ، «فالحد الادنى من تدفق السكان الريفيين الى المدن» بلغ ٥ر٢ مليــون نسمة ، حسب تقدير السيد ف. ميخائيلوفسكي ، اي بما يزيد عن ٢٠٠ الف نسمة بالسنة .

ان عدد سكان المدن التي هي مراكز صناعية وتجارية هامــة ينمو بسرعة اكبر من سرعة نمو سكان المدن عموما . فعدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠ الفا يتضاعف بثلاثة أضعاف خلال الفترة ما بين ١٨٦٣ و١٨٩٧ (من ١٣ الى ٤٤ مدينة) . وفــي العام ١٨٦٣ ، كان ٢٧ بالمئة فقط من مجموع سكان المدن (٧ر١ من اصل ١ر٦ مليون) يتمركز في تلك المدن الكبيرة ، فاذا بــه ٤١ بالمئة تقريبا العام ١٨٨٥ (١ر٤ من اصل ٩ر٩ مليون) ، وفي العام ١٨٩٧ تجاوز النصف ، حوالي ٥٣ بالمئة (٤و٦ من اصل ١٢ مليون) . لذا نقول انه في الستينيات ، كانت المدن الصغــرى حاضنة سكان المدن ، لكن المدن الكبيرة تفوقت عليها نهائيا فــي التسعينيات . فعدد سكان الـ ١٤ مدينة التي كانت تشكل اكبر مدن روسيا العام ١٨٦٣ ازداد من ٧ر١ مليون الى ٣ر٤ مليــون نسمة ، اي بنسبة ١٥٣ بالمئة ، في حين ان اجمالي عدد سكان المدن ازداد فقط بنسبة ٩٧ بالمئة . من هنا فان النمو الضخــم للمراكز الصناعية الكبيرة ونشوء عدد كبير من المراكز الجديدة هو احد مميزات فترة ما بعد الاصلاح .

ب ـ دلالة الاستيطان الداخلي

اشرنا أعلاه (الفصل الاول ، القسم الثاني) الى ان النظرية تستخلص القانون عن نمو السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة من كون رأس المال المتغير ينمو نموا مطلقا في الصناعة (ونمو رأس المال المتغير يعني زيادة عدد العمال الصناعيين وعدد مجموع السكان العاملين في التجارة والصناعة)، في حين انه في الزراعة «يتناقص رأس المال المتغير المطلوب لاستثمار قطعة ارض معينة تناقصا مطلقا» . ويستطرد ماركس قائلا : «وهكذا فان رأس المال المتغير يتزايد فقط عند زراعة ارض جديدة ، على ان هذا بدوره يتطلب ، كشرط مسبق ، مزيدا من النمو في عدد السكان غير الزراعيين» .

ومن هنا فمن الواضح ان زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة ظاهرة لا يمكن معاينتها الا عندما توجد منطقة مأهولة سلفا وحيث كل الاراضي قيد الاستثمار . ان سكان مثل هذه المنطقة ، عندما تطردهم الرأسمالية من الزراعة ، لن يجدوا بديلا عن الهجرة الى المراكز الصناعية او الى بلدان اخرى . على ان الوضع يتغير جوهريا عندما نلقى منطقة لم يستكمل فيها استثمار كل الاراضي ولا باتت مأهولة كليا . ذلك ان سكان مثل هذه المنطقة ، عندما يطردون من الزراعة في رقعة مأهولة ، قد ينتقلون الى رقعة غير مأهولة من هذه المنطقة ويتولون «استصلاح وزراعة اراض جديدة» . فتكون النتيجة زيادة في عدد السكان العاملين في الزراعة، وقد تكون هذه الزيادة (لبعض الوقت على الاقل) مساوية لزيادة عدد السكان العاملين في الصناعة ان لم نقل انها اسرع . في حالة كهذه نلقى عمليتين اثنتين : ١ ــ نمو للرأسمالية في القسم القديم المأهول من البلد ، او في جزء منه ، ٢ ــ نمو الرأسمالية على «اراض جديدة» . وتعبر العملية الاولى عن المزيد

من التطور للعلاقات الرأسمالية القائمة . اما الثانية ، فانها تعبر عن نشوء علاقات رأسمالية جديدة على ارض جديدة . العملية الاولى تتعلق بتطور الرأسمالية في العمق ، اما الثانية ، فبتطورها الافقي . وبديهي ان الخلط بين العمليتين يؤدي الى مفهوم مغلوط لعملية انتقال السكان من الزراعة الى المهن التجارية والصناعية .

توفر روسيا ما بعد الاصلاح المثال على تزامن هاتين العمليتين . ففي مطلع الاصلاح ، في الستينيات من هذا القرن ، كانت الاطراف الجنوبية والشرقية من روسيا الاوروبية قليلة السكان ، وكان المهاجرون من مناطق روسيا الوسطى والزراعية يتوافدون اليها بأعداد ضخمة . والواقع ان هذا التكوّن لسكان زراعيين جدد على مساحات ارض جديدة هو الذي تولى التعتيم على العملية الموازية ، عملية تحول السكان من الزراعة الى الصناعة . ولتوضيح الصورة عن هذه السمة المميزة لروسيا ، بناء على المعطيات الاحصائية عن سكان المدن ، يجب تقسيم المقاطعات الخمسين لروسيا الاوروبية الى مجموعات مستقلة . فنقدم المعطيات عن السكان المدينيين في تسع مناطق من روسيا الاوروبية للعام ١٨٦٣ والعام ١٨٩٧ * .

اما بالنسبة الى القضية التي تهمنا ، فالمهم هو ما يتعلق بالمناطق الثلاث : ١ ــ المنطقة الصناعية غير الزراعية (١١ مقاطعة في اول فئتين بما فيها مقاطعتي الحواضر) . وهذه منطقة عرفت

---

* الجدول الاحصائي الذي يقدمه لينين يقسم مقاطعات روسيا الاوروبية الى المجموعات التالية : ١ ــ موسكو وسان بطرسبرغ ٢ ــ المقاطعات الصناعية وغير الزراعية ، ٣ ــ المقاطعات الزراعية الوسطى ، مالوروسيا والفولغا الوسطى ، ٤ ــ نوفوروسيا ، الفولغا السفلى ، والمقاطعات الشرقية ، ٥ ــ البلطيق ، ٦ ــ المقاطعات الغربية ، ٧ ــ المقاطعات الجنوبية الغربية ، ٨ ــ الاورال ، ٩ ــ اقصى الشمال ــم ــ .

هجرة شحيحة الى المناطق الاخرى . (٢) المنطقة الزراعية الوسطى (١٣ مقاطعة في الفئة ٣) . وكانت الهجرة من هذه المنطقة واسعة النطاق ، جزئيا الى المنطقة الاولى ، ولكن اساسا الى المنطقة التالية . (٣) الاطراف الزراعية (المقاطعات التسع في الفئة ٤) تشكل منطقة جرى استيطانها في فترة ما بعد الاصلاح . اما نسبة السكان المدينيين في كل هذه المقاطعات الـ ٣٣ فانها تختلف قليلا ، كما يظهر من الجدول ، عن النسبة المئوية للسكان المدينيين في روسيا الاوروبية عموما .

نشاهد في المنطقة الاولى ، غير الزراعية او الصناعية ، ارتفاعا سريعا جدا في نسبة السكان المدينيين من ١ر١٤ بالمئة الى ١ر٢١ بالمئة . ومعدل نمو السكان الريفيين هنا بطيء جدا ، اذ هو بالكاد يتجاوز نصف ما هو عليه لروسيا كلها . اما نمو السكان المدينيين ، فانه ، في المقابل ، اعلى بكثير من المعدل (١٠٥ بالمئة في مقابل ٩٧ بالمئة) . واذا كان لا بد من مقارنة روسيا بالبلدان الصناعية لاوروبا الغربية (كما هو الحال غالبا) فينبغي مقارنة تلك البلدان بهذه المنطقة بالذات ، لانها وحدها تملك ظروفا شبيهة بظروف البلدان الصناعية الرأسمالية .

تتغير الصورة في المنطقة الثانية ، المنطقة الزراعية الوسطى . فنسبة السكان المدينيين هنا منخفضة جدا وهي تنمو بوتيرة ادنى من المعدل . فقد كانت الزيادة في عدد السكان المدينيين والريفيين بين ١٨٦٣ و١٨٩٧ ، ادنى بكثير من المعدل لكل روسيا . وهذا ما يفسره التدفق الواسع للمهاجرين من هذه المنطقة الى الاطراف الحدودية . ويقدّر السيد ف. ميخائيلوفسكي انه خلال الفترة ١٨٨٥ ــ ١٨٩٧ غادر تلك الانحاء **حوالي ثلاثة ملايين نسمة**، اي اكثر من ثلث السكان .

اما في المنطقة الثالثة ، منطقة الاطراف ، فقد عرفت نسبة السكان المدينيين زيادة كانت ادنى **بقليل من المعدل** (من ٢ر١١ بالمئة الى ٣ر١٣ بالمئة ، اي وفق نسبة قدرها ١٠٠ : ١١٨ ، في حين

ان المعدل هو من ٩٫٩٤ الى ١٢٫٧٦ ، اي بنسبة قدرها ١٠٠ : ١٢٨) . ومع ذلك فان النمو المطلق للسكان المدينيين هنا ، لم يكن أقل من المعدل ، **بل اعلى منه بكثير** (+ ١٣٠ بالمئة مقابل + ٩٧ بالمئة) . وبالتالي ، فان تحويل السكان من الزراعة الى الصناعة كان كثيفا جدا ، لكنه جرى التعتيم عليه بالنمو الكبير في السكان العاملين في الزراعة بسبب موجة هجرة الى المنطقة ، حيث ارتفع عدد السكان الريفيين بنسبة ٨٧ بالمئة ، في حين لم تتجاوز هذه النسبة ٤٨٫٥ بالمئة لمجموع روسيا . وتتجلى عملية التعتيم على ظاهرة انخراط السكان في الصناعة بشكل صارخ في بعض المقاطعات . ففي مقاطعة تاوريدا مثلا ، لم تتغير نسبة السكان المدينيين العام ١٨٩٧ عنها في العام ١٨٦٣ (١٩٫٦ بالمئة)، لا بل انها تراجعت في مقاطعة خيرسون (من ٢٥٫٩ بالمئة الى ٢٥٫٤ بالمئة) رغم ان نمو المدن في كلا المقاطعتين لم يكن متخلفا كثيرا عن النمو في مقاطعتي الحواضر (+ ١٣١ بالمئة ، + ١٣٥بالمئة في مقابل + ١٤١ بالمئة بالنسبة لمقاطعتي الحواضر) . وهكذا فان زيادة السكان الزراعيين الجدد على اراض جديدة تؤدي بدورها الى مزيد من النمو في عدد السكان غير الزراعيين .

ج ـ نمو البلدات والقرى المعملية والتجارية والصناعية

بالاضافة الى المدن ، تكتسب التجمعات التالية موقع المراكز الصناعية : اولا ، الضواحي التي لا يجري احتسابها دائما مع المدن مع انها باتت تغطي رقعة متوسعة باستمرار حول المدن الكبيرة ، ثانيا ، البلدات والقرى المعملية . وتتكاثر هذه المراكز الصناعية في المقاطعات الصناعية حيث نسبة السكان المدينيين شديدة

الانخفاض . ويظهر من الجدول المثبت أعلاه * ، والذي يعالج ارقام سكان المدن حسب المناطق ، انها في ٩ مقاطعات صناعية بلغت ٣ر٧ بالمئة العام ١٨٦٣ و٦ر٨ بالمئة العام ١٨٩٧ . والواقع ان السكان العاملين فيالتجارة والصناعة في تلك المقاطعات ليسوا متمركزين في المدن ، بل في القرى الصناعية . فمن بين «بلدات» مقاطعات فلاديمير ، وكوستروما ، ونيجني ـ نوفغورود وسواها، يوجد عدد غير قليل يضم اقل من ثلاثة آلاف او الفين او حتى الف مواطن ، في حين توجد «قرى» عديدة تضم الواحدة منها الفين او ثلاثة او حتى خمسة آلاف عامل . وكما يلاحظ عن حق واضح «**مسح مقاطعة ياروسلافل**» (المجلد ٢ ، ص ١٩١) ففي فترة ما بعد الاصلاح «بدأت المدن تنمو بوتيرة أسرع من ذي قبل ، وشهدنا بالاضافة الى ذلك نمو مستوطنات من نمط جديد ، نمو طراز من المركز المعملي يقع في منزلة بين المنزلتين ، بين المدينة والقرية» . وقد أوردنا الارقام التي تبين النمو السريع جدا لهذه المراكز ولعدد العمال الصناعيين المجمعين فيها . وتبين لنا انه يوجد عدد غير قليل من المراكز من هذا النوع في مختلف انحاء روسيا ، ليس فقط في المقاطعات الصناعية ، بل وفي الجنوب ايضا . ففي الاورال ، تبلغ نسبة السكان المدينيين ادناها : ففي مقاطعتي فياتكا وبيرم ، كانت النسبة ٢ر٣ بالمئة عام ١٨٦٣ و٤٧ بالمئة عام ١٨٩٧ . ولكن هناك مثالا عن الحجم النسبي للسكان «المدينيين» والصناعيين : في قضاء كراسنو فيمسك ـ مقاطعة بيرم ـ يبلغ عدد السكان المدينيين ٦٤٠٠ (للعام ١٨٩٧) في حين نجد انه وفق احصاء الزيمستوفات للاعوام ١٨٨٨ ـ ١٨٩١ ، يبلغ السكان الصناعيون في القضاء ٨٤٧٠٠ ، بينهم ٥٦٠٠٠ لا يتعاطون الزراعة اطلاقا وفقط ٥٦٠٠ يعيشون على الارض

---

* محذوف لعدم إثقال النص ـم ـ .

اساسا . وفي قضاء ايكاتريبرغ ، حسب احصاء الزيمستوفات، هناك ٦٥٫٠٠٠ نسمة بدون ارض ، و ٨١٫٠٠٠ يتمتعون بأراض للرعي . من هنا ، فان عدد السكان غير المدينيين **لاثنين من الاقضية** فقط هو اكبر من السكان المدينيين للمقاطعة بأسرها (الذين كانوا ١٩٥٫٠٠٠ نسمة العام ١٨٩٧ !) .

وأخيرا ، فبالاضافة الى المستوطنات المعملية ، فان صفة المراكز الصناعية تنطبق ايضا على قرى تجارية وصناعية ، تهيمن على نواح من تجمعات الصناع اليدويين او هي تنمو بسرعة فائقة منذ الاصلاح نظرا لموقعها على ضفاف الانهر وقرب محطات سكك الحديد ، الخ . وقد قدمنا في الفصل السادس (القسم ٢) عدة أمثلة عن مثل هذه القرى ، وتبين انها تجذب اليها السكان الريفيين ، مثلها كمثل المدن ، وغالبا ما يتميز سكانها بمستوى من التعليم يزيد عن المعدل . وكمثال اضافي ، فلنستشهد بمعطيات عن مقاطعة فورونيج لكي نبين الاهمية النسبية للمراكز الصناعية والتجارية المدينية وغير المدينية . في **«العائدات الاحصائية المندمجة»** لمقاطعة فورونيج ، هناك لائحة مندمجة تصنّف **القرى** في ٨ أقضية في المقاطعة . في تلك الاقضية توجد ٨ مدن ، يبلغ عدد سكانها ٥٦٫١٤٩ (العام ١٨٩٧) . ومن بين القرى ، في المقابل ، هناك أربع تضم ٩٫٢٧٦ اسرة و٥٣٫٧٣٢ نسمة ، اي انها اكبر بكثير من المدن . كذلك تضم هذه القرى ٢٤٠ مؤسسة تجارية و٤٠٤ مؤسسات صناعية . وثمة ٦٠ بالمئة من اجمالي عدد الاسر ، لا يتعاطى الزراعة على الاطلاق ، و٢١ بالمئة يزرعونها على اساس الاستئجار من الجار او على اساس المشاركة (المناصفة)، ٧١ بالمئة يفتقدون لحيوانات الجر وللادوات الزراعية ، و٦٣ بالمئة يشترون الحبوب على امتداد العام ، و٨٠ بالمئة يتعاطون الصناعة. ونحن اذ نصنّف اجمالي سكان هذه المراكز في فئة العاملين في التجارة والصناعة ، لا نكون مبالغين البتة ، بل لعلنا ما دون

الحجم الفعلي لهؤلاء العاملين، لانه يوجد في الاقضية الثمانية ٢١ر٩٠٦ اسرة لا تفلح الارض بتاتا . وعلى الرغم من ذلك ، ففي المقاطعة الزراعية قيد الدرس، نجد ان السكان العاملين بالتجارة والصناعة خارج المدن ليسوا اقل منهم داخلها .

د ـ الاستخدامات الخارجية غير الزراعية

ولكن حتى اذا اضفنا الى المدن القرى والبلدات المعملية والتجارية والصناعية ، فنظل بعيدين جدا عن استكمال مجموع السكان الصناعيين في روسيا . ان القيود على حرية الحركة والانغلاق الفئوي للقرية المشاعية تفسر تفسيرا كاملا الصفة المميزة لروسيا بحيث اننا مضطرون لاحتساب جزء لا بأس به من السكان الريفيين ضمن السكان الصناعيين ، ذلك الجزء الذي يكسب معيشته بالعمل في المراكز الصناعية ويقضي فيها قسما من سنته . نشير هنا الى ما يسمى «الاستخدامات الخارجية» غير الزراعية . ترى وجهة النظر الرسمية في هؤلاء «الصناعيين» مزارعين فلاحين يعملون في «استخدامات ثانوية» فقط ، وقد تبنت اكثرية الاقتصاديين الشعبويين وجهة النظر هذه ، دون كبير جدال . وبعد كل ما قيل أعلاه ، ليس ثمة من حاجة لبرهان تفصيلي عن مدى بطلانها . وفي كل الاحوال ، ومهما تباينت الآراء حولها ، فما من شك في انها تشير الى **تحويل السكان من المهن الزراعية الى المهن التجارية والصناعية (...)**

(...) وهكذا ، فما من شك في ان حراكية السكان اكبر في مناطق روسيا غير الزراعية منها في المناطق الزراعية . فلا بد لعدد العمال المهاجرين غير الزراعيين من ان يكون اكبر من عدد العمال المهاجرين الزراعيين ، كما لا بد له من **أن يزيد عن ثلاثة ملايين**

عامل ✶ .

ان النمو الضخم والمطرد للهجرة هو ما تؤكده كل المصادر (...)

ان الهجرة غير الزراعية **ظاهرة تقدمية** مثلها كمثل تحويل السكان من الزراعة الى المدن . فهي تنتزع السكان من المناطق المهملة ، المتخلفة ، والنائية تاريخيا لتجذبهم الى معمعة الحياة الاجتماعية العصرية . ان الهجرة تزيد نسبة التعليم بين السكان، وترفع مداركهم ، وتزودهم بالعادات والمتطلبات المتمدنة .

يندفع الفلاحون الى الهجرة «بحوافز راقية» ، اي بتفوق الحذاقة والتهذيب لدى سكان سان بطرسبرغ ، فاذا بهم – اي الفلاحون – يتطلعون الى حيث «الامور افضل» . «وهم يعتبرون الحياة والعمل في سان بطرسبرغ أيسر منهما في الريف» (١) . «جميع الريفيون يسمون أجلافا ، والغريب في الامر انهم لا يشعرون بأية اهانة البتة من ذلك ، بل انهم هم الذين يطلقون هذا النعت على انفسهم ، ويتذمرون لان اهلهم لم يرسلوهم الى سان بطرسبرغ لتحصيل العلم . على انه لا بد من القول ان هؤلاء الريفيين **الاجلاف** ليسوا بجلافة سكان المناطق الزراعية المحضة، ذلك انهم يتمثلون ، في لاوعيهم ، المظاهر والعادات الخارجية لاهالي سان بطرسبرغ : ان نور الحاضرة يشع عليهم ولو بطريقة غير مباشرة» (٢) . اما في مقاطعة ياروسلافل (اضافة الى الامثلة عن أناس اصابوا الثراء) «يوجد عامل اضافي لاندفاع الناس بعيدا عن منازلهم . وهذا العامل هو الرأي العام الذي يصم بالجلافة

✶ يقدر لينين مجموع العاملين في المؤسسات الصناعية المختلفة التي تستخدم العمال المهاجرين بخمسة الى ستة ملايين نسمة –م– .

١ – **بلد النساء** ، ص ٢٦ – ٢٧ ، ١٥ .

٢ – **المصدر ذاته** ، ص ٢٧ .

مدى الحياة كل من لم يسكن سان بطرسبرغ ، او سواها من المدن ، ويكتفي بالعمل بالزراعة او الحرف ، ويجد مثل هذا الرجل صعوبة في ان يجد لنفسه زوجة» (**مسح مقاطعة ياروسلافل** ، الجزء ٢ ، ص ١١٨) . ان الهجرة الى المدينة ترفع الفلاح الى مصاف المواطن ، وتحرره من جملة من الارتهانات العشائرية والشخصية والانقسامات الفئوية الطبقية العميقة الجذور في الارياف ...

«ان عاملا اساسيا من العوامل المشجعة على الهجرة هو ذلك الشعور النامي بالكرامة الانسانية بين الشعب . ان التحرر من القنانة والارتباط القديم القطاع الاكثر حيوية من سكان الريف بحياة المدن ، طالما أثارا عند الفلاح في ياروسلافل الثقة بالنفس، والطموح الى الانفلات من حالة الفقر والتبعية التي تفرضها عليه حياة الريف ، نحو حالة من الاكتفاء والاستقلال والاحترام ... أن الفلاح الذي يعيش على المداخيل الخارجية يشعر بحرية أكبر وبالمزيد من المساواة تجاه الذين ينتمون الى مراتب اجتماعية أخرى ، وهذا ما يفسر هذه الرغبة الجامحة عند الشباب في الهجرة الى المدن» (المصدر ذاته ، الجزء ٢ ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠).

الهجرة للمدن تؤدي الى تفكك العلاقات العشائرية القديمة وترفع المرأة الى موقع اكثر استقلالا ، وتجعلها ندّا للرجل . «بالمقارنة مع المناطق التي لم تعرف الهجرة ، نجد أن عائلات سوليغاليش وشوخلوما» (وهما قضاءان من أقضية مقاطعة كوستروما التي تعرف اعلى نسَب للهجرة) «**هي أقل تماسكا ، ليس فقط من منظار تقلص السلطة البطريركية للشيوخ ، وانما ايضا من منظار العلاقات بين الآباء والبنين ، بين الرجل وزوجته. وبالطبع ، يصعب ان تتوقع عاطفة جارفة وتشبثا عنيفا بالبيت الابوي لدى ابناء أرسلوا الى سان بطرسبرغ منذ سن الاثنتيعشرة سنة فأصبحوا كوزموبوليتيين لاشعوريا ، وأصبح لسان حالهم**

«وطني حيث اشعر بالارتياح» ✱ **«ان المــــرأة في سوليغاليش معتادة على الاستغناء عن سلطة زوجها ومساعدته ، لذا تجدها مختلفة كل الاختلاف عن الفلاحة المسحوقة في المنطقة الزراعية : انها مستقلة وتعتمد على نفسها ... ان ضرب الزوجات استثناء نادر هنا ... ونلاحظ في العادة المساواة بين النساء والرجال حيثما كان وفي كل الامور» (١) .**

وأخيرا ليس آخرا ، فالهجرة غير الزراعية ترفع الاجور ، ليس فقط أجور العمال المأجورين الذين يهاجرون، وانما ايضا **أجور الذين يلازمون قراهم (٢) .**

وتنعكس هذه الواقعة بنوع خاص في ان المقاطعات غــــير الزراعية حيث الاجور اعلى مما هي عليه في المقاطعات الزراعية تجذب اليها العمال الزراعيين من هذه الاخيرة (...)

الاجور في المانيفاتورة اعلى منها في الزراعة ، «وتفيد تقارير العديد من المراسلين ان الصناعات تساعد على تنمية متطلبــات جديدة (الشاي ، الخام ، الاحذية ، ساعات الحائط ، الخ.) بين الفلاحين ، وعلى رفع مستوى معيشتهم العام ، فتؤدي بالتالي الى ارتفاع الاجور» (٣) .

وهذا رأي نموذجي لاحد المراسلين :

«ان ندرة [اليد العاملة] دائمة ، والسبب هو ان سكــــان الضواحي مفسدون ، يعملون في ورش سكك الحديد ويخدمون على خطوط سكك الحديد . ودائما ما يؤدي قرب كالوغا وأسواقها

✱ المصدر ذاته ، ص ٨٨ .

١ ـ Yuridichesky Vesihik يوريديتشفسكي فيتسنيـــك ، ١٨٩٠ . العدد ٩ ، ص ١٤٢ .

٢ ـ **المصدر ذاته** ، الفصل ٤ ، القسم ٤ ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

٣ ـ **المسح الاحصائي لمقاطعة كالوغا للعام ١٨٩٦** ، الجزء ٢ ، ص ٤١ .

الى اجتذاب السكان المجاورين ، يتوافدون اليها لبيع البيض والحليب ، الخ. ، ثم يعربدون في الخمارات ، والسبب في ذلك ان الجميع يريد اعلى الاجور لاقل كمية ممكنة من العمل . وهم يعتبرون العامل الزراعي مهنة شائنة ، وجميعهم يسعى الى المدن حيث يضخمون صفوف البروليتاريا والرعاع ، في حين يعاني الريف ، في المقابل، من نقص في العمال القادرين والاقوياء» (١).

ان نعت هذا التقييم للصناعات المستخدمة للعمال المهاجرين بأنه **شعبوي** له كل ما يبرره . فالسيد جبانكوف ، مثلا ، اذ يشير الى ان الذين يهاجرون ليسوا يدا عاملة فائضة ، بل «ضرورية» يحل محلهم الفلاحون الوافدون ، يعتبر «بديهيا» ان تكون «هذه الاستبدالات بالغة الافادة» . ولكن لمن ، يا عزيزنا جبانكوف ؟ «ان الحياة في العواصم تلقن **العديد من العادات المتمدنة عند الفئة الدنيا** وميلا نحو البذخ والاستعراضية ، وهذا ما يؤدي الى تبذير ، لا طائل تحته ، (!!) للمال»(٢) ، ان النفقات الاستعراضية وما شابهها غالبا ما تكون «غير انتاجية» !! (٣) . ويولول السيد هيرتزنشتاين متباكيا على «الثقافة الزائفة»، و«الحياة الصاخبة»، و«التعتعة المنفلتة من عقالها» ، و«عربدات السكر والتهتك القذر» ، الخ (٤) .

وانطلاقا من معطيات الهجرة الواسعة النطاق ، يستنتج علماء الاحصاء الموسكوبيين انه من الضروري اتخاذ «الاجراءات التي

---

١ ـ **المصدر السابق** ، ص ٤٠ .

٢ ـ «**تأثير الصناعات التي تستخدم العمال المهاجرين ...**» ، ص ٣٣ .

٣ ـ **يوريديتشفسكي فيتسنيك** ، ١٨٩٠ ، العدد ٩ ، ص ١٣٨ .

٤ ـ Ruskaya Mysl **روسكايا ميزل** ، ١٨٨٧ ، العدد ٩ ، ص ١٦٣ . وهي مطبوعة ليبرالية ـم ـ .

تؤدي الى خفض الحاجة الى العمل المهاجر» . ويحاجج السيد كاريشيف عن اليد العاملة المهاجرة على النحو التالي : «وحدها زيادة رقعة اراضي الفلاحين الى حجم يسد الحاجات الاساسية(!) لعائلاتهم تستطيع ان تحل هذه المشكلة الخطيرة في اقتصادنا الوطني » .

ولكن ليس يخطر ببال اي من هؤلاء السادة الحاذقين انه قبل الحديث عن «حل المشاكل الخطيرة» ، لا بد من ان نؤمن للفلاح حرية الحركة الكاملة، وحرية التخلي عن الارض ومغادرة المشاعة، حرية الاستقرار (دون الاضطرار الى دفع أموال الإعتاق) في اي تجمع سكاني ، مدنيا كان ام دينيا !

وهكذا فان تحويل السكان عن الزراعة في روسيا يتمثل في نمو المدن (وهو نمو يحجبه الاستبطان المحلي جزئيا)، والضواحي، والقرى والبلدات المعملية والتجارية والصناعية ، مثلما يتجلى في الهجرة غير الزراعية . وتشكل كافة هذه العمليات ، التي تطورت وتتطور بسرعة ، أفقيا وفي العمق ، في فترة ما بعد الاصلاح ، مقومات ضرورية للتطور الرأسمالي ، وهي عميقة المضمون التقدمي بالمقارنة مع أشكال الحياة السابقة .

٣ ـ تطور استخدام العمل المأجور

في دراسة تطور الرأسمالية ، لا بد لنا من ايلاء الاهمية القصوى الى مدى استخدام العمل المأجور . ذلك ان الرأسمالية هي ذلك الطور من تطور الانتاج البضاعي حيث تتحول قوة العمل ، هي ايضا ، الى سلعة . والميل الرئيسي للرأسمالية هو نحو زج اجمالي قوة العمل للاقتصاد الوطني في الانتاج ، ولكن فقط بعد بيعها وبعد شرائها من قبل أرباب العمل . حاولنا ،

أعلاه ، ان نبين بالتفصيل تجليات هذا الميل في روسيا بعد الاصلاح . يبقى علينا الان استخلاص الخلاصات الضرورية . لنحتسب ، اولا بأول ، عدد بائعي قوة العمل كما ورد في الفصول السابقة ثم نصف شراة قوة العمل (في القسم القادم) .

ان بائعي قوة العمل يخرجون من صفوف الشعب العامل في البلد المنخرط في انتاج القيم المادية . ويقدر عدد هؤلاء السكان بـ ١٥ مليون ونصف المليون من العمال الذكور البالغين . وقد بيّنا ، في الفصل الثاني ، ان الفئة الدنيا من الفلاحين ليست سوى بروليتاريا ريفية ، وقلنا اننا سندرس لاحقا الاشكال التي بواسطتها تبيع البروليتاريا قوة عملها . فلنجمع الان فئات العمال المأجورين التي جرى تعدادها سابقا :

١ ـ العمال المأجورون الزراعيون وعددهم ٣ ملايين ونصف المليون (في اوروبا الغربية) .

٢ ـ عمال المصانع والمناجم وسكك الحديد ـ حوالي مليون ونصف المليون . والمجموع : خمسة ملايين عامل مأجور محترف. وبالاضافة لذلك :

٣ ـ عمال البناء ، حوالي المليون .

٤ ـ عمال الاخشاب (قاطعو الاشجار ، حطابون ، ناقلو الاخشاب في الانهار ، الخ) ، عمال غير مهرة ، بناة سكك حديد ، حمالون ، وبشكل عام مختلف فئات العمال «غير المهرة» في المراكز الصناعية . وهؤلاء تعدادهم مليونا عامل .

٥ ـ العمال المشتغلون في المنازل لصالح الرأسماليين ، وأيضا العاملون لقاء أجور في المانيفاتورات غير المشمولين في «الصناعة المعملية» . وهؤلاء يبلغ تعدادهم ايضا مليوني عامل .

المجموع ـ **حوالي عشرة ملايين عامل مأجور** . واذا ما حذفنا النساء والاطفال ـ ولنقل انهم الربع (١/٤) ـ يبقى لدينا **سبعة ملايين ونصف المليون عامل مأجور من الذكور والبالغين** ، اي **حوالي نصف** مجموع السكان الذكور والبالغين المنخرطين في

انتاج القيم المادية في البلد ككل . ان قسما من هذا الجمع العريض من العمال المأجورين قد حقق قطيعة كاملة مع الارض ، وهو يعيش كليا من بيع قوة عمله . وهو يضم الاكثرية الساحقة من عمال المصانع (وبالتأكيد ، اكثرية عمال المناجم وسكك الحديد) وقسما من عمال البناء وعمال احواض السفن والعمال غير المهرة، كما يضم اخيرا قسما كبيرا نسبيا من العمال المستخدمين في المانيفاتورات الرأسمالية وسكان المراكز غير الزراعية المنخرطة في العمل المنزلي لصالح الرأسماليين . اما القسم الآخر ، والاكبر ، فانه لم يحقق القطيعة بعد مع الارض ، ويغطي نفقاته جزئيا من المداخيل المتأتية من فلاحة رقع ارض صغيرة ، ويشكل بالتالي نمطا من العامل المأجور المحاصص الذي حاولنا وصفه في الفصل الثاني . وقد بيّنا في ملاحظات سابقة ان هذا الجمع العريض من العمال المأجورين قد تكوّن اساسا في فترة ما بعد الاصلاح وانه مستمر في التنامي السريع .

ويهم هنا ملاحظة دلالة الخلاصة التي توصلنا اليها بصدد فائض السكان النسبي (او جيش العمل الاحتياطي) الذي تخلقه الرأسمالية . ويظهر جليا من المعطيات المتعلقة باجمالي عدد العمال المأجورين في كافة فروع الاقتصاد الوطني ، الخطأ الاساسي الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون حول هذه النقطة. وكما أتيحت لنا فرصة ان نلاحظ في مكان آخر (**دراسات** ، ص ٣٨ ـ ٤٢) ، فالخطأ يكمن في ان الاقتصاديين الشعبويين (السادة فورونتسوف ودانيالسون وشركاؤهما) الذين تحدثوا كثيرا عن «تحرير» الرأسمالية للعمال ، لم يفكروا في دراسة الاشكال المحددة لفائض السكان الرأسمالي في روسيا ، كما انهم عجزوا كليا عن استيعاب الحقيقة القائلة ان مجرد وجود الرأسمالية وتطورها في هذا البلد قد اقتضى وجود جمهرة ضخمة من العمال الاحتياطيين . وبواسطة العبارات التافهة ،

والحسابات العجيبة عن عدد العمال «الصناعيين» حوّلوا واحدا من الشروط الاساسية لتطور الرأسمالية الى برهان على كون الرأسمالية مستحيلة ، كونها خطأ وعمارة بلا اساس ، الخ . على أن الواقع انه لم يكن للرأسمالية الروسية ان تتطور الى مستواها الحالي ، بل ان تعيش لسنة واحدة ، لولا ان مصادر ممتلكات المنتجين الصغار لم يخلق جيشا من عدة ملايين من العمال الأجورين المستعدين ، لدى اول اشارة ، لاشباع الحد الاقصى من الطلب لدى ارباب العمل في الزراعة ، وقطع الاخشاب ، والبناء ، والتجارة وفي صناعات المانيفاتورة والتعدين والنقل ، الخ . ونقول «الحد الاقصى من الطلب» ، لان الرأسمالية لا تتطور الا على نحو تشنجي متقطع ، وبالتالي ، فان عدد المنتجين المضطرين لبيع قوة عملهم يجب ان يفوق دائما المعدل الوسطي لطلب الرأسمالية للعمال .

لقد قدرنا العدد الاجمالي لمختلف فئات العمال المأجورين ، لكننا لم نرد بذلك القول انه بمقدور الرأسمالية ان توفر العمل لهم جميعا . لا ولن يوجد مثل هذا الانتظام في الاستخدام في المجتمع الرأسمالي ، بغض النظر عن اية فئة من العمال المأجورين نتناول . ومن بين ملايين العمال المهاجرين او المستقرين ، يبقى قسم معين في عداد جيش العاطلين عن العمل الاحتياطي ، فتارة يتضخم هذا الجيش ليكتسب أحجاما ضخمة في سنوات الازمات، أو اذا عرفت صناعة معينة الانتكاسة في منطقة معينة ، او اذا كان ثمة انتشار سريع لاستخدام الانتاج الآلي ، مما يؤدي الى الاستغناء عن أعداد من العمال ــ وطورا ، يتقلص الى الحد الادنى، الى حد إحداث «نقص» في اليد العاملة، وغالبا ما يكون هذا النقص موضع تذمر ارباب العمل في بعض الصناعات ، في سنوات معينة ومناطق معينة . على انه يستحيل التحديد ، ولو التقريبي ، لعدد العاطلين عن العمل في عام متوسط ، نظرا للغياب الكلي لما يقارب الاحصائيات الموثوقة . لكن الاكيد ان

العدد كبير جدا . وهذا ما تؤكده التذبذبات الهائلة في الصناعة والتجارة والزراعة الرأسمالية ، التي اشرنا اليها أعلاه في عدة مناسبات ، كما يؤكده العجز المألوف في موازنات الفئة الدنيا * من الفلاحين كما تسجله احصائيات الزيمستوفات . والحقيقة ان زيادة عدد الفلاحين المقذوف بهم الى مصاف البروليتاريا الصناعية والزراعية وزيادة الطلب على العمل المأجور هما وجهان لعملة واحدة . اما عن أشكال العمل المأجور ، فانها شديدة التنوع في المجتمع الرأسمالي ، وهي لا تزال متشابكة اينما كان مع مؤسسات النظام قبل الرأسمالي وبقاياه . وان تجاهل هذا التنوع الكبير في الاشكال ينطوي على خطأ كبير ، وهو خطأ يرتكبه اناس أمثال السيد فورونتسوف الذي يحاجج ان الرأسمالية قد «تحصنت في زاوية مع حوالي مليون ونصف المليون من العمال ، ولم تخرج منها قط» (١) . وها نحن الان امام الصناعة الآلية الكبرى بدلا من الرأسمالية . ولكن بأي عسف واصطناع يجري حشر هذا المليون ونصف المليون من العمال في «زاوية» خاصة يفترض انها بدون اي اتصال بسائر ميادين العمل المأجور ! فالواقع ان الاتصال وثيق جدا ، ويكفي ، لتشخيصه ، ان نذكر سمتين مميزتين من سمات النظام الاقتصادي الحالي .

اولا ، يرتكز هذا النظام على الاقتصاد المالي . ان «جبروت المال» يتجلى بكامل قوته في كل من الصناعة والزراعة ، في المدينة والريف في آن ، لكنه يصل الى ذروة تطوره ، ويصفي بقايا الاقتصاد العشائري نهائيا ، ويتمركز في بضعة من المؤسسات الكبيرة (المصارف) ويرتبط مباشرة بالانتاج الاجتماعي الواسع

---

* فئة الفلاح بلا احصنة والفلاح ذي الحصان الواحد ـم ـ .

١ ـ **نوفوي سلوفا** ، ١٨٩٦ ، العدد ٦ ، ص ٢١ .

النطاق فقط في ظل الصناعة الآلية الكبيرة .

ثانيا ، يعتمد النظام الاقتصادي الحالي على شراء وبيع قوة العمل . واذا ما اخذنا اصغر المنتجين في الزراعة او في الصناعة ، فسوف نجد ان الذي يؤجر نفسه ، او هو يستأجر سواه ، انما يشكل الاستثناء . لكن هذه العلاقات هنا ايضا لا تبلغ كامل تطورها ولا تنفصل نهائيا عن الاشكال الاقتصادية السابقة الا في ظل الصناعة الآلية الكبيرة . ومن هنا فان «الزاوية» التي تبدو ضيقة جدا في نظر بعض الشعبويين تجسِّد، في الحقيقة ، جوهر العلاقات الاجتماعية الحديثة ، وسكان هذه الزاوية، اي البروليتاريا ، هم طليعة جموع الكادحين والمستغلين، بالمعنى الحرفي للكلمة .

لذلك فان دراسة كل النظام الاقتصادي الراهن من زاوية العلاقات التي نشأت في هذه «الزاوية» هي وحدها التي توضح العلاقات الاساسية بين مختلف فئات المساهمين في الانتاج ، فتسمح بالتالي بالتقاط اتجاه التطور الرئيسي لهذا النظام . ومن جهة اخرى ، فان الذي يدير ظهره لهذه «الزاوية» ويكتفي بدراسة الظواهر الاقتصادية من منظار الانتاج العشائري الصغير ، تحوله مسيرة التاريخ إما الى حالم بريء واما الى ايديولوجي للبرجوازية الصغيرة وللملاك الزراعيين .

٤ ـ تكوّن سوق داخلية لليد العاملة

في استخلاصنا الاستنتاجات من المعطيات الواردة سابقا عن هذه المسألة ، سوف نقتصر على صورة حركة العمال في روسيا الاوروبية . هذه الصورة تقدمها لنا نشرة لمديرية الزراعة مبنية على شهادات ارباب العمل انفسهم . وتقدم صورة حركة العمال فكرة عامة عن كيفية تكوّن سوق داخلية لقوة العمل . وفي

استخدامنا للنشرة المذكورة ، سنحاول التمييز بين حركة العمال الزراعيين وحركة العمال غير الزراعيين ...

ان التحركات الاساسية للعمال **الزراعيين** هي التالية :

١ ـ من المقاطعات الزراعية الوسطى الى الاطراف الجنوبية والشرقية .

٢ ـ من مقاطعات التربة السوداء الشمالية الى مقاطعات التربة السوداء الجنوبية التي ينتقل منها العمال الى الاطراف (المناطق الحدودية) (راجع الفصل الثالث ...)

٣ ـ من المقاطعات الزراعية الوسطى الى المقاطعات الصناعية (راجع الفصل الرابع ...)

٤ ـ من المقاطعات الزراعية الوسطى والجنوبية الغربية الى منطقة مزارع الشمندر السكري (ويأتي العمال الى هذه الامكنة جزئيا من غاليسيا) .

اما التحركات الاساسية للعمال **غير الزراعيين** فهي التالية :

١ ـ الى الحواضر والمدن الكبيرة ، اساسا من المقاطعات غير الزراعية ، ولكن بدرجة كبيرة ايضا من المقاطعات الزراعية .

٢ ـ الى المنطقة الصناعية، الى مصانع فلاديمير، ياروسلافل، وغيرهما من المقاطعات في المناطق اياها .

٣ ـ الى المراكز الصناعية الجديدة او الى فروع الصناعة الجديدة ، الى مراكز الصناعة غير المعملية ، الخ . **وتتم هذه** الحركة بالاتجاهات التالية : أ ـ الى معامل تكرير السكر الشمندري من المقاطعات الجنوبية الغربية ، ب ـ الى منطقة المناجم الجنوبية ، ج ـ الى الاعمال في الموانيء (أوديسا ، روستو على الدون ، ريغا ، الخ) ، د ـ الى مستنقعات الخث في فلاديمير وسواها من المقاطعات ، هـ ـ الى مناطق التنجيم والتعدين في الاورال، و ـ الى مناطق صيد الاسماك (استراخان، البحر الاسود ، بحر أزوف ، الخ) ، ز ـ الى أحواض السفن ، وأعمال البحارة والتحطيب والملاحة النهرية ، الخ ، ح ـ الى

اعمال سكك الحديد ، الخ .

تلك هي أبرز تحركات العمال التي تؤثر ماديا ، الى هذا الحد او ذاك ، على ظروف استخدام اليد العاملة في مختلف المناطق ، حسب شهادات أرباب العمل . ولكي نقدر على أكمل وجه دلالة هذه التحركات ، فلنقارنها بالمعطيات عن الاجور في مختلف المناطق التي يهاجر العمال منها واليها (...)

يظهر من هذا الجدول اساس العملية التي تتكون بواسطتها السوق الداخليةلليد العاملة وبالتالي السوق الداخليةللرأسمالية. هناك منطقتان اساسيتان ، **الاكثر** تطورا رأسماليا ، تجذبان أعدادا من العمال: منطقة الرأسمالية الزراعية (الاطراف الجنوبية والشرقية) ومنطقة الرأسمالية الصناعية (الحواضر والمقاطعات الصناعية) . ان مستوى الاجور هو الاكثر انخفاضا في منطقة الانطلاق ، المقاطعات الزراعية الوسطى ، حيث الرأسمالية هي الاقل تطورا إن في الزراعة او في الصناعة . اما في مناطق الاستقبال ، في المقابل ، فترتفع الاجور في كافة مجالات العمل، كذلك ترتفع نسبة الاجور النقدية من الاجر الاجمالي * ، بما يؤكد ان الاقتصاد النقدي (المالي) يتوسع على حساب الاقتصاد الطبيعي. ثم ان المناطق الوسيطة ، الواقعة بين مناطق الاستقبال الاشد كثافة (والاجور الاكثر ارتفاعا) وبين منطقة الانطلاق (حيث الاجور الاكثر انخفاضا) تبين ظاهرة استبدال العمال التي اشرنا اليها أعلاه : ثمة أعداد كبيرة من العمال تغادر مناطق الانطلاق محدثة حالة من النقص في اليد العاملة ، وهذا النقص بدوره يجذب عمالا من مقاطعات حيث الاجور أشد انخفاضا .

---

١ ــ باقي أقسام الاجر ، غير النقدية ، هي طبعا الاقسام العينية ، اي الاجور المدفوعة على شكل محاصيل ، مواد غذائية ، مواد أولية ، منتجات ، الخ.

ــ م ــ

وفي الجوهر ، فالعملية ذات الاتجاهين في جدولنا ـ اي عملية تحويل السكان من الزراعة الى الصناعة («صنعنة» السكان) وعملية تطور الزراعة الرأسمالية التجارية ـ الصناعية (تصنيع الزراعة) ـ تختزل كل ما قيل أعلاه عن تكوّن سوق داخلية للمجتمع الرأسمالي . ان السوق الداخلية للرأسمالية تتكون بفضل تطور متواز للرأسمالية في الزراعة كما في الصناعة ، أي بتكون طبقة من ارباب العمل الريفيين والصناعيين من جهة ، وطبقة من العمال المأجورين الريفيين والصناعيين ، من الجهة الثانية . وتظهر الاشكال الاساسية لهذه العملية ، ولكن ليس كل اشكالها بالتأكيد ، في الاتجاهات الاساسية لحركة العمال ، فقد بيّنا اعلاه ان اشكال هذه العملية تختلف في زراعة الفلاحين عنها في زراعة ملاك الاراضي ، كما تختلف باختلاف مناطق الزراعة التجارية وباختلاف مراحل التطور الرأسمالي في الصناعة ، الخ.

اما الى أي مدى يجري تشويه وبلبلة هذه العملية على يد ممثلي الاقتصاديات الشعبوية ، فانه يظهر بأشد ما يظهر من الوضوح في الفصل السادس من القسم الثاني من كتاب السيد دانيالسون ـ **«مقالات»** ـ الذي يحمل هذا العنوان المعبر : «تأثير اعادة توزيع قوى الانتاج الاجتماعية على الموقع الاقتصادي للسكان الريفيين» . ويصور السيد دانيالسون «اعادة التوزيع هذه» على النحو التالي :

«ان كل زيادة في قوة العمل الانتاجية ـ في ظل المجتمع الرأسمالي ـ تنطوي على «تحرير» لعدد مقابل من العمال ، المضطرين للسعي وراء مهنة اخرى . وبما ان هذا يجري في كافة فروع الانتاج وتشمل عملية «التحرير» هذه كامل المجتمع الرأسمالي ، فلا يبقى امامهم الا الالتفات الى وسائل الانتاج التي لم يحرموا منها بعد ، اي الارض» (ص ١٢٦) ... «ان فلاحينا لم يحرموا من الارض ، ولهذا السبب فانهم يتجهون بجهودهم نحوها . وعندما يخسرون عملهم في المعمل ، او يضطرون للتخلي

عن اعمالهم المنزلية الاضافية ، فلن يجدوا من سبيل غير تكثيف استثمار الارض . وتشير كافة احصائيات الزيمستوفات الى ان المساحة المزروعة آخذة بالتوسع ...» (ص ١٢٨) .

وكما هو واضح ، فالسيد دانيالسون يعرف عن نوع غريب من الرسالة لم يسبق له مثيل أينما كان ولم يخطر ببال اي عالم اقتصاد من قبل . فرأسمالية السيد دانيالسون لا تحوّل السكان من الزراعة الى الصناعة ، ولا هي تقسّم الريفيين الى طبقات متناحرة . بل بالعكس تماما . فهذه الرأسمالية «تحرر» العمال من الصناعة فلا يبقى «لهم» ما يفعلوه سوى العودة للارض ، ذلك «ان فلاحينا لم يُحرموا من الارض» !! وفي اساس هذه النظرية، التي تقوم اصلا على«اعادة توزيع» لكافة عمليات التطور الرأسمالي في فوضى شاعرية ، تكمن الحِيَل الالمعية للشعبويين التي سبق لنا تفحصها بالتفصيل : انهم يخلطون البرجوازية الفلاحية مع البروليتاريا الزراعية ، ويتجاهلون نمو الزراعة التجارية ، ويخترعون القصص عن «صناعات يدوية شعبية» معزولة عن «الصناعة المعملية الرأسمالية» بدلا من ان يحللوا الاشكال المتعاقبة والتجليات المتنوعة للرأسمالية في الصناعة .

٥ ـ دلالة المناطق الحدودية .
سوق داخلية أم خارجية ؟

في الفصل الاول من هذا الكتاب اشرنا الى الخطأ الذي تنطوي عليه النظرية التي تربط مسألة السوق الخارجية للرأسمالية بتحقق المنتوج . ان حاجة الرأسمالية الى سوق خارجية لا يمكن ، بحال من الاحوال ، تفسيرها باستحالة تحقق المنتوج في السوق الداخلية ، وانما تلقى تفسيرها بكون الرأسمالية لا تستطيع الاستمرار في تكرار عمليات الانتاج اياها

بالوتيرة السابقة ، في ظل ظروف لا تحول ولا تزول (كما كانت الحال في الانظمة قبل الرأسمالية) ، وبكونها تؤدي حكما الى نمو غير محدود للانتاج بما يفيض عن الحدود القديمة الضيقة للوحدات الاقتصادية السابقة . وبسبب من التفاوت في التطور الكامن في الرأسمالية ، فان فرعا من الانتاج يتفوق على الآخرين ويسعى لتجاوز حدود الميدان السابق للعلاقات الاقتصادية . لنأخذ مثلا صناعة النسيج في مطلع فترة ما بعد الاصلاح . بسبب من كون هذا الفرع متقدما في تطوره الرأسمالي (حيث اخذت المانيفاتورة تنتقل الى الصناعة المعملية) فقد سيطر على السوق في روسيا الوسطى سيطرة تامة . غير ان المعامل الكبيرة ، المتسارعة النمو، لم تعد تكتفي بالاحجام السابقة للسوق، فراحت تسعى الى سوق في مكان آخر ، بين السكان الجدد الذين يستعمرون نوفوروسيا ، المنطقة الجنوبية الشرقية عبر الفولغا ، شمال القفقاس ، ثم سيبيريا ، الخ. ان الجهود التي تبذلها المعامل الكبيرة لتجاوز حدود الاسواق القديمة امر لا شك فيه . فهل يعني ذلك ان المساحات التي كانت تغطيها الاسواق القديمة سابقا لم يعد بمقدورها ، عموما ، استهلاك كمية اكبر من منتجات صناعة النسيج ؟ هل يعني ، مثلا ، ان المقاطعات الصناعية والمقاطعات الزراعية الوسطى لا تستطيع ، بشكل عام ، استيعاب كمية اكبر من السلع ؟ لا ، ليس يعني الامر ذلك . نعلم ان تمايز الفلاحين ، ونمو الزراعة السوقية ، وتزايد السكان الصناعيين أدت وتؤدي كلها الى توسيع السوق المحلية في هذه المنطقة القديمة . على ان ثمة عدة عوامل تعيق هذا التوسع للسوق المحلية (في مقدمتها المحافظة على مؤسسات بالية تعرقل تطور الرأسمالية الزراعية) وبالتأكيد فان اصحاب المصانع لن ينتظروا حتى يؤدي التطور الرأسمالية لسائر فروع الاقتصاد الوطني الى لحاقها بصناعة النسيج . فأصحاب المعامل يريدون سوقا فورا ، واذا كان تخلف الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطني تضيّق على

السوق في المنطقة القديمة ، فانهم سوف يسعون وراء سوق في منطقة اخرى ، او في بلدان اخرى ، او في مستعمرات البلد القديم .

ما هي المستعمرة بالمعنى الاقتصادي ـ السياسي ؟ كما ورد أعلاه ، فان السمات الاساسية لهذا المفهوم عند ماركس هي التالية : ١ ـ وجود اراض حرة غير مشغولة بمتناول المستوطنين، ٢ ـ وجود قسمة مستقرة للعمل على الصعيد العالمي ، اي وجود سوق عالمية ، تستطيع المستعمرات بفضلها التخصص في الانتاج الكبير للمنتجات الزراعية ، لتحصل في مقابلها على منتوجات صناعية جاهزة ، «التي كانت ستضطر الى انتاجها هي بنفسها في ظروف اخرى» . وقد اشرنا في مكان آخر الى كون المناطق الحدودية الجنوبية والشرقية لروسيا الاوروبية ، التي جرى استيطانها في مرحلة ما بعد الاصلاح ، تحمل السمات المميزة المذكورة وتشكل مستعمرات روسيا الاوروبية الوسطى ، بالمعنى الاقتصادي للكلمة . على ان مصطلح «مستعمرة» أشد انطباقا على الاطراف الاخرى كالقفقاس مثلا ، التي جرى «اخضاعها» اقتصاديا من قبل روسيا بعد فترة طويلة من اخضاعها السياسي، رغم ان الاخضاع الاقتصادي لم يكتمل الى يومنا هذا . وقد شهدت فترة ما بعد الاصلاح استعمارا كثيفا للقفقاس ، اي استصلاحا واسع النطاق للاراضي (في القفقاس الشمالية خصوصا) على يد مستعمرين ينتجون القمح والتبغ ، الخ . للسوق ، ويجذبون جماهير غفيرة من العمال الزراعيين المأجورين من روسيا . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فانه يجري تصفية الصناعات اليدوية المحلية القديمة ، الآخذة بالانهيار في وجه منافسة السلع الآتية من موسكو . فهناك تراجع في صناعة الاسلحة القديمة بسبب منافسة الاسلحة المستوردة من تولا وبلجيكا ، وتراجع في الصناعات الحديدية اليدوية بسبب منافسة المنتجات الروسية المستوردة ،كما هو الحال بالنسبة

للتصنيع اليدوي للنحاس ، والذهب والفضة ، والطين ، والدهونات السوداء ، والجلد ، الخ . ذلك ان معامل روسيا تنتجمثل هذه المنتجات بأسعار ارخص، وتمد القفقاس بمنتجاتها. وثمة تراجع ايضا في صناعة اكواب الشراب مع تقهقر النظام الاقطاعي في جورجيا والاختفاء المتسارع لاحتفالاتها المشهودة ، وثمة ايضا تراجع في صناعة اغطية الرأس بسبب استبدال الازياء الآسيوية بالازياء الاوروبية ، وتراجع في انتاج قِرَب النبيذ والاباريق للنبيذ المحلي الذي أنزل الى السوق الان لاول مرة (مما يؤدي الى نشوء صناعة البراميل) واستهوى بدوره السوق الروسية . ان الرأسمالية الروسية تجذب القفقاس الى دائرة التداول البضاعي العالمي ، فتمحو مميزاتها المحلية ـ اي بقايا عزلتها البطريركية القديمة ـ **وتوفر لنفسها سوقا لتصريف منتجات مصانعها** . ان بلدا شحيح السكان في مطلع فترة ما بعد الاصلاح ، او بالاحرى يسكنه جبليون يعيشون خارج الاقتصاد العالمي لا بل خارج التاريخ ، آخذ في التحول الى ارض لصناعيي النفط ، وتجار النبيذ ، وكبار مزارعي الحنطة والتبغ ، وها هو السيد كوبون ✱ يعرّي الجبلي الفخور ، بلا رحمة ، من زيّه القومي الرائع ليلبسه ثوب الخدم الاوروبيين . ولقد ترافقت عملية الاستعمار السريع للقفقاس والنمو السريعلسكانها الزراعيين مع عملية اخرى (حجبها هذا النمو) هي عملية تحوّل السكان من الزراعة الى الصناعة. فقد ازداد عدد سكان القفقاسمن ٣٥٠ الف عام ١٨٦٣ الى حوالي ٩٠٠ الف عام ١٨٩٧ (ازداد عدد اجمالي السكان بين ١٨٥١ و١٨٩٧ بـ ٩٥ بالمئة) . ولا حاجة للاضافة ان كلا من آسيا الوسطى وسيبيريا عرف ، ولا يزال ، عملية مماثلة .

✱ تعبير مستخدم في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر للاشارة الى رأس المال والرأسماليين ـم ـ.

وهكذا يبدر سؤال بديهي : اين نرسم الحد الفاصل بين السوق الداخلية والسوق الخارجية ؟ ان الاكتفاء بالحدود السياسية للدولة حل ميكانيكي ـ وهل تراه يشكل حلا فعليا ؟ فاذا كانت آسيا الوسطى هي السوق الداخلية وايران السوق الخارجية ، فأين نصنف خيفا وبوخارا ؟ واذا كانت سيبيريا السوق الداخلية والصين السوق الخارجية ، الى اية فئة تنتمي منشوريا ؟ ليست هذه الاسئلة عظيمة الاهمية . فالمهم ان الرأسمالية لا توجد وتتطور بدون التوسيع المستمر لرقعة سيطرتها ، بدون استعمار بلدان جديدة واجتذاب البلدان غير الرأسمالية القديمة الى دوامة الاقتصاد العالمي . وان هذه السمة للرأسمالية كانت ، ولا تزال ، تتجلى بقوة عظيمة في روسيا بعد الاصلاح .

من هنا ، فان لعملية تكوّن سوق للرأسمالية وجهين ، تحديدا تطور الرأسمالية في العمق ، اي التطور المتسارع للزراعة والصناعة الرأسماليتين في رقعة معينة هي رقعة محدودة ومقفلة ـ والتطور الافقي للرأسمالية ، اي اتساع نطاق الهيمنة الرأسمالية الى رقعة جديدة . بمقتضى تصميم الكتاب الحالي ، قصرنا جهدنا ، كليا تقريبا ، على الوجه الاول للعملية ، ولهذا السبب بالذات فمن الضروري ان نشدد هنا على ان وجهها الآخر عظيم الاهمية . ان اي طموح لدراسة كاملة لعملية استعمار المناطق الحدودية وتوسع الحدود الروسية ، من منظار التطور الرأسمالي ، يتطلب كتابا خاصا . يكفي ان نشير هنا الى ان لروسيا موقعا متميزا بالمقارنة مع سائر الاقطار الرأسمالية ، نظرا لوفرة الاراضي الحرة القابلة للاستعمار في مناطقها الحدودية . تعرف روسيا الاوروبية مناطق حدودية لا تزال ضعيفة الارتباط اقتصاديا بروسيا الوسطى ، بسبب بعدها النائي وسوء وسائط النقل ، ناهيك عن حال روسيا الآسيوية . لنأخذ مثلا مقاطعة اركنجل في اقصى الشمال ، حيث المساحات

الشاسعة من الارض والموارد الطبيعية لا تزال تستثمر على نطاق جد ضيق . وكان احد المنتجات المحلية الرئيسية ، الاخشاب ، يصدّر اساسا الى انكلترا ، حتى الفترة الإخيرة . ولذا ، فان ذلك القسم من روسيا الاوروبية كان ، من هذا المنظار ، سوقا خارجية لبريطانيا دون ان يكون سوقا داخلية لروسيا . بالطبع كان أرباب العمل الروس يحسدون البريطانيين ، وها هم الان ، بعد وصول خط سكة الحديد الى اركنجل ، مبتهجون بالآفاق التي توفرها «الروح المعنوية العالية والنشاط الاقتصادي في مختلف فروع الصناعة في المنطقة» .

٦ ـ «رسالة» الرأسمالية

لا بد لنا ، ختاما ، من استخلاص النتائج حول مسألة باتت معروفة في ادبياتنا بـ «رسالة» الرأسمالية ، اي دورها التاريخي في تطور روسيا الاقتصادي . ان الاعتراف بتقدمية هذا الدور متلاءم كليا (كما حاولنا ان نبيّن تفصيليا في كل مرحلة من عرضنا للمعطيات والوقائع) مع الاعتراف الكامل بالجوانب السلبية والمظلمة من النظام الرأسمالي ، ومع الاعتراف الكامل بالتناقضات الاجتماعية الشاملة والعميقة التي تخترم الرأسمالية حكما ، والتي تثبت الطابع الانتقالي تاريخيا لهذا النظام الاقتصادي . ان الشعبويين هم الذين لا يوفرون اي جهد لاثبات ان الاعتراف بالطابع التقدمي تاريخيا للرأسماليةهو بمثابة التبرير للراسمالية ـ وهم الذين يخطئون اذ يقللون من شأن (وأحيانا يتجاهلون) أعمق التناقضات في جسم الرأسمالية الروسية ، ويتغافلون عن تمايز الفلاحين ، والطابع الرأسمالي لتطور زراعتنا ، ونشوء طبقة من العمال المأجورين المحاصصين في الصناعة والزراعة ، ويقفزون ببساطة فوق الهيمنة الكاملة لاسوأ أشكال الرأسمالية وأشدها

انحطاطا في الصناعات اليدوية الشهيرة .

ويمكن اختصار الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية في مقولتين : زيادة القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي ، وتجميع هذا العمل . على ان هاتين الواقعتين تتجليان بعمليات شديدة التنوع في فروع الاقتصاد الوطني المختلفة .

ان تطور القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي لا يظهر بوضوح حقيقي الا في مرحلة الصناعة الآلية الكبيرة . والى حين بلوغ التطور تلك المرحلة الارقى للرأسمالية ، كان لا يزال هناك صناعة يدوية وتقنية بدائية ، تتطوران بعفوية كاملة وببطء شديد . ومن هذا المنظار تختلف فترة ما بعد الاصلاح اختلافا جذريا عن الفترات السابقة في التاريخ الروسي . إن روسيا المحراث الخشبي والمِدرس اليدوي ، والطاحونة المائية والنول اليدوي ، آخذة في التحول الى روسيا المحراث الحديدي والآلة الدرّاسة والطاحونة البخارية والنول الآلي . كذلك يعرف كل فرع في الاقتصاد الوطني تهيمن عليه الرأسمالية تحولا مماثلا وكثيفا في مجال التقنية . ثم ان طبيعة الرأسمالية نفسها تقضي بأن تتم هذه العملية وسط الكثير من التفاوت والاختلال : فترات البحبوحة تعقب فترات الازمة ، وتطور صناعة ما يؤدي الى انهيار أخرى ، وهناك تقدم في جانب من الزراعة في منطقة معينة وفي جانب آخر في منطقة اخرى ، واذا بنمو التجارة والصناعة يفوق نمو الزراعة ، الخ". ان العدد الاكبر من الاخطاء التي يرتكبها الكتّاب الشعبويون ينجم عن محاولاتهم الرامية الى اثبات ان هذا التطور المختلّ ، التشنجي المحموم ليس تطورا !

وأما السمة الاخرى لتطوير الرأسمالية لقوى الانتاج الاجتماعية فهي ان نمو وسائل الانتاج (الاستهلاك الانتاجي) يفوق بكثير نمو الاستهلاك الشخصي . ولقد اشرنا في اكثر من مناسبة الى كيفية تجلي ذلك في الزراعة كما في الصناعة . وتنجم هذه السمة عن القوانين العامة لتحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي،

وهي متطابقة كليا مع الطبيعة التناحرية لذاك المجتمع .

ومن جهة ثانية ، فان تجميع الرأسمالية للعمل يتجلى في العمليات التالية :

اولا ، ان مجرد نمو الانتاج البضاعي يقضي على تشتت الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي يتميز بها الاقتصاد الطبيعي ، ويوحد الاسواق المحلية الصغيرة في سوق داخلية (ثم عالمية) ضخمة واحدة . ويتحول الانتاج من اجل المنتج نفسه الى انتاج من اجل المجتمع بأسره ، وبتزايد تطور الرأسمالية ، تتزايد حدة التناقض بينالطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الفردي للاستحواذ .

ثانيا ، تستبدل الرأسمالية الانتاج المبعثر السابق بتمركز لم يسبق له مثيل في الزراعة كما في الصناعة . ذلك هو التجلي الخارق والاكثر بروزا ، ان لم يكن الوحيد ، من تجليات طبيعة الرأسمالية قيد البحث .

ثالثا ، تقضي الرأسمالية على أشكال التبعية الشخصية التي كانت تشكل مقومة عضوية من مقومات الانظمة الاقتصادية السابقة . ان الطابع التقدمي للرأسمالية فيروسيا شديد الوضوح، من هذا المنظار ، لان التبعية الشخصية للمنتج كانت موجودة في بلدنا (وهي مستمرة جزئيا الى يومنا هذا) ليس في الزراعة وحسب ، بل وأيضا في المانيفاتورة («مصانع» تستخدم عمل الاقنان) في التنجيم والتعدين ، في صناعة الصيد ، الخ . وبالمقارنة مع عمل الفلاح التابع او المقيّد ، فان عمل العامل المأجور هو عمل تقدمي اينما كان في فروع الاقتصاد الوطني .

رابعا ، ان الرأسمالية تولّد بالضرورة حراكية بين السكان ، وهذا امر تستغني عنه الانظمة السابقة للاقتصاد الاجتماعي لا بل هو مستحيل التحقيق على نطاق واسع في ظلها .

خامسا ، ان الرأسمالية تؤدي دائما الى تخفيض نسبة السكان العاملين في الزراعة (حيث تسود دائما الاشكال الاشد

تخلفا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية) والى زيادة عدد المراكز الصناعية الكبيرة .

سادسا ، ان المجتمع الرأسمالي يزيد من حاجة السكان للاجتماع ، للتنظيم ، ويمحض هذه التنظيمات طابعا مختلفا عن طابعها في الازمنة السابقة . والرأسمالية اذ تدمّر التنظيمات الضيقة المحلية والفئوية للمجتمع القرن أوسطي ، وإذ تطلق المنافسة الحادة ، انما تؤدي ايضا الى انشطار المجتمعالى تجمعات كبيرة تحتل مواقع مختلفة في الانتاج ، وتوفر الحوافز الضخمة للتنظيم داخل كل تجمع من هذه التجمعات .

سابعا ، ان كل هذه التغيرات التي تحدثها الرأسمالية في النظام الاقتصادي القديم تؤدي ايضا وبالضرورة الى تغيير عقلية السكان . ان الطابع الشخصي للتطور الاقتصادي ، والتحول السريع لاساليب الانتاج والتمركز الكثيف للانتاج ، واختفاء كافة اشكال التبعية الشخصية والعشائرية في العلاقات البشرية ، وحراكية السكان ، وتأثير المراكز الصناعية الكبيرة ، الخ . — كل هذه لا يمكنها الا ان تؤدي الى تغير عميق في طبيعة المنتجين نفسها ، وقد تسنّى لنا الاطلاع على ملاحظات البحاثة الروس بهذا الصدد .

وإذ نلتفت الى الاقتصاديات الشعبوية ، التي اضطررنا للسجال معها باستمرار ، يمكننا تلخيص اسباب خلافنا معها على النحو التالي :

اولا ، لا نستطيع الا ان نعتبر ان مفهوم الشعبويين لمسار التطور الرأسمالي نفسه في روسيا ، ومفهومهم لنظام العلاقات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية في روسيا ، هما مفهومان مغلوطان تماما ، ولعل الاهم ، من وجهة نظرنا ، هو تجاهل الشعبويين للتناقضات الرأسمالية في بنية الاقتصاد الفلاحي (الزراعي والصناعي) .

بالاضافة لذلك ، فان بطء او سرعة تطور الرأسمالية في روسيا يتوقف كليا على المقياس الذي به نقيس هذا التطور . فاذا قارنا الفترة قبل الرأسمالية في روسيا بالفترة الرأسمالية (وهي المقارنة المطلوبة للتوصل الى الحل الصحيح للمسألة) ، يجب القول ان تطور الاقتصاد الاجتماعي في ظل الرأسمالية سريع جدا . اما اذا قارنا وتيرة التطور الحالية بالتي يمكن تحقيقها بالمستوى العام الراهن للتقنية والثقافة ، فان المعدل الحالي لتطور الرأسمالية في روسيا يجب اعتباره بطيئا . ولا يمكنه الا ان يكون كذلك ، لانه ما من بلد عرف هذه الكثرة من بقايا المؤسسات البالية المتنافية مع الرأسمالية ، والمعرقلة لتطورها ، والمؤدية الى تدهور غير معقول لحالة المنتجين الذين «**لا يعانون من تطور الانتاج الرأسمالي وحسب وانما من عدم اكتمال هذا التطور ايضا**» (١) .

وأخيرا ، فلعل أعمق سبب للخلاف مع الشعبويين هو التباين في نظراتنا الاساسية للعمليات الاقتصادية والاجتماعية . فعند دراسة هذه الاخيرة ، غالبا ما يستخلص الشعبوي الخلاصات التي تشير الى عبرة اخلاقية معينة ، فهو لا ينظر الى مختلف فئات المساهمين في الانتاج بصفتهم مبدعين لاشكال مختلفة من الحياة، ولا هو يسعى الى تقديم اجمالي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بصفتها العلاقات المتبادلة بين هذه الفئات نفسها ، التي تتباين في مصالح وفي أدوارها التاريخية ... واذا كان كاتب هذه السطور قد نجح في تقديم بعض المواد التي تساعد على توضيح هذه المسائل ، فانه يعتبر ان جهوده لم تذهب سدى !

---

١ ــ كارل ماركس ، **رأس المال** ، الكتاب الاول ، موسكو ١٩٥٨ ، ص ٩ .

الفهرس

هذا الكتاب

يُشكل « **تطور الرأسمالية في روسيا** » علامة فارقة في الفكر الماركسي عموماً ، وفي فكر لينين ومسار الثورة الروسية خصوصاً انه أهم أثر ماركسي بعد « **رأس المال** » ، وهو ينطوي ، بشكل جنيني ، على المنهج والمفاهيم الأساسية التي سوف تتميز بها اللينينية ، بما هي هذا التطوير الخلاّق لنظرية ماركس وانجلز من أجل مواجهة تحديات المجتمعات غير الاوروبية .

ان هذا النموذج الفذ « للتحليل المحدد للواقع المحدد »لا زال يحتفظ بكل حيويته حتى الآن ، رغم مضي أكثر من ثلاثة ارباع القرن عليه ، خصوصاً على ضوء السجال الدائر حالياً بين « الشعبويين » المعاصرين الذين ينطلقون من رفض مآسي « التحديث » الراسمالي لينتهوا الى « تمجيد » التخلف ، وبين « التحديثيين » ورثة الاقتصادويين الروس الذين ينتهون الى تبرير الرأسمالية من شدة توكيدهم غير الجدلي على « تقدميتها » . . .

إن لينين يأتي ليساهم مباشرة في هذا السجال المعاصر .

دارُ الطّليعَة للطّباعَة وَالنشر
بيروت